حاشية العلامة أحمد الشيرازي

على

حاشية العلامة التفتازاني

على

تصريف الزنجاني

للعلامة أحمد بن محمد الشيرازي المليباري



حاشية العالم الفاضل احمد بن محمد الشيرازي
على شرح السعد الدين التفتازاني

واها لحاشية شيدت مبانيها | في حلها معضلات الاصل يكفيها

كم من غوامض فيها وهي كامنة | من المسائل لم يبلغ لما فيها

الا الذي كان حقا معن النظر | من منصف عينه لله حاويها

ومن فنون من العلم المستطاب | في قطرنا عز نعم المرأ حاويها

فكيف لا وهي للحبر الوحيد له | باع طويل في رقي العلياء بانيها

يدعى باحمد ربي سعيه شكرا | وبها الجميع يعم النفع راضيها

بسم الله الرحمن الرحيم   الهم الصواب يا عليم

الحمد لله الذي اسبغ على احبابه في صرفي الليل والنهار نعمه الشافية، واكمل لهم بما وقع منهم من الافعال الصحيحة دون المعتلات المجردة فضله مزيد منته الكافية، والصلاة والسلام على سيد الانبياء محمد الذي ضوعفت لاتباعه الحسنات الوافية، وعلى آله واصحابه النجوم النيرات الذين لهم قلوب صافية، اما بعد فيقول الفقير الى رحمة الله القدير احمد بن محمد الشالياتي الشيرازي المليباري عفى الله عنه وعن والديه وعن مشائخه وعن احبابه في الدار الباقية، هذه حواشي شريفة، وتحقيقات منيفة خدمت بها شرح العلامة الشيخ سعد الدين التفتازاني، على مختصر التصريف للامام الزنجاني، رحمهما الله تعالى وصرفت اليها جميع الهمة، واودعتها نفائس جمة، تنكشف بها مخدرات مكنونات وتبتسم على وجه الواقفين ابكار مطويات، وانا معترف باني قليل البضاعة، ومتطفل على اعيان اهل هذه الصناعة، وما وقفت له الا على حاشية منسوبة للامام المحقق والهمام المدقق برهان الدين ابي عبد الله الغزي الحنفي عامله الله بلطفه الخفي، وهي وان كانت كثيرة الفوائد جليلة العوائد لكنها للمبتديين غير كافية ولامراض قاصر الافكار غير شافية، ومتى اطلقت في هذا الكتاب المحشي فمرادي به المحقق المذكور، وضمنته جميع ما في حاشيته بلا ترك شيء يعد من نفائس الامور، وملحقات زائدا على حاشيته مما يتعلق بخصوص هذا الشرح فليس معزوا لاحد غيري بل كله مما عثر عليه قاصر فكري، وهذه الحاشية اول تأليف لهذا الفقير، شكر سعيه رب الخبير، هنا وكان الباعث لي على هذا الامر العظيم، والخطب الجليل الجسيم، ان طلب مني بعض من لا يسعني مخالفته من طلبة الزمان، احسن الله لي ولهم الحال والشان، وان كان الطلبة في ديارنا المليبارية، لا يجدون ملجأ في وصولهم الى حل مسائل حل مشكلات الشرح لغيره من كتب العربية، والله اسأل ان ينفع بها الخواص والعوام، انه ذو الفضل والاكرام، فاقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق

قوله بسم الله الرحمن الرحيم افتتح كتابه بالبسملة اقتداء بالقرآن الكريم كسائر الكتب المنزلة من السماء لا بخصوصه وليست مختصة بهذه الامة كما يدل له الآية والحديث والاجماع فقد قال الله سبحانه وتعالى حكاية عن سيدنا سليمان على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء افضل الصلاة والسلام

في كتابه الى بلقيس انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم وقال النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم
فاتحة كل كتاب وقال الجلال السيوطي نقلا عن ابي بكر التونسي رحمهما الله تعالى اجمع علماء كل ملة على ان الله سبحانه
وتعالى افتتح جميع الكتب ببسم الله الرحمن الرحيم واما القول بانها من خصوصيات هذه الامة فمحمول على
اللفظ العربي على هذا الترتيب والاخبار اعني الحديث والاجماع دليلان على افتتاح جميع الكتب المنزلة
بها من السماء بها دون الاول كما هو ظاهر وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله
الرحمن الرحيم فهو ابتر وفي رواية فهو اجذم وفي رواية فهو اقطع وعلى كل انه من باب التشبيه البليغ وهو ما
حذف فيه اداة التشبيه ووجه الشبه والمعنى فهو كالابتر الذي هو مقطوع الذنب او كالاجذم الذي هو
من ذهبت انامله من الجذام او كالاقطع الذي هو مقطوع اليد وعلى كل فوجه الشبه مطلق النقص وان كان
في المشبه به حسيا وفي المشبه معنويا او من باب الاستعارة المصرحة وفاقا للشارح وخلافا للجمهور حيث قال الجمهور
في نحو زيد اسد يجب ان يكون من باب التشبيه البليغ ولا يجوز ان يكون من باب الاستعارة لانه يجمع فيها بين
طرفي التشبيه وهما المشبه والمشبه به وجوز الشارح ذلك ومنع لزوم الجمع بين الطرفين بجعل المشبه في المثال المذكور
الرجل الشجاع وهو غير مذكور في التركيب وانما المذكور فرد من افراده وهو زيد وينبغي ان المراد بالفرد ما
دخل تحت المشبه ولو نوعا كالانسان بالنسبة الى الحيوان او جنسا كالحيوان بالنسبة الى النامي فلا يرد الحديث والمشبه
فيه مطلق الناقص نقصا معنويا وهو غير مذكور فيه وانما المذكور فيه ما دخل تحته وهو خصوص ما لم يبدأ فيه با
لبسملة من كل امر ذي بال فان قلت حديث الابتداء مروي في الحمدلة ايضا وهو قوله صلى الله عليه وسلم كل
امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمدلة فهو ابتر فكيف التوفيق بينهما قلت اجيب عن ذلك باجوبة اشهرها ان الابتداء
نوعان حقيقي وهو الابتداء بما تقدم امام المقصود ولم يسبقه شيء واضافي وهو الابتداء بما تقدم المقصود وان
سبقه شيء فكل حقيقي اضافي ولا عكس فحمل خبر البسملة على الاول والحمدلة على الثاني وانما لم يعكس
للكتاب والاجماع ومنها ان الابتداء امر ممتد من الاخذ في التاليف الى الشروع في المقصود فكل ما تقدم امام المقصود
من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله ابتداء وان سبق بعضه على بعض ومنها ان شرط التعارض تساوي
الحديثين وليس كذلك هنا لان حديث البسملة اصح فيقدم العمل به واستشكل بان الابتداء بالبسملة ليس ابتداء
باسم الله تعالى واجيب كما افاده السيد قدس سره بان اسماء المضاف الى الله تعالى يراد به اسمه فقد ذكر اسمه
ههنا لكن لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه مطلقا فيستفاد ان التبرك بجميع اسمائه واما الباء فهي وسيلة الى ذكره

على وجه يؤدي الى جعله مبدأ للفعل فرارا من تسميته ذكره على الوجه المطلوب على ان هذا لا يرد الا على رواية
بسم الله بباء واحدة كما لا يخفى واعلم ان الكلام على البسملة يشتمل على اربعة مقاصد ولنورد في كل منها خمسة
مباحث المقصد الاول الباء وفيه خمسة مباحث الاول ان حكمة اختصاص الباء بالمبدئية وافتتاح القرآن الكريم بها
انهما ما صدر من الارواح يوم الست بربكم قالوا بلى وقيل التشبيه بما فيها من كنايتها وعلا على انه لا يقدم الا المنكسر المتواضع
ففيه اشارة الى طلب التواضع لاستعمالها في كل امر ذي بال وقيل غير ذلك الثاني انها اصلية غير تسمية فمعناها
المصاحبة على وجه التبرك او الاستعانة كذلك ولا مانع من ان يستعان باسمه تعالى كما يستعان بذاته لكن جعلها
للمصاحبة اولى لان جعلها للاستعانة فيه اساءة اذ باء الاستعانة تدخل على الة الفعل فيوهم ان اسمه تعالى الة
وان اجيب عنه بان المقصود ان الابتداء بالشيء متوقف على اسمه تعالى كتوقف الشيء على الة وقيل تسمية وقيل زائدة
الثالث ان متعلقها بناء على الراجح ثمانية اقسام لانه اما ان يكون فعلا او اسما وعلى كل اما ان يكون خاصا او
عاما وعلى كل اما ان يكون مؤخرا او مقدما الاولى ان يكون فعلا خاصا مؤخرا والتقدير بسم الله الرحمن الرحيم
الف اما كونه فعلا فلان الاصل في العمل الفعل وما عمل من الاسماء بطريق الحمل عليه واما كونه خاصا فلان البركة بالبسملة
عليه تعم كل التاليف من اوله الى اخره بخلاف تقديره عاما فالبركة عليه خاصة بالابتداء واما كونه مؤخرا فليفيد
القصر اي قصر افراد ان خوطب به من يعتقد الشركة في الحكم فالمقصود به الرد على من يعتقد من المشركين انه يبتدأ باسمه تعالى
واسماء الهتهم هذا هو الظاهر او قصر قلب ان خوطب به من يعتقد خلاف الحكم فالمقصود به الرد على من يعتقد من الكفار انه
يبتدأ باسم غيره تعالى لا باسمه وهذا بعيد او قصر تعيين ان خوطب به من يتردد في الحكم فالمقصود به تعيين من يبتدأ باسمه
لمن يتردد ويشك هل يبتدأ باسمه تعالى او باسم غيره الاولى توجيه ذكروها غير ما ذكر الرابع ان بناءها لا يسأل عنه لكونها حرفا واما
كونه على الحركة فلكونها على حرف واحد وكونها كسرة لتجانس حركتها عملها مع لزومها الحرفية والجر معا فلا يرد الكاف واللام
ونحوهما الخامس انها انما طولت قدر نصف الف ليدل طولها على الالف المحذوفة من اسم ولما ياتي ذكر العلامة زين الدين
المعبري رحمه الله تعالى ان تطويلها عوض عن الالف المحذوفة من اسم وقيل تعظيما للحرف الذي ابتدأ به كتاب الله ثم ظاهره
التطويل في بسملة غيره المقصد الثاني لفظ اسم وفيه ايضا خمسة مباحث الاول ان الاسم ما دل على مسمى وقولهم ان
الاسم كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اصطلاح نحوي الثاني انه عند البصريين مشتق من السمو وهو
العلو لانه يعلو مسماه فاصله عندهم سمو على وزن فعل فخففت بحذف عجزه وسكن اوله واتي بهمزة الوصل توصلا الى النطق
بالساكن وعند الكوفيين من وسم بمعنى علم لانه علامة على مسماه وانما لم ينقل من السمة وهي العلامة كما اشتهر لان الاشتقاق عندهم
من الافعال فاصله عندهم وسم على وزن فعل حذفت الواو وعوضت عنها الهمزة وقيل اصله سما كحذف الباء والالف
وسكون السين واتي بهمزة الوصل فوزنه على الاول افع وعلى الثاني اعل وعلى الثالث افل والصحيح هو الاول بدليل جمعه على اسماء

وتصغيره على سمي الثالث ان الفه حذفت في الخط مع ان القياس الاثبات لكثرة الاستعمال فخفف بحذف الالف مع انه لم تنزل بالكلية
اذ عوض عنها بتطويل الباء عليها مامر الرابع ان اقسامه تسعة اولها الواقع على الشيء بحسب ذاته كسائر الاعلام ثانيها
الواقع على الشيء بحسب جزء من اجزاء ذاته كالجسم كالجوهر للجدار والجسم له ثالثها الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية
قائمة بذاته كالاسود والابيض والحار والبارد رابعها الواقع على الشيء بحسب صفة اضافية فقط كالمفهوم والمعلوم والمذكور
والمالك والمملوك خامسها الواقع على الشيء بحسب صفة سلبية كاعمى ونعفير وسليم عن الافات سادسها الواقع على
الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة سلبية كقادر لا يعجز وعالم لا يجهل ثامنها الواقع على الشيء بحسب صفة اضافية مع صفة
سلبية كلفظ الاول فانه عبارة عن كونه سابقا غيره وهو صفة اضافية وانه لا يسبقه غيره وهو صفة سلبية وكالقيوم فان
معناه كونه قائما بنفسه اي لا يحتاج الى غيره وهو سلب ومقوما لغيره وهو اضافة تاسعها الواقع على الشيء بحسب
صفة بمجموع صفة حقيقية واضافية وسلبية كالاله فانه يدل على كونه موجودا ازليا واجب الوجود لذاته وعلى الصفات
السلبية الدالة على التنزيه وعلى الصفات الاضافية الدالة على الايجاد والتكوين الخامس ان فيه ثمانية عشرة لغة
نظمها العلامة الصبان بقوله

سم سمه اسم سماة كذا اسما   سماء بتثليث لاول كلها

المقصد الثالث لفظ الجلالة وفيه ايضا خمسة مباحث الاول انه علم على الواجب الوجود بوضعه تعالى لانه سمى نفسه
بنفسه ثم علمه لعباده لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لابد له من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه ولانه
لو كان وصفا لم يكن قول لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة فهو علم مرتجل لا اشتقاق له ونقل هذا
القول عن الامام الشافعي وامام الحرمين والغزالي والخطابي والخليل وسيبويه وابن كيسان وغيرهم قال بعضهم وهو
الصواب وهو اعرف المعارف فقد حكي ان سيبويه رؤي في المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال خيرا كثيرا لجعلي اسمه
اعرف المعارف والاكثرون على انه مشتق ونقل ايضا عن الخليل وسيبويه واشتقاقه من اله بمعنى عبد وقيل من اله اذا
تحير لان العقول تتحير في معرفته او من الهت الى فلان اي سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن الى
معرفته او من اله اذا فزع من امر نزل عليه او الهه غيره اجاره او اله الفصيل اذا اولع بامه او من وله اذا تحير وتخبط عقله
وكان اصله ولاه فقلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه ليها ولاها اذا احتجب
وارتفع وقال بعض المحققين والحق انه وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره صار كالاعلام واجري
مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف وعدم تطرق احتمال الشركة اليه واختار هذا القول القاضي البيضاوي
وتبعه الشيخ زين الدين المعبري حيث قال في شرحي الالفية لابن مالك والتحفة لابن الوردي والاشبه انه جار مجرى
الاعلام انتهى لكن الاول هو الاصح الثاني انهم اختلفوا هل هو اسم الله الاعظم فعند المحققين انه الاسم الاعظم

واختار النووي رحمه الله ان اسم الله الاعظم هو الحي القيوم وقيل هو لفظة هو وقيل الله الرحمن الرحيم وقيل غير ذلك
الثالث انه لم يسم به غير الذات العلية قال الله تعالى هل تعلم له سميا اي هل احدا سمي الله غير الله وحكي ان امرأة سمت
ولدها الله فجائت صاعقة فاحرقته الرابع انه عربي عند جمهور العلماء وقال بعضهم ان اصله بالسريانية وقيل
بالعبرانية لاها فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال ال الخامس ان الالف التي بعد اللام وقيل الهاء حذفت
خطا لكثرة الاستعمال ولا يجوز حذفها في اللفظ المقصد الرابع الرحمن الرحيم وفيه ايضا خمسة مباحث الاول ان كلا
منهما صفة مشبهة مبنية من رحم بعد نقله الى فعل بالضم اذ تنزيله منزلة اللازم لان الصفة المشبهة لا تبنى
الا من اللازم وضعا او تنزيلا وعند الاعلم وابن مالك ان الرحمن علم وحققه ابن هشام في المغني الثاني ان المشتق
منه كلهما هو الرحمة وهي رقة في القلب تقتضي الاحسان او ارادته وهذا المعنى مستحيل عليه تعالى باعتبار مبدئه
وهو الرقة جائز باعتبار غايته وهي الاحسان او ارادته فيتعين ان يراد من الرحمة في حقه تعالى معناها باعتبار غا
يته وحينئذ تكون الرحمة مجازا مرسلا اصليا من اطلاق السبب وارادة المسبب فيكون كل من الرحمن والرحيم مجازا مرسلا
تبعيا كذلك ويصح ان يكون كل منهما كناية اصطلاحية وهي لفظ اطلق واريد لازم معناه ويصح ايضا ان يكون كل منهما
من باب الاستعارة التمثيلية بان يشبه حاله تعالى بحال ملك عطف على رعيته ورق لهم فعمهم معروفه فاطلق عليه واريد
غايتهما التي هي فعل او ارادة فعل كما الامر لا مبدؤهما الذي هو انفعال وانما صح كونهما استعارة تمثيلية لان وجه
الشبه منتزع من متعدد ولا تختص الاستعارة التمثيلية بالمجاز المركب كما لا يخفى بها وان اوهم كلام التلخيص خلاف الامرين
الثالث ان الرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبا فالرحمن بمعنى المحسن بجلائل النعم
اي النعم الجليلة والرحيم بمعنى المحسن بدقائق النعم اي النعم الدقيقة فالابلغية على هذا باعتبار الصفة و
لهذا قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا لان النعم الاخروية كلها جسام وقال بعضهم الرحمن بمعنى ~~الرزق~~
الرازق في الدنيا فيعم المؤمن والكافر وغيرهما من سائر الحيوانات والرحيم بمعنى المعافي في الاخرة وهو للمؤمنين
خاصة فالاول خاص اللفظ وعام المعنى والثاني عام اللفظ وخاص المعنى لانه يقال لغير الله تعالى رحيم لا رحمن
وقول بني حنيفة يا رحمان اليمامة وقول شاعرهم لا زلت رحمانا فمن باب تعنتهم والابلغية على هذا القول ب
باعتبار العدد لانه يعم المؤمن والكافر وغيرهما ولهذا قيل يا رحمن الدنيا ورحيم الاخرة وقيل هما بمعنى واحد مثل
ندمان ونديم وجمع بينهما تاكيدا وقيل الرحيم ابلغ الرابع انه قدم الرحمن على الرحيم مع ان القياس يقتضي
الترقي من الادنى الى الاعلى كقولهم عالم نحرير وجواد فياض لان الرحمن صار كالعلم من حيث انه لا يوصف
به غيره تعالى لان معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وذلك لا يصدق على غيره فناسب ان يلي العلم
ولانه لما دل على جلائل النعم ذكر الرحيم ليتناول ما دق منها وليكون كالتتمة له فيكون هذا من باب
التدلي وهو نوع من انواع البديع كالترقي قال السيوطي في الجمان ثم الترقي وهو ذكر المعنى فوقه ثم التدلي يعني

اما على القول بان الرحمن علم فوجه التقديم ظاهر لانه اسم الذات مقدم على اسم الصفة الخامس انه اختير هذان الوصفان المشتقان من الرحمة للاشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة في حقه تعالى وسبقها لطفا بالعباد قال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش ان رحمتي سبقت غضبي نسال الله سبحانه ان يدخلنا ميدان رحمته بجاه نبيه وخير بريته امين رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه الفائزين قوله ان ازهى زهرة لما تيمن بذكر البسملة في ابتدائه كتابه اردفها بالتحميد اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا الكتاب اثر من اثارها واقتداء بالكتاب العزيز وعملا بالخبر كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو اقطع فان حرف تاكيد لمضمون الجملة ينصب الاسم ويرفع الخبر وازهى اسم ان منصوب بفتحة مقدرة وهو اسم تفضيل من الزهو مصدر زها يزهو كرضي يرضى رضى وهو في الاصل خذ العطش وهنا كناية عن النضارة اي الحسن لان الزهر اذا رويت ظهرت نضارتها فهو كناية اصطلاحية وهي لفظ اطلق واريد لازم معناه كما مر وزهر بفتحتين او بفتح فسكون الورد وهو اسم جنس جمعي ومفرده زهرة كذلك والاطلاق الجمع عليه تسمح وهو مضاف اليه ازهى فائدة اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كماء وتراب سمي افراديا وان دل على واحد لا بعينه كرجل واسد سمي احاديا وان دل على اكثر من اثنين كرطب وكماة وروم سمي جمعيا وينقسم الجمعي الى ثلثة اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في المفرد كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككماة وكمء وما يفرق بينه وبين مفرده بالياء والياء في المفرد كروم ورومي فائدة ثانية ما يدل على الجماعة ثلثة اقسام جمع واسم جمع واسم جنس جمعي فالاول ما دل على الاحاد المجتمعة كدلالة تكرار الواحد بحرف العطف والثاني ما دل على جماعة كدلالة المركب على اجزائه والثالث ما دل على الماهية بقيد الجمعية وكونه جمعيا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافي وضعه للماهية فائدة ثالثة اسم الجمع اربعة اقسام ما لا مفرد له من لفظه ولا من معناه كعشرين وما لا مفرد له من لفظه بل من معناه كقوم وما له مفرد من لفظه ومعناه لكن ليس من اوزان الجموع كصحب وما له مفرد من لفظه ومعناه وكان من اوزان الجموع لكن اجري عليه حكم من احكام المفردات كتصغيره والنسب الى لفظه كركاب اسم جمع كركوب لانهم نسبوا الى لفظه والجموع لا ينسب الى لفظها اليها قوله تخرج في رياض الكلام هذه الجملة صفة لزهر وتخرج فعل مضارع مبني للفاعل وفاعله ضمير مستتر يعود على الموصوف وهو زهر ولم يقل يخرج لانه يعود ضمير اسم الجنس الجمعي وذكروا في باب الكلام ان الغالب تذكير ضميره وذكروا في باب العدد انه ثلثة اقسام ما فيه لغة التذكير فقط كالغنم وما فيه لغة التانيث فقط كالبط وما فيه لغتان التذكير والتانيث كالبقر وقوله في رياض الكلام جار ومجرور ومضاف اليه وفي متعلقه بتخرج ورياض جمع روض وروض جمع روضة فرياض جمع الجمع وفي كلام بعضهم انه جمع روضة كالروض واصله رواض قلبت الواو ياء لانه متى وقعت الواو بعد الكسرة في جمع صحيح اللام وكانت معلة في المفرد او شبيهة بالمعل وهي الساكنة وبعدها الف في الصورة الثانية قلبت ياء مثال الاولى دار وديار وحيلة وحيل ومثال الثانية حوض وحياض وروضة ورياض قال ابن مالك في الالفية

قوله وابهى حبر عطف على اسم ان وهو اروى وابهى اسم تفضيل من البهاء وهو الحسن اللطيف الفائق وفي نعل ثلث لغات بهو بكسر وبهى كرضى وبها كدعا كذا في القاموس وقوله حبر مضاف اليه وهو جمع حبرة بكسر فسكون وهي برد يماني قال بعضهم ثوب مخطط قوله تحاك فعل مضارع مبني للمفعول ومصدره الحوك وهو النسج ونائب فاعله ضمير يعود الى الحبر والجملة صفة لحبر قوله ببنان البيان الباء للاستعانة كما في كتبت بالقلم والبنان جمع واحده بنانة وهي رؤس الاصابع واضافته للبيان بمعنى اللام قال السيد البيان الفصاحة يقال فلان ذو بيان اي فصيح وهو ابين من فلان اي افصح منه واوضح منه كلاما كما قال صاحب الكشاف البيان المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ومقتضاه ان الفصاحة هي عين ما نقل عن صاحب الكشاف وقال العلامة الصبان رحمه الله والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير اي المنطوق به لا المعنى المصدري لانه لا يوصف بالفصاحة حقيقة اه والاخير هو المراد هنا ويجوز ابقاؤه على معناه المصدري اعني الفصاحة كما اجازه السيد في مثل عبارة الشارح وفي كلامه من المحسنات البديعية الجناس وهو تشابه الكلمتين في اللفظ فان اختلفتا بحرفين بعيدين في المخرج سمي لاحقا فيكون ما هنا من قبيله واذا زاد احد المتجانسين على الاخر سمي مزدوجا ومكررا ومرددا فيكون ما هنا من قبيله والترشيح كما ستعرفه ومراعاة النظير حيث جمع فيه بين ذكر الحبر والحوك والبنان قوله واسنان الاقلام عطف على بنان البيان والاسنان جمع سن بالكسر وهو الضرس والاقلام جمع قلم وهو القصبة التي بريت للكتابة وفي كلامه ايضا استعارة بالكناية حيث شبه البيان باليد العاملة بجامع الالية وطوى ذكر المشبه به ورمز اليه ~~بذكر النص~~ باثبات لازمه وهو البنان فهو استعارة تخييلية وذكر الحبر والحوك ترشيح واسنان الاقلام تجريد واعلم ان ذكر ما زاد على قرينة المكنية مما يلائم المشبه به يسمى ترشيحا وذكر ما يلائم المشبه فيها يسمى تجريدا او ذكر ما زاد على قرينة المصرحة مما يلائم المشبه تجريدا او ذكر ما يلائم المشبه به يسمى ترشيحا والاستعارة التي ذكر فيها الترشيح تسمى مرشحة والتي فيها التجريد تسمى مجردة والتي خلت عنهما تسمى مطلقة والتي ذكر فيها الترشيح والتجريد تسمى مرشحة ومجردة باعتبارين فالتي هنا تسمى مرشحة ومجردة باعتبارين والتي تقدمت في قوله في رياض الكلام تسمى مرشحة فقط وفي كلامه هذا مع ما قبله من المحسنات البديعية اللفظية السجع وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر في حرف واحد فان كان ما في احدى القرينتين او الاكثر مثل ما يقابله من الاخرى في الوزن والتقفية سمي ترصيعا وهو احسن السجع لانه تساوي في قرينتيه عدد الكلمات كما هو في نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم يليه في الحسن ما طالت قرينته الثانية ومنه ما هنا وقد يقال من الاول حينا مثل قوله حمد الله حيران والحمد لغة الثناء بالكلام على الجميل الاختياري على جهة ~~التعظيم~~ التبجيل والتعظيم سواء كان في مقابلة نعمة ام لا فمثال الاول ما اذا اكرمك زيد فقلت زيد كريم فانه في مقابلة نعمة ومثال الثاني ما اذا وجدت زيدا يصلي صلاة تامة فقلت زيد رجل صالح فانه ليس في مقابلة نعمة والثناء بتقديم المثلثة على النون

هو الاتيان بما يدل على التعظيم وقيل هو الذكر بخير واما النثاء بتقديم النون على المثلثة فاظهار القبيح عكس كما
في المصباح وانما عبرنا بالكلام تبعا لبعض المحشين المحققين ليشمل التعريف الحمد القديم وهو حمد الله نفسه بنفسه لانبيائه او
اوليائه واصفيائه والحمد الحادث وهو حمدنا لله تعالى وحمد بعضنا البعض فالاقسام اربعة وكلها داخلة في التعريف وهي
وهي حمد قديم لقديم وحمد قديم لحادث وحمد حادث لقديم وحمد حادث لحادث اما تعبير كثيرين باللسان فيلزم عليه
ان لا يكون التعريف شاملا للقديم الا ان يراد باللسان الكلام على سبيل المجاز المرسل من اطلاق السبب وهو اللسان
وارادة المسبب وهو الكلام ولا يرد ان التعاريف تصان عن المجاز لان محل ذلك ما لم يكن المجاز مشهورا كما هنا وقولنا على
الجميل الاختياري اي لاجل الجميل الاختياري ولو كان جميلا في اعتقاد المحمود بزعم الحامد وان لم يكن جميلا شرعا فيشمل ما لو
اثنى عليه بالقتل كما في قول الشاعر :: نهبت من الاعمار ما لو حويته :: لهنئت الدنيا بانك خالد :: وخرج بقيد الاختياري
الاضطراري فان الثناء عليه لا يسمى حمدا بل مدحا لان المدح لا يشترط فيه ان يكون على الاختياري تقول مدحت
اللؤلؤة على حسنها دون حمدتها وقال صاحب الكشاف الحمد والمدح اخوان بمعنى انهما مترادفان والاختياري
قيد في المحمود عليه لا في المحمود به فقد يكون المحمود عليه اختياريا والمحمود به اضطراريا كما اذا اكرمك زيد فقلت زيد
حسن فان قلت التقييد بالاختياري يخرج الحمد على ذاته تعالى وصفاته فظاهره انه لا يسمى حمدا والتزم بعضهم فقال يسمى
مدحا قلت اجيب عن ذلك بان المراد ما يشمل الاختياري حقيقة وهو ظاهر او حكما وهو ما كان منشأ للافعال الا
ختيارية كالذات والصفات التأثيرية او ملازما للمنشأ كالصفات غير التأثيرية وقولنا على جهة التبجيل والـ
التعظيم اي على جهة هي التبجيل والتعظيم فالاضافة للبيان وعطف التعظيم على التبجيل للتفسير وخرج بذلك
ما كان على جهة الاستهزاء والسخرية كما في قول الملائكة لابي جهل ذق انك انت العزيز الكريم اي بزعمك
عند قومك وفي الخازن ما نصه ذق اي هذا العذاب انك انت العزيز الكريم اي عند قومك بزعمك وذلك ان ابا
جهل لعنه الله كان يقول انا اعز البوادي واكرمها فتقول له خزنة النار ذلك على طريق الاستخفاف والتوبيخ اه
وفي الحقيقة هذا احتراز من اول الامر لانه ليس ثناء الا بحسب الصورة فهذا القيد عند التحقيق للايضاح ثم ان اركان
الحمد خمسة حامد ومحمود ومحمود به ومحمود عليه وصيغة والمحمود به والمحمود عليه قد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كما اذا
اكرمك زيد فقلت زيد كريم فان الكرم من حيث كونه باعثا على الحمد يقال له محمود عليه ومن حيث كونه مدلول الصيغة
يقال له محمود به وقد يختلفان ذاتا واعتبارا كما اذا اكرمك زيد فقلت زيد عالم فان المحمود عليه هو الكرم والمحمود به هو العلم
واما الحمد اصطلاحا فهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث كونه منعما على الحامد او غيره سواء كان ذلك قولا باللسان
او اعتقادا بالجنان او عملا بالاركان التي هي الاعضاء كما قال القائل :: افادتكم النعماء مني ثلاثة :: يدي ولساني والضمير المحجبا ::
وانما كان الاعتقاد فعلا لانه التصميم بالقلب واما قولهم التحقيق انه كيف اي الصورة الحاصلة في النفس فهو تدقيق

للامر لا ينظر اليه هنا فان قيل الاعتقاد لا [illegible] ينبئ عن تعظيم اجيب بانه ينبئ لو اطلع عليه او انه يستدل عليه
بالقول ويتحقق حينئذ حمدان احدهما بالقول والاخر بالاعتقاد وهذا المأخوذ منه والشكر لغة هو الحمد اصطلاحا
لكن بابدال الحامد بالشاكر واصطلاحا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه اليها فلو لا جله كصرف النظر الى مطالعة
مصنوعاته والسمع الى سماع ذكره وما يؤدي الى مرضاته واجتناب منهياته فمورد الحمد اللغوي هو اللسان
وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر اللغوي يعم اللسان وغيره ومتعلقه النعمة فقط فالاول اعم متعلقا
واخص موردا والثاني بالعكس فكل منهما اعم واخص من الاخر بوجه ففي النعمة حمد وشكر اذا كان باللسان
وينفرد الحمد في نحو الصوم وينفرد الشكر في افعال القلب والجوارح بازاء الانعام وتحصل هنا ستة اقسام حمدان
حمد لغوي واصطلاحي وشكر ان كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر اصطلاحيان وحمد لغوي وشكر اصطلاحي
وحمد اصطلاحي وشكر لغوي ويتبين لك بادني توجه اما النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي
والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر الاصطلاحيين وبين الحمد اللغوي
والشكر الاصطلاحي عموم مطلق وبين الحمد الاصطلاحي والشكر اللغوي ترادف وقد نظم ذلك الاجهوري المالكي
بقوله

ونسبة شكر ذي اصطلاح لغيره ⁂ عموم مع الاطلاق والشكر هذا ذا
فنسبة للحمد عرفا ترادف ⁂ وفي غيرذا الوجهي فاحفظ نجبذا

واعلم يتعلق بكلام الشارح قدس سره من قوله ان اروي الى قوله حمد الله اسئلة احدها انه افتتح كتابه
بعد البسملة بقضية محمولها حمد الله فكيف يكون حمد الله تعالى لانه ليس مثل هذه الجملة بتحميد والجواب ان
هذا الكلام حمد لان الحمد الثناء بالكلام على الجميل الاختياري على جهة التبجيل والتعظيم كما مر فوصف الشارح
الله سبحانه بما ذكر من بلوغه الغاية في الارتفاع والنفاسة اثبات صفة جميلة له تعالى وهي بلوغ حمده للمرتبة
المذكورة وذلك عين الحمد اذ لا نعني به الا الثناء بالجميل وان كان بلفظ غير اشتهر ذكر هذا الجواب السيد
في حاشية ديباجة شرح الشمسية للقطب والمحشي هنا ثانيها انه خالف سنن الجمهور حيث اوردوا في
ابتداء كتبهم بعد البسملة الحمد لله او نحوه وهو اورد في ابتداء كتابه جملة ان اروي الخ فما وجه المخالفة
والجواب كما اشار اليه السيد في حاشيته المذكورة انه افتتح كتابه بالاستعارات الدالة على ان حسن الكلام في صدر
الكتاب حمد الله سبحانه تنبيها على ان الحمد والحمد عنه في صدر المقالة ومفتتح الرسالة ليس عن تقليد وجهل عن كيفية
الحال بل عن علم وايقان بان الحمد افضل المقال واجل حديث دار بين ارباب الكمال والافتتاح بهذا اللفظ
العجيب والمنهج الغريب لا يوجب خروج الحمد عن الابتداء ليكون مخالفا لسنن الجمهور في الحقيقة لان الابتداء
في الحديث السابق محمول على معنى يجوز تعلقه بامور متعددة متوسطة ما هو سبب حسن الحمد في اول الكلام
لا يلزم منه خروج الحمد عن صدر المقال ولهذا قيل ان هذه الجملة مع ما يتعلق بها في حكم همزة ان في الحمد
ثالثها ان هذا المقام للحمد فيتحقق تقديمه في الجملة فما النكتة البيانية لتأخيره وتقديم غيره والجواب ان هذا المقام

مقام الحمد فينبغي تمكنه وتقرره في ذهن السامع فقدم المسند اليه الذي هو اروى لتمكن الخبر الذي هو حمد الله في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه كما لا يخفى ومثله قول واصف ناقة صالح على نبينا وعليه الصلاة والسلام

والذي حارت البرية فيه ❊ حيوان مستحدث من جماد ❊

ورابعها ان وضع ان لتأكيد النسبة ونفي الشك عنها او الانكار لها ولا شك في نسبة الحمد لله ولا انكار والجواب ان الحكم قد يؤكد لبيان شرفه ومزيته كما في قوله تعالى انا نحن نزلنا لكن قال الصبان اقول هذا غلط لان التأكيد هنا ليس لنسبة الحمد لله حتى يرد الاعتراض بل للنسبة بين المسند اليه والمسند وهو اروى وحمد وهو مما قد يشك فيه خامسها انه قد تقرر في النحو ان افعل التفضيل اذا كان مضافا الى النكرة وجب تذكيره وافراده والمضاف اليه لا يكون الا مطابقا لموصوفه ومقتضاه ان الموصوف هنا جمع فكيف اخبر عنه بحمد وهو مفرد والجواب ان الحمد مصدر والمصدر يخبر به عن المفرد وغيره سادسها انه قد تقرر في النحو ايضا انه اذا اجتمعت النكرة والمعرفة وجب كون المعرفة مبتدأ والنكرة خبرا واسم ان وخبرها في الاصل مبتدأ وخبر فكيف اخبر عن اروى والجاي وهما نكرتان بحمد الله وهو معرفة والجواب ان محل كون المعرفة مبتدأ في غير ابواب الاستفهام وافعل التفضيل والنواسخ فانه يخبر في هذه الابواب الثلثة بالمعرفة عن النكرة نص عليه جمع محققون نحو من ابوك خير منك زيد فان حسبك الله فلا اشكال مع ان ابن هشام رحمه الله تعالى جوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة اذا تخصصت وذهب بعضهم الى ان المصدر اذا اضيف الى المعرفة لم يتعرف وفيه نظر سابعها ان الموضوع يجب ان يكون اخص من المحمول او مساويا له ولا يجوز ان يكون اعم منه فيقال الانسان حيوان والانسان ناطق ولا يقال الحيوان انسان فيستفاد من الكلام ان اروى زهر تجري في رياض الكلام من الاكمام والجاي حبر مما كتب ببنان البيان واسنان الاقلام ليس الا حمد الله تعالى وهذا الحصر ممنوع بالنسبة الى البسملة كما لا يخفى والجواب ان البسملة فيها حمد الله فلا تكون خارجة عن افراد المحمول فيكون الحصر صحيحا فافهم قوله سبحان هي اسبح اي الله سبحانه هي انزهه تنزيها بليغا عن النقائص والقبائح التي يضيفها اليه اعدائه فسبحان مصدر سماعي لسبح او اسم مصدر له وقيل مصدر قياسي لفعل المخفف فانه يقال سبح في الماء وفيه معنى البعد والتنزيه فيه بعد عن النقائص كذا في تفسير الجمل وفيه ايضا نقلا عن الكرخي ما نصه قال النحويون سبحان اسم علم للتسبيح وانتصابه على انه مفعول مطلق لفعل مضمر تقديره اسبح اسبح الله سبحانه هي تسبيحا وهو التقديس والتنزيه والتبعيد من السوء في الذات والصفات والافعال والاسماء والاحكام من سبح في الماء والارض اذا ذهب فيها وابعد فهو مصدر لتنزيه فاعل ما بعده عن النقائص وحاصله ما ابعد الذي له هذه القدرة عن جميع النقائص ولذا لا يستعمل الا فيه تعالى اه وقوله لتنزيه فاعل ما بعده ظاهر في نحو قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده فما يذكر بعده حكم فان لم يذكر بعده حكم كما هنا ففيه تأمل وما اسلفنا من ان علم التسبيح محله قطعه عن الاضافة كما عليه ابن الحاجب والبيضاوي ومن تبعهما وقالوا انه اذا استعمل مضافا

لا يكون علما بل اسم المصدر اذ العلم لا يضاف وإذا افرد عن الاضافة كان علما غير منصرف او مطلقا كما عليه
صاحب الكشاف ومن تبعه واضافته حينئذ للايضاح كما في حاتم طيئ وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لان المبطل
لها ما للتعريف او للتخصيص ومنع كثير علميته وقال الرضي ولا دليل على علميته لان اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون
علما ولو اقطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله ؛ سبحانه ثم سبحانا نعوذ به ؛ وقبلنا سبح الجودي والجمد ؛
وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان ح قال ولا دليل لعلميته قوله سبحان من علقمة الفاخر ولا منع من ان يقال
حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين
كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا اهـ ملخصا فتلخص ان فيه ثلاثة مذاهب علم مطلقا وغير علم مطلقا وعلم
عند قطعه عن الاضافة وغير علم عند اضافته قال بعض المحققين ولا يكاد يستعمل الا مضافا منصوبا باضمار
عامله كمعاذ الله اهـ وقد يستعمل للتعجب كقوله عليه الصلاة والسلام سبحان الله ان المؤمن لا ينجس
قوله وتعالى الواو للاستئناف او للعطف وتعالى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود الى الله اي ارتفع
وتنزه عن جميع النقائص والقبائح التي تضيفها اليه احد اهـ والجملتان معترضتان بين المصدر ومعموله للتحسين
قال في كشف النقاب ويجوز الاعتراض باكثر من جملة كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن
وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك الي المصير وقد يعترض باكثر من جملتين وجوز الزمخشري الاعتراض
بسبع جمل في قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا الى قوله وهم نائمون اهـ فائدة يصح اقتران
الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بثم افاده الصبان فائدة ثانية اذا كتب اسم الله تعالى اتبع بالتعظيم كعز وجل
ونحوه وربما غفل عليه كاتب الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يسأم من تكراره وان لم يكن في الاصل
ومن غفل عن ذلك حرم خيرا عظيما ويلفظ بلسانه كلما كتبه وكذلك الترضي على الصحابة رضي الله عنهم والترحم على
العلماء رحمهم الله كذا قال بعضهم وظاهره ان الترضي مختص بالصحابة والترحم بالعلماء وهو ضعيف كما نقله
الشمس الرملي في النهاية عن الامام النووي رحمهما الله تعالى ونص عبارته فيها ويسن الترضي والترحم على غير
الانبياء قال في المجموع وما قاله بعض العلماء من ان الترضي مختص بالصحابة والترحم بغيرهم ضعيف اهـ قوله
على تواتر نعمه على للتعليل كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم وهي متعلقة بالمصدر وهو حمد ويحتمل
انها متعلقة بمحذوف تقديره احمده على تواتر الخ وهذا اولى من جهة المعنى لانه حينئذ يكون حمده مرتين مرة بالجملة
المعترضة كما سبق ومرة بالجملة المصادفة لموافقة غيره والتواتر في الاصل التتابع مع تخلل فتور لكن المراد هنا مطلق
التتابع مجازا بقرينة المقام ذكره المحشي فهو مجاز مرسل من اطلاق المقيد وارادة المطلق والنعماء بفتح النون وسكون العين
اسم جمع بمعنى النعم واضافة تواتر اليه من اضافة المصدر الى فاعله واضافته الى الهاء وهو ضمير عائد الى الله لامية والزا
هرة صفة لنعماء من قولهم زهر السراج والقمر اذا تلألأ فيكون قد شبه النعماء [illegible] حاصله حصولها وهو اللائق او لاني
منعم عليه بهم او ما وهو الاظهر من الله عز وجل بالسراج او القمر بجامع الانتفاع بكل وطوي ذكر المشبه به ورمز اليه باثبات
شيء من لوازمه وهو الزهور ففيه استعارة مكنية واستعارة تخييلية او من قولهم زهرت النار اذا اضاءت ففيه ايضا
ما سبق

ماسبق حيث شبه النعماء الحاصلة له خصوصا او لاني منعم عليه عموما على ماسبق بمعنى الثمار بجامع الانتفاع بكل وطوي ذكر المشبه به

ثم قوله الظاهرة صفة بعد صفة للنعماء وهي بمعنى الغالبة او المعينة قوله وترادف الآلاء معطوف على

قوله تواتر الخ والترادف التتابع والآلاء جمع إلى او ألي او إلي او إلى قال السيد والآلاء والنعماء مترادفان الآلاء

الآلاء جمع والنعماء اسم جمع وقد يخص الآلاء بالنعم الظاهرة والنعماء بالنعم الباطنة فيحتمل انه اراد بالنعماء ما انعم

الله عليه قلبه من الآلاء المستقيمة النفيسة وبالآلاء ما وفقه الله تعالى لاخذه من كلام الغير مثل غيره هذا هو الا

نسب بالمقام ويحتمل انه اراد بالنعماء الحواس الظاهرة وبالآلاء الحواس الباطنة وكل منهما نعمة هذا هو الانسب

بقطع النظر عن عادة الناس في مثل هذا المقام وظاهر ان الاحتمال الاول على جعل النعماء له خصوصا والثاني

على جعلها عموما قوله المتوافرة هي الكثيرة او التامة صفة للآلاء قوله المتظافرة بالظاء المهملة والفاء

كذا في بعض النسخ وهي من الظفرة بمعنى الوثبة ويجوز ان تكون بالضاد المعجمة كما اشار اليه بعضهم فهي بمعنى ما قبله و

على كل ففيه استعارة مكنية حيث شبه الآلاء الحاصلة كما سبق بانسان له وثبة بجامع القوة او الشرف في كل وطوي ذكر المشبه

به ورمز اليه باثبات شيء من لوازمه وهو التظافر والتضافر ويجوز ان يكون كل منهما بمعنى الحاصلة بالسرعة كما اشار

اليه المحشي كبعضهم فهو استعارة مصرحة تبعية بان شبه الحصول بالسرعة بمعنى التظافر والتضافر بجامع عدم مبادرة العامة ثم اشتق منهما المتظافرة

والمتضافرة بمعنى الحاصلة بالسرعة وفي كثير من النسخ بدل المتظافرة المتظافرة بالظاء المعجمة والهاء هي المتعاونة وفي

كلامه من قوله على تواتر الخ من المحسنات البديعية الجناس اللاحق المزدوج بين الزاهرة والظاهرة وكذا بين قوله

المتوافرة والمتظافرة اذا كان بالظاء والسجع المسمى بالترصيع ولزوم ما لا يلزم وهو ان يجيء قبل حرف الروي او ما

في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في السجع نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقوله

سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ... ايادي لم تمنن وان هي جلت

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ... ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت

رأى خلتي من حيث يخفى مكانها ... فكانت قذى عينيه حتى تجلت

قوله ثم الصلاة لما كان شكر الوسائط في ايصال الخيرات ماموراً به شرعا وان كان المنعم الحقيقي هو الله تعالى

اتى بالصلاة على اكبر الوسائط بين الله والعباد ومعبودهم في ايصال كل خير وهو في كل خير هو النبي صلى الله عليه وسلم

والخبر كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة علي فهو اقطع الخ وهو وان كان ضعيفا يعمل به في فضائل الاعمال والخبر من صلى

علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمي في ذلك الكتاب وثم هنا يحتمل ان يكون للاستئناف وان يكون

للعطف وعلى الثاني فيحتمل ان يكون للترتيب الذكري وللترتيب الرتبي لان رتبة ما يتعلق بالمخلوق من الصلاة والسلام

متاخرة ومتراخية عن رتبة ما يتعلق بالخالق من البسملة والحمدلة والصلاة اسم مصدر لصلى والمصدر التصلية ولم يعبر بها

لايهامه العذاب قال تعالى وتصلية جحيم وتكتب في المصحف بالواو اقتداء بنقله وفي غيره بالالف وكذلك الزكاة والحياة كما

سيأتي تحقيقه في كلام الشارح في بحث اللفيف المقرون وفسر الجمهور الصلاة بانها من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ولو

مدرا او حجرا او شجرا لانه ورد انها صلت عليه كما رواه الحلبي في سيرته وان اشتهر انها سلمت عليه فقط التضرع والدعاء

واختار ابن هشام في المغني انها العطف بفتح العين وهو بالنسبة لله الرحمة الخ واستدل له بادلة ذكرها في المغني منها ان الاصل

علام تعدد الوضع ومنها ان ما قاله هو الاوفق بآية ان الله وملائكته يصلون على النبي واما ما ذكره الجمهور فليس كذلك لانه
يصير المعنى ان الله يصلي اي يرحم وملائكته يصلون اي يستغفر يا ايها الذين امنوا صلوا اي ادعوا وهذا اي الغير
لائق بالامر بالاقتداء والصحيح انه صلى الله عليه وسلم كبقية الانبياء ينتفع بصلاتنا عليه لكن لا ينبغي للمصلي
ان يقصد ذلك لما فيه من اساءة الادب بل يقصد انه مفتقر له صلى الله عليه وسلم وانه يتوسل به الى ربه في نيل مطلوبه
لانه الواسطة العظمى في ايصال النعم الينا وقيل ان المنفعة عائدة على المصلي ليس الا لانه صلى الله عليه وسلم قد افرغت
عليه الكمالات ورد بانه ما من كمال الا وعند الله اكمل منه والكامل يقبل الكمال تنبيه ادعى رجل من اهل ديارنا
المليبارية ينتسب الى اهل العلم وليس منهم في الحقيقة ان ما اعتيد في كل البلاد من قراءة الفاتحة الى حضرة النبي صلى
الله عليه وسلم لا يجوز دون غيرها من القرآن متمسكا بدليل واه واجتهد في افشائه بين العوام والجهلة فوقعت
فتنة عظيمة بينهم في ديارنا المليبارية لا سيما في جهاتها الشمالية كتلشيري وما والاها سنة اربع وثلثين
بعد الالف من الهجرة لكن ندر من يقبل دعواه من الجهلاء البطالين وشنع الناس عليه ودعواه باطلة كما
لا يخفى على الجهلاء فضلا عن العلماء وبلغني ايضا ان الرجل المذكور امر الجهلة بضربهم بالاقلام ومحوهم على
نحو وارحم محمدا في دلائل الخيرات التي اجمع على فضلها والعمل بها قائلا ان الدعاء بالرحمة للانبياء
لا يجوز ويمنع قرائتها وهذا ايضا باطل وان كان في جواز الدعاء بالرحمة للانبياء خلاف والمعتمد جوازه بلا كراهة
في غير تشهد الصلاة كما نبه عليه شمس الرملي في النهاية كالحافظ ابن حجر وغيره وقد بينت ذلك ورددت على الرجل
المذكور ابلغ الرد في ادعاء الامرين السابقين في منظومة سميتها اهداء الدرر لمعشر الاخوان في رد عمر فراجعها فا
نها مهمة فائدة للصلاة منافع كثيرة لا تحصى ذكر ابو اسحاق الشاطبي ان الصلاة على النبي صلى الله عليه و
سلم من العمل الذي لا يدخله رياء بل لا يقطع بل هو مقبول وقال بعضهم انها جعلت بالنسبة له صلى الله عليه وسلم
لا يقطعها وبالنسبة للمصلي يقطعها قال العلامة البيجوري كذا نقله بعض المحققين واقره لكن رأيت معزوا لبعضهم
وسمعته من الشيخ ان المعتمد ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يدخلها الرياء حتى بالنسبة له صلى الله عليه وسلم
قوله والسلام عطف على الصلاة وهو اسم مصدر لسلم والمصدر التسليم ولم يعبر به لمناسبة الصلاة وهو
التأمين والمراد تأمينه صلى الله عليه وسلم مما يخاف على امته او على نفسه اذ المراد كلما اشتد قربه من الله تعالى اشتد
خوفه منه فقد قال عليه الصلاة والسلام اني لاخوفكم من الله وقيل بمعنى التحية والمراد بها في حقه تعالى ان يخاطبه
بكلامه القديم خطابا دالا على رفعة مقامه صلى الله عليه وسلم ولم يرتض بعضهم التفسير الاول وان نقل عن السنوسي
وغيره لانه ربما اشعر بمظنة الخوف والنبي صلى الله عليه وسلم بل واتباعه لا خوف عليهم وان قال اني لاخوفكم فهذا
مقام عبوديته في ذاته واجلاله لمولاه وتوهم بعضهم ان المراد بالسلام اسمه تعالى والمعنى حينئذ والله راض او حفيظ
عليه نبهه الخ قال بعض المحققين وبالجملة لا ننكر ثبوت السلام اسما من اسمائه تعالى ولكن يبعد حمله في نحو هذا الموضع
وانما جمع بين الصلاة والسلام لظاهر قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولان افراد كل منهما
عن الاخر مكروه لامر الله بهما جميعا في الاية المذكورة وقد انكر النووي على مسلم ذلك لما ذكر لكن تعقب بانهم نقلوا على ان

الواو

الواو لا تدل الا على الجمع المطلق ولا دلالة له في القران في الذكر على القران في الفعل بدليل واقيموا الصلاة واتوا الزكاة
ولذلك ذهب غير واحد من العلماء كالسادة الحنفية الى انه لا يكره ذلك نعم هو خلاف الاولى كما لا ينكره مسلم ومع ذلك المعتمد
القول بالكراهة ونقل عن الحافظ ابن حجر انه اذا صلى في مجلس وسلم في اخر ولو بعد مدة كان اتيا بالمطلوب من اية يا ايها
الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما قوله على نبيه خبر عن الصلاة والسلام بتقدير المتعلق مثنى اي كائنان
ويصح ان يقدر مفردا او يكون خبرا عن احدهما وحذف خبر الاخر لدلالة المذكور عليه وفي كلامه استعارة تبعية حيث
شبه مطلق ارتباط صلاة بمصلى عليه بمطلق ارتباط مستعل بمستعلى عليه بجامع شدة التعلق في كل فسرى التشبيه
من الكليات الى الجزئيات واستعير على من جزئي من المشبه به لجزئي من المشبه واضافة نبي الى الضمير
العائد الى الله لتشريف المضاف بخلافها في نحو لنا نبينا فانها لتشريف المضاف اليه والنبي فعيل من النبأ بفتحتين وهو الخبر او
بفتح فسكون وهو الارتفاع وعلى كل فهو اما بابقاء الهمزة وابدالها ياء للتخفيف او من النبوة وهي الرفعة فالاحتمالات
خمسة وعلى كل فهو اما بمعنى الفاعل لانه مخبر بكسر الباء عن الله او رافع رتبة من تبعه واما بمعنى المفعول لانه مخبر بفتح
الباء من الله او مرفوع الرتبة فالاحتمالات عشرة وعلى كونه من النبوة فاصله نبيو قلبت الواو ياء لانه متى اجتمعت الواو
والياء قلبت الواو ياء بخمسة شروط كونهما في كلمة واحدة كمثال او كلمتين كالواحدة نحو مسلمي وكونهما لم يفصل بينهما
بفاصل وكون السابق منهما ساكنا وكونه نفسه وكون سكونه عاريا من العروض قال في الالفية

ان يسكن السابق من واو ويا ... واتصلا ومن عروض عريا

فياء الواو اقلبن مدغما ... وشذ معطى غير ما قد رسما

وسيأتي في العقل والنبي انسان ذكر حر اكمل معاصريه غير الانبياء عقلا وفطانة وقوة رأي وخلقا بالفتح وعقد موسى
ازيلت بدعوته عند الارسال كما في الاية معصوم ولو من صغيرة سهوا قبل النبوة على الاصح سليم من دناءة اب وخنى ام وان عليا
ومن منفر كعمى وبرص وجذام ولا يرد نحو بلاء ايوب وعمى يعقوب بناء على انه حقيقي لطروه بعد الانباء والكلام فيما قارنه
والفرق ان هذا منفر بخلاف ما بعد ان استقرت نبوته ومن حرفة مزرية كالاكل بطريق ومن دناءة صنعة كحجامة اوحي اليه
بشرع وان لم يؤمر بتبليغه واما الرسول فيعرف بما ذكر لكن مع التقييد بقولنا وامر بتبليغه فبينهما العموم والخصوص المطلق لان
كل رسول نبي ولا عكس وجعل بعضهم الرسول اعم قال لان الرسل يكون من الملائكة وقال الشارح انهما متساويان لكن نسب
العلامة ابن حجر رحمه الله في شرح المنهاج من قال بتساويهما الى الغلط واطال في الرد عليه وقيل بينهما العموم والخصوص
الوجهي لان النبي فقط من اوحي الله اليه بشرع يعمل به واختص به والرسول فقط من اوحي الله اليه بشرع يعمل به ويبلغه
لغيره ولم يختص بشيء منه فان اختص بالبعض وبلغ البعض فهو نبي ورسول واختلف في عدد الانبياء فقيل مائة الف
واربعة وعشرون الفا وقيل مائتا الف واربعة وعشرون الفا واختلف في عدد الرسل منهم فقيل ثلثمائة وثلاثة عشر
وقيل واربعة عشر وقيل وخمسة عشر قال البيجوري والاسلم الامساك عن ذلك لقوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم
منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك وانما عبر الشارح بالنبي ولم يعبر بالرسول اشارة الى انه يستحق
الصلاة والسلام بوصف النبوة كما يستحقهما بوصف الرسالة وموافقة لقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي

قوله محمد يجوز فيه الاوجه الثلاثة الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وهو الاولى من جهة التعظيم ليكون الاسم
الشريف مرفوعا وعمدة كما ان مدلوله مرفوع الرتبة وعمدة البرية والتقدير هو محمد والنصب على انه مفعول لفعل
محذوف والتقدير اعني محمدا ونحوه لكن النصب لا يساعده الرسم الا على من يكتب المنصوب بصورة المرفوع والمجرور
مع الاقدمون كانوا يكتفون عن رسم الالف بتكرير الشكل كذا نقل بعضهم عن النووي والسيوطي وفي كلام بعضهم ان ذلك طريقة
ربيعة وهو الموافق للمقام من الوقف عليه بغير الالف وعلى هذين الوجهين فالاسم الشريف مع المقدر كلام مستأنف
استئنافا بيانيا والجر على انه عطف بيان او بدل ولا يصح ان يكون نعتا لان العلم لا ينعت به وبعضهم جوز النعت بالعلم
ان كان منقولا لا عن الوصف كما هنا فانه علم منقول عن اسم مفعول المضعف وهو محمد ولهذا كان ابلغ من المحمود
فهذا الاسم يفيد المبالغة في المحمودية كما ان احمد يفيد المبالغة في الحامدية بحسب اصله لانه كان افعل تفضيل فهو صلى
الله عليه وسلم اجل من حمد واعظم من حمد بالبناء للمفعول في الاول وللفاعل في الثاني وهذا الاسم اعني محمدا
اشرف اسمائه صلى الله عليه وسلم وهذا هو اسمه في الارض واسمه المشهور به في السماء احمد ولم يسم به احد باحمد
قبله صلى الله عليه وسلم في السماء ولا في الارض كما نقل عن الشامي في مواهب وعدة من سمي قبل ولادته صلى الله عليه وسلم
باسم محمد خمسة عشر ذكرهم العلامة الكردي في حاشية شرح الحضرمية وينبغي التسمية باسم من اسمائه صلى الله عليه وسلم لما
رواه ابو نعيم من الحديث القدسي قال الله تعالى وعزتي وجلالي لا اعذب احدا اسمي باسمك بالنار وفي رواية قال الله
تعالى اليت على نفسي ان لا يدخل النار من اسمه احمد او محمد والمسمي له صلى الله عليه وسلم بمحمد جده على الصحيح
وقيل امه وجمع بانها اشارت له بتسميته محمدا بسبب ما رأته من ان شخصا يقول لها انما اذا وضعته فسميه محمدا
فلما اخبرت بذلك سماه محمدا رجاء ان يحمد في السماء والارض وقد حقق الله تعالى رجاءه كما سبق في علمه
والمسمي له به في الحقيقة هو الله تعالى لانه اظهر اسمه قبل ولادته صلى الله عليه وسلم في الكتب والهم جده بذلك فهو
بتوفيق شرعي وذكر بعضهم ان هذا الاسم مرتجل لا منقول مستدلا بدليل واه كما نقله الشارح الهندي حوله
قوله المبعوث يجوز فيه اوجه الاعراب الثلاثة الرفع اتباعا للاسم الشريف ان جعلناه خبر مبتدأ محذوف
وقطعا ان جعلناه مفعول فعل محذوف او اتبعناه والنصب اتباعا له ان جعلناه مفعول فعل محذوف وقطعا ان
جعلناه خبرا او اتبعناه والجر على انه نعت للاسم الشريف لا نعته لان البدل وعطف البيان لا يتقدم كل منهما على
النعت كما اشار لذلك بعضهم بقوله ÷ قدم النعت فالبيان فاكد ÷ ثم ابدل واختم بعطف الحروف ÷
نعم يصح ان يكون صفة ثانية لغيته ان جرينا على طريقة من يجوز جعل العلم ينعت به اذا كان منقولا لا عن الوصف ولا يجوز ان
يكون بدلا من الاسم الشريف او عطف بيان عليه لان البيان لا يكون الا جامدا وكذلك البدل على ما اقتضاه كلام ابن هشام في
القطر والذي عليه الجمهور ان البدل قد يكون مشتقا بقلة والمبعوث اسم مفعول من بعثه كمنعه وقد ارسله الله تعالى على رأس
الاربعين سنة الى جميع الثقلين هي الانس والجن سميا بذلك لانهما اثقلا الارض وقيل لثقلهما بالذنوب وقيل لثقل ميزانهما
بالحسنات ارسال تكليف ومثلهما الملائكة فانه ارسل اليهم ارسال تكليف هذا هو الذي اعتمده الشمس الرملي
العلامة تبعا

العلامة ابن حجر في شرح المنهاج وغيره تبعا للسبكي وجمع محققين والذي اعتمده الشمس الرملي تبعا لوالده الشهاب الرملي انه
لم يرسل اليهم اعني الملائكة ارسال تكليف بل ارسال تشريف واما ارساله الى سائر الحيوانات فارسال تشريف قطعا والتعبير براس
الاربعين يفيد انه بعث عند استكمالها من غير زيادة ولا نقص وهو الصحيح الذي عليه الجمهور لكن هذا انما يتم لو كانت البعثة
في شهر الولادة مع ان المشهور انه ولد في ربيع الاول وبعث في رمضان فله حين البعث اربعون سنة ونصف سنة
ان كان البعث في رمضان الواقع بعد السنة المتممة للاربعين او تسعة وثلاثون ونصف ان كان البعث في رمضان الواقع في اثناء
السنة المتممة للاربعين فمن قال اربعون سنة الغى الكسر على الاول وجبره على الثاني وقال بعضهم كان ابتداء الوحي بالمنام
في ربيع ومكث ستة اشهر كذلك ومن قال كان ابتداؤه في رمضان اراد مجيء جبريل يقظة فرجع الخلاف لفظيا ولا كسر والصحيح
ان نبوته صلى الله عليه وسلم ورسالته مقترنان وقال ابن عبد البر وغيره ارسله الله تعالى لما بلغ ثلاثا واربعين سنة فكانت
النبوة سابقة بنزول اقرأ وكانت الرسالة بامره بالانذار لما نزلت اية المدثر فهو في زمن فترة الوحي نبي لا رسول و
اجاب القائلون بالاول بان اية المدثر بيان للمراد من سورة اقرأ لان المعنى اقرأ على قومك ما نبئته لك وانما كان الارسال
على رأس الاربعين لانه العادة المستمرة في معظم الانبياء او جميعهم كما جزم به اي بالثاني كثيرون منهم شيخ الاسلام
في حواشي البيضاوي وانما استدلوا بالعادة المستمرة ولم يستدلوا بحديث ما نبئ نبي الا على رأس الاربعين سنة
لعد ابن الجوزي له في الموضوعات وقد ذكر العلامة الشيخ الشنواني والعلامة الامير ان الحق ان هذا الشيء غالب فقط في
النبوة والا فقد نبئ عيسى ورفع الى السماء قبله وكان عمره ثلاثا وثلاثين سنة ونبئ يحيى صبيا بناء على ان الحكم الذي
اوتيه صبيا النبوة انتهى لكن ذكروا في حواشي التفسير نقلا عن المواهب ان هذا خلاف التحقيق وقالوا الصحيح ان عيسى
ما رفع الا بعد مضي ثمانين سنة من النبوة وبعد نزوله من السماء يعيش اربعين سنة ولا يرد قوله تعالى في حق يحيى واتيناه
الحكم صبيا لان المراد بالحكم العلم والمعرفة لا النبوة ولا يرد ايضا قوله تعالى حكاية عن عيسى اتاني الكتاب وجعلني نبيا
لانه من التعبير بالماضي عن المستقبل على حد قوله تعالى اتى امر الله او المعنى وجعلني نبيا في علمه هذا او وقع في كلام سيدي علي
الخواص ان النبي نبئ من صغره ولعله اراد الكمال والتهيئ كما ذكره العلامة الامير والله اعلم بالحقيقة اهـ بجو على متن الجوهرة
قوله من اشرف جراثيم الانام من للبيان المشوب بالتبعيض او للابتداء واشرف اسم تفضيل من الشرف وهو
العلو والمجد والجراثيم جمع جرثومة بضم الجيم وسكون الراء بمعنى الاصل والانام بفتح اوله مع القصر بمعنى الخلق ويقال فيه انيم
كامير والمراد بجراثيمهم قبائلهم والمراد باشرفها بنو هاشم والجار والمجرور متعلق على جعل من للبيان بمحذوف هو صفة ثانية
للاسم الشريف اي الكائن من اشرف الخ او حال منه او من الضمير المستتر في المبعوث وكونه صفة اولى وعلى جعلها للابتداء بالمبعوث
قوله وعلى اله اعاد على مع المعطوف ردا على الشيعة القائلين بعدم جواز الفصل بينه صلى الله عليه وسلم وبين اله
بعلى ورووا في ذلك حديثا وهو لا تفصلوا بيني وبين الي بعلى وهو حديث مكذوب وقد ورد في الصحيح ان الصحابة
قالوا له صلى الله عليه وسلم كيف نصلي عليك يا رسول الله اذا صلينا عليك في صلاتنا فقال لهم قولوا اللهم صل على محمد وعلى
اله الخ ذكره المحلي في شرح المنهاج والمعطوف عليه قوله على نبيه لا الاسم الشريف لانه بدل او عطف بيان وشأن المعطوف ان
يكون بحسب المعطوف عليه فيلزم عليه ان الال بدل او عطف بيان لنبيه وهو غير مستقيم واصل ال اهل قلبت الهاء همزة كما قلبت

الهمزة هاء كما في هراق أصلها أراق ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم وآمن هذا هو مذهب سيبويه
وقال الكسائي أصله أول كجمل من آل يؤول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ولو صغروه على أهيل وهو
يشهد للأول وعلى أويل وهو يشهد للثاني ولا يضاف الآل إلا إلى ذي شرف سواء كان الشرف في الدارين كآل النبي
صلى الله عليه وسلم أو في الدنيا فقط كآل فرعون فلا يقال آل الإسكاف بخلاف أهل فإنه أعم ولذا اختاره الشارح
رحمه الله على الأهل وفي كلامه إشارة إلى جواز إضافته إلى الضمير وهو الصحيح خلافا لمن منعه كالكسائي والنحاس
وزعم أبو بكر الزبيدي أنه من لحن العوام ويشهد للجواز قول عبد المطلب

وانصر على آل الصليب ... وعابديه اليوم آلك

وحديث اللهم صل على محمد وآله واختلف في تفسير الآل فقال بعضهم هم مؤمنو بني هاشم وبني مطلب وقال بعضهم
~~ذرية فاطمة رضي الله عنها كما رواه النووي~~ عترته المعصومون أي المحفوظون من ارتكاب الصغائر والكبائر لقوله
تعالى في شأنهم إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا وقال بعضهم ذرية فاطمة رضي الله
عنها كما رواه النووي وقال بعضهم جميع قريش وقال بعضهم أمة الإجابة وقال بعضهم الأتقياء منهم كما أخرجه الطبراني
بسند ضعيف آل محمد كل تقي قال الباجوري واعلم أن الآل له معان باعتبار المقامات وربما جعلت أقوالا وليس كذلك
ففي مقام الدعاء كما هنا كل مؤمن ولو عاصيا لأن العاصي أشد احتياجا للدعاء من غيره وفي مقام المدح
كل مؤمن تقي أخذا مما ورد آل محمد كل تقي وإن كان حديثا ضعيفا وأما أنا جد كل تقي فلم يرد ~~وفي مقام الله~~ وفي مقام الزكاة بنو هاشم وبنو
المطلب عندنا معاشر الشافعية وبنو هاشم فقط عند السادة المالكية كالحنابلة وخصت الحنفية قرابة خمسة آل علي وآل
جعفر وآل عقيل وآل العباس وآل الحارث اهـ وقال المحقق الصبان وما اشتهر من أن الآل في مقام الدعاء تفسير الآل بعموم
الأتباع لست أقول بإطلاقه بل الملجئ عندي التفصيل فإن كان في العبارة المدعو بها ما يبعد تفسير الآل بأهل بيته حمل
عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا أو ما يبعد تفسير الآل بالأتقياء
حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك فإن خلت
عن ذلك حمل على الأتباع نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ونحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سكان جنتك وأهل دار
كرامتك اهـ والذي يظهر أنه في كلام الشارح من قبيل الثالث والصفات بعد قوله وأصحابه للأصحاب كما يأتي فسو
قوله وأصحابه معطوف على الآل من عطف خاص على العام لإظهار شرف الخاص كما في قوله تعالى حافظوا على
الصلوات والصلاة الوسطى والأصحاب جمع صاحب كشاهد وأشهاد صرح به الشارح في شرح التلخيص وقيل جمع صحب بفتح
فسكون اسم جمع عند سيبويه وجمع لصاحب عند الأخفش وقيل الأصحاب جمع صحب بفتح فكسر فالأقوال ثلاثة والمختار الأول والصا
حب لغة من طالت عشرتك به والمراد هنا الصحابي وهو من اجتمع بنبينا صلى الله عليه وسلم مؤمنا به بعد البعثة في محل
التعارف بأن يكون على وجه الأرض وإن لم يره أو لم يرو عنه شيئا أو لم يميز على الصحيح وأما قولهم ومات على الإسلام فهو
شرط لدوام الصحبة لا لأصلها فإن ارتد والعياذ بالله تعالى ومات مرتدا فليس بصحابي كعبد الله بن خطل وإن أسلم وعاد
إلى الإيمان كعبد الله بن أبي سرح فتعود له الصحبة لكن مجردة عن الثواب عندنا معاشر الشافعية واشتهر أنها لا تعود
عند المالكية لكن المصرح به في كتبهم التردد وحينئذ فلا مانع من الرجوع في ذلك لمذهب الشافعية على ما كان
يرتضيه بعض أشياخهم وفائدة عودها التسمية والكفاءة فيسمى صحابيا ويكون كفوا لبنت الصحابي ويدخل

في الصحا

في الصحابة ابن ام مكتوم ونحوه من العميان وكنيته ام بكلثم بصره واسمه عبد الله احد المؤذنين صلى الله عليه وسلم ويدخل

عيسى عليه السلام والياس والخضر عليهم الصلاة والسلام وتدخل الملائكة الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم في الارض

فعيسى عليه الصلاة والسلام آخر الصحابة من البشر الظاهرين واما الملائكة فباقون حتى الى النفخة والخضر يموت عند

رفع القرآن وقيل بل مات والحاصل ان الخضر والياس حيان على المعتمد ولكن الياس رسول بنص القرآن قال تعالى

وان الياس لمن المرسلين واما الخضر فقيل ولي وقيل نبي وقيل رسول وخير الامور اوساطها بيجوري والخضر بفتح فكسر او

بفتح فسكون او بكسر فسكون وهو الشائع في الالسنة في ديارنا المليبارية ولقب بذلك لانه ما جلس على ارض الا اخضرت

واسمه بليا بن ملكان بفتح الباء وسكون اللام وبعدها مثناة تحتية وبعدها الف وفتح الميم وسكون اللام وآخره

نون وقيل انه من عرف اسمه واسم ابيه دخل الجنة ذكره البيجوري ايضا واعلم ان الشارح رحمه الله تعالى اردف الصلاة والسلام

على الال والاصحاب لقوله عليه الصلاة والسلام قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد رواه البخاري ومسلم وقد علمت

ان ذكر الاصحاب بعد الال من ذكر الخاص بعد العام لاظهار المزية واما على تفسير الال بمؤمني بني هاشم وبني مطلب

اونحوهم ممن لا يدخل فيهم الاصحاب فلانه اذا اطلقت الصلاة على الال الشامل لغير الصحب فالصحب اولى ولانهم هم الذين

بلغوا الاحكام الدينية الى غيرهم وتحملوا المشاق في ذلك وذلك من اجل النعم على الخلق وشكر الوسائط مأمور به شرعا

كما تقدم ثم اعلم ان الصلاة والسلام مشروعان على الانبياء والملائكة استقلالا واما غير الانبياء والملائكة فلا يشرعان عليهم

عليهم الا تبعا الا السلام اذا كان خطابا ولو حكما كالمراسلات فان الابتداء به سنة ورده واجب وعلى ذلك اجماع السلف

خلافا للروافض ووجه ذلك ان الصلاة وان كانت الدعاء بالرحمة وهو جائز لكل مسلم لكن صارت مخصوصة

السلف بالانبياء والملائكة كما ان لفظ عز وجل لا يطلق على غير الله وان كان عزيزا جليلا فلا يقال ابو بكر عز وجل في لسان

وسلم وان كان معناه صحيحا وكذلك عليه السلام لم يعهد في لسان الشرع الا تبعا فلا يقال ابو بكر صلى الله عليه

الاتباع واجتناب الابتداع قال في الجوهرة فالواجب

وكل خير في اتباع من سلف ... وكل شر في ابتداع من خلف ثم قال

فتابع الصالح ممن سلفا ... وجانب البدعة ممن خلفا

واما صلاته صلى الله عليه وسلم على آل ابي اوفى فقيل خصوصية وقيل لبيان الجواز ثم ان المراد بعدم مشروعيتهما استقلالا

فيه اقوال المنع والكراهة وخلاف الاولى والراجح الكراهة لان ذلك من شعائر المبتدعة نص عليه الشيخ عبد العزيز المعبري

في شرح هداية الاذكياء لوالده رحمهما الله تعالى فان قلت كيف اعاد الشارح حرف جر فقال وعلى اله ولم يقل واله واعادته

تدل على القصد والاستقلال وقد ذكرتم ان الصلاة والسلام على غير الانبياء والملائكة انما يشرعان على سبيل التبع لا على سبيل

الانفراد قلت العطف يقتضي الاشتراك والتبعية واعادة الجار لا تنافي ولان الصلاة على نوعين كاملة وهي التي يذكر فيها

الال وناقصة وهي التي لا يذكر فيها الال فعطف الال بالواو الدالة على المشاركة والتبعية واعاد الجار للاهتمام بشأن

المعطوف والتنبيه على ذلك النقص والرد على الشيعة المتقدم ذكرهم ولكون الاصحاب داخلين في الال على ما هو الراجح لم

يعد الجار معهم وبهذا يعلم ان الشارح جار على الراجح قوله الائمة جمع امام واصلها أأممة على وزن

افعلة لانه مفرد كل اسم مذكر رباعي ثالثه مدة وكلما كان كذلك يطرد جمعه على افعلة قال في الالفية

في اسم مذكر رباعي بمد ... ثالث افعلة عنهم اطرد

نقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة الثانية وادغمت الميم في الميم ويجوز قلب الهمزة الثانية ياء وقد يجمع على امام فيكون لفظ امام مفردا تارة وجمعا اخرى نظيره هجان فيقال ناقة هجان ونوق هجان ويختلف بالتقدير فيلاحظ ان حركات الامام المفرد كحركات كتاب وحركات الاجمع كحركات عباد والامام لغة المتبع بفتح الباء واصطلاحا من يصح الاقتداء به فالائمة صفة مدح للاصحاب لان جميعهم ائمة مجتهدون كما هو ظاهر ما روي من ان النبي صلى الله عليه وسلم سأل ربه عما يختلف فيه اصحابه فقال يا محمد اصحابك عندي كالنجوم في السماء بعضها اضوأ من بعض فمن اخذ بشيء مما اختلفوا فيه فهو على هدى عندي وما روي ايضا انه صلى الله عليه وسلم قال اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وعليه جرى خاتمة المحققين ابن حجر في شرح الهمزية وعلله بتوفر شروط الاجتهاد فيهم قال ولذلك لم يعرف ان واحدا منهم قلد غيره في مسئلة من المسائل ورجح بعضهم ان فيهم المقلدين والمجتهدين قوله الاعلام جمع علم وهو يطلق على الجبل كقوله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالاعلام وقول الخنساء في مرثية اخيها صخر

وان صخرا لتأتم الهداة به ؞ كأنه علم في رأسه نار ؞

وعلى الراية والعلامة والاعلام صفة ثانية للاصحاب على تقدير مضاف اي مثل الاعلام في الصبر والصلابة او في العظم او في الاهتداء بهم اذا اريد بالاعلام الجبال وقد شبه الامام البوصيري رحمه الله تعالى اصحابه صلى الله عليه وسلم بالجبال فقال في الكواكب الدرية المشهورة بالبردة ؞ هم الجبال فسل عنهم مصادمهم ؞ ماذا رأى منهم في كل مصطدم ؞ او في العلو والشرف اذا اريد بالاعلام الرايات فان لهم علوا في الحق وانما قدرنا مثلا لان الاعلام جامد غير مؤول بالمشتق فلا يصح النعت به ان جرينا على طريقة الاكثرين واما اذا جرينا على طريقة جمع محققين كابن الحاجب من ان النعت لا يشترط كونه مشتقا بل الشرط دلالته على معنى في المتبوع فلا حاجة الى تقدير مضاف ويرد على تقديرنا ان المثل لا يتعرف بالاضافة فكيف يصح ان ينعت به المعرفة ويجاب بان هذا على رأي القائلين بتعرفه بالاضافة او بان هذا على طريقة الكوفيين المجوزين مغايرة نعت المدح للمنعوت في التعريف والتنكير ويصح ان يكون الاعلام بدلا او عطف بيان للاصحاب فهو استعارة مصرحة وفاقا للشارح وخلافا للجمهور كما مر او من باب التشبيه البليغ فتأمل قوله وازمة الاسلام معطوف على الاعلام اي ومثل ازمة الاسلام اذا كان الاعلام نعتا بتقدير مثل وهذا التشبيه وهمي اي ما اخترعته القوة المتخيلة من عند نفسها كما اذا اسمع ان الاسلام شيء يوصل الى المقصود كالفرس الجواد فاخذت المتخيلة في تصوير الاسلام بصورة الفرس الجواد واخترعت ازمة له كما للجواد ومثله قول امرئ القيس ايقتلني

ايقتلني والمشرفي مضاجعي ؞ ومسنونة زرق كانياب اغوال ؞

فانه لما سمع ان الغول يهلك كالسبع اخذت المتخيلة في تصويره بصورة السبع واخترعت انيابا له كما للسبع بخلاف المشبه به في قول الشاعر وكان محمر الشقيق اذا تصوب او تصعد ؞

اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد ؞

فانه خيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس فان كلا من العلم والياقوت والنشر والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذي هذه مادته وهو الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية ليس بمحسوس لانه ليس بموجود والحس لا يدرك الا ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة

فلو

كما ان الرايات علامات للهداة

فلو اذكر بعضها بالكسر دون بعض لم يكن فيها التقابل وههنا كازمة الاسلام فان الازمة محسوسة دون الاسلام وكانياب اغوال فان الناب محسوس دون الغول ويصح ان يكون كوله وازمة الاسلام بدلا او عطف بيان اذا جعلنا الاعلام كذلك فهو استعارة مصرحة او تشبيه بليغ على ما مر ويصح ان يكون هنا استعارة بالكناية حيث شبه الاسلام بالفرس الجواد بجامع ان كلا موصل الى المقصود وطوى ذكر المشبه به ورمز اليه بشيء من لوازمه وهو الازمة فهي استعارة تخييلية والمعنى ان الاصحاب ازمة الاسلام لكونهم يتمكن بهم من تعلق بالاسلام ازيد تمكن والازمة جمع زمام ككتاب وهو المقود واصلها ازممة على وزن افعلة ففعل بها ما فعل بائمة والاسلام الانقياد لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة والمراد بالانقياد ان يكون بحيث لا يعصي الامر واما الايمان فهو التصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كذلك والنطق بالشهادتين فيه خلاف فجعل محققو الاشاعرة والماتريدية وغيرهم شرطا وقوم جعلوه شطرا فيكون الايمان عند هؤلاء اسما للعمل القلب واللسان جميعا وهو المعتمد الاول قال صاحب الجوهرة

وفسر الايمان بالتصديق والنطق فيه الخلف بالتحقيق

فقيل شرط كالعمل وقيل بل شطر والاسلام اشرحن بالعمل

اي بالعمل الصالح اي بالانقياد لذلك والاذعان الظاهري له سواء اعمل ام لم يعمل وعليه فهما متغايران مفهوما وما صدقا وان تلازما باعتبار المحل وقد يشعر كلام الشارح في شرح العقائد باتحاد مفهوميهما وهو مذهب جمهور الماتريدية ومحققي الاشاعرة فلعل اقتصاره هنا على ذكر الاسلام للجري على اتحاد مفهوميهما ويمكن انه لتلازمهما باعتبار المحل ويحتمل انه اراد بالاسلام الملة وهي الدين كالدين والشرع والشريعة ما شرعه الله من الاحكام فيدخل فيه الاسلام بمعنييه السابقين فتامل وفي كلامه من المحسنات البديعية التورية وهي ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد فان الال معناه القريب مؤمنو بني هاشم والمطلب والمراد الاصحاب معناه البعيد وقد اراده بقرينة مقام الدعاء والتورية والاستخدام افضل انواع البديع كما صرح به السيوطي لكن الاستخدام افضل من التورية كما نقله السيوطي ايضا عن الاندلسي وجناس اللاحق كما مر بين الائمة وازمة والسجع المتوازي وهو خلاف الترصيع وغير ذلك فتنبه له قوله وبعد اصلها اما بعد بدليل لزوم الفاء في حيزها لتضمن اما معنى الشرط وانما لزمت الفاء بعدها مطلقا ولم تلزم بعد بقية الادوات لانها لما حذفت بالنيابة تقوت بذلك والاصل الاصيل مهما يكن من شيء بعد فمهما مبتدأ والاسمية لازمة له ويكن شرط والفاء لازمة له ويكن تامة وفاعلها شيء بجعل من زائدة في الاثبات على مذهب الاخفش والكوفيين او فاعلها ضمير مستتر عائد على مهما والمجرور بيان للجنس او هي ناقصة اسمها ما جعلناه فاعلا وخبرها محذوف واعترض الاول اعني كون من شيء فاعلا او اسما بخلو خبر المبتدأ عن الرابط واجيب بانه مقدر اي شيء معه او اعادة المبتدأ بمعناه لان مهما معناها شيء وهذا اولى واعترض الثاني اعني كون الضمير فاعلا او اسما ومن شيء بيانا بان البيان يجب ان يكون اخص من المبين وهو هنا مساو له واجيب بان محل وجوب الخصوص في البيان اذا لم يرد به التعميم لدفع ارادة نوع من المبين وان جاز فيه المساواة كما هنا ولما تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمها الفاء اللازمة لفعل الشرط والاسمية اللازمة اللازمة للمبتدأ اقامة اللازم وهو الفاء والاسمية مقام الملزوم وهو مهما ويكن ولما تعذر وجود الاسمية في اما اقاموا

لوصوفها مقام الوجود بالفعل وهذا معنى قولهم في الجملة والظرف مبني على الضم بناء على انه حذف المضاف اليه
ونوي لفظه معناه ويصح فيه النصب على الظرفية ابناء على انه حذف المضاف اليه ونوي لفظه ولكن الاشهر هو الاول
ويستعمل هذا الظرف للزمان كثيرا كما في قولك جاء زيد بعد عمرو وللمكان قليلا كما في قولك دار زيد بعد دار عمرو
والمتبادر هنا الاول والانسب الثاني باعتبار مكان الرقم والعامل فيه فعل الشرط او جوابه وهذا اولى ليكون المعلق عليه
مطلقا فيكون المعلق اقوى في التحقق لان المعلق على المطلق ابلغ في التحقق من المعلق على المقيد وان كان الامران
بالنظر الى ما في الخارج متساويين لتحقق ما علق عليه فيهما وافاد بعضهم في توجيه الاولوية ان ذلك اشمل لما قبل البداءة
بالبسملة وما بعدها المفهوم من الاحاديث لانه صريح في ان الشروع في التأليف بعد البداءة بذلك وكلا ذلك الاول
وهذا كله مبني على ان الواو في وبعد نائبة عن اما وبها الغز بعضهم في قوله

وما واو لها شرط يليه ... جواب قرنه بالفاء فيها

واجاب بعضهم بقوله

هي الواو التي قرنت ببعد ... واما اصلها والاصل مهما

هذا هو المشهور ويحتمل ان تكون عاطفة لقصة على قصة فالفاء اما على توهم اما او على تقديرها في نظم الكلام او زائدة
لتزيين اللفظ او لاجراء الظرف مجرى الشرط كما ذكره الزمخشري في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون فهذه اربعة اوجه
للفاء والاولى هو الاخير كما ذكره عبد الحكيم ويحتمل ان تكون الواو للاستئناف ايضا والفاء محتملة للاوجه الاربعة المذ
كورة ثم بعضهم يعتبر باما بعد وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتي به في خطبه ومراسلاته حيث رواه بعض الحفاظ
عن اربعين صحابيا وقد اشتهر الخلاف في اول من نطق بها فقيل داود عليه السلام وقيل قس بن ساعدة وقيل سحبان بن
وائل وقيل كعب بن لوي وقيل يعرب بن قحطان وقد قال بعضهم

جرى خلف اما بعد من كان قائلا ... لها خمس اقوال وداود اقرب
وكانت له فصل الخطاب وبعده ... فقس فسحبان فكعب فيعرب

وبعضهم يعتبر بلفظ وبعد وينظر هل هو مستحب قال بعضهم بعض المحققين ولا يبعد ان يقال ما لا يدرك كله لا يترك كله
فصلة مقام احتمال تقديرا ما لتحصيل المرام اهـ ولا يؤتى بهما الا عند انتقال من نوع من الكلام الى نوع آخر وهذا هو
معنى ما اشتهر من ان هذه الكلمة هي فصل الخطاب كما اجمع عليه المحققون قوله فيقول قد علمت اوجه
الفاء مما مر ويقول بضم القاف وسكون الواو واصله بالعكس كينصر نقلت ضمة الواو الى القاف لثقلها عليها كما يأتي
قوله الفقير يحتمل ان تكون صفة مشبهة فمعناه دائم الاحتياج وان تكون صيغة مبالغة فمعناه كثير الا
حتياج وهو احد الاوزان الخمسة المشهورة المذكورة بقول الالفية

فعال او مفعال او فعول ... في كثرة عن فاعل بديل
فيستحق ما له من عمل ... وفي فعيل قل ذا وفعل

وانما اختاره من الاوصاف موافقة لقوله تعالى يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله واذا تقرر ان هذا وصف فلا بد له
من موصوف اي العبد الفقير حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه لدلالتها عليه فان قيل لم حذف الفاعل الموصوف
وهو خلاف القياس الا في مواضع مستثناة فالجواب انه انما كان حذفه خلاف القياس اذا لم يقم مقامه شيء وهنا
اقيمت الصفة مقامه فليس بخلاف القياس وانما اخترنا في التقدير العبد مع ان غيره صالح كالشخص والرجل وغيرهما
لانه احب الاوصاف الى الله تعالى وارفعها عنده لما فيه من الاشارة الى كمال الله تعالى ودا احتياج غيره اليه ووجه ذلك
انه

اشد دال على الخضوع والتذلل للمولى تبارك وتعالى ولذا وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم به في المقامات العلية
قوله الى الله الغني الجار متعلق بالفقير والغني هو الذي وجب وجوده وافتقر سائر الكائنات اليه
وقيل هو المستغني عن كل ما سواه وكلهم محتاجون اليه ولا يخفى ما في الجمع بين الفقير والغني من الطباق الذي هو
من المحسنات البديعية وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة قوله مسعود بن عمر بدل من الفقير او
عطف بيان عليه لان صفة المعرفة اذا تقدمت على الموصوف اعربت على ما يقتضيه العامل واعرب الموصوف
بدلا او عطف بيان بخلاف صفة النكرة فانها اذا تقدمت جعلت حالا كما هو مقرر في محله ومسعود بلا تنوين لان الاسم
اذا كان مفردا علما ووصف بابن مضاف الى علم ولم يفصل بينه وبين ابن وكانت البنوة حقيقية حذف تنوينه ويحذف
الف ابن خطا وكتابة هذا ما لم يقع اول سطر او تقطع همزته للشعر ومسعود اسم الشارح ولقبه سعد الدين واشتهر
بالسعد بحذف المضاف اليه والاتيان بال فهو تصرف في العلم كما في غيره من نحو الجلال والكمال وغيرهما وهو الامام
العالم العلامة المحقق المدقق الفهامة مسعود ابن القاضي فخر الدين عمر بن برهان الدين عبد الله الشيخ سعد الدين الت
التفتازاني ولد في تفتازان في صفر سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة واخذ عن القطب والعضد وفاق في جميع الفنون
على اقرانه وكان خبيرا غواصا في بحار المعارف وبحرا مواجا يؤخذ منه درر المعارف وكان يضرب به الامثال في تدقيق النظر
ودقة الفهم والذكاء وقد قلت في قصيدة رثيت بها لشيخنا علي حسن بن احمد الفنائي المتوفى في سنة ثمان وتسعين
ومائتين والف

وتذكرة للسعد شمس اولي النهى ... بتدقيق علم وامرئ القيس بالشعر

وكان من محاسن الزمان لم تر مثله العيون في الاعيان وهو الاستاذ على الاطلاق والمشار اليه بالاشفاق والمشهور في
ظهور الآفاق والمذكور في بطون الاوراق وكان شافعي المذهب كما ذكره جماعة منهم السيوطي في بغية الوعاة والكفوي
والكفوي في طبقات الحنفية والفنري في حاشية المطول في احوال متعلقات الفعل وصاحب كشف الظنون والزرقاني في شرح
المواهب اللدنية وغيرهم وجعله طائفة حنفيا ومنهم علي القاري المكي وزين بن نجيم المصري اعتبارا بتصانيفه في الفقه
الحنفي واشتهرت تصانيفه في الارض واتت بالطول والعرض حتى ان السيد الشريف في مبادي التاليف واثناء
التصنيف كان يغوص في بحار تحقيقه وتحريره ويلتقط الدرر من تدقيقه وتسطيره ويعترف برفعة شأنه وجلالته
وعلو مقامه وقدر فضله الا انه لما وقع بينهما المشاجرة والمنافرة في قضية في مجلس السلطان تيمور لم يبق الوفاق والتزم
بتزييف كل ما قاله وحاصل ما وقع بينهما في مجلس السلطان تيمور ان الشارح كان صدر الصدور بمجالس تيمور والسيد
وكان يقول فرضنا انهما سيان في العلم والعرفان فللسيد شرف النسب فانتزع صدر السيد واقدم على افحام الشارح
وكان الشارح يقول باجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية اخذا من كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك على هدى
من ربهم وكان السيد يقول بعدم اجتماعهما وانعقد لذلك مناظرة ومباحثة بينهما في حضرة السلطان وحكم السلطان
بينهما بعض العلماء الحاضرين وهو نعمان الدين الخوارزمي المعتزلي فرجح رأي السيد فاشتهر عند الخواص و
العوام غلبة السيد بالافحام واقام السلطان السيد مقام الشارح فاغتم لذلك الشارح فلم يبق بعد هذه الواقعة الا قليلا
ومات كمدا ثم ان السلطان فعل في قضية اخرى ما فعل بالشارح واقام ابن الجزري مكانه فكان ذلك للسيد جزاء
وفاقا واختلف العلماء الذين كانوا بعد الشارح والسيد فلم يتكلم بعضهم بالترجيح اصلا تأدبا معهما واكثر المحققين

على ان الحق مع الشارح والمذهب العصام في الاطول بترجيح كلام الشارح وتزييف كلام السيد وللمولى طاش كبرى
زاده رسالتان انتصر فيهما للشارح ورد كلام السيد كذا في رسالة البسملة للعلامة السيد احمد
دحلان رحمه الله الكريم المنان وقد ذكر مولانا العلامة عبد الحي اللكنوي الانصاري اطال بقاءه الكريم الباري
في تعليقاته على الفوائد البهية ان السيد وان غلب عليه يعني الشارح في المناظرة لا يصل اليه درجته في وسعة
النظر ولا يترقى اليه مرتبته في رقة الفكر ثم ايده بكلام بعض المحققين وكانت تلك الواقعة سنة احدى وتسعين
وسبعمائة وتوفي الشارح بسمرقند يوم الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة اثنين وتسعين وسبعمائة
ونقل الى سرخس يوم الاربعاء التاسع من جمادى الاولى رحمه الله تعالى قال الزرقاني في شرح المواهب نقلا
عن الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة ولد سنة ست عشرة وسبعمائة الى ان قال مات بسمرقند سنة احدى وتسعين
وتسعين وسبعمائة اھ وكان للشارح ولد اسمه محمد وكان منتظما في سلك العلماء ملازما لمجالس تيمور وقد حضر
بحضرته بسمرقند مرة فامر له خمسة الاف دينار ولما مات تيمور اقام هو في هراة ومات سنة ثمان وثلثين وثمانمائة
بالطاعون وقد كان لهذا الولد ولد اسمه يحيى ولقبه قطب الدين كان من اواخر عهد مرزا شاهرخ بن تيمور الى
عهد مرزا سلطان حسين ممتازا بمنصب مشيخة الاسلام وكان يعرف بشيخ الاسلام وكان له حظ عظيم من علوم الد
ينية ويد طولى في افادة الطلبة وفصل القضايا من غير مداهنة في العلوم الشرعية توفي يوم الاثنين الرابع
والعشرين من ذي الحجة سنة سبع وثمانين وثمانمائة ودفن بقرب الشيخ عبد الله الانصاري وكان لولد
الولد ولد مشتهر بشيخ الاسلام سيف الدين احمد كان علامة في العالم وملاذ علماء بني ادم فائقا على عهد عمره
في الحديث والفقه وسائر العلوم النقلية ماهرا في العلوم العقلية ولما مات والده تولى مناصبه واقام بخطة
خراسان نحو ثلثين سنة يدرس ويفيد الى ان وصل حكم عزله من السلطان حسين في سنة ست عشرة وتسعمائة
ومات في تلك السنة وهو المشهور بحفيد التفتازاني كما قاله مولانا العلامة عبد الحي الانصاري وله تصانيف
متداولة منها حواشي على التلويح حاشية التوضيح الشارح لجده الشارح ومنها حواشي على شرح الوقاية
لصدر الشريعة ومنها شرح التهذيب في المنطق والكلام لجده الشارح ايضا وشرح الفرائض السراجية وغير ذلك
فكلهم من فضلاء الدهر رحمهم الله تعالى قوله الحنفي قد علم مما مر ان اباه رحمه الله كان حنفيا فهو حنفي
بالعرق وفي الفوائد نقلا عن السيد احمد الطحطاوي عن الشيخ زين بن نجيم المصري ان الشارح انتهت اليه
رياسة الحنفية حتى ولي قضاء الحنفية فيجوز جعله صفة لمسعود كما ان ابن عمر صفة له قوله التفتازاني
نسبة الى تفتازان بلدة بخراسان كذا ذكره مولانا عبد الحي وضبطها الزرقاني بفتح الفوقيتين والزاي وسكون
الفاء وذكر انها قرية بنواحي نسا والتفتازاني صفة لمسعود وصف اخر والظاهر قوله بيض الله غرة
احواله هذه الجملة كما بعدها خبرية لفظا انشائية معنى ساقها للدعاء لنفسه فكانه قال اللهم بيض غرة احواله
ولم يعبر بالانشائية لفظا لانها اعرض في الوقوع او للتفاؤل والغرة في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الد
رهم ونقل بعضهم انها تطلق على شيء عن بياضه والاحوال جمع حال كمال واموال وهو ما عليه الانسان من خير
او شر يذكر ويؤنث فيقال حال وحالة لكن تذكيره في اللفظ وتانيثه في المعنى افصح ولم يجعل جوهري حال
وحالة

وحالة بمعنى بل جعلهما من باب تمر وتمرة واستغربه بعضهم ويقال في حال الله بالهمزة مكان الحاء ولعل الشارح
اراد بغرة احوال العلوم والمعارف العلية والاراء والافكار الشتية استعارة مصرحة والتبييض ترشيح ويمكن ان
يكون في الكلام استعارة مكنية بان يقال شبه احوال بالافراس بجامع ان كلا معد للتوصل الى المقصود واثبت
شيئا من لوازم المشبه به وهو الغرة لها وبا ذكرنا والتبييض ترشيح قوله واورق اغصان امالي الواو للعطف
او للاستئناف واورق فعل ماض وفاعله اغصان لانه لازم وهل يجوز ان يكون فاعله ضميرا مستترا عائدا
الى الله بناء على قول سيبويه من جواز نقل تعديته كل لازم بالهمزة قياسا اولا يبعد الجواز لكن كلام الشارح فيما
يأتي يصرح بخلافه وهل يجوز ما ذكر لتضمين اورق معنى فعل متعد كمشى او يشترط كون فاعل الفعلين المذكور والمحذوف
واحدا وليس كذلك هنا فيه نظر فليراجع وليتأمل وفي كلامه استعارة مكنية حيث شبه الامال بالاشجار بجامع ان
كلا يحصل به السرور واثبت شيئا من لوازم المشبه به وهو الاغصان للمشبه واورق ترشيح ويصح ان يكون قوله اغصان امالي
من اضافة المشبه به للمشبه اي امالي الشبيهة بالاغصان في نشأ كل منهما من الاصل فان المراد بالامال ما نشأ عن العلوم
والمعارف كنشرها بالتأليف وغيره فاورق ترشيح للتشبيه والاغصان جمع غصن بضم الاول وهو ما تشعب من ساق
الشجر دقاقها وغلاظها والامال جمع امل بفتحتين وهو الطمع والرجاء وجملتان اللتان ساقهما الشارح للدعاء لنفسه
اعني قوله بيض الخ ~~هذا وما بعده~~ وقوله واورق الخ معترضتان بين القول ومقوله قوله
لما رأيت الخ هذا وما بعده الى تمام الديباجة اعني قوله وهو حسبي من توكل عليه وكفى مقول فيقول وقيل
الى اخر الشرح واعلم ان لما على ثلثة اقسام نافية بمنزلة لم نحو لما يقض ما امره واستثنائية بمنزلة الا نحو
عزمت عليك لما فعلت وهي في هاتين الصورتين حرف اتفاقا ورابطة لوجود شيء بوجود غيره كما هنا فانها
ربطت وجود التسوح بوجود الرؤية واختلف في هذه هل هي حرف او ظرف بمعنى اذ لا بمعنى حين كما قيل اذ هي للماضي
مثل اذ الاول قول سيبويه وتبعه ابن هشام في شرح القطر وغيره وجرى على هذا القول صاحب نزهة الطلاب

حرف وجود لوجود لما ومثل اذ واما دث جزما

والثاني قول ابن مالك وجزم به الشارح في شرح التلخيص ورده في المطول بحيث ما قال ان الاول مذهب
سيبويه وعلى هذا فهي مضافة الى شرطها ومنصوبة بجوابها وقيل ليست مضافة كسائر الشروط ولا يكون شرطها الا فعلا
ماضيا ويكون جوابها ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة بالفاء او باذا الفجائية عند ابن مالك ومضارعا عند ابن عصفور
دليل الاول فلما نجاكم الى البر اعرضتم والثاني فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد والثالث فلما نجاهم الى البر اذا هم
يشركون والرابع فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا ومن مثل لما هذه قول الشاعر

اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

فيقال اين فعلها وجوابها ان سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وهي بمعنى سقط وجواب محذوف يفسره قلت
بدليل قوله اقول وقوله شم امر من شام البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت
لعبد الله شم افاده في المغني وقوله رأيت مضاف اليه لما ورأى هنا بصرية وفاعله تاء المتكلم المتصلة به وهو
يتعدى الى مفعول واحد وهو قوله مختصر التصريف ويجوز ان تكون علمية فتكون من افعال القلوب وتتعدى

الى مفعولين وهما قوله مختصر التصريف وقوله مختصرا ينطوي الخ قوله ــــــ مختصر التصريف سماه مختصرا
لانه اختصر من كتاب كالتلخيص بالنسبة الى المفتاح وشرح التلخيص للشارح المسمى بالمختصر بالنسبة الى شرحه
المسمى بالمطول ومختصر ابن الحاجب بالنسبة الى المنتهى بل لانه اختصر فيها المسائل المدللة المفصلة التي فيها اختلا
فات عن الادلة والاختلافات فالمختصر لغة ما قل لفظه وكثر معناه واصطلاحا ما قل لفظه سواء كان كثر معناه او ساوى
او قل وهذا خلاف الغالب من كون المعنى اللغوي اعم من الاصطلاحي والتصريف هنا بمعنى علم التصريف كما سيأتي
او بمعناه في كلام المصنف رحمه الله تعالى واضافة مختصر الى التصريف من اضافة المتعلق الى المتعلق لان هذا المختصر متعلق
بالتصريف وهذا المختصر هو المشهور بتصريف العزي ويمكن ان يكون مختصر التصريف علما بالغلبة على هذا المتن الشريف
فائدة قال العلامة الصبان في حاشية الاشموني الذي حققه العصام في شرح الرسالة الوضعية ان اسماء الكتب
من علم الشخص وانها من الوضع الشخصي خاص الموضوع له فقال ان الكتاب الذي هو عبارة عن الالفاظ والعبارات
المخصوصة لا يتعدد الا بتعدد التلفظ لكن التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره ارباب العربية الا ترى انهم يجعلون وضع الضرب
والقتل وضعا شخصيا لا نوعيا لجعل الموضوع امرا متعينا لا متعددا اه ومثل اسماء الكتب اسماء التراجم بكسر الجيم كالخواتم والعوامل
وكثير من الناس يظنها من الحنابل واسماء العلوم لانه مسمياتها وهي الاحكام الموضوعة المعقولة انما تتعدد بتعدد التعقل
وهذا التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره ايضا ارباب العربية هذا هو المتجه عندي وان اشتهر الفرق فتامل اه كلام الصبان
رحمه الله والمشهور ان اسماء الكتب من قبيل علم الشخص واسماء العلوم من قبيل علم الجنس وهذا الحكم اي ترجيح بلا مرجح وقول
العصام ان الكتاب الذي هو عبارة عن الالفاظ اي باعتبار دلالتها على المعاني كما هو الاوجه من الاحتمالات السبعة
التي ابداها السيد قدس سره في مسمى الكتب حيث قال انه الالفاظ فقط او النقوش فقط او المعاني فقط او اثنان من هذه
الثلثة او مجموع الثلثة قوله ــــــ الذي صنفه الامام صفة لمختصر التصريف والتصريف ثم صنفه من الكلام الباهر سواء
كان بينهما الف ام لا بخلاف التاليف فانه ما ذكر بشرط الالفة فالتصنيف اعم مطلقا والضمير المتصل بصنف مفعوله
راجع الى الموصوف واكتفى به عن العائد الى الموصول لانهما شيء واحد وانما اختير عوده الى الموصوف مع احتياج
كل منهما لان الموصوف متبوع والمتبوع اولى وقوله الامام فاعله وقد مر ان الامام لغة المتبع بفتح الباء واصطلاحا من
يصح الاقتداء به ويطلق على اللوح المحفوظ كما في قوله تعالى وكل شيء احصيناه في امام مبين وقد يراد به صحائف الاعمال
وعلى الامام الاعظم قوله ــــــ الفاضل اي البليغ في الفضل او المشتهر به كما هو المتعارف قوله
العامل اي العامل حسب ما يقتضيه الشرع كما هو المتعارف ايضا قوله الكامل اي في جميع العلوم ولا يخفى ما في جمع العامل
العامل والكامل من اللاحق المزدوج قوله ــــــ قدوة المحققين بتثليث القاف وسكون الدال وكعدة بمعنى المقتدى
بفتح الدال والمحققون جمع محقق اسم فاعل من التحقيق وهي يطلق على ذكر الشيء على الوجه وعلى العلم بشيء على ما
هو عليه وعلى اثبات الشيء بدليل وهو احد الالفاظ الخمسة التي توجد في كلامهم وثانيها التدقيق
وهو اثبات المسئلة بدليل على وجه فيه دقة وقيل اثبات دليل المسئلة بدليل آخر وثالثها الترقيق وهو التعبير
بفائق العبارات الحلوة ورابعها التنميق وهو مراعاة النكت البيانية والمحسنات البديعية وخامسها التوفيق وهو
جعل العبارات سالمة من الاعتراض النحوي وهذا اعني قدوة المحققين والثلاثة قبله صفات للامام ان كان غالبة
عليه الاسمية او جريا على رأي من يجوز نعت النعت المنعوت المحذوف منعوت والا فكلها صفات لمحذوف تقديره
حنفي

صفة الرجل الامام فهو نحوه قوله عز الملة والدين العز خلاف الذل وتقدم معنى الملة والدين عند الكلام على
قوله ازمة الاسلام اي عز اهل الملة والدين فهو على حذف مضاف ويمكن ان لا تقدير تأمل هذا اللقب المضاف وهو
بدل من الامام او عطف بيان عليه قوله عفيف الدين العفيف كما في القاموس الكاف عما لا يحل ويجمل اي عفيف اهل الدين
ويمكن ايضا ان لا تقدير وهو لقب اخر للمصنف بدل بعد بدل او بدل من البدل وفاقا لابن هشام وخلافا للجمهور حيث
جوزوا تعدد البدل والابدال منه ومنعوهما اما على كون عز الملة والدين عطف بيان فالابدال منه جائز والعطف عليه
حينئذ لا يجوز لانهم لم يجوزوا تعدد البيان لكن جوزه الزمخشري وقال في قوله تعالى ملك الناس اله الناس انهما
عطفا بيان على رب الناس قوله عبد الوهاب اسم المصنف قدم اللقبين السابقين عليه لشهرتهما او جريا على اصطلاح
النحويين من جواز تقديم اللقب على الاسم لان اللقب في كلامهم مسبوق للمدح فاذا جرى لفظ المدح اولا تشوفت النفس
الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان اوقع في النفس كذا اعللوه به ولا يخفى ان هذه النكتة تأتي فيما سبق للاتم
ايضا على ان ذلك لغة كما هو مقرر في محله وهو بدل ثالث ان جعلنا اللقبين بدلين ولا يخفى عليك بقية الاوجه الاتية
هنا فتأمل قوله ابن ابراهيم صفة للاسم ويأتي فيه ما مر في قوله ابن عمر تكون الكلام هنا بترك التنوين في المو
صوف فانه مفقود قبل ابن يوصف قوله الزنجاني اي بلدا والخزرجي نسبا وهو صاحب شرح الهادي رز
المشهور الذي اكثر الجاربردي من النقل عنه في شرح الشافية وقال السيوطي عليه بخطه وذكر في اخره انه فرغ منه في بغداد
سنة اربع وخمسين وستمائة ومتن الهادي له ايضا وله مؤلفات في العروض والقوافي وخط في غاية الجودة وعلى
مختصره هذا شروح مفيدة مشهورة افضلها واحسنها هذا الشرح ثم شرح السيد الشريف والزنجاني نسبة الى زنجان
بفتح الزاي بلدة باذربيجان كما في القاموس قوله رحمه الله هذه جملة خبرية لفظا انشائية معنى اي اللهم
ارحمه اي انعم عليه بانعامات تليق بمقامه واوردها خبرية للتفاؤل او لاظهار الحرص في الوقوع كما مر والعادة جارية
بانه لا يدعى بنحو هذا اللفظ اعني رحمه الله الا بعد الموت المدعو له اما قبله فيدعى بنحو اطال الله بقاءه ونحو حفظه الله قوله
مختصرا حال ان جعلنا رأيت المتقدم بصرية وصاحبها مختصر التصريف او مفعول ثان لرأيت ان جعلناها علمية كما علم مما مر
قوله ينطوي صفة لمختصرا وهو مضارع انطوى وهو مطاوع طوى يقال طواه فانطوى وانما عداه بعلى
لتضمينه معنى يشتمل ولعل هذا مراد من قال وقد يجعل حرف الجر في مثله من صلة معناه لا من صلة لفظه كما قيل في قول المفتاح
ثم يترك الى غير معانى لفظه الى صلة ما في المتروك من معنى العدول لا صلة لفظه اه واعلم ان التضمين عرفه ابن هشام
في المغني بانه اشراب لفظ معنى اخر ثم كلامه في تقريره للتضمين في مواضع يقتضي ان احد اللفظين مستعمل في معنى الاخر
لانه قال في وما تفعلوا من خير فلن تكفروه اي فلن تحرموه وفي لا تعزموا عقدة النكاح اي تنووا وحينئذ فمعنى قوله انه اشراب
لفظ معنى اخر كما قاله شيخ الاسلام الشيخ يس ان اللفظ مستعمل في معنى الاخر فقط فان هذا هو الموافق لذلك التقرير
وان احتمل انه مستعمل في معناه ومعنى الاخر وعلى هذا اجرى ابن جني في خصائصه وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل لانه

استعمل اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة وهذا احد الاقوال الثمانية فيه وثانيها انه جمع بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه وهذا انما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة وعلى هذا جرى سلطان العلماء العز بن عبد السلام في مجاز القرآن وثالثها ان المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره وعليه جرى صاحب الكشاف ورابعها ان اللفظ مستعمل في معناه الاصلي فيكون هو المقصود اصالة لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر فلا يكون من الكناية ولا الاضمار بل من الحقيقة التي قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الارادة وحينئذ يكون واضحا بلا تكلف وهذا هو الذي ارتضاه السيد الشريف وخامسها ان المعنيين مرادان على طريق الكناية فيراد المعنى الاصلي توصلا الى المقصود ولا حاجة الى التقدير لا لتصور المعنى وسادسها ان المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز وسابعها انه دلالة غير حقيقية ولا تجوز في اللفظ بل في افضائه الى المفهوم المعمول وفي النسبة الغير التامة ونقل ذلك عن ابن جني وثامنها ان ارادة المعنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد وبه يفارق الكناية فان احد المعنيين فيها تمام المراد والآخر وسيلة اليه لا يكون مقصودا اصالة وهذا القول اختاره ابن ملك كمال باشا قوله على مباحث الخ متعلق بينطوي كما علم مما مر ومباحث جمع مبحث بمعنى مكان البحث وهو في الاصل التفتيش عن باطن الشيء هنا ثم استعمل عرفا في بيان الشيء والكشف عنه فقولهم مبحث كذا بمعنى مكان بيانه والكشف عنه وذلك المكان كناية عن الحكم من حيث كونه يبحث عنه وذلك الحكم يسمى مسئلة من حيث انه يسئل عنه ومطلوبا من حيث يطلب ونتيجة من حيث استخراجه بالحجة ومدعى من حيث انه يدعى فالمسمى واحد واختلاف العبارات باعتبار الاعتبارات قوله شريفة صفة لمباحث وانما افردها فقال شريفة ولم يقل شريفات بالمطابقة لان موصوف جمع كثرة لما لا يعقل والافصح فيه عدم المطابقة وفي غيره المطابقة كما نبه عليه الاجهوري بقوله

وجمع كثرة لما لا يعقل الافصح الافراد فيه يا فل
وفي سواه الافصح المطابقة نحو هبات وافرات لائقة

واعلم ان القلة والكثرة انما تعتبران في نكرات الجموع اما معارفها فصالحة لهما كما صرح به غير واحد من المحققين وقد فرق الشارح بين جمع القلة والكثرة بان جمع القلة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة الى ما لا يتناهى فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة البداية وفرق الاشموني بان الاول من الثلاثة الى العشرة والثاني من احد عشر فما فوق العشرة الى ما لا يتناهى فالفرق من جهتي البداية والنهاية والاول هو الصحيح قوله ويحتوي عطف على ينطوي فهو صفة بعد صفة للمختصر اعطفت على الاولى والاحتواء تارة يتعدى بنفسه وتارة بعلى يقال احتواه واحتوى عليه اي جمعه كما يؤخذ من القاموس وبهذا تعلم انه ليس في يحتوي تضمين كما في ينطوي وقوله على قواعد جمع قاعدة وهي لغة الاساس واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقول النحاة كل فاعل مرفوع فموضوع هذه القضية الفاعل والفاعل وجزئياته زيد من قام زيد وعمرو من جاء عمرو وبكر من نام بكر ونحوها واحكامها ثبوت الرفع لكيفيته

وكيفية تعرف احكامها من القضية ان تجعل الجزئي الذي تريد معرفة حكمه موضوعا وتجعل موضوع القضية الكلية محمولا وتجعل القضية المركبة منهما صغرى وتجعل القضية الكلية كبرى فاذا ركبتهما قياسا فاخرجت النتيجة النتيجة ناطقة بحكم ذلك الجزئي فاذا قلت زيد فاعل وكل فاعل مرفوع خرجت النتيجة فاعلة زيد مرفوع وقس على ذلك ويرادف القاعدة في معناها الاصطلاحي ثلاثة الفاظ الاصل والضابط والقانون وقد نظمت ذلك فقلت

الاصل والقانون ثم القاعدة ... وضابط في الاصطلاح واحدة

قضية كلية يدري بها ... احكام جزئيات موضوع لها

معنى لذي الالفاظ يا مطيع ... كمثل كل فاعل مرفوع

قوله لطيفة يعني لا تحجب عما وراءها من المعاني مجازا عما لا يحجب ورائه من المحسوسات بالبصر وهي صفة لفوائد قوله سنح ليس في الصحاح السانح قوله لما رأيت مختصر الخ يقال لي رأي كمنع سنوحا وسنحا وسنحا وسنح اذا عرض وقوله لي متعلق به وقوله ان اشرح فاعله والشرح لغة الكشف والابانة يقال شرحت الغامض اي كشفته وابنته واصطلاحا اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على معان مخصوصة على اوجه الاحتمالات السبعة الجائزة في مسمى الكتاب مع التنبيه والظاهر ان المراد هنا معناه اللغوي فاللام في قوله لمجرد التوكيد كما في قوله تعالى ردف لكم على رأي وقوله شرحا مفعول مطلق يراد الكشف اي معانيه كشفا وعليه فالضمائر بعد راجعة اليه باعتبار معناه اللغوي او الاصطلاحي والثاني اظهر وعليه ففيه استخدام وهو ان يراد بلفظه معنيان احدهما ثم يراد بضميره الاخر او يراد باحد ضميريه احدهما ثم يراد بالاخر معناه الاخر كذا عرف في التلخيص قال ابن قاسم الظاهر ان غير ضميره كهو كالاشارة كذلك اه وهو من المحسنات البديعية بل اعلاها كما مرت الاشارة اليه ويحتمل ان المراد هنا معنى الشرح الاصطلاحي فالمراد من ان اشرح ان اكتب ففيه مجاز مرسل تبعي حيث اطلق اللازم واراد الملزوم لان كتابة الشرح يلزمها الكشف وانما كان تبعيا لكونه مشتقا فقوله له متعلق بان اشرح او حال من قوله شرحا واللام على الاول بمعنى على او للتعليل وعلى الثاني للاستحقاق او للسبب اي مستحقا له او منسوبا له وعليه فقوله شرحا مفعول به كما لا يخفى قوله يذلل فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر عائد الى الشرح وهو من الذل بضم الذال وكسرها بمعنى ضد الصعوبة ومن تبعيضية فهي اسم بمعنى البعض على رأي الزمخشري ومن نحا نحوه مفعول يذلل وقوله صعابه بدل منه او فصلية متعلقة بيذلل على تضمينه معنى يميز اي يذلل مائزا من ذلل اللفظ صعابه وانما قدرناه لان من التي للفصل انما تدخل على احد المتضادين كقوله تعالى حتى يميز الله الخبيث من الطيب وقوله صعابه مفعول يذلل والصعاب جمع صعب وهو ضد السهل يعني مشكلاته والتذليل ببيان اعرابها بان يشير الى انه كذا فاعل وانه كذا مفعول ونحو ذلك والمميز بان يتعرض الى اعراب صعابه وان لا يتعرض الى اعراب ذلك تأمل وعلى كل فالضمير في قوله صعابه للفظ ويحتمل انه من بيانية فالمبين صعابه على رأي غير الرضي من جواز تقديم البيان على المبين اما على رأي الرضي من عدم جوازه فالمبين شيء محذوف وصعابه بدل منه اي يذلل شيئا من اللفظ صعابه فان قيل يجب تطابق البيان والمبين افرادا وتثنية وجمعا فكيف يكون

قوله من اللفظ بيانا لصعاب مع ان الاول مفرد والثاني جمع اجيب بان المراد باللفظ الجنس فيصدق بالمتعدد او ان

اللفظ جمع لفظة لكنه نادر فلا اشكال وبهذا يعلم جواب ما قد يقال على جعل من في قوله من اللفظ تبعيضية وصعاب

بدل منه انه كيف يكون صعاب بدلا من من مع تغاير المبدل منه والبدل افرادا وجمعا والضمير في قوله صعاب على هذا

اعني جعل من في قوله من اللفظ بيانية لمختصر التصريف المتقدم ذكره في قوله لما رأيت مختصر التصريف الخ ويمكن

ان يكون في الكلام استعارة مصرحة تبعية بان يقال شبه حل صعاب اللفظ اعني حل مشكلاته بتذليل قوي لم يتيسر للوصول

لكل احد بجامع ترتب الرقة في كل واستعار لفظ المشبه به وهو لفظ التذليل للمشبه واشتق منه يذلل بمعنى

يحل ويمكن غير ذلك قوله ويكشف عن الخ معطوف على قوله يذلل الخ والكشف رفع شيء عما

يواريه ويغطيه فهو خاص بالمحسوسات ومجاز متعلق بيكشف ونقابه مفعول له والنقاب ما تستر به

المرأة وجهها والضمير المضاف اليه للوجه او لمختصر التصريف وفي الكلام استعارة مكنية حيث شبه المعاني بالنساء

الجميلات بجامع ان كلا تحصل به المسرة وتستحسن وطوي ذكر المشبه به ورمز اليه باثبات شيء من لوازمه وهو الوجه

للمشبه فالوجه استعارة تخييلية والنقاب ترشيح وكذا الكشف ان كان حقيقة في الحسيات كذا يؤخذ من كلام بعض المحققين

لكن لا وجه للتردد كما يعطيه النظر في معناه السابق قوله ويستكشف الخ معطوف على قوله يذلل على

الراجح وعلى قوله ويكشف على المرجوح فيما اذا كان المعطوف متعددا فيكون الكل معطوفا على الاول على الراجح

وعلى ما قبله مما يقرب منه على المرجوح ج بيان غير الواضحات من مختصر التصريف المسمى فيستكشف بمعنى

يبين والمكنون بمعنى المستور والغوامض بمعنى غير الواضحات وهو جمع غامض وهو خلاف الواضح كما في القاموس

والضمير لمختصر التصريف واضافة مكنون الى غوامض من اضافة الصفة الى الموصوف واضافة غوامض الى الضمير

تبعيضية قوله ويستخرج الخ يخرج الكلام المحرر المنكب منه المكتوم عن الكلام المحرز

المحل منه ج بمنزلة بينهما فالسين والتاء للتعدية لا للطلب والسر بمعنى المكتوم والحلو بمعنى الكلام المحرر المنكب

يطعام له حلاوة بجامع الاستحسان والاشتياق لكل واستعار اسم المشبه به للمشبه واضافة السر الى حلو من اضافة

الصفة للموصوف واضافة حلو الى الضمير بمعنى من والضمير لمختصر التصريف ومن متعلق بيستخرج والغامض بمعنى الكلام المحرز

المحرز المحمل فهو استعارة مصرحة مثل ما قبله فانه في الاصل ضد الحلو شبه الكلام المحرز المحمل بشيء كره لم حموضة

بجامع الانقباض والكراهة واستعار اسم المشبه به للمشبه واضافة غامض كاضافة حلو ولا يخفى عطف هذه الجملة

مما تقدم وهذه الجمل الاربع اعني قوله يذلل الخ وما بعده صفات لقوله شرحا قوله مضيفا حال من فاعل اشرع قوله

الى الشرح قوله فوائد مفعول لقوله مضيفا والفوائد جمع فائدة وهي لغة ما استفيد من علم او مال

او غيرهما واصطلاحا المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرته ونتيجته وخرج بالحيثية المذكورة الغاية

فانها تلك المصلحة من حيث انها في طرف الفعل والغرض فانه تلك المصلحة من انها مطلوبة للفاعل من الفعل والعلة

والغائية فانها المصلحة المذكورة من حيث انها باعثة للفاعل على الفعل فالاربعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار

لكن الاول اعم من الاخيرين لانفرادها عنهما فيما لو حفر بئرا مريدا الماء فظهر كنز فانه يقال له فائدة وغاية لا غرض

وعلة

[illegible]

مشتغل الرجل الامام في اونحو قوله ... عز الله ... والذي من ... وتقدم معنى ... الذي عند الكلام

على وعلته غائية لانه ليس مطلوبا من الفعل ولا باعثا عليه قال بعضهم الفائدة ايضا اعم مطلقا من الغاية لانفرادها عنها
فيما لو حفر بيرا مريدا الماء فظهر له كنز عند نصف الحفر مثلا ولم يقطع الحفر بل اتمه فانه يقال لهذا الكنز فائدة
لا غاية لانها ليست في طرف الفعل ورد بانه في طرف فعل انتهى بوجود الكنز واما بعده فعمل جديد ورد الرد بانه
انما يظهر اذا كان وانتفاعه بوجود الكنز اما اذا لم ينقض بل حفر كما حفر قبل وجوده لسبب كاخفائه للكنز عمن عليه
شنظ البير اذا وجد فلا يظهر قوله ___ شريفة صفة لفوائد اي فوائد عالية قوله ___
وزوائد عطف على قوله فوائد والزوائد جمع زائدة او زائد اي المسائل او الاحكام الزائدة على مفاد كلام
المصنف وكلام غيره بل هي من مخترعات خاطر الشارح كبعض اجوبة عن الاعتراضات الواردة على المتن
قوله ويكشف عن وجه المعاني نقابه وسيكشفه لك قوله ___ لطيفة صفة لزوائد ولا يخفى ما في وصف
الفوائد بالشريفة والزوائد باللطيفة من تحقير نفسه وتعظيم غيره قوله ___ مما شرحه من بيانية
والمبين قوله فوائد وقوله زوائد او الثاني فقط وهو الاوفق وما موصول اسمي او نكرة موصوفة اي من الاشياء
التي او واشياء شرحها وعلى كل فالرابط ضمير عليه وانما افرد نظرا للفظ كما هو الاكثر واستظهر المحقق
الصبان ترجيح الثاني اي كون ما نكرة موصوفة اذا لم يستدع المقام احد الوجهين لان النكرة هي الاصل ولان شرط
الموصول اذا لم يكن للتعظيم او التحقير علم الصلة وذلك لا يحصل عندها الا بتكلف وقوله شرح بمعنى اطلع ومصدره
الفتوح لا بمعنى زاد ومصدره الفتار وهذا هو المراد فيما ياتي من قوله على فكره وقوله عليه متعلق به قوله ___
فكر فاعل عثر والفكر لغة حركة النفس في المعقولات بخلافها في المحسوسات فانها تخييل واصطلاحا ترتيب امرين معلومين
ليتوصل بهما الى امر مجهول تصورا كان او تصديقيا فالاول كما في قولك في تعريف الانسان هو حيوان ناطق فانه
ترتيب امرين معلومين وهما الجنس والفصل ليتوصل بهما الى امر مجهول تصوري وهو الانسان والثاني كما في قولك
في الاستدلال على حدوث العالم العالم متغير وكل متغير حادث فان فيه ترتيب امرين معلومين وهما المقدمتان المذكو
رتان ليتوصل بهما الى امر مجهول تصديقي وهو ثبوت الحدوث للعالم قوله ___ الفاتر صفة
لفكري اي الضعيف قوله ___ ونظري عطف على فكري والنظر مرادف للفكر لغة واصطلاحا قال الفنري في
حاشية المطول والنظر في المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي والرجوع عنها الى المطلب والنظر
ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة اهـ وعلى هذا الاخير فالعطف مغاير قوله ___ القاصر اي
العاجز وهو صفة لنظري قوله ___ بعون الله القادر البار متعلق بقوله عثر ويجوز ان يتعلق
بقوله مضيفا وبقوله اشرح ولا تجعل متعلقا بقوله فكري وقوله نظري لان المصدر لا يوصف قبل تمام عمله على ما عليه
بعضهم والعون اسم مصدر الاعانة وهو مضاف الى فاعله وهو لفظ الجلالة وقوله القادر صفة له ويجوز ان يكون بالرفع
والجر لانه يتبع معمول المصدر ومعمول اسم المصدر بلفظه ومحله على راي الكوفيين وبعض البصريين واما سيبويه
وجمهور البصريين على منع الاتباع بالمحل قال في الالفية

وجر ما يتبع ما جر ومن ... راعى في الاتباع المحل فحسن

ولا يخفى انه يجوز رفعه ونصبه بالقطع والقادر من يصح منه الفعل والترك قوله ـــــ والمرجو ممن اطلع الخ هذا المؤمل
ممن نظر وتأمل بقلبه وليس المراد النظر بالعين قال موصولة مبتدأ وخبره ما يأتي من قوله ان يدرأ وعائدها ضمير مستتر
في المرجو وهو نائب فاعله والظاهر ان من متعلق بالمرجو فان قلت انه من الابتداء اي ابتداء الغاية فيقتضي جعلها متعلقة بالمرجو ان
مبدأ الرجاء ممن اطلع مع ان مبدأه الشارح لانه صادر منه فالوجه جعلها متعلقة بمحذوف حال من ضمير المرجو والتقدير
والذي رجي هو حال كونه كائنا ممن اطلع قلت كون الرجاء صادرا من الشارح لا ينافي ان مبدأه من اطلع لان معنى كونه
مبدأ له ان اول اجزائه حصل عنده وان لم يكن قائما به الا ترى ان قولك سرت من البصرة البصرة فيه مبدأ للسير بمعنى ان
اول اجزائه حصل عندها مع ان السير قائم بك وقوله فيه اي في الشرح وقوله على عثرة اي على زلة كما علم مما مر
قوله ـــ ان يدرأ اي ان يدفع قوله ـــ بالحسنة السيئة الباء متعلقة بيدرأ والسيئة مفعوله
والمراد بالحسنة الخصلة التي هي حسنة من العفو والصفح وعدم المؤاخذة والتشنيع والاغراض عن الاذى وبالسيئة الخصلة
التي تسيء الشخص بسبب نحو الاذى وقد جرت عادة المؤلفين باتيانهم بمثل هذه العبارة في اوائل كتبهم او اواخرها كقول
الشمس الرملي في اول النهاية وانا معترف بالعجز والقصور سائل فضل من وقف عليه ان يصلح ما يبدو له من فطور
وان يصفح عما فيه من زلل وان ينهم باصلاح ما يشاهده من خلل سبلا عليه ذيل كرمه متأملا كلمه قبل اجراء قلمه الخ وكقول
ابن قاسم الغزي في آخر شرح ابي شجاع والمرجو ممن اطلع فيه على هفوة صغيرة او كبيرة ان يصلحها ان لم يمكن الجواب
عنها على وجه حسن الخ قال العلامة الشبراملسي في حاشية النهاية وهذا يعني قول النهاية ان يصلح ما يبدو الخ من
المؤلفين كناية عن محاولة الاجوبة عما يرد عليهم من الاعتراضات وليس ذلك اذنا في تغيير كتبهم على الحقيقة ولو
انفتح ذلك الباب لبطل الوثوق باخذ شيء من كلامهم وذلك لان كل من طالع وظهر شيء غيره الى ما ظهر له ويجيء
من بعده يفعل مثله وهكذا فلا يوثق بنسبة شيء الى المؤلفين لاحتمال ان ما وجد مثبتا في كلامهم يكون من اصلاح بعض من
وقف على كتبهم ولا ينافي ما قررناه قوله قبل اجراء قلمه المشعر بانه يصلح فيه حقيقة لجواز ان يريد به الامر بالتأمل قبل
اظهار الاعتراض عليه والمبالغة اهـ م قال البيجوري في حاشية شرح ابن قاسم المذكور وليس المراد باصلاحها اي
الهفوة تغييرها بان يزيلها ويكتب بدلها لان ذلك لا يجوز فانه لو فتح باب ذلك لادى الى عدم الوثوق بشيء من
كتب المؤلفين لاحتمال انه من اصلاح من اطلع على كتبهم فمن فعل ذلك فقد ضل مضلا بل المراد ان يقول او يكتب هذا سبق قلم
او سهو او تحريف من النساخ ولعله كذا من غير تشنيع ولا تقريع اهـ فتبين من هذه النقول ان جماعة يتصورون بصورة
اهل العلم افتخارهم ببعض مشايخهم انه بدل مواضع في فتح المعين وغيره وغيرها الى ما يناسب تلك المواضع وكتب بدلها
واحر بالكتابة جهالة فبكى كيف وهذا البعض ان صدر منه ما يزعمون فمن جملة قول البيجوري فمن فعل ذلك فقد ضل مضلا
قوله ـــ فانه اول ما افرغته في قالب الترتيب والترصيف الفاء تعليلية لقوله ان يدرأ والافراغ
الصب والقالب بفتح اللام وكسرها ما يفرغ فيه الجواهر كذا في القاموس وقال بعضهم والقالب الشيء يصب فيه
الاجسام المذابة حتى تتشكل بشكلها وتتقدر بقدرها فلا تكون ناقصة ولا زائدة وهذا في نحو ايجاد الابريق والاول
هو الانسب والترتيب ان يجعل كل شيء في مرتبته وهذا معناه في اللغة ومعناه في الاصطلاح جعل الاشياء بحيث يطلق
عليها

اسم الواحد ويكون بعضها منسوبا الى البعض بالتقدم والتأخر والترصيف الضم من قولهم رصفت الحجارة في البناء ارصفها رصفا
اذا ضممت بعضها الى بعض وفي هذا الكلام استعارة تمثيلية ان شبه هيئة من يؤلف الكتب ويحرر الكلام بهيئة من يفرغ
جواهر في القالب ويلخصها واستعير التركيب الموضوع للمشبه به للمشبه او استعارة مكنية ان شبه الكتاب المشتمل
المؤلفة بالجواهر المفرغة بجامع التخلص من مكدرات والانتفاع وطوى ذكر المشبه به واثبت شيأ من لوازمه وهو
الافراغ تخييلا والقالب ترشيح او شبه الترتيب والترصيف بتلخيص الجواهر واثبت شيأ من
لوازم المشبه به وهو القالب تخييلا والافراغ ترشيح او استعارة مصرحة ان شبه العقل بالقالب
بجامع ان كلا محل لورود النفائس واستعير المشبه به للمشبه فالافراغ ترشيح والترتيب والترصيف
تجريد وانما الغرض من ايراد هذه الجملة هنا اعتذار لما يوجد في هذا الشرح من الخلل لكونه اول التآليف
فلا يؤخذ به العثرات وفرغ الشارح قدس سره من تأليف هذا الشرح في شعبان سنة ثمان وثلثين وسبعمائة
وعمره اذ ذاك ست عشرة سنة ونصف سنة لانه ولد في صفر سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة وفي بعض الحواشي
ان السيد الشريف ولد في سنة تأليف هذا الشرح مردود بما في الفوائد البهية وغيرها ان السيد الشريف
انما ولد سنة اربعين وسبعمائة وتوفي سنة اربع عشرة او ست عشرة وثمانمائة ومن مؤلفات الشارح
الشرحان على التلخيص المطول والمختصر وشرح القسم الثالث من المفتاح وشرح الشمسية في المنطق والتهذيب
في المنطق والكلام والارشاد في النحو وشرح العضد وشرح العقائد في الكلام والمقاصد وشرحها والتلويح حاشية
التوضيح شرح التنقيح كلاهما لصدر الشريعة الحنفي في اصول الفقه وحاشية وحل مختصر ابن الحاجب في الاصول ايضا
وشرح فرائض السراجية وشرح الجامع الكبير في فقه الحنفية ومفتاح الفقه وفتاوى الحنفية وشرح غاية القصوى
في فقه الشافعية وتكملة شرح الهداية للسروجي وشرح خطبة الهداية وشرح الكشاف هذا آخر تأليفه وشرع
فيه في الثامن من الربيع الآخر سنة تسع وثمانين وسبعمائة اه ملخصا من الفوائد وغيرها هذا ما وعدنا به
في ترجمته قدس سره قوله ــــــــــ مختصرا حال من فاعل اصنف اسم فاعل حال من محذوف والتقدير الفته مختصرا او من فاعل
اشرح وهو بعيد جدا ولا يخفى فساد ما قيل انه حال من فاعل افرغته لانه يقتضي ان الشارح الف كتبه جميعا مختصرا في هذا
المختصر ما قرأه في علم التصريف وهذا في غاية السقوط فتأمل قوله ــــــــــ في هذا المختصر بصيغة اسم المفعول
اي في هذا الشرح فالمراد بهذا المختصر هذا الشرح ويحتمل ان يكون المراد به مختصر التصريف الذي مر ذكره في قوله
لما رأيت مختصر التصريف اي في شرح هذا المختصر ففيه حذف مضاف ولا يخفى ما في كلامه من مدح الشرح حيث ذكر انه اختصر
اي لخص كل ما قرأه في فن التصريف في هذا الشرح قوله ــــــــــ ما قرأته مفعول لقوله مختصرا وقد علمت ان
ما في مثل هذه العبارة يحتمل ان تكون موصولة وان تكون نكرة موصوفة قوله ــــــــــ في علم التصريف من باب
اضافة العام الى الخاص او من باب اضافة المسمى الى الاسم والاول اوجه وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى وفي
متعلق بقوله قرأت وبين الترصيف والتصريف جناس مقلوب وهو ما اختلف فيه المتجانسان في ترتيب الحروف
وبين مختصرا والمختصر شبه الجناس المقلوب وهو اللفظان اللذان جمعهما الاشتقاق من اصل واحد وهما اعني الجناس المقلوب
وشبه الجناس من المحسنات البديعية وكم في كلامه من امثاله قوله ــــــــــ ومن الله الاستعانة من بمعنى عند بعض ان الاستعانة
متكلم

واقعة عنده تعالى لكونه قابل شكايتهم واعلم ان عند اسم لمكان شيء حاضرا وقريب فالاول نحو فلما رآه مستقرا عنده والثاني
ولقد رآه نزلة اخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين كقال الذي عنده علم
من الكتاب رب ابن لي عندك بيتا ولا يخفى ان ما نحن بصدده من هذا الاخير ويحتمل انها بمعنى الباء وانها باقية على
معناها على كل فالظرف خبر مقدم والاستعانة طلب المعونة وهي مبتدأ مؤخر قوله ——— واليه الزلفى مبتدأ
وخبر والزلفى بمعنى القرب والالف فيه للتانيث كما في القاموس قوله ——— وهو حسب من توكل عليه هو
مبتدأ وخبره حسبه وهو اسم فاعل بمعنى حسيبي كافي وقيل اسم فعل بمعنى يكفي فمن مضاف اليه على الاول ومفعول
منصوب محلا على الثاني وقوله توكل اي اعتمد وقوله عليه قال الرضي على من معانيها الاستعلاء اي بيان ان
الشيء تفوق واستعلى على ما بعدها حقيقة نحو زيد على السطح او حكما ومجازا نحو عليه دين فالدين للزومه
وتحمله كانه ركب عليه وحمل على ظهره فكانه فوقه ومنه عليه قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كالاشياء الراكبة لمن تلزمه
وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال
في شيء لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله اه
ويمكن كما قال الشيخ يس ان يكون في الكلام استعارة تبعية في الحرف بان شبه تعلق التوكل به تعالى
بتعلق الاستعلاء بمدخول على واستعمل على فيه وكلام الرضي يشير اليه قوله ———
تكفي هذا تمام الديباجة واعلم ان في تكفي قولين احدهما انه اسم فعل وثانيهما وهو الصحيح انه فعل ماض
فقوله تكفي من باب التوكيد اللفظي بالمرادف في الجملة بناء على ان حسب وتكفي اسما فعل وكذا اذا جعلنا تكفي
فعلا ماضيا مع ان حسب اسم وان جعلنا حسب اسم فاعل فلا مانع من ان يقال ان الجملة وهو حسب مؤكدة
تكفي على الاهتمام فيه وصرح الرضي بان الفاء تقترن بالجملة المؤكدة ثم قال الشيخ يس نقلا عن الزماني
ومثله في الكشاف اه ويحتمل ان المراد بتكفي الكفاية فيما مضى فلا تاكيد والفاء عاطفة بمعنى الواو او استئنافية
ثم ان قوله تكفي فيه الحذف والايصال والاصل تكفاه به والضمير المنصوب راجع الى من توكل والضمير المجرور راجع
الى الله تعالى فحذف الضمير المنصوب للشيوع وكذا الباء فارتفع الضمير المتصل به لانه فاعل واتصل بتكفي واستتر
انما ادعينا ما ذكر لان الاكثر في فاعل كفى ان يجر بالباء الزائدة فهو من باب الحذف والايصال والله سبحانه تعالى اعلم
قوله ——— فها انا اشرع الفاء للاستئناف وها حرف تنبيه وانا مبتدأ واشرع خبره فائدة لا تدخل
ها التنبيه على اربعة اشياء احدها الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو هذا وثانيها ضمير الرفع المخبر عنه
باسم الاشارة نحو ها انتم اولاء وثالثها نعت اي في النداء نحو يا ايها الرجل ورابعها اسم الله تعالى في القسم
عند حذف حرف الجر نحو ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الفها وحذفها افاده في المغني فقوله
فها انا اشرع فيه ادخال ها التنبيه على غير ضمير الرفع المخبر عنه بغير اسم الاشارة فهو مما لا يجوز كما اقتضاه
كلام المغني فكلامه وقع في ديباجة المغني مثل ما هنا حيث قال وها انا بائح بما اسررته قوله ——— في
المقصود متعلق بقوله اشرع والمقصود شرح الملخص قوله ——— بعون الله متعلق بقوله اشرع ايضا وحه
قوله

قوله الملك بفتح الميم وكسر اللام الذي يستغني في ذاته وصفاته عن كل موجود ويحتاج اليه كل موجود وقيل من ملك نفوس العابدين فاقلعها وملك قلوب العارفين فاحرقها وقيل من اذا شاء ملك واذا شاء اهلك وقيل غير ذلك وهو صفة للفظة الجلالة قوله المعبود الذي يعبده الناس بالحق وهو صفة بعد صفة للفظة الجلالة

قوله فاقول من عطف المفصل على المجمل للتحديد من معنى كما في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب وهو مما انفردت به الفاء من حروف العطف كما نقله الصبان عن الشنبيلي عند قول الالفية

واخصص بفاء عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة

قوله لما كان من الواجب الخ بيان لسبب ايراد المصنف رحمه الله تعالى لتعريف التصريف على الوجه الآتي في مفتتح الرسالة وهذا اول شرح كلام المصنف واعلم ان لكل علم حقيقة وموضوعا وغاية ولابد للشارع فيه ان يعرف حقيقته بوجه اما بحده او بلازم من لوازمه ليتمكن القصد اليه وموضوعه ليمتاز عنده عما سواه مزيد امتياز بان يصدق بفائدة من فوائده معتدا بها بالنظر الى تحصيل ذلك العلم دفعا للعبث كذا ذكره المحشي اقول ذكروا ان للشروع مراتب ادناها دنيا وهي شروع يتوقف على التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما ووسطى وهي شروع على بصيرة ويتوقف على ما قاله المحشي وعليا وهي شروع على كمال البصيرة ويتوقف على ذلك وعلى امور اخر قال بعضهم

ان مبادي كل فن عشرة الحد والموضوع ثم الثمرة

وفضله ونسبة والواضع والاسم الاستمداد حكم الشارع

مسائل والبعض بالبعض اكتفى ومن درى الجميع حاز الشرفا

فحد هذا الفن علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب والمراد بالعلم الادراك كما هو المعنى الاصلي له وان اطلق على الملكة والمسائل وبالاصول القضايا الكلية التي يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كما مر كقولهم كل كلمة اجتمعت فيها الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون تقلب فيها الواو ياء وتدغم في الياء وبالاحوال ما سيذكره الشارح واضافة الابنية الى الكلم بيانية وخرج بذلك ما عدا النحو من علوم اللغة لانها لا يعرف بها نفس الابنية لا احوالها اما النحو فخرج بقولنا التي ليست باعراب فتأمل وموضوعه الابنية من حيث يعرض لها الاحوال و ثمرته الاحتراز عن الخطأ من حيث هذه الاحوال وفضله فوقانه على غيره من العلوم من حيث يحتاج اليه كل علم ولذا قيل ان الصرف ام العلوم والنحو ابوها وهذا الابناء في ان بعض بقية العلوم يتوقف من حيثية اخرى ونسبته انه جزء من علم النحو على اصطلاح المتقدمين اما على اصطلاح المتأخرين فمباينة لها وواضعه معاذ بن مسلم الهراء المتوفى في سنة سبع وثمانين ومائة على الاصح وهو ممن قرأ عليه الكسائي وروى عنه وهو من ائمة الكوفيين كالكسائي والهراء بفتح الهاء وتشديد الراء وبعدها الف مقصورة وانما قيل له ذلك لانه كان يبيع الثياب الهروية فنسب اليها كذا في تاريخ ابن خلكان واسمه الصرف ويسمى ايضا بالتصريف والصرف والتصريف مترادفان على رأي المتأخرين واستمداده من استعمال العرب وحكم الشارع انه فرض كفاية على اهل كل اقليم ومسائله الاحكام المتعلقة بالموضوع كقولهم الكلمة اما مجردة او مزيدة او جزئية كقولهم ابتداء الكلمة لا يكون ساكنا او جزئية كقولهم الفعل اما ثلاثي او رباعي او عرضه كقولهم الاعلال اما بالقلب او حذف او الاسكان

واستغنى المصنف رحمه الله تعالى عن ذكر الامور الثلثة التي في مرتبة الشروع الوسطى وما تقدم عن المحشي بتعريف
التعريف المأخوذ من جهة موضوعه وغايته لحصول المقصود من امكان الشروع والامتياز ودفع العبث
في الجملة فما سلكه المصنف هو المرتبة الوسطى قوله من الواجب الخ اشار بمن التبعيضية الى ان من
الواجب ما لم يفده كلام المصنف وهو ما في النظم المار ثم ان هذا الوجوب استحساني او صناعي لا شرعي كما لا يخفى
قوله على كل طالب لشيء بكمال البصيرة فان هذا هو الموافق لكلام الشارح فتأمل
قوله ان يتصور ذلك الشيء ان ومدخولها في تأويل المصدر اي تصوره ذلك الشيء وهو اسم كان
ومن الواجب خبرها فالخبر متقدم على الاسم والتصور العلم بالشيء الخالي عن الحكم ومقابله التصديق فانه
العلم بالشيء مع الحكم عليه قال صاحب السلم

ادراك مفرد تصورا علم ودرك نسبة بتصديق وسم

وقد يستعمل التصور بمعنى حصول صورة الشيء فهو مرادف العلم الشامل للتصور بالمعنى المتقدم وللتصديق فهو
اعم مما قبله مطلقا قوله لتكون على بصيرة متعلق بقوله ان يتصور او بالاستقرار التام
مقامه قوله من الواجب او بكائن في قوله لما كان الخ بناء على انه يجوز تعلق الظرف بالافعال الناقصة
والبصيرة نور في القلب كالنور في العين وتعليله يدل على ان المراد التصور بحد ذلك الشيء او رسمه
اذ لو تصوره بامر عام لكونه شيئا نافعا مثلا ولغيره فلا يكون على بصيرة في طلبه ويؤيده ان الكلام في
بيان سبب ايراد المصنف لتعريف التعريف في مفتتح الرسالة قوله في طلب
اما الطلب السابق على الشروع فيه فهو توجه النفس نحو المطلوب وهو مسبوق عقلا بالتصور بوجه فان طلب
ما لم يعلم بوجه محال قوله وان يتصور غايته قال الشيخ يس نقلا عن السيد الشريف في العلم فعل اختياري
اختياري فلا بد ان يعلم اولا ان لذلك العلم فائدة ما والا لامتنع الشروع فيه كما تقرر في محله ولا بد ان
تكون تلك الفائدة معتدا بها بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم والا لكان شروعه فيه وطلبه
يعد عبثا عرفا وبذلك يفتر جده فيه قطعا ولا بد ان تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على
ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لربما زال اعتقاده فيها بعد الشروع فيه لعدم المناسبة فيصير سعيه في تحصيله
عبثا في نظره واما اذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فانه تكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه
ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفائدة اه [illegible] وبه يعلم ان الشارح
اراد بتصور الغاية وهي الفائدة كما سبق التصديق لان تصورها ليس من المبادي وقد عرفت ان التصور له
اطلاقان الاول بمقابلة التصديق والثاني بمرادفة العلم الشامل للتصديق فلا اعتراض على الشارح قوله
لانه هو السبب في تعلق هذا الظرف مثل ما مر في قوله لتكون الخ ثم ان الضمير راجع الى الغاية فتذكيره لمراعاة الخبر
وقد صرحوا بان الضمير اذا كان مرجعه مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان رعاية الخبر احسن ويحتمل انه
راجع الى المصدر المنسبك من قوله وان يتصور غايته لانه في تأويل قولك وتصوره الغاية واتى بهو وهو ضمير
فصل لتخصيص المسند اليه بالمسند او للتأكيد ويجيء ايضا لتمييز المسند من النعت ذكر هذه الثلثة صاحب الكشاف

في قوله

في قوله تعالى واولئك هم المفلحون قال السيوطي في الجمان

والفصل تخصيصاله بالمسند　　والمميز من نعت وللتأكد

والشبيه لغة ما يتوصل به الى غيره واصطلاحا ما يلزم من وجوده الوجود ويلزم من عدمه العدم قوله ________
الحامل اي حامل الطالب للشيء على طلبه اي باعثه عليه قوله ________ بدأ المصنف جواب لما في قوله لما كان من الواجبات
تنبيه لم يذكر الشارح البسملة ولا الحمدلة ولا الصلاة ولا السلام عن المصنف ولا يليق به عدم ذكرها الا ان يقال انه اتى
بها لفظا وهو كاف في حصول التبرك ونفي النقص ويحتمل ان البسملة التي في مبدأ الشرح بسملة المصنف واقتصر عليها المصنف
كاكثير من كابن الحاجب رح في كافيته والشارح اكتفى ببسملة المصنف فزاد الحمدلة والصلاة والسلام لان الشرح والمتن كشيء واحد
وعلى الاول فالمراد بقوله بدأ اي بدأة حقيقية بالنظر الى ما كتب اما على الاحتمال الثاني وكذا بالنظر الى اللفظ على الاول فالمراد
بداءة عرفية وهي ذكر الشيء قبل المقصود بالذات ان اراد به الكتاب الذي فيه البسملة فان اراد به مسائل كتابه فالبداءة
حقيقية ايضا ثم رأيت الصبان ذكران عادة كثير من الاعاجم حذف بسملة المتون لعدم تكلمهم عليها وكذا الحمد والصلاة والسلام
قوله ________ بتعريف التعريف ما يقتضي تصوره تصور المعرف بكنه او بوجه امتيازه عن غيره والمراد بالتصور الاول
الخطور بالبال لا الحصول عن جهل لان التعريف يجب ان يكون معلوما حال التعريف به والا لزم التعريف بالمجهول وبالتصور
الثاني الحصول عن جهل لا الخطور بالبال لان المعرف يجب ان يكون مجهولا حال تعريفه والا لزم تحصيل الحاصل ثم التعريف
قسمان فقط لانه ان كان بالفصل فالحد وان كان بالخاصة فالرسم ويقال له الرسمي ايضا هذا هو التحقيق عند المناطقة وزاد
بعضهم التعريف اللفظي وهو ما قصد به تفسير مدلول اللفظ كقولنا الغضنفر اسد وعلى هذا اجرى صاحب السلم حيث قال

معرف على ثلثة قسم　　حد ورسمي ولفظي علم

وظاهر كلام الشارح في التهذيب جريانه ايضا على هذا وهذا الثالث من الثاني على التحقيق قوله ________
على وجه متعلق بتعريف المضاف الى التعريف قوله ________ يتضمن فائدته صفة لوجه وفيه مع قوله اولا وان يتصور غايته
اشارة الى اتحاد الفائدة والغاية وهو كذلك من حيث الذات كما علم مما مر قوله ________ متعرضا حال من فاعل بدأ
اي متصديا قوله ________ اشعارا اي اعلاما يقال اشعره الامر وبه اعلمه كما في القاموس قوله ________
بالمناسبة بين المعنيين اي المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي الذي عبر عنه بتعريف التعريف فائدته الغالب في الالفاظ المصطلح
عليها ان توجد المناسبة بين معانيها الاصطلاحية واللغوية قوله ________ فقال الخ الفاء لعطف المفصل
على المجمل كما مر قوله ________ مخاطبا اسم فاعل حال من فاعل قال وهو الضمير المستتر فيه الراجع الى المصنف
قوله ________ بخطاب العام اي بالمخاطب به الذي لا يختص به مخاطب وهو الكلام او الباء للملابسة اي مخاطبا
متلبسا بخطاب العام واعلم ان اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يترك الى غيره ليعم كل مخاطب نحو ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم عند ربهم اي تناهت حالهم في الظهور فلا يختص به مخاطب قال السيوطي في الجمان

والاصل في الخطاب ان يعينا　　مخاطب وفقد ذاك يعتنى
كقوله سبحانه ولو ترى　　يلي يعم كل شخص قد يرى

قوله ________ الخطاب لكل من يتأتى منه العلم اتى به لزيادة الاهتمام واسند اراد ما صفاه اليه ليقبل عليه السامع

فيتمكن فضل تمكن والا فالعلم بمثل ما في الكتاب مطلوب ولا يؤتى به الا فيما يحتاج فيه الى تأمل فلا يقال اعلم ان الواحد نصف الاثنين او جزؤ واقل من الكل لانه ضروري بل يقال اعلم ان الواحد عشر العشرة مثلا قوله ان التعريف اشارة الى ان الموضوع للتأكيد للاهتمام بهذا الحكم ولا يختص التأكيد برد الانكار والشك كما اشرنا اليه سابقا والتعريف اسم ان قوله وهو الضمير راجع الى التعريف باعتبار لفظها ففيه استخدام قوله في اللغة متعلق بالثبوت الذي بين المسند والمسند اليه او متعلق بمحذوف حال من التعريف قوله التغيير خبر ان هذا من قبيل التعريف اللفظي وهو ما قصد به تفسير مدلول اللفظ كما مر قال الاخضري وما بلفظي لديهم شهرا تبديل لفظ برديف اشهرا

قوله تفعيل من الصرف هي موازن قوله للمبالغة والتكثير هي لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطّع ونقض بحذر فانه ابلغ من حاذر واجيب بان ذلك اكثري لا كلي وبانه لا ينافي ان يقع في الانقص زيادة المعنى بسبب آخر كالالحاق بالامور الجبلية مثل شره ونهم ذكره المحشي نقلا عن حواشي الكشاف للشارح والمبالغة عند الصرفي التكثير وعند البيانيين ان يثبت لشيء اكثر مما له والمراد هنا الاول فعطف التكثير على المبالغة تفسيري لبيان المراد قوله هي عشرة اعلم ان الكلام قد يفسر باي وقد يفسر باذا فان فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم باي ضممت تاء الضمير تقول استكتمته سري اي سألته كتمانه سري بضم تاء سألته لانك تحكي كلام المعبر عن نفسه وان فسرتها باذا فتحت وقلت اذا سألته كتمانه سرك لانك تخاطبه اي تقول هذا اذا قلت ذلك وقد نظم بعضهم ذلك بقوله

اذا كنيت باي فعلا تفسره فضم تاءك فيه ضم معترف
وان تكن باذا يوما تفسرها ففتحة التاء فيه غير مختلف

اقول هذا ان اتيت في صدر الكلام تقول بصيغة خطاب اما ان اتيت فيه بيقال فيجوز في التفسير بان الكل من صيغة المتكلم وصيغة المخاطب وصيغة الغائب فتأمل فان قيل قد نص الادباء على جمع المفسر والمفسر باطل وهنا جمعهما حيث حذفت الشرح اي عشرة قلنا بطل الجمع بينهما فيما لم ينشأ الابهام في المفسر الا من حذفه اما المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فيجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد كذا في بعض الحواشي نقلا عن السيد وغيره قوله يعني اي به فصلة محذوفة وكذا يقال في نظائره قوله لغوي خبر مبتدأ محذوف اي احدهما لغوي وقوله الآتي وصناعي اي والآخر صناعي او التقدير هما لغوي وصناعي ولا يجوز ان يكونا من البدل المفصل للمجمل لانه يتعين حينئذ نصبهما والرسم لا يساعده نعم يجوز ان يكونا بدلا على طريقة من جوز الابدال من اسم ان بالرفع قوله وهو ما وضع له فيه ثلثة ضمائر مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع راجع الى لغوي والمنصوب الى التعريف والمجرور الى ما قوله واضع لغة العرب ابهام الواضع لما في تعيينه من الاضطرار الطويل بل فقد اختلف فيه على اقوال احدها ان الواضع هو الله سبحانه وتعالى واليه ذهب الاشعري واتباعه وابن فورك ثانيها ان الواضع هو البشر واليه ذهب ابو هاشم ومن تبعه من المعتزلة وثالثها ان ابتداء اللغة وقع بالتعليم من الله تعالى والباقي [illegible] بالاصطلاح رابعها ان ابتداء اللغة

اللغة وقع بالاصطلاح والباقي توقيف وبه قال الاستاذ ابو اسحق خامسها ان الالفاظ دلت على معانيها بذاتها وبه قال
عباد بن سليمان الصيمري سادسها انه يجوز كل واحد من هذه الاقوال من غير جزم باحدها وبه قال الجمهور والباقلاني
واحتج اهل هذه الاقوال بالمنقول والمعقول واجاب عنها الفحول قال بعضهم ولا ريب ان تلك الادلة التي استدل بها الفرق
القائلون لا يفيد شيء منها القطع فوجب الوقف هذا هو الحق اه قوله ـــــ واللغة هي الفاظ الخ قال الشيخ محمد
الخضري رحمه الله في حاشية ابن عقيل هي الالفاظ يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال الامير في حواشي الشذور وذلك لا يظهر
في نحو قولهم في كذا لغتان ولغة تميم اهمال ما الا بتكلف لان يقال في هذه المادة لفظان موضوعان كل بهيئة مخصوصة
ولفظ تميم الموضوع عندهم ما المهملة فالاحسن ان تفسر باستعمال الالفاظ حتى يكون المعنى في كذا استعمالان واستعمال تميم
اهمال ما ويؤيد ذلك ان اللغة مصدر لغي اذا لهج بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال انسب من اطلاقه على الالفاظ المستعملة
ويكون معنى قولهم كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ في معانيها اه قلت وهذا ايضا لا يظهر في نحو قولهم واضع اللغة
هو الله تعالى او البشر اذ الموضوع انما هو الالفاظ لا استعمالها فالاحسن ان لا يقتصر على احدهما بل تفسر في كل مقام بما يناسبه اه
قوله ـــــ من لغي الخ اي ماخوذة من لغي الخ اشار به الى مناسبة بين معنى اللغة اللغوي والاصطلاحي فان معناها
في اللغة اللهج بالكلام اي الاسراع فيه ومعناها الاصطلاحي الفاظ الخ وبينهما مناسبة ظاهرة قوله ـــــ
لغي بفتح اللام والغين لان قياس مصدر فعل اللازم بكسر العين ان يجيء على فعل بفتحتين قال في الالفية

وفعل اللازم بابه فعل كفرح وكجوى وكشلل

قوله ـــــ اذا لهج بالكلام اي اسرع فيه وعامل اذا محذوف اي يقال لغي يلغى لغى اذا لهج الخ قوله ـــــ
واصلها لغي او لغو يعني ان في اصلها قولين احدهما انها يائية اللام والآخر انها واوية قوله ـــــ
وجمعها لغى بضم اللام وفتح الغين اي ولغات ايضا قوله ـــــ مثل برة وبرى قال المحشي هذا لفظ الجوهري ومراده المماثلة في
الوزن لا الاصل لقوله في فصل الباء نقلا عن ابي علي ان اصل برة بروة اه يعني ان في اصل لام اللغة قولين كما مر اما اصل
برة فالواو قطعا والبرة الخلخال وحلقة في انف البعير او في لحمة انفه كما في القاموس ونقل بعضهم عن الاصمعي انها
تجعل في جانبي المنخرين وربما كانت البرة من شعر وهي الخزامة وكل حلقة من سوار وقرط وخلخال واشباهها برة قوله ـــــ
واليه اشار بقوله الاشارة في اللغة الافهام باليد ونحوها وفي اصطلاح البيانيين الكناية عن الشيء بوساطة قليلة غير
خفية فقوله اشار بمعنى قصد استعارة كذا في يس على الفاكهي وقال بعضهم قوله واليه اشار بقوله وفي الصناعة جعل
المعنى الصناعي للتعريف مشارا اليه مع انه مصرح به تنبيها على جلالة قدره وعلو رتبته عرفا لانهم يقولون للعظماء
قد اشرتم الي كذا مع انهم صرحوا به اه المقصود منه قوله ـــــ وفي الصناعة معطوف على قوله في اللغة وقوله الاتي
نحو بلي الخ معطوف على التعبير ففيه عطف معمولين لعاملين مختلفين وهو جائز عند الاخفش والكسائي ومن وافقهما وان كان ممنوعا
عند الجمهور وهذا اذا جعلنا قوله في اللغة متعلقا بالثبوت فان جعلناه حالا من التعريف فلا يرد عليه شيء قوله ـــــ
بكسر الصاد قيل الصناعة بفتح الصاد تستعمل في المحسوسات وبكسرها في المعاني قوله ـــــ وهي العلم الخ في حاشية
القويسني على المطول والصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة

العمل التبة اصلا والاول هو المسمى بالصناعة في عرف العامة وقد يقال لكل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة
له اه قال الشيخ يس والعلم ان لم يتعلق بكيفية عمل كان مقصودا في نفسه وخص باسم العلم وان تعلق بكيفية عمل كان المقصود
منه ذلك العمل وسمى صناعة في عرف الخاصة وينقسم الى قسمين قسم يمكن حصوله بمجرد النظر كالطب وقسم لا يحصل الا بالمزاولة
كالخياطة ويختص هذا بالصناعة في عرف العامة اه فما فسرها به الشارح هو القسم الثاني وفي شرح السيد قدس سره
والصناعة في اللغة الحرفة وفي الاصطلاح بمعنى اتفاق جماعة على تخصيص شيء بشيء بمناسبة معنى كاتفاق اهل هذا الفن
على كونه في التصريف علما لهذا الفن لما بينهما من المناسبة كما مر اه فتفسير الشارح معناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي
اصطلاحي يشير اليه الشارح بقوله في التصريف في الاصطلاح قوله والمراد هنا صناعة التصريف لان لكل فن اذا
اطلقت فيه الصناعة وكذا الاصطلاح انصرفت الى صناعته قوله في التصريف في الاصطلاح اشار به الى ان
الصناعة في كلام المصنف بمعنى الاصطلاح وهو كذلك كما علم مما مر عن شرح السيد فان قيل فلم لم يقل وفي الاصطلاح
بدل قوله وفي الصناعة اجيب بان الاصطلاح يستعمل غالبا في العلم الذي تحصل معلوماته بالنظر والاستدلال والصناعة
في الذي تحصل معلوماته بتتبع كلام العرب ولا شك ان معلومات هذا الفن انما حصلت بالتتبع واعلم ان الاصطلاح
في اللغة مطلق الاتفاق وفي الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع امر لامر متى اطلق انصرف اليه قوله
تحويل الاصل الخ معطوف على قوله التغيير كما مر فهو خبر ان واعلم ان حمل التعريف على المعرف فيه
خلاف بين العلماء مثل الشارح والسيد فبنى الشارح على ان التعريف محمول على المعرف حمل مواطأة بجعل
المعرف موضوعا كما ذكرنا لا حقيقيا اذ المقصود بالتعريف المفهوم والموضوع الحقيقي للمعرف الافراد كما اشار اليه
الحفيد بقوله حملا بحسب الظاهر لا الحقيقة وانكر السيد الحمل وقال ان التعريف تصوير محض لا حمل فيه واجاب
الذواتي بانه لا يلزم من كونه تصويرا محضا انتفاء الحمل فان المقصود من التعليمات التصوير مع انها
تحمل اه يس اقول ان ما ذكره السيد بعيد من كلام النحاة وغيرهم فانهم لم يتعرضوا لما ذكره في ابحاث
احكام المفردات والمركبات بل ظاهر كلامهم خلافه وينظر كيف يعرب عند السيد التعريف والمعرف مع انهما
لم يوجد بينهما الاسناد واجاب يس بقوله وعلى كلام السيد فانما اعطي المعرف او اجزاؤه حركة الرفع
لتجرده او حكاية له على اول احواله فتدبر اه قلت ويرد بانه قد يوجد بينهما معربين باعراب غير الرفع
كما في كلام المصنف فان المعرف في كلامه اسم ان فهو منصوب وقد قالوا ان وخواتها مختصة بالجمل والجمل
لا تخلو عن الحمل ثم رأيت المحقق الصبان ذكر مثل ما ذكرته ثم قال ودعوى ان التعريف غير محمول على
المعرف اصلا ينبغي حملها على معنى ان المقصود من التعريف تصور ماهية المعرف لا حمله عليه وان كان حمله
عليه حمل مواطأة لازما فتأمل اه فاشار الى ان الخلاف بينهما لفظي وجمع ثم ان قوله تحويل جنس يشمل جميع
التحويلات وخرج باضافته الى الاصل تحويل غير الاصل كتحويل زيد الى الفاعلية والمفعولية والاضافة
ووصف الاصل بالواحد ليس للاحتراز بل للتنبيه على حق العلة ان تكون واحدا بالنسبة الى المعلول ثم
المراد من تحويل الاصل اشتقاق الامثلة منه بناء على ان المراد بالاصل المصدر والاشتقاق رد لفظ الى

اخر

كمناسبة بينهما في المعنى ولو مجازا مع اتفاقهما في حروف الاصول فان اتفقا في جميع الحروف الاصول على الترتيب
فاشتقاق صغير كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة او الدلالة مجازا وان اختلفا ترتيبا فقط فاشتقاق كبير
كما في جبذ وجذب وان اختلف فيهما بعض الاصول فاشتقاق اكبر كثلب من الثلم نعلم ان المناسبة بين المعنيين
المعنيين شرط في الجميع والمراد هنا الاول قوله ـــ والاصل ما يبنى عليه هذا معناه في اللغة وفي القاموس
وغيره انه اسفل الشيء ويطلق في الاصطلاح على القاعدة الكلية كما مر الشبيه عليه والراجح والمستصحب والمقيس
عليه والدليل وكل يناسب المعنى اللغوي فتامل قوله ـــ والمراد هنا انما عبر بقوله والمراد مع
انه لا يعتبر به الا في مقام يوهم خلاف المراد لان المصدر ليس فردا من افراد معنى الاصل اللغوي والاصطلاحي
قوله ـــ بقرينة المقام اي لانه لم يذكر المصنف في هذا المختصر الا اجمالا تحويل المصدر ويمكن ان يكون المراد
اعم من المصدر كما سيصرح به الشارح قوله ـــ الى امثلة متعلق بتحويل وامثلة جمع مثال وهو
لغة المقدار اي ما يقدر به غيره اي يعرف به غيره قدره واصطلاحا جزئي يذكر لايضاح القاعدة والمراد هنا
الابنية والصيغ وعطف صيغ على ابنية للتفسير والابنية جمع بناء والصيغ جمع صيغة واوردوا ان هذا التعريف
غير جامع لانه لا يصدق على تحويل المصدر الى الفعل فقط مثلا لانه تحويل الى مثال لا الى امثلة واجاب المحشي
بان المراد الجنس مجردا عن خصوص الجمعية بقرينة شمول الاختلاف الى معنى واحد وفيه ان هذا الجواب يرده
وصف الامثلة بمختلفة فان الاختلاف لا يصدق الا بين المتعدد فلا يشمل التحويل الى مثال واحد فالاولى
ان يقال ان هذا تعريف التصريف التام والتحويل الى مثال واحد بل والى امثلة صادق ببعض ما يحول اليه
تصريف ناقص فتدبر قوله ـــ وهي الكلم اراد بها المشتقات افعالا كانت او اسماء لان غير المشتقات
لا يتعلق به بحث المصنف على تفسير الاصل بالمصدر والافعال المتصرفة والاسماء المتمكنة بناء على تفسير الاصل
بما هو اعم من المصدر وغيره لان الحروف والافعال الجامدة والاسماء غير المتمكنة لا يتعلق بها بحث هذا
الفن كما يشير اليه قول الالفية حرف وشبهه من الصرف بري وما سواهما بتصريف حري قوله ـــ
باعتبار الهيئات اي الباء متعلق بالثبوت الذي بين المبتدا والخبر والباء اما للسببية او للمعية او للملابسة
فافاد ان تلك الامثلة لا تكون كلما قبل هذا الاعتبار وبهذا اندفع ما يتوهم والهيئات جمع هيئة بفتح الهاء
وقد تكسر وهي الحالة والكيفية قوله ـــ تعرض بكسر الراء من باب ضرب اي تحل قوله ـــ لها
اي للكلم لا للامثلة قوله ـــ من الحركات والسكنات الخ بيان للهيئات فان قيل يقتضي ان الحركات والسكنات
والسكنات يجتمعان في كل مثال وليس كذلك لانه قد ينفرد احدهما في بعض الامثلة كضرب ويقتضي ايضا انه
لا بد من جمع الثلاثة في كل مثال وليس كذلك ايضا كما هو ظاهر واجيب بان هذا بيان للهيئات التي تعرض
لافراد الامثلة فلا يلزم ان تجتمعا في كل فرد من الامثلة وان يكون الجمع في الكل ويجاب ايضا عن الاول
بان الواو في قوله من الحركات والسكنات بمعنى او على سبيل منع الخلو وعن الثاني بان المراد من قوله من الحركات
والسكنات الجنس فيصدق بالقليل قوله ـــ وتاخيره عن الضمير الاول راجع الى قوله بعض الحروف والثاني

الى قوله بعض عطف لازم على ملزوم اذ يلزم من تقديم بعض الحروف تأخير البعض الآخر عنه وليس المراد تقديم بعض الحروف
على بعض وتأخير ذلك البعض المقدم عن هذا البعض المؤخر في كلمة اخرى كما في جبذ وجذب لانه لا يكون الا
في الاشتقاق الكبير وليس مرادا هنا لان المراد الاشتقاق الصغير في هذا الكتاب قوله مختلفة صفة للامثلة
والظاهر انه لدفع ما قد يتوهم ان المراد بالامثلة الجنس وقد تقدم ان هذا تعريف للتصريف الشامل والمراد
الاختلاف ولو في التقدير كما في مختار ومنجاب قوله باختلاف الهيئات اى المادة في قوله باعتبار المبنى
قوله كضرب الخ مثال للامثلة المختلفة قوله ونحوهما مما اطاق ثمه لان ما افادته الكاف
الا ان يجعل الاول من باب الكناية محشي قوله لمعان احترز به عن التصحيف والتحريف فرق بعضهم بينهما
بان التصحيف ما كان النقط فيه هو الفارق بين الكلمتين والتحريف ما كان الشكل فيه هو الفارق و
في كلام المصنف مقابلة الجمع بالجمع وهي تجيء لاربعة احوال اشار اليها الشيخ يس بقوله

ان قوبل الجمع بجمع ثان   فصرح الجلال في الاتقان
فتارة تطلب نصا بادي   تقابل الاحاد بالاحاد
ومنه استغشوا ثيابهم وسا   اكثر ذاك في كلام العلما
وتارة ثبوت جمع يقتضي   لكل فرد مثل اي الجلد
وتارة تحتمل الامرين   ولم تكن نصا بغير مين
نحو لمن امن جنات ولا   يخفى نظيره لمن تأملا
كلارب العزة البديع   هادي جميع الحسن والبديع
وثم حال يقتضي بلا غلط   جزما ثبوت الجمع للجمع فقط
دل عليها صفة الايام   باخر في اشرف الكلام
وليس اخرى صفة لليوم   وفات هذا الحال كل القوم
وليس من ذا صفة الايام   بالجمع مثل اية الصيام
لا مفردا لان ذاك الجمع   فرد لا نظهر وجه المنع
نوصف ما لا يعقل المذكر   بجمع بالتاء بغير منكر

وما في كلام المصنف من الحال الاولى وهي انقسام الاحاد للاحاد ولا يشكل مقابلة امثلة وهي جمع قلة بمعان وهي جمع
كثرة لان الاصح كما تقدم عن الشارح انهما متفقتان في البداية والاختلاف في النهاية فلا اشكال وايضا يغني احدهما
عن الاخر قال في الالفية   وبعض ذي بكثرة وضعا يفي   كارجل والعكس جاء كالصفي
قوله وهو لغة بمعنى قوله في الاصل اي قبل نقله الى الاصطلاح يعني في اللغة قوله
قوله مصدر ميمي قال الشيخ عن لفظ المعنى اما مفعل بمعنى المقصد فهو اسم مكان القصد استعمل
بمعنى المقصود او مصدر ميمي بمعناه كما قيل او صيغة مفعول اصله معنوي كمرمي مخفف واصله معنوي قلبت
الواو

الواو ياء لاجتماعهما وسكون الاولى وادغمت الياء في الياء وكسرت النون للمناسبة وخفف بحذف احدى اليائين
ثم فتح النون ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفها عند النون اي التنوين ففيه تخفيفات
وهو اصطلاحا يطلق على ما يقصد بالفعل من اللفظ وعلى ما يمكن ان يقصد من اللفظ ذكرهما السيد وذكر جامي
معنيين لئلا يحتاج فيه الى نقل وهو المقصود اهـ وقوله وعلى ما يمكن الخ سواء وضع له لفظ ام لا مناسبة له
بهذا المقام اذ المقصود هنا المدلول الوضعي قوله وهو ما يراد من اللفظ يحتمل المعنيين الاولين
اما على ان المراد ما يراد من اللفظ بالفعل فالاول وعلى ان المراد ما يمكن ان يراد من اللفظ اي ما يراد من اللفظ
بالقوة فالثاني واعلم ان ما يستفاد من اللفظ باعتبار انه فهم منه يسمى مفهوما وباعتبار انه قصد منه يسمى معنى وباعتبار
ان اللفظ دال عليه يسمى مدلولا فان قيل قد لا يشمل التعريف مثل قال وباع مما فيه اعلال لان تحويل المصدر
اليه ليس لمعان بل لغرض لفظي قلنا المراد تحويل الاصل الى الامثلة لمعان مع شروطه ومعلوم ان المصدر اذا كان
معتلا اشترط في تحويله الاعلال او المراد تحويله الى الامثلة المستعملة المبتدا اوليه وظاهر ان نحو قال وباع
منها لان اصل نحو قال وباع قول وبيع وهو تقديري لم ينطق به العرب قوله
مقصودة صفة كاشفة لمعان لان المعاني لا تكون الا مقصودة هذا اذا اخذنا ان المراد من المعنى معناه الاول اما اذا اخذنا ان
المراد منه معناه الثاني فالصفة موضحة قوله لا تحصل صفة ثانية لمعان سيقت لافادة التنبيه الاتي
في قول الشارح وفي هذا الكلام الخ اي تحصل افادتها اي المعاني اذ تحققها في نفس الامر غير موقوف على
الامثلة المذكورة ففي الكلام حذف مضاف وهو لفظ افادة وما قيل ان الظاهر ان يقول حينئذ لاستفادة
الا بها ليدل على ذكر البحث فيه عال قوله تلك المعاني اسم الاشارة بدل من الضمير في تحصل والمعاني
بدل من الاسم الاشارة او عطف بيان عليه او صفة له ولا يجوز ان يكون اسم الاشارة فاعل تحصل لانه
يلزم عليه ان المصنف رحمه الله حذف الفاعل وهو لا يجوز الا في مواضع ليس منها نعم جوز الكسائي حذفه مطلقا
مطلقا الا بها هذا الحصر ادعائي فلا يرد انه يمكن التعبير عنها بغير تلك الامثلة قوله وفي هذا تنبيه
الخ اذ لما توقف حصول المعاني المقصودة المحتاج اليها في العلوم كلها على احوال الابنية التي هي مسائل هذا
العلم كان هذا العلم مما يحتاج اليه هذا ما افاده المحشي وعبارة بعضهم اذ به يعرف تولد الالفاظ المختلفة من
الاصل الواحد الدال على المعاني المقصودة المستفادة المستعملة في العلوم للفهم والتفهيم انتهت قوله
وغيرهما اي من المشتقات قوله والمناسبة بينهما اي بين المعنيين اللغوي والصناعي هذا
مرتبط بما مر من قوله استعمالا بالمناسبة الخ قوله ظاهرة اي لان في التحويل تغييرا لا يخفى فعلم ان
المعنى اللغوي اعم والصناعي اخص كما هو الغالب في المناسبات بين المعاني اللغوية والاصطلاحية قوله
والمراد بالتعريف هنا اي في تعريف المصنف قوله غير علم التصريف اي لان الظاهر ان المصنف قصد
تعريف التصريف العملي الذي هو فعل المصرف واما تعريفه بالمعنى العلمي فهو ما اشار اليه الشارح بقوله الذي هو
معرفة احوال الابنية فقد ضم تعريف التصريف ~~العملي واتم كلام المصنف~~ العلمي الى ما في كلام المصنف من تعريف التصريف
العملي دون العلمي تسهيلا على المبتدي الذي هو المقصود بهذا الكتاب اصالة وههنا توجيهات اخر منها ان

المراد بالتصريف في كلام المصنف علم التصريف يكون على تقدير مضاف اي حد التصريف في الصناعة معرفة احوال تحويل الاصل
الواحد الخ قال بعضهم قوله الذي هو معرفة الخ حد ابن الحاجب علم التصريف في الشافية بقوله
علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب فقوله علم باصول يدخل فيه جميع العلوم وخرج
بقوله يعرف بها احوال ابنية الكلم ما عدا النحو وخرج بقوله التي ليست باعراب علم النحو باقسامه حيث يبحث
المبنيات والمعربات فاندفع اعتراض الشراح بانه غير مانع لدخول المبنيات فيه او يقال في كلام ابن
الحاجب اكتفاء اذ المراد التي ليست باعراب ولا بناء ومثل هذا شائع ذائع وزاد الاحوال ولم يقل ابنية الكلم
ليكون جامعا اذ يخرج عنه بعض احكام الادغام نحو انا اضرب بعدك بخلاف الادغام في كلمة واحدة
نحو شد يشد فانه داخل في الابنية واذا كان في كلمتين فيكون داخلا في الاحوال لانه حال يطرأ على الكلمة
من كلمة اخرى ويخرج عنه ايضا بعض احكام التقاء الساكنين نحو اضرب الرجل بخلاف ما يكون في واحدة اذ
هي راجعة راجعة الى ابنية الكلم لا الى احوالها ويخرج ايضا احكام الوقف لانها ليست راجعة الى ابنية
الكلمة لان الوقف على جعفر وزيد واشباههما بالسكون او بالروم او بالاشمام ليس راجعا الى
بناء الكلم واورد على زيادة الاحوال ان زيادتها وان افادت ما تقدم لكن تخل من وجه اخر لانه
يخرج بها معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزم من اسناد المعرفة الى المضاف اسنادها الى المضاف اليه فيلزم
ان لا تكون معرفة ابنية الكلم من علم التصريف مع انها منه واجيب بانه اراد بابنية الكلم جواهرها
وموادها فلا بأس بخروجها اذ هي من مباحث اللغة وليست من مباحث التصريف واراد بالاحوال
العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض فعلم ان معرفة كون البناء ماضيا او مضارعا او غيرهما راجعة
الى معرفة الاحوال لا الى نفس الابنية افاده بعض شراح الشافية فقول الشارح الذي هو معرفة
الخ معرفة جنس وخرج باضافتها الى ما بعدها ما عدا الصرف والنحو حتى اللغة وخرج النحو بجعل الا
ضافة في احوال الابنية للعهد تأمل قوله واختار المصنف قوله لما في التحويل
الخ في ضمنه الاشارة الى الفرق بين التحويل والتغيير بان التحويل اخص ويفرق بينهما ايضا بان التحويل يكون
لازما ومتعديا والتغيير لا يكون الا متعديا اذ انما قال الشارح واختار التحويل الخ توجيه لكلام المصنف
حيث لم يأخذ لفظا مشربا المعنى اللغوي في تعريف المعنى الصناعي كما هو المتعارف قوله
قال في المغرب بالغين المعجمة مختصر من المعرب بالعين المهملة وهما كتابان لناصر بن عبد السيد المطرزي
الحنفي المعتزلي ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ومات سنة عشرة وستمائة والمغرب المختصر تكلم فيه على
الالفاظ التي يستعملها الفقهاء وهو للحنفية كتهذيب الازهري للشافعية قوله وقال في الصحاح
بفتح الصاد معناه الصحيح ومنهم من يكسرها على صيغة الجمع وهو الآن اسم كتاب للعلامة اسمعيل بن
حماد ابي نصر الفارابي الجوهري المتوفى سنة ثلث وتسعين وثلثمائة وكان من اعاجيب الزمان ذكاء وفطنة
وعلما اصله من فاراب الترك وكان اماما في اللغة والادب وخطه يضرب به المثل وكان يؤثر السفر على

الحضر

الحضر ويطوف الآفاق لاجل العلم صنف كتابا للعروض ومقدمة في النحو قبل تغير عقله في آخر عمره نعمل لنفسه
جناحين فصعد مكانا عليا فاراد ان يطير فوقع ميتا وبقي الصحاح في المسودة فبيضه تلميذه ابراهيم بن صالح
الوراق فغلط في مواضع منه اعلم ان العلماء اختلفوا هل الصحاح افضل او القاموس الذي صنفه الامام مجد الدين
محمد بن يعقوب الفيروزابادي الشيرازي الشافعي المتوفى سنة سبع عشرة وثمانمائة افضل فقال
طائفة القاموس افضل منه وهو غير واحد من الادباء قال عبد الله الفيومي الشامي

لله قاموس بطيب وروده ... اغنى الورى عن كل معنى ازهر
لفظ الصحاح بلفظه والجوهر من ... عاد انه يلغى صحاح الجوهر

قال نور الدين علي بن محمد العليف المكي الشافعي لما قرئ عليه القاموس

مذ مد مجد الدين في ايامه ... من بعض ابحر علمه القاموسا
ذهبت صحاح الجوهري كانها ... سحر المدائن حين القى موسى

وقال عبد الله بن علي الوزيري

لمجد الدين في القاموس مجد ... وفخر لا يوازيه موازي
اصح من الصحاح بغير شك ... وان خلط الحقيقة بالمجاز

وذهب جماعة الى تفضيل الصحاح وقال عبد الغني النابلسي

من قال قد بطلت صحاح الجوهري ... لما اتى القاموس فهو المفتري
قلت اسمه القاموس وهو البحر ان ... يفخر فمعظم فخره بالجوهري

وذكر الزرقاني في شرح المواهب ان الصحاح للجوهري في اللغة كصحيح البخاري في الحديث وقال بعضهم الحق
الذي لا محيد عنه انه لا افضل لاحدهما على الآخر في كل باب اه وانما ولد صاحب القاموس قبل تأليف هذا
الشرح بشيء يسير ولهذا لم ينقل الشارح في هذا الشرح عن القاموس قوله ــــ وحول ايضا حول
متحول مطاوع النفس وقوله ايضا مصدر آض اذا رجع وهو اما مفعول مطلق حذف عامله او بمعنى اسم
الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها فالتقدير هنا على الاول اضت ايضا الى معنى تحول وهو مطاوع حول
اي رجعت رجوعا اليه وعلى الثاني قلته ايضا اي آئضا الى معنى تحول وهو مطاوع حول وانما يستعمل ايضا
مع شيئين بينهما توافق ويغني كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد ايضا ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا ولا اختصم
زيد وعمرو ايضا نقله الصبان عن شيخ الاسلام زكريا رحمهما الله تعالى قوله ــــ ولا يتعدى اي بنفسه يعني
تارة يكون متعديا وتارة يكون لازما قوله ــــ والاسم منه الحول اي واسم المصدر منه الحول كما سيأتي في
كلام الشارح في المعتل العين وصرح هذا مع ما يأتي ان الحول انما يكون اسم مصدر وفي بعض الحواشي قال
الازهري الحول مصدر كالصغر ويجوز ان يكون الاسم والمصدر على وزن واحد كالشبل ولكن ائمة التفسير
قالوا انه في الآية مصدر كذا في جامع اللغة اه وسيأتي في الشرح الرد على من قال انه مصدر وحاصل

ان فيه ثلثة اقوال احدها انه اسم مصدر لحوّل وهو صحيح الصحاح والشارح والقاموس وثانيها انه مصدر سماعي للتحوّل
وثالثها انه مصدر سماعي لحال قوله قال الله تعالى لايبغون اي لايطلبون والضمير راجع الى الذين امنوا
وعملوا الصالحات وقوله عنها اي عن جنات الفردوس وقوله حولا اي تحوّلا قوله ولايخفى ان النقل
الخ اي لايوجد صورة خالية عن النقل والنقل يستلزم التغيير ضرورة استلزام الخاص للعام قوله
نقل حروف الخ هذا النقل صوري لاحقيقي اذ لايوجد حقيقي الا في الاجسام والالفاظ اعراض سيالة ولانه يشترط
في الحقيقي انتقال المنقول من المنقول منه الى المنقول اليه اللازم منه انتفاء المنقول في المنقول منه وهنا ليس كذلك
قوله فيكون اولى من التغيير اي لانه لو عبّر بالتغيير بدل التحويل لما فهم المعنى المذكور
لانه لايلزم من تحقق العام تحقق الخاص وعبارة المحشي قوله فيكون اولى من التغيير اي لانه لايوجد
صورة خالية عن النقل فلو استعمل التغيير لذهب الوهم الى ان تغيير الضرب مثلا قد يكون خاليا عن
النقل ولاعتماد الشارح على هذا التقرير فسّر التحويل فيما سبق بالتغيير تنبيها على افهام المتعلمين
انتهت قوله ولايجوز ان يفسر التصريف لغة بالتحويل الخ اي فاذا فسر التصريف لغة
بالتحويل افاد انه يشترط فيه النقل كالتحويل وليس كذلك لانه لايشترط في التصريف لغة معنى النقل
قوله لانه اخص من التصريف اي لانه يشترط فيه معنى النقل والتصريف لايشترط فيه
ذلك كما علمت قوله ثم التصريف يشتمل الخ ثم للاستئناف اعلم ان كل مركب صادر عن فاعل
مختار لابد له من علل اربع علة مادية يكون ذلك المركب بها بالقوة كالخشب بالنسبة للسرير وعلة
صورية يكون ذلك المركب بها بالفعل كالهيئة الحاصلة للسرير عند تركيب اجزائه وعلة فاعلية
تحصّل وجود ذلك المركب كالنجار للسرير وغائية تبعث على ايجاد ذلك المركب كجلوس السلطان مثلا
على السرير بالنسبة له وقد يعرّف الشيء بالنسبة بالقياس الى علة واحدة او علتين او ثلث واعرّف
بالعلل الاربع لكان اكمل من باقي الاقسام وليس المراد من التعريف بالعلل ان تكون هي ان ما بنفسها هو
معرّف لانه مباينة للمعلوم فلا تكون محمولة عليه ومن شرط المعرِّف بكسر الراء صحة حمله على المعرَّف بفتحها
بل المراد ان الماهية يحصل لها بالقياس الى العلل كلها او بعضها معان محمولة عليها فتعرّف تلك
الماهية بها اه محشي بايضاح وفي شرح ايساغوجي للعلامة عبد الملك العصامي نقلا عن والده ما نصه
تحقيق مجمع الكلام في هذا المقام ان الموجود الخارجي ينقسم الى جوهر والى عرض والجوهر ينقسم الى
مركب وهو جسم والى بسيط وهو جوهر الفرد والموجد ينقسم الى مختار والى موجب فانقسم الموجود
الجوهر باعتبار موجده الى اقسام اربعة لانه اما مركب اوجده مختار او مركب اوجده موجب
واما بسيط اوجده مختار او بسيط اوجده موجب فاذا اوجد بسيط من موجب لم يحتج في وجوده
منه الى علة اخرى غيره وهو العلة الفاعلية واذا بسيط من مختار احتيج في وجوده منه الى العلة
الفاعلية والى علة غائية ايضا لان المختار لايفعل فعلا اختياريا الا بعد تصور فائدة تترتب عليه
وتسمى علة غائية واذا اوجد مركب من موجب فلا بد من ذلك الموجب وهو العلة الفاعلية

ولابد

ولابد اجتماع مادة يتكون المركب منها ويسمى علة مادية ومن صورة تحصل عند تكونه من تلك المادة على هيئة
مخصوصة ويسمى علة صورية فاذا وجد مركب من نجار فلا من العلل الاربع وهذه العلل الاربع ثنتان
منها جزء من المعلول وهي المادية والصورية وثنتان خارجتان عنه والمادية والصورية لا تكونان في الاعراض بخلاف
الفاعلية والغائية فانهما يكونان فيهما واعلم ان الاشتمال عليها واجب على العلل الاربع يعد من لطائف
التعريف ويقرب منه اشتماله على ثلث منها فاثنتين فواحدة اه قوله ___ قيل التحويل هو الصورة
الخ اشار اليه ان تعريف المصنف اكد لاشتماله على العلل الاربع قال المحشي وجه الاتيان بصيغة التمريض ان صورة
التعريف هي الاجتماع الهيئة الاجتماعية حاصلة للمحول بالتحويل فهي معلوله فيكون دلالته عليها دلالة
التزامية كدلالته على فاعله واجيب بان دلالة التحويل على الهيئة المعلولة له اظهر من دلالته على فاعله لان دلالة
العلة على معلولها اقوى واظهر من دلالة المعلول على علته لان العلة المعينة تدل على معلول معين والمعلول
المعين لا يدل الا على علة تامة فاراد التنبيه على ذلك ثم اطلاق اطلاق الصورة على التحويل وكذا المادة
على الاصل الواحد فما هو على سبيل التجوز والتشبيه لان المادة والصورة انما تكونان للاجسام اه كلام
المحشي قوله ___ التحويل هو الصورة فهو كالهيئة الحاصلة لاجزاء السرير في اجتماعها وترتيبها
قوله ___ ويدل بالتزام على الفاعل اي لانه لابد لكل تعريف من معرف قوله ___
وهو المحول فهو كالنجار للسرير قوله ___ والاصل الواحد هو المادة فهو كقطع الخشب للسرير
قوله ___ وحصول المعاني المقصودة هو الغاية فهو كجلوس السلطان مثلا على السرير قوله ___
المحول هو الواضع ام ام غيره ام هذه متصلة فان قلت ام المتصلة لا تقع الا بعد همزة التسوية نحو سواء
عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم او الا بعد همزة يطلب بها وبام تعيين احد الشيئين بحكم معلوم الثبوت نحو
ازيد عندك ام عمرو وما هنا ليس كذلك قلت الهمزة هنا مقدرة فتكون هذه متصلة وقد يقال حيث
كلامهم ان ام التي وقعت بعد همزة الاستفهام يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي
الاخر الهمزة ليفهم السامع من اول الامر ما طلب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا ازيد
قائم ام عمرو واذا استفهمت عن تعيين الخبر اقائم زيد ام قاعد والامران المطلوب تعيين احدهما هنا
الواضع والمحول اذ الهمزة لا تقع الا في الابتداء فلا تقدر الا فيه ويجاب بان ايلاء المسؤل عنه الهمزة ليس
شرطا متفقا عليه فان في كلام سيبويه ان ايلاء المسؤل عنه الهمزة غير واجب بل اولى كما نقله الرضي
عنه مثله الدماميني كما قاله الصبان وذكر اللقاني ان الامام بدر الدين بن مالك جوز في اقائم زيد
ام قاعد ان يقال ازيد قائم ام قاعد قوله ___ قلت بضم التاء جواب قوله فان قلت بفتحها
كما هو المتعارف قوله ___ الظاهر يعني في كلام المصنف قوله ___ ان اي المحول هو افراده
فلا اشكال في الاخبار عنه بلفظ العموم قوله ___ كل من نحو ضابط للمحول ولفظ كل لتاكيد العموم
فان من تكفي في افادة العموم فان الموصول من ادوات العموم كما صرح هو به قوله ___

يصلح بفتح الياء وفي لا الفتح والضم لانه من باب منع وكرم قوله لذلك اي لتحويل الاصل الواحد
الى امثلة مختلفة قوله لكنه الخ مع قوله الظاهر انه الخ اشارة الى ان المحول عرفي وحقيقي
فالاول كل من يصلح لتحويل الاصل الخ والثاني الواضع لكن الظاهر في كلام المصنف هو الاول وا
شار الشارح بعد الاستدراك الى دفع ما قد يتوهم مما قبله ان الظاهر الذي هو كون المحول كل
من يصلح لذلك هو المتعين قوله في التحقيق اي في حقيقة الامر قوله لانه اي الواضع
قوله وانما قلنا الخ جواب سؤال مقدر تقديره لم قلتم انه حول الاصل الواحد الى امثلة ولم
تقولوا انه جعل كلا من الامثلة صيغة موضوعة برأسها قوله اي اشتق الامثلة منه اي من
الاصل الواحد والاشتقاق ان تجد بين لفظين تناسبا في المعنى والتركيب فترد احدهما الى الاخر وكثيرا ما
يقتصر على الاول كما هو المراد هنا لان الواضع لم يرد كل لفظ الى اخر لمناسبة بينهما بل وجد اي علم تناسبا
بينهما واركانه اربعة احدها اسم موضوع لمعنى وثانيها لفظ اخر له مناسبة الى ذلك المعنى وثالثها مشاركة
بين هذين اللفظين ورابعها تغيير يلحق ذلك الاسم في حروف فقط او حركة فقط او فيهما وكل واحد من هذه
الاقسام اما ان يكون بالزيادة او بالنقص او بهما معا فهذه تسعة اقسام وقيل ينتهي اقسامه الى خمسة عشر
وينقسم الى الصغير والكبير والاكبر لان المناسبة اعم من الموافقة فمع الموافقة في الحروف والترتيب صغير كناطق
ونطق وبدون الترتيب كبير نحو جذب وجبذ وثني وناء وبدون الموافقة اكبر لمناسبة ما كالمخرج في
ثلم وثلب او الصفة كالشدة في الرجم والرقم فالمعتبر في الاولين الموافقة وفي الاخر المناسبة وتقدم تعريف اخر
للاشتقاق وكل من الاشتقاق الكبير والاكبر ليس مرادا هنا كما مر لان المبحوث عنه انما هو المشتق با
لاشتقاق الصغير قوله ولم يجعل الخ معطوف على قوله حول الخ فهو من عطف التفسير
قوله برأسها اي بدون اصل والباء للملابسة متعلق بمحذوف حال من ضمير مستتر في موضوعة
قوله لان هذا ادخل الخ علة لقوله وانما قلنا الخ يعني لما رأينا ضرب ويضرب وغيرهما
مثلا موافقة للضرب في الحروف والمعنى وامكن تفريعها وتأصيله ناسب ان تجعل فروعه ويجعل اصلها
قوله واقرب للضبط يعني للضبط بسهولة اذ كان المصدر اصلا للكل بخلاف ان نجعل كلا صيغة مو
ضوعة برأسها قوله واختار الخ جواب لسؤال مقدر تقديره ان كان المراد بالاصل الواحد
كما فسرتموه فلم اختار الاصل الواحد على المصدر مع ان في التعبير بالمصدر النص على مراده دون التعبير
بالاصل الواحد فاجاب بقوله واختار الخ قوله ليصلح اي تعريف التصريف في الصناعة قوله
على المذهبين اعلم ان لهم في ذلك اربعة مذاهب ثلثة للبصريين وواحد للكوفيين الاول ان
المصدر اصل والفعل والوصف مشتقان منه هذا مذهب جمهور البصريين الثاني ان المصدر اصل و
الفعل مشتق منه والوصف مشتق من الفعل فهو فرع الفرع هذا مذهب قوم من البصريين الثالث
ان كلا من المصدر والفعل اصل برأسه وليس احدهما مشتقا من الاخر هذا مذهب ابن طلحة

شيخ الزمخشري من البصريين الرابع ان المصدر مشتق من الفعل فالفعل هو الاصل هذا مذهب الكوفيين ح
ثم اختلف هؤلاء فقال قوم ان الفعل المضارع هو الاصل وهو الاصح بناء على التحقيق من ان المضارع اسبق
زمانا لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا وحالا وجوده حالا وبعد وجوده ماضيا وقيل ان الماضي هو الا
صل لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه وهذا القائل فرض زمانين فقابلين في شيئين بخلاف الاول فانه
فرض الازمنة الثلثة في شيء واحد فهو اولى بالترجيح واما الامر فمقتطع من المضارع عنده ثم قال المحقق
الصبان ويظهر على قول الكوفيين ان غير الاصل من المضارع او الماضي مشتق من الاصل منهما او نعد
التفصيل تكون المذاهب خمسة ثلثة للبصريين واثنان للكوفيين والمختار هو مذهب جمهور البصريين لان كل
فرع يتضمن الاصل والزيادة والفعل والوصف بالنسبة الى المصدر كذلك لان المصدر يدل على حدث ~~وحدها~~
حسب نفسها والفعل يدل على حدث والزمان والوصف على الحدث وصاحبه والمفرد قبل المتعدد فان قيل
لا نسلم تقدم المفرد على المتعدد كلية الا ان يكون المفرد داخلا في المتعدد وليس ههنا كذلك لان مدلول المصدر جزء مدلول
الفعل داخل فيه فيلزم تقدم المصدر على الفعل ولان المصدر اسم والاسم مستغن عن الفعل ولان المصدر انما يقال له
مصدر لان الفعل والوصف وغيرهما تصدر عنه وهذه ادلة ثلثة للبصريين وسيأتي ذكر ادلة الكوفيين منه
قوله ــــ على المذهبين شتى مذهب وهو مفعل يطلق مصدرا ميميا بمعنى الذهاب واسما للزمان الذ
هاب واسما للمكان والمراد به هنا الاحكام المختارة مجازا ثم يحتمل نقل مذهب بمعنى مكان الذهاب من مكان
الذهاب الى الاحكام المختارة على سبيل الاستعارة التبعية بان يكون شبه اختيار الاحكام بسلوك الطريق
واستعير اسم المشبه به للمشبه وهو لفظ الذهاب واشتق منه مذهب بمعنى الاحكام التي هي محل الاختيار
اي التي وقع عليها الاختيار وجامع توقف الارادة في كل ويحتمل انه نقل مذهب بالمعنى المصدري من سلوك
الطريق الى اختيار الاحكام على سبيل الاستعارة الاصلية ثم من اختيار الاحكام الى الاحكام المختارة على سبيل
المجاز المرسل لعلاقة التعلق فيكون مجازا بمرتبتين وهذا كله بحسب الاصل فلا ينافي ما صرح به بعضهم من
انه صار حقيقة عرفية في الاحكام المختارة هكذا حقق المقام قوله ــــ فالاصل الواحد عندهم الفعل
اي المضارع على الاصح عندهم والماضي على مقابله كما علم مما مر قوله ــــ والعمدة بضم العين وسكون الميم
وهي ما يعتمد عليه وفيه اشارة الى ان للكوفيين ادلة اخرى وهو كذلك فمنها ان المصدر ~~انما يقال له~~
مؤكد للفعل نحو ضربت ضربا والمؤكد بفتح الكاف اصل للمؤكد بكسرها لانه تابع له ومنها ان الفعل يعمل في المصدر
ويؤثر فيه فيكون اصلا لقوته ومنها ان من الافعال ما لا مصادر لها نحو نعم وبئس فلو كان الفعل مشتقا من
المصدر لوجب ان يكون لها مصدر ضرورة ان الفرع لا يتحقق الا بتحقق الاصل ومنها ان المصدر انما يقال له
مصدر لكونه مصدورا عن الفعل فان المفعل قد يراد به المفعول كما في قول العرب مشرب عذب ~~ومركب فاره~~
اي مشروب عذب ومركب فاره اي مركوب فاره قلنا في جواب عن ادلتهم هذه الاول باطل لان للمؤكد

المؤكدة لا تدل على الاصالة في الاشتقاق كما لا تدل عليها في نحو ضربت زيدا زيدا فان زيدا الثاني ليس مشتقا من
زيد الاول والثاني باطل ايضا لان الحرف يؤثر في الاسم ويعمل فيه مع انه ليس اصلا له والثالث معارض بالمصادر
التي لا افعال لها كويس ودويح ودويل ووريب فان لا ماجوابهم عن هذا يكون جوابنا عن ذلك والرابع مردود بان
قولهم مشرب عذب ومركب فاره من باب جرى النهر وسال الميزاب وايضا مجيئ مفعل بمعنى المكان غالب
كما هو عند نافي الاستعمال ومجيئه بمعنى المفعول نادر شاعر ملاحظة لهم فيه بل الحجة لنا عليهم وايضا الاصح قياس
المصدر على المشرب والمركب لان هذين من الافعال المتعدية بخلاف ذلك فان فعله ضلد وهو لازم فلا يصح مجيئه
بمعنى المفعول قال المحشي ويشهد للبصريين ان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر من الحدث ويزيد بتعيين
الزمان فكان فرعا اذ كل فرع يتضمن معنى الاصل وزيادة كالتثنية والجمع بالقياس الى الواحد وبهذا التعليل ثبت
فرعية الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول وان كانت بواسطة الفعل اذ في الصفة ما في المصدر من الدلالة على
الحدث وزيادة وهي الدلالة على من هي له اهـ قوله باعلال الفعل اي بسبب اعلاله فالباء سببية قوله
فهو اي المصدر قوله لانه علة لقوله فهو فرع الفعل واللام متعلقة بالثبوت الذي
بين المسند والمسند اليه والضمير المتصل بان راجع للمصدر والمتصل بمع للفعل يعني ان المصدر تابع للفعل في الاعلال
والتصحيح قوله وجود اتمييز محول عن الفاعل قوله في بعد متعلق بوجود او حال من فاعل
وجود المحذوف وكذا ايضا في قوله الاتي وعدما في وجل الخ واصل يعد يوعد لما وقعت الواو بين عدوتيها
اعني الياء والكسرة يمينا وشمالا او اماما وخلفا ثقلت فحذفت فصار يعد قوله عدة اصلها وعدة
نقلت كسرة الواو الى ما بعدها وهو العين لثقلها عليها مع اعلال فعلها وحذفت الواو فقيل عدة على وزن
علة وقيل اصلها وعد احذفت الواو كما مر ثم زيدت التاء عوضا عنها فانتقل التنوين الى التاء فصار عدة
وسيأتي قوله وعدما في وجل يوجل وجلا يعني لم يحذف الواو من وجلا لعدم حذفها في يوجل
دائما حذفت الواو من وعدة او وعد لحذفها في يعد قوله ومداريته ~~اعلاله او تبقد برحلته~~
الضمير المضاف اليه للفعل بتقدير مضاف اي ومدارية اعلاله او بتقدير حلة اي ومداريته في الاعلال وهذا
هو الاوفق بما سبق وما لحق والياء في مداريته مصدرية ويقال لها ايضا كونية لافادتها المصدر والمصدر الذي
يفيده لا يكون الا كونا وهذه الياء لا تكون الا مع التاء وقوله تدل على اصالته اي كون الفعل مدارا في الاعلال يدل
على اصالته في الاشتقاق اذ كون اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر يدل على ان المصدر تابع ~~للمصدر~~ والفعل متبوع
وكونه متبوعا يدل على اصالته وقوله على اصالته الاصالة مصدر اصل بضم الصاد والضمير راجع الى الفعل قوله
واجيب هذا الاستدلال للكوفيين من جهة البصريين فالنائب عن الفاعل ضمير يرجع على ما علم من السياق
والنائب الظرف اعني عن قوله بانه الخ وتقرير الجواب ان ما استدل به الكوفيون لا يدل على ما يرومونه اعني كون الفعل

اصلا

اصلا للمصدر في الاشتقاق يفيد ان الفعل اصل في الاعلال وهو محل وفاق ولا يفيد ان الفعل اصل في الاشتقاق لانه
لا تلازم بين الاصالة في الاعلال والاصالة في الاشتقاق لانا نقطع انه لا مقتضي لاعلال اعد ونعد وتعد الا حملهما
على يعد فكان يعد لهما اصلا في الاعلال ولا نقول نحو وهم انهما مشتقة منه فبطل هذا الاستدلال قوله
بان الضمير راجع الى المصدر لا الى الشأن قال في المغني ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة اوجه احدها
عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له ولا شيء منها عليه ثانيها ان مفسره لا يكون الا جملة مصرحا
بجزئيها عند جمهور البصريين ثالثها انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه رابعها انه لا يعمل فيه
الا الابتداء او احد نواسخه خامسها انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين او احاديث ويذكر
باعتبار الشأن ويؤنث باعتبار القصة ان كان في مفسره مؤنث عمدة وتانيثه حينئذ اولى ولمخالفته القياس
من الاوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراكم ان اسم ان ضمير
الشأن فالاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده قراءة وقبيله بالنصب ان ضمير الشأن لا يعطف عليه واحتمال
كونه ضمير [...] مرجوح هنا فلا ينبغي تخريج التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة ان اسم ان المفتوحة المخففة ضمير
الشأن فالاولى ان يعاد على غيره اذا امكن ويؤيده قول سيبويه في ان يا ابراهيم ان تقديره انك وفي كتبت اليه
ان لا تفعل انه يجزم على النهي وينصب على معنى لئلا ويرفع على انك [...] بالمخنص وبعض زيادة قوله
من فرعية الباء باء المصدرية والضمير للمصدر وكذا [...] فرعيته في الاشتقاق قوله كما انه يجوز ان
تكون ما في مثل هذه العبارة كافة للكاف فتكسر همزة ان لان الكاف حينئذ انما تدخل على الجملة كقوله

فان الحمر من شر المطايا * كما الحبطات شر بني تميم

وان تكون زائدة غير كافة فتفتح همزة ان لان الكاف حينئذ جارة كقوله

وننصر مولانا ونعلم انه * كما الناس مجروم عليه وجارم

فالاول هو الاولى كما يفيده قول الالفية

وزيد بعد رب والكاف فكف * وقد تليهما وجر لم يكف

قوله مع انه متعلق بالنسبة بين المسند اليه وهو نحو في قوله كما ان نحو الخ والمسند وهو قوله فرع يعد و
الضمير المتصل بان راجع للمسند اليه المذكور قوله ليس بمشتق منه الضمير ليعد في قوله فرع يعد قوله
وتأخر الفعل الخ جواب سؤال مقدر تقديره [...] ان الفعل مشتق عندكم من المصدر فيكون متأخرا عن
المصدر والمصدر تابع للفعل في الاعلال والمتبوع مقدم على التابع فيكون كل من المصدر والفعل متقدما
على الآخر ومتأخرا عنه هذا دور وحاصل الجواب ان تقدم المصدر على الفعل في الاشتقاق بحسب الذات
وتقدم الفعل على المصدر في الاعلال بحسب الصفة فلا دور لان الدور يشترط فيه اتحاد الجهة كما يأتي
قوله فتأمل انما امر بالتأمل لان ما ذكره من الجواب للبحث فيه مجال فللكوفيين ان يقولوا

ما ذكرتم لا يرد علينا لانا لا ندعي التلازم بين الاصالتين فيبطل استدلالنا لما ذكرتم بل كلامنا فيما فيه جهتان
جهة اتفاق وجهة اختلاف فانكم سلمتم ان الفعل اصل في الاعلال فنقيس المختلف فيه على المتفق عليه وهو
التناسب ولا نريد بقولنا ومدار تينك الدلائل على اصالة الآخر هذا فيبطل قولكم بالتلازم في الجواب وايضا لا يرد
علينا تأييدكم لجوابكم بقولكم كما ان نحو الخ لان هذا ليس فيه جهتان جهة اتفاق وجهة اختلاف فامر الشارح
قدس سره بالتأمل لانه لا يخفى على المتأمل ان استدلال الكوفيين لا ينفعهم ان لم يكن التلازم لان حمل قياس
المختلف فيه على المتفق عليه انما يمنع مانع وهنا مانع بل موانع لان دليلنا على دعوانا وهي كون المصدر اصلا
في الاشتقاق يفيد ما ذكرنا وايضا المناسب جعل احدهما اصلا في محل والآخر في آخر رعاية للتعادل و
يمكن ان يكون قوله فتأمل اشارة الى ان ما ذكره بقوله وتأخر الفعل الخ لا يخفى على متأمله فتدبر
قوله ــــ واعلم ان مرادنا بالمصدر المصدر المجرد الخ يعني ان المراد بكون الفعل مشتقا من المصدر هو
ان الفعل مشتق من المصدر المجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق من الفعل وفي التعليل بقوله لموافقته اياه
بحروفه ومعناه نظر لان موافقة المصدر المزيد فيه للفعل بحروفه والمعنى ممنوعة لان حروف المصدر ازيد
من حروف الفعل ومعنى المصدر حدث فقط بخلاف الفعل فانه حدث مع الزمان ولو سلم فليكن المصدر
المصدر المجرد مشتقا من الفعل بهذه العلة بل هو اولى بها من المزيد فيه لان حروفه مساوية لحروف فعله
وان اريد ان المصدر المزيد فيه مشتق من المجرد المصدر المجرد فالموافقة اللفظية منفية فلو قيل ان المراد الموا
الموافقة في اصل الحروف وهي ثبتت قلنا ان اصل حروف الاكرام مثلا هو بعينه الكرم فيكون حقيقة الكرم موافقا
للاكرام وهو باطل وبالجملة المعنى الثاني اولى بالارادة من الاول وان اوردت عليه المناقشة كذا في بعض
الحواشي وفي جميعه نظر لا يخفى على من له ادنى تأمل والظاهر ان كلام الشارح مسوق لبيان ان المراد بالمصدر
الذي ليس بمشتق هو المصدر المجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق كالفعل قوله ــــ لان المزيد فيه
الضمير المجرور عائد الى ال وقوله مشتق منه الضمير المجرور عائد الى قوله المصدر المجرد لا الى الفعل وعبارة المحشي
قيل الضمير في منه للفعل فيشكل قوله لموافقته اياه الخ لان حروف المصدر ازيد ومعناه الحدث فقط ولو سلم فليكن
المجرد مشتقا من الفعل بهذه العلة من باب اولى والصواب ان الضمير للمجرد وما قيل الموافقة اللفظية منفية
قلنا الموافقة في الحروف الاصول اهـ وقوله لموافقته اياه اي لمناسبة المصدر المزيد فيه للمصدر المجرد والمناسبة
اعم من الموافقة فتكون لفظة موافقة مجازا مرسلا والعلاقة الاطلاق والتقييد فلا يرد ما مر عن بعض الحواشي و
قوله بحروفه الباء بمعنى في والضمير يجوز ان يكون عائدا الى كل من المصدر المجرد والمصدر المزيد فيه ولا يقال
ظاهر كلامهم بل صريحه ان الفعل المزيد فيه مشتق من المصدر المزيد فيه وكلام الشارح قد يفيد ان الفعل الم
المجرد والفعل المزيد فيه مشتقان من المصدر المجرد لانا نقول قد مر انفا ان كلامه مسوق لبيان المصدر الغير
المشتق فلا ينافي كلامهم قوله ــــ فان قلت الخ هذا السؤال منشأه ما قالوا ان الامر يبنى من
المضارع فيحذف حرف المضارعة فان كان ما بعدها متحركا يسكن آخره وان كان ساكنا اتي بهمزة الوصل

وان

وان اسم الفاعل من الفعل الزائد على الثلاثي بحذف حرف المضارعة من المضارع المعلوم وزيادة ميم مضمومة وكسر ما
قبل آخره واسم المفعول بحذف حرف المضارعة وزيادة ميم مضمومة وفتح ما قبل آخره قوله ونحوهما
اي كالصفة المشبهة قوله قلت مرجع الجميع الى المصدر والكل مشتق منه الخ اقول في هذا الجواب
شيء لان مذهب البصريين ان الكل مشتق من المصدر بلا واسطة الا ان يقال انه جرى على مذهب بعضهم ان
الفعل مشتق من المصدر والوصف مشتق من الفعل لكن يشكل انه ليس في مذهب هذا البعض ان الامر مشتق من
الفعل ولكن ان تقول ليس المراد بقوله قلت مرجع الجميع الخ تسليم هذا السؤال بل المراد رده في الحقيقة وان كان
ظاهره على صورة التسليم لامكان رده مع التسليم على ما لا يخفى ومثل هذا كثير قال الشريف الجرجاني في شرح الكشاف
ومعنى قولهم ضارب مشتق من ضرب انه مشتق من مصدره وانما اختاروا صيغة الماضي تنبيها على حروف المعتبرة
المعتبرة في الاشتقاق فان بعض المصادر كالخروج والقبول يشتمل على حروف لا تعتبر فيه اه قلت ليس المراد بقولهم
ان الامر مشتق من المضارع فيحذف حرف المضارعة الخ انه مشتق حقيقة منه نفسه ومعلوم ان الكل مشتق من
المصدر وانما ذكره تقريبا للمبتدئ لكون الامر على صورة المضارع المجزوم ومثله يقال في قولهم ان اسم الفاعل
من الفعل الزائد على الثلاثي بحذف حرف المضارعة من المضارع الخ وان اسم المفعول من ذلك بحذف حرف المضارعة
من المضارع الخ ولك ان تقول ايضا المراد بالمصدر في قوله قلت مرجع الجميع الى المصدر الخ المصدر المعهود
وهو المجرد وادخل بقوله اما بواسطة ما اشتق من المصدر المزيد فيه من الفعل والوصف وغيرهما وبقوله
او بلا واسطة ما عدا ذلك وهو المصدر المزيد فيه والفعل والوصف المجردان ونحوهما قوله
ويجوز ان يقال الخ يشعر بان الاحتمال الاول اوجه وهو قوله واختار الاصل الواحد الخ فانظره مع قوله
الآتي وهذا اقرب قوله ليكون اعم من المصدر وغيره علة لقوله اختار وفي هذا التركيب شيء
لانه يقتضي ان هنا شيئا آخر دون المصدر وغيره لان افعل التفضيل يفيد المشاركة والزيادة على المفضل عليه والمفضل
عليه هنا المجرور بمن وما عطف عليه والجواب ان الواو في قوله وغيره بمعنى او قوله فيشمل اي قول
المصنف نحو بل الاصل الواحد الخ قوله ونحو ذلك بالجر عطفا على المثنى ومن المثنى المؤنث ويجوز ان
يكون بالنصب عطفا على نحو بل فتدبر قوله وهذا اقرب يعني الاحتمال المذكور في قوله
ويجوز ان يقال الخ وانما كان هذا اقرب لشموله ما ما حلا فان التصريف ما اخل بادخال
الاحتمال الاول قال المحشي وقال بعضهم لان مذهب الكوفي غير ملتفت اليه لشذوذه ضعفه
ولا يقال اختار الاصل الواحد ليكون جاريا على مذهب الجمهور من ان الكل مشتق من المصدر و
على مذهب من قال ان بعض الامثلة مشتق من الفعل كالشيخ عبد القاهر وابي علي وغيرهما لانا
نقول يرده وصف الاصل بالواحد كما لا يخفى قوله فان قيل لم اختير الخ قد يقال انه قال
اولا واختار بصيغة المعلوم فلم قال هنا اختير بصيغة المجهول ويجاب بان هذا ليس اشكالا في خصوص
الكلام

كلام المصنف بل في كلامهم والمصنف واحد منهم فلاجل هذا اختار الاسلوب قوله مع انه بمعناه اي مع
ان التصريف بمعنى الصرف فالضمير الاول للتصريف والثاني للصرف قوله قلنا لان في هذا العلم
اي في متعلقاته وهي الكلمات قوله تصرفات اي تغييرات قوله فاختير الفاء
سببية قوله والتكثير عطف تفسير كما مر قوله فهذا الخ الفاء للاستيناف او للفصيحة
لانها افصحت عن شرط محذوف والتقدير اذا علمت ما ذكر فنقول هذا الخ قوله او ان كرماه
وزنا ومعنى وقوله ان نرجع الى المقصود قد يقال لم ينتقل عن ~~المقصود~~ المقصود فلم قال هذا ويجاب بان الحكم
السابق ليس شرح كلام المصنف فكان مستقلا عن المقصود فلهذا اتى قوله او ان نرجع الى المقصود
قوله فنقول الفاء للسببية او داخلة في جواب شرط مقدر قوله معلوم ان الكلمات الخ
هذا التمهيد لشرح قول المصنف ثم الفعل الخ فمعلوم خبر مقدم والمبتدأ قوله ان الكلمات لان ان المفتوحة
مع ما بعدها في تاويل مفرد والتقدير كون الكلمات ثلثا معلوم قوله اسم وفعل وحرف بدل
من ثلث من ابدال المفصل من المجمل ولم يقتصر على التفصيل لان التفصيل بعد الاجمال زيادة تقرير في ذهن
السامع وهو المقصود هنا وتقسيم الكلمات الى هذه الثلاثة من تقسيم الكل الى اجزائه كما في قول ابن الوردي

الكلمات ليس فيها خلف   الاسم ثم الفعل ثم الحرف

فثم في قوله ثم الفعل ثم الحرف بمعنى الواو وانما اتى بثم دون الواو لتفيد الترتيب الرتبي ولا يرد ان تقسيم الكل
الى اجزائه يتوقف على عدم صدق المقسم الاعلى اقسامه وهنا المقسم وهو الكلمات يتحقق في كل ثلث من
الاقوال المفردة وان كانت من نوع واحد كزيد قائم الاب لانا نقول الكلمات عندهم معروف في مثل
هذا المقام فيما تركب من هذه الانواع الثلاثة وحصر الكلمات في الانواع الثلثة مجمع عليه الا من لا يعتد
بخلافه وهو ابو جعفر بن صابر فانه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه خالفة والحق انه من افراد الاسم قوله
قوله ولما كان بحثه الخ اعلم ان الكلمة تنقسم الى ثلثة اقسام اسم وفعل وحرف والاسم اصل بالنسبة
اليهما كما تقرر في النحو فينبغي ان يقدم الاسم ويبدأ بمباحثه لان الاصل اولى بالتقديم لكنه قدم الفعل وبدأ
بمباحثه بناء على ان مباحث الفعل في هذا المختصر اكثر من مباحث الاسم وما كان مباحثه اكثر كان اولى
بالتقديم فلهذا قدمه وبدأ بمباحثه وانما لم يذكر الحرف في هذا المختصر بناء على ان التصريف لا يتطرق الى
الحروف كما يتطرق الى الاسم والفعل وقدم الثلاثي على الرباعي لان الثلاثي مقدم على الرباعي طبعا
فقدمه عليه وضعا ليوافق الوضع الطبع وقدم المجرد من الثلاثي والرباعي على مزيدهما لان المجرد
اصل بالنسبة الى المزيد والاصل اولى بالتقديم او شرع التنبيه بحروف قوله ومما اشتق منه
الضمير راجع للفعل هذا جري على مذهب بعض البصريين المتقدم ذكره او التقدير مما اشتق من
مصدره

مصدره

فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قوله شرع في بيان تقسيم (بيان التقسيم) قوله

شرع في بيان تقسيم اعلم ان التقسيم ضربان احدهما تقسيم الكل الى اجزائه والآخر تقسيم الكلي الى جزئياته فالاول تحليل المركب الى اجزائه التي تركب منها وكل من تلك الاجزاء بالقياس الى ذلك المركب يسمى قسما والى كل آخر من تلك الاجزاء يسمى قسيما وذلك المركب بالقياس الى تلك الاجزاء يسمى مقسما والثاني ضم قيود الى امر مشترك لتحصل امور متعددة بعدد القيود فكل من تلك الامور بالقياس الى الكلي الاعم يسمى قسما وبالقياس الى الآخر الحاصل من ضم قيد آخر قسيما والكلي الاعم بالقياس الى تلك الامور المخصوصة مقسما والتقسيم حقيقي ان تباينت اقسامه والا فاعتباري

قوله ــــ من الاقسام بيان لما وهو جمع قسم وقد علمت معنى القسم والقسم والنوع والضرب والصنف والجنس بمعنى واحد لغة (تقسيم الفعل الى ثلاثي ورباعي) قوله ــــ ثم الفعل الخ بالنصب عطفا على قوله التصريف وهو اسم ان الواقعة في ومعمولا لها مفعول لا اعلم والتقدير ثم اعلم ان الفعل الخ ويجوز الرفع لان اسم ان المفتوحة يعطف عليه بالرفع بعد استكمال الخبر ومثلها لكن كاسم ان المكسورة دون غيرها من اخواتها قال في الالفية

وجائز رفعك معطوفا على ... منصوب ان بعد ان تستكملا

والحقت بان لكن وان ... من دون ليت ولعل وكان

ويحتمل ان ثم للاستئناف فهو بالرفع قطعا قوله ــــ بكسر الفاء حال من الفعل في كلام المصنف لان حق الشرح الممزوج بالمتن ان يكون مع المتن كالشئ الواحد والباء للملابسة اي ثم الفعل متلبسا بكسر الفاء الخ او خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو بكسر الفاء قوله ــــ لانه اسم لكلمة مخصوصة هي ما دل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة التي هي الماضي والحال والاستقبال واللام متعلق بمحذوف لانه علة للمحذوف والتقدير وانما ضبطنا الفعل في كلام المصنف بكسر الفاء لانه هذا معناه في الاصطلاح اما معناه في اللغة فالامر والشأن كما نقل عن الصحاح وعبارة القاموس الفعل بالكسر حركة الانسان او كناية عن كل عمل متعد وبالفتح مصدر فعل كمنع وحياء الناقة وفرج كل انثى اهـ منه

تنبيه قرر في التلخيص ان الفعل اذا استعمل في اللفظ المخصوص يكون حقيقة عرفية خاصة واذا استعمل في الحدث يكون مجازا عرفيا خاصا واعترض عليه بان الذي للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا واجاب العلامة الفنري بان هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث هو المدلول مصدر فعل يفعل وليس كذلك وانما المراد الضرب مثلا قوله ــــ واما بالفتح فمصدر فعل يفعل الخ قال

بعضهم قال السيد في حواشي شرح المفتاح الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرها اسم لا مصدر
حقيقة للحاصل من المعنى المصدري قوله ـــ بالفتح الباء للملابسة كما تقدم نظيره وهو
حال من محذوف والتقدير واما هو متلبسا بالفتح الخ وان كان فيه مجيء الحال من المبتدأ لان جوزه سيبويه
رحمه الله تعالى قوله ـــ اما ثلاثي واما رباعي اما هنا في الموضعين تفصيلية لانها انما يؤتى بها
في مقام التفصيل وهي عند سيبويه مركبة من ان وما وعند غيره بسيطة واستظهره الصبان لان
الاصل البساطة ولا خلاف في ان الاولى ليست عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد
واما عمرو واختلف في الثانية فذهب الاكثرون الى انها عاطفة وجرى عليه ابن الوردي في تحفته حيث
قال والنسق بالواو والفا ثم او اما سبق بمثله اما الخ وقال ابو علي وابنا كيسان وبرهان انها ليست
عاطفة وانما العاطف الواو الداخلة عليها ويؤيده انها مجامعة للواو والعاطف لا يدخل على العاطف
ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على انها ليست عاطفة لكن هذا النقل غير مسلم وفتح همزتها لغة
تميم وقيس واسد فيجوز في كلام المصنف كسر همزتها وفتحها وقوله ثلاثي بضم الثاء وكذا قوله
رباعي بضم الراء وهما منسوبان الى ثلثة واربعة على غير القياس كما قاله الشيخ يس ومثلهما
الثنائي والخماسي والسداسي وغيرها ونقل عن ابن قاسم ما يفيد انهما منسوبان الى ثلث ورباع
بضم الاول فيهما ويؤيد هذا ان النسبة عليه قياسية والاول انهم اختلفوا في ورود خماس وسداس
وما فوقهما مع ان الظاهر ان السلف يستعملون لفظ خماسي وسداسي تنبيه ـــ هذه القضية اعني قوله
ثم الفعل اما ثلاثي واما رباعي شرطية منفصلة مانعة جمع وخلو على حد قولهم هذا اما ساكن واما متحرك
قوله ـــ لانه لا يخلو الخ تعليل للنسبة بين المبتدأ والخبر والضمير في قوله لانه وكذا قوله حروف للفعل
قوله ـــ حروفه الاصلية من نسبة الشيء الى نوعه فلا يقال كيف نسب الشارح الحروف الى الاصل
مع انها هي الاصل ولا بد من التغاير بين المنسوب والمنسوب اليه قوله ـــ فالاول اي ما كان حروفه
الاصلية ثلثة وقوله الثاني اي ما كان حروفه الاصلية اربعة قوله ـــ اذ لم يبن الخ علة لقوله لا يخلو الخ
فهو علة العلة فهو من باب الله خلق قوله ـــ الثنائي والخماسي بضم الثاء والخاء وهما منسوبان الى اثنين
وخمسة او الى ثناء وخماس كما علم مما مر قوله ـــ بشهادة التتبع والاستقراء عطف الاستقراء على التتبع
من عطف المرادف في تفسير الاستقراء اقوال فقيل هو الاستدلال بحكم جزئي على حكم الكلي وعلى هذا جرى
في السلم حيث قال
وان بجزئي على كلي استدل فذا بالاستقراء عندهم عقل
وقيل الحكم على الكلي بما وجد في اكثر جزئياته وكلا التفسيرين ضعيف وقال الشارح والصحيح في تفسيره
ما ذكره الامام حجة الاسلام وهو انه عبارة عن تصفح امور جزئية ليحكم بحكمها على امر يشمل تلك الجزئيات
ثم

ثم المنقسم المتصف اما كلها وهو الاستقراء التام واما اكثرها وهو الاستقراء غير التام كذا افاده كثير من المناطقة
قال في الآيات البينات يلزم خروج ما يكون بتصفح الجزئيات فاقل فلا يكون استقراء على هذا الكلام ويح
ويشكل الامر بمسائل استند الفقهاء فيها الى الاستقراء مع انه لم يقع فيها استدلال بجميع الجزئيات ولا باكثرها
كما في كون اقل سن الحيض تسع سنين وان اقله يوم وليلة واكثره خمسة عشر يوما وغالبه ستا او سبعا
ثم صرحوا بان مستند الشافعي في جميع ذلك هو الاستقراء ومعلوم ان الشافعي لم يستقرئ حال جميع نساء العالم
في زمانه ولا حال اكثرهن بل ولا حال نصفهن ولا ما يقرب منه فضلا عن نساء العالم على الاطلاق للقطع بعدم
استقرائه حال جميع نساء الاعصار المتقدمة من لدن وجد الانسان والمتأخرة عنه الى قيام الساعة فالوجه ترك
التقييد بالاكثر في الناقص وان جرى كثير من المناطقة بل يقيد بالبعض كما وقع في غير واحد كالامام في المحصول
وتبعه الاسنوي وينبغي ضبط البعض بما يحصل معه ظن عموم الحكم اه كذا في حاشية الصبان على شرح السلم والمراد
بالامام الامام الرازي كما هو المراد اذا اطلق الامام عند الاصوليين والمتكلمين بخلافه عند الفقهاء فالمراد به
امام الحرمين قاله في تلك الحاشية قوله ولما فيه على الاعتدال عطف على قوله بينهما دقة وقوله
لئلا يؤدي الخ بدل من قوله لما فيه الخ وعللوا ايضا الاول اعني عدم بناء الخماسي بانه يتصل به الضمير
المرفوع المتصل ويصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم وهو ممنوع
كما سيجيء والثاني اعني عدم بناء الثنائي بان الاصل في كل اسم وفعل ان يكون ثلاثيا لانه يحتاج الى حرف
يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون
المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط
لا يخلو اما ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احد جانبيه اجيب بانه لما جاز الحركة و
السكون على المتوسط من حيث هو متوسط انتفى تحقق التنافي قوله يشترط في اليه الخ ينتظم السبعة
قوله ولم يمنع الخماسي في الاسم الخ انما منع السداسي فيه لئلا يتوهم انه كلمتان لكل منهما على
ثلاثة احرف كما هو الاصل قوله حطا لرتبة الفعل الخ لان الاسم اشرف من الفعل لاشعاره
بعدم الاستغناء عنه في الكلام وكونه اصلا للفعل وقوله عن رتبة الخ الاسم قوله لدلالته على
الحدث والزمان والفاعل ان اراد انه يدل التزاما على الفاعل ينبغي ان يزيد والمكان لانه يدل عليه
التزاما كالفاعل وان اراد انه يدل عليه تضمنا كالامرين اعني الحدث والزمان كما هو المتبادر الظاهر
فهذا خلاف ما عليه الجمهور من عدم دخول النسبة الى الفاعل في مفهوم الفعل فالذي جرى عليه الشارح
قول بعضهم وجرى عليه السيد ايضا كما ذكره بعض المحققين فعلى القول الاول يدل الفعل على مجموع
الحدث والزمان مطابقة وعلى احدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما واما على القول الثاني فيدل
على مجموع الحدث والزمان والفاعل مطابقة وعلى بعضها تضمنا وعلى المكان التزاما وفي هذا المقام بحث

حققه العلامة الصبان في حاشية الاشموني في باب المفعول المطلق فراجعه ان اردت قوله
لدلالته على الحدث والزمان والفاعل قال المحشي ان قلت الاسم ايضا يدل عليهما في نحو زيد ضارب
عمرا غدا قلت الفعل هو الاصل الاصيل في تلك الدلالة ودلالة اسم الفاعل بواسطة حمله عليه لفرعيته
عنه كما حمل عليه ايضا في نصبه المفعول به ونحوه لموافقته اياه في لفظه ومعناه ومن ثم اشترط كونه
بمعنى الحال او الاستقبال لانه اذا كان بمعنى احدهما فلفظ الفعل مضارع فيكون اسم الفاعل موازنا له في اللفظ
وموافقا له في المعنى فيقوى شبهه واذا كان للماضي كان صيغة الفعل له ماضية فلا يبقى في اسم الفاعل
مشابهة لفظية به لتباين الصيغتين اه قوله لا يقال هذا التقسيم تقسيم الشيء الى نفسه والى
غيره قال المحشي ان شئت قلت ايضا مورد القسمة اما ثلاثي او رباعي او كلاهما او غيرهما والكل من الاولين
يستلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره والثالث حصر الكل في جزئه والرابع حصر الشيء فيما يباينه
ولا يخفى الجواب اه يعني ان مورد القسمة لا يخلو من ان يكون واحدا من هذه الصور الاربعة وفي كل
منها محذور وبيان الاولين مع الجواب في الشرح وبيان الثالث ان الفعل لا ينحصر في الثلاثي والرباعي
لانه كما يكون ثلاثيا ورباعيا يكون خماسيا وسداسيا فهذا التقسيم يستلزم حصر الفعل في الثلاثي و
الرباعي دون الخماسي والسداسي وهو حصر الكل وهو مجموع الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي
في جزئه وهو الثلاثي والرباعي وهو باطل وبيان الرابع انا فرضنا ان مورد القسمة غير الثلاثي والرباعي
وهو الخماسي والسداسي او كلاهما فيما يباينه وهو الثلاثي والرباعي وهو باطل ايضا والجواب
ان المراد كما هو ظاهر ان الفعل اما على ثلثة احرف اصلية او على اربعة احرف اصلية فيصدق الثلاثي بهذا
الاعتبار بكونه على اربعة احرف او خمسة او ستة بزيادة حرف او حرفين او ثلاثة احرف والرباعي بهذا
المعنى بكونه على خمسة احرف او ستة بزيادة حرف او حرفين ويشير اليه قول المصنف فيما يأتي وكل واحد
منهما اما مجرد او مزيد فيه فظهر ان الفعل باعتبار المذكور لا يكون الا ثلاثيا او رباعيا لا غير فاندفع
الاشكالان الاخيران قوله لان مورد القسمة الخ اللام متعلقة بالنسبة بين المبتدأ والخبر في
قوله هذا التقسيم تقسيم الخ وهذا قياس اقتراني من الشكل الاول فقوله لان مورد القسمة فعل
صغرى وقوله وكل فعل اما ثلاثي واما رباعي كبرى وقوله فمورد القسمة ايضا احدهما نتيجة على
حد قولنا الانسان جسم وكل جسم اما متحرك او ساكن فالانسان ايضا احدهما قوله
واياما كان اي شرطية منصوبة خبر الكان واسمه ضمير مستتر فيه عائد الى مورد القسمة وما زائدة عوضا
من المضاف اليه الاي كقوله تعالى اياما تدعوا قوله يكون جواب الشرط وانما رفع لان الجواب
بعد الشرط الماضي فتدبير رفعه حسنا وبعد المضارع وهنا قال في الالفية

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ... ورفعه بعد مضارع وهن

قوله

قوله تقسيما للشيء خبر يكون قوله لانا نقول الخ متعلق بقوله لا يقال اقول ويجاب
بان ال التي في الفعل الذي هو مورد القسمة للاستغراق فيكون موافقا لقولنا كل فعل اما ثلاثي واما
رباعي لان ال التي للاستغراق بمنزلة كل كما هو مقرر في محله قوله مطلق الفعل من اضافة الصفة للموصوف
اي شيء مطلق من جنس الفعل فان قيل ان بين مطلق الامر والامر المطلق فرقا كما في بعض الشروح فان الاول
عبارة عما صدق عليه الامر والثاني عن الامر الخالي عن القرينة وبينهما بون بعيد فكذا مطلق الفعل والفعل
المطلق فالجواب ان هذا الفرق لا يطرد كما نقل عن بعض شروح المغني وقوله مما غير نظر الخ تفسير لمطلق الفعل
قوله وهكذا جميع التقسيمات مثل قولك الاسم اما معرب واما مبني وقولك الاسم اما نكرة واما معرفة
والمراد بالتقسيمات في قوله وهكذا جميع التقسيمات ما هو تقسيم الكلي الى جزئياته كما لا يخفى قوله
وتحقيق ذلك اي الجواب المذكور بقوله لانا نقول الخ وتقدم معنى التحقيق قوله ان مورد القسمة
الخ خبر لقوله وتحقيق غرضه بذلك بيان ان القياس الذي سبق ذكره بقوله لان مورد القسمة الخ لم
يجمع شرط الانتاج لان حد الوسط لم يتكرر في الكبرى بمعناه في الصغرى اذ المراد بفعل الذي هو حد الوسط في
الصغرى مفهوم الفعل وفي الكبرى ما صدق عليه مفهوم فهذا القياس اعني قوله لان مورد القسمة فعل
وكل فعل اما ثلاثي واما رباعي كقولك مشيرا الى الباصرة هذه عين وكل عين جارية فلم يتكرر حد الوسط
في الكبرى بمعناه في الصغرى قوله هو مفهوم الفعل هو كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة باحد
الازمنة الثلاثة التي هي الماضي والحال والاستقبال قوله لا ما صدق عليه مفهوم الفعل كضرب ودحرج
قوله لا نفس مفهومه اي فلو كان المحكوم عليه في قولنا وكل فعل اما ثلاثي واما رباعي نفس مفهوم
الفعل لتكرر حد الوسط في الكبرى بمعناه في الصغرى فيلزم النتيجة كما لا يخفى قوله فلا يلزم النتيجة
مفرع على ما قرره قبل لان ما قرره يعلم به ان حد الوسط لم يتكرر في الكبرى بمعناه في الصغرى وتكرر
حد الوسط في الكبرى بمعناه في الصغرى شرط للزوم النتيجة والنتيجة لغة الثمرة والفائدة وفي اصطلاح المناطقة
القول اللازم من تسليم قولين لذاتهما وانما قالوا من تسليم الخ اشارة الى انه لا يشترط حقيتهما بل المدار على
تسليمهما ولو كانا جملا كما لو قال القائل العالم قديم وكل قديم لا بد له من موجد فانه يلزم من
تسليم هذين القولين مع كونهما جملا في الواقع ان يقال العالم لا بد له من موجد وخرج بقيد لذاتهما
القول اللازم من تسليم قولين لا لذاتهما بل لامر خارج كما في قولهم زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فانه
يلزم من تسليم هذين القولين ان يقال زيد مساو لبكر لكن بواسطة امر خارج وهو ان القاعدة
ان المساوي لشيء مساو لمساوي ذلك الشيء بدليل انك لو ابدلت مادة المساواة بمادة العداوة مثلا وقلت
زيد عدو لعمرو وعمرو عدو لبكر لم يلزم ان يقال زيد عدو لبكر قوله تقسيم الفعل الى
مجرد ومزيد فيه قوله وكل واحد منهما الخ لا يأتي في هذا التقسيم وما بعده الاشكال
السابق لان لفظ كل صريح في ارادة جميع الافراد فتأمل قوله اما مجرد او مزيد فيه الخ لو قال

وكل واحد منهما اما سالم او غير سالم وكل منهما اما مجرد او مزيد فيه لسكان اولى لان تحقق المزيد سالما او غير سالم متوقف على زيادة شيء على اصله وزيادة الشيء على الاصل فرع وجود الاصل افاده بعضهم قوله

لانه لا يخلو اما ان يكون باقيا الخ هكذا في بعض النسخ وهو المناسب كما تقدم وفي بعض اخر لانه اما ان يكون

باقيا الخ وعلى الاول فالضمير المتصل بان راجع الى الفعل وهو اسمها ولا يخلو خبرها واما ان يكون في محل جر

بتقدير من اما يكون الخ وعلى الثاني فالضمير كذلك لكن يكون خبر ان قوله ان يكون الخ والمعنى لان الفعل اما كونه

باقيا الخ وهو غير مستقيم لان فيه الاخبار على الشيء بحال من احواله حتى يحملها عليه فينبغي ان يقدر مضاف اما في الاول

الذي هو اسم ان حتى لان حاله كونه باقيا الخ ورجح بعد ابان الضرورة انما وجدت في الخبر فالاليق التأويل فيه

ولان تقدير الحال لا يناسب مقام تقسيم الفعل وبانه يحمل على الاول بطريق الاتة عامه لان حال الفعل لا ينحصر في كونه

باقيا على حروف الاصلية او مزيدا فيها ويحتمل ان يكون بتأويل مصدر مبتدأ محذوف الخبر والجملة خبر ان والتقدير

لانه اما كونه باقيا على حروفه الاصلية موجود او لا ويجوز ان يجعل الاسناد من باب الاسناد المجازي او يكون

المصدر مؤولا باسم الفاعل فلا يحتاج تقدير على ان التنبيه فرق بين المصدر الصريح والفعل المؤول به لان ما

من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير والثاني يرتبط به من غير حاجة

الى شيء منهما قوله الاول المجرد حتى ما كان باقيا على حروف الاصلية هو المجرد لانه جرد عن الزائد

حتى لم يزد فيه شيء قوله والثاني المزيد فيه حتى وما لا يكون باقيا على حروف الاصلية المزيد فيه لزيادة

حرف فيه قوله لانه لا الام متعلق بالنسبة بين المبتدأ كما مر غير مرة قوله والامثلة نحو

نصر وعد الخ كذا في بعض النسخ وفي بعضها والامثلة نصر وعد الخ هذا هو الاولى لانه لا حاجة الى لفظة نحو

مع الامثلة كما هو ظاهر وعلى كل فالعاطف للامثلة محذوف والتقدير والامثلة نحو نصر ووعد واكرم

الخ او والامثلة نصر ووعد واكرم الخ فائدة يجوز حذف العاطف في النظم اتفاقا وفي النثر خلاف والمختار

في التسهيل جواز وهو الاصح ولا يخفى ان الشارح ذكر ثمانية امثلة لسكان من الافعال اقسام الثمانية مثال

فنصر للثلاثي المجرد السالم ووعد مثال للثلاثي المجرد غير السالم واكرم مثال للثلاثي المزيد فيه السالم

واوعد مثال للثلاثي المزيد فيه غير السالم ودحرج مثال للرباعي المجرد السالم وزلزل مثال للرباعي

المجرد غير السالم وتدحرج مثال للرباعي المزيد فيه السالم وتزلزل مثال للرباعي المزيد فيه غير السالم

فائدة اخرى لا يوجد في كلامهم رباعي معتل غير مضاعف لان الالف اذا صحب الكثر من اصلين لا يكون

الا زائدا وكذا الواو والياء نحو صيرف وجعل وجوهر وعجز الا في الثنائي المكرر نحو يؤيؤ ووعوع

فتكونان اصلا فيه ولهذا اعلا غير مضاعف قال في الالفية

فالف اكثر من اصلين صاحب زائد بغير مين

والياكذا والواو ان لم يقعا كما هما في يؤيؤ ووعوعا

قوله ونعني العناية لا يؤتى بها الا في مقام يوهم خلاف المقصود وهنا كذلك لان السالم في صناعة النحو

مايكون

ما ليس في آخره حرف علة وليس مراده هذا بل المراد هو العموم فلذا قال ونعني بالسالم الخ وفي شرح السيد ما نصه وانما قال ونعني بالسالم باسناد الفعل الى الصرفيين ولم يقل السالم ليعلم ان السالم عند الصرفيين غيره عند النحويين لان السالم عند الصرفيين ما ذكرناه وعند النحويين ما ليس في آخره حرف العلة سواء كان في غيره اولا فيكون نصر سالما عند الطائفتين ورمى غير سالم عندهما وباع غير سالم عند الصرفيين وسالما عند النحويين واستلقى سالما عند الصرفيين وغير سالم عند النحويين اه قوله ـــــــ

ما سلمت الخ قال السيد وانما قال ما سلمت دون ما صحت ليعلم ان الصحيح ليس بمعناه لان الصحيح ما ليس احد اصوله حرف علة وان كان فيه الهمزة والتضعيف فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق فيكون كل سالم صحيحا من غير عكس ومنهم من لم يفرق بينهما اراد بالصحيح ما اراد بالسالم اه قوله ـــــــ

حروف الاصلية قد علمت مما مر ان القلة والكثرة في الجموع انما تعتبران في نكراتها فلا اشكال هنا و في قوله من حروف العلة قوله ـــــــ التي تقابل بضم التاء وفتح الباء هكذا في الالسنة فهو مضارع مجهول ويجوز كسر الباء فهو مضارع معلوم والمراد بالمقابلة الموازنة وهي ان تقابل حروف الموزون بحروف الميزان مثل ان تقابل النون من نصر بالفاء والصاد بالعين والراء باللام فتسمى النون فاء الفعل والصاد عين الفعل والراء لام الفعل قوله ـــــــ بالفاء والعين واللام قال السيد في شرحه وانما مثل تركيب حروفه ليعلم عدم اختصاص الصيغة لانه لو قال بفعل بالفتح يحتمل ان يتوهم الاختصاص فلم يمكن مقابلة مثل علم وحسن اه قوله ـــــــ من حروف العلة فيه اشارة بل تصريح بانه لا يشترط في غير السالم الاعلال بل الشرط وجود حرف العلة فنحو قول وقاول غير سالم لا سالم خلافا لبعض الاغبياء واعترض قوله من حروف العلة بانه يقتضي ان نحو وعد وقال وغزا سالم لسلامته من حروف العلة والتضعيف والهمزة لانه ليس فيه حروف العلة بل فيه حرف من حروف العلة واجيب بان الاضافة في قوله من حروف العلة للجنس فيصدق بالواحد وبالاكثر ومثل هذا شائع ذائع فلا يعترض به قوله ـــــــ ليخرج عنه اي عن السالم هذا اي قوله ـــــــ وليدخل فيه اشارة الى ان قيد الاصلية للكل من الادخال والاخراج قوله ـــــــ نحو مسست وظلت بفتح الفاء وكسرها في كل منهما كما يأتي في الكلام على المضاعف في الماضي وادخل بالنحو احسست واصل مست مسست بفتح الميم وكسر السين الاولى فحذفت احدى السينين لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين واما فتح الفاء فلانه حذفت السين مع حركتها فبقيت الميم مفتوحة على حالها واما الكسر فلانه نقل حركة السين الى الميم بعد اسكانها اي حذف حركتها وحذفت السين فقيل مست بكسر الميم وفتحها وكذا كل ظلت بلا فرق كما يأتي في كلام الشارح واصل احست احسست بسينين اوليهما مفتوحة والاخرى ساكنة نقلت فتحة السين الاولى الى الحاء وحذفت احدى السينين فقيل احست قوله ـــــــ بحذف احد الخ حال من نحو

مست والباء للملابسة وانما لم يعين المحذوف منهما لانه في فلانا فقيل الاولى وقيل الثانية كما سيأتي في
الشرح قوله وكذا نحو قل وبع اصلهما اقول وابيع نقلت حركة عينهما الى ما قبلهما ثم حذفت
العين لالتقاء الساكنين ثم الهمزة للاستغناء عنها ويقال هما مأخوذان من تقول وتبيع كما سيأتي
حذف حرف المضارعة وسكون اللام فصار قول وبيع فحذفت العين لالتقاء الساكنين وبهذا اخرج
المولى محمد الكافين وهو ظاهر عبارة الشارح قبيل الكلام على الناقص اه محشي قوله
وليدخل فيه اي السالم قوله لخلو اصولها اي كرم وعشب وحمر قوله عما
ذكر اي من حروف العلة والهمزة والتضعيف قوله مما هو مذكور في المطولات كالثاني
كالثاني في الثالث ابدلت من الثاء المثلثة الياء قال الشاعر

قد مر يومان وهذا الثالي وانت بالهجران لا تبالي

وكضفادي والسادي والثعالي والاراني في ضفادع والسادس والثعالب والارانب قيل
وكقولهم تقضيت في تقضضت وهو غلط في هذا المقام لاشتماله اصله على التضعيف
فليس مما ابدل من حروف الصحيحة حرف العلة اه محشي بزيادة قوله وسمي سالما
بالبناء للمجهول للمفعول وهو يتعدى الى المفعول الثاني تارة بنفسه وتارة بالباء كما
في قولك سميت ابني محمدا وسميت ابني بمحمد وما هنا من قبيل الاول فان سالما مفعوله الثاني و
الاول الضمير المستتر فيه وهو نائب فاعله وهو راجع اما على ما في قول المصنف ما سلمت الخ واما
على نحو في قول الشارح وليدخل نحو اكرم الخ واما على ما في قول الشارح ايضا وكذا ما ابدل الخ و
اشار بقوله التي تقابل الخ الى تفسير حروف الاصول قوله والاشمل
الاول هو الاظهر والاشمل
الخ قال المحشي ليس المراد ان معرفة الاصلي موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللام لتوقفها على
معرفة الاصول لامحالة فيلزم الدور بل المراد انه اذا علم الاصول والزوائد بطريق من الطرق
كما تقول مثلا الاصول ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظا كثبات حروف الضرب في تصرفاته او يقدر
تقديرا كالعين قلت وبعت والزوائد ما سقط في بعضها كواو قعود في قعد ثم اريد تعليم المتعلمين
فالطريق ان يقال اذا وزنا لفظا فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلي وما ليس كذلك
فزائد قاله اجابر بردي اه فائدة قال في الاوضح تقابل الاصول بالفاء فالعين فاللام
معطاة ما للموزون من حركة وسكون فيقال في فلس فعل وفي ضرب فعل وكذا لك في قام وشد
لان اصلهما قوم وشدد وفي علم فعل وكذا لك في هاقومل وفي ظرف فعل وكذا لك في طال وحب
فان بقي من اصول الكلمة شيء زدت لاما ثانية في الرباعي فقلت في جعفر فعلل وثالثة وثانية
وثالثة في الخماسي فقلت في جحمرش فعللل اه ويقابل الزوائد بلفظه فيقال في اكرم وبيطر وجوهر
افعل

افعل وفيعل وفوعل وفي اقتدر افتعل وكذلك في اصطبر واذكر لان الاصل اصتبر واذتكر وفي استفعل الا الزائد اذا كان تكرار الاصل فانه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل والى هذا اشار في الالفية بقوله

بضمن فعل قابل الاصول في وزن وزائد بلفظ اكتفي
وضاعف اللام اذا اصل بقي كراء جعفر وقاف فستق
فان يك الزائد ضعف اصل فاجعل له في الوزن ما للاصل

وما ذكره في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكره وهو مذهب البصريين بناء على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني وهو مذهب الكوفيين ان ما زاد على الثلثة زائد بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلثة ثم اختلفوا على ثلثة مذاهب احدها انه لا يوزن لانه لا يدرى كيفية وزنه وثانيها انه يوزن ويقابل اخره بلفظه وثالثها انه يوزن ويقابل الذي قبل اخره بلفظه وهو مبني على ان الزائد هل هو الاخر او ما قبله فالفراء على الاول والكسائي على الثاني فمثل جعفر فعلل كما يقول البصريون او فعلر بزيادة الراء او فعفل بزيادة الفاء او لا يدرى ما هو اقوال اربعة تصريح قوله لكن ينبغي الخ استدراك على كلام المصنف فان مفهومه ان الزائد لا يقابل بالفاء والعين واللام فنبه على ان هذا المفهوم فيه تفصيل لان الزائد ان كان لغير التضعيف والالحاق فيقابل بما قوبل بلفظه وان كان للتضعيف والالحاق فيقابل بما قوبل به الاصل والملحق به وهو الفاء والعين واللام نحو فرّح وقردد للمكان الغليظ وزن الاول فعّل والثاني فعلل وانما وزن بلفظ الاصل اما في التضعيف فللتنبيه على ان عنايتهم بالثاني كهي بالاول اذ اكثروا الحرف مع كراهتهم اجتماع المثلين قال في التصريح لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما ان ذلك يعطي حكم الاول فيتبعه في اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل اعلاما بان هذا التكرار لما سبق واما في الالحاق فلان الملحق يجري مجرى الملحق به في احكامه فاجري مجراه في وزنه قال المحشي هذا امام يدل دليل على عدم قصد نحو التكرار فان دل وزن بلفظه على الاصل في مطلق الزائد فيبطنان فعلان لا فعلال لعدم وسمنان لمانه فعلان لا فعلال للذر كذا قوله والى ان الميزان هو الفاء والعين الخ واللام معطوف على قوله الى تفسير حروف الاصول وانما كان الميزان ثلاثيا لانه اكثر تصرفا من غيره ولانه لو كان رباعيا مثلا لم يكن وزن الثلاثي به الا باسقاط فيجعل ثلاثيا وتكرر اللام عند الاحتياج الى وزن غيره كما مر عوح الاوضح لان الزيادة عندهم اسهل من الحذف ولهذا كان القول بزيادة الهاء من امهات احسن من ادعاء حذفها في امات افاده المحشي قوله لانه الضمير راجع للمركب من الفاء والعين واللام منو قوله معنى تمييز قوله لان السلك فيه ادخال في السلك قيل وادخال ال في كل وبعض

فظاهر للزوم ملازمتهما الاضافة لفظا او نية كقبل وبعد واي لكن جوّزه بعضهم لعدم ملاحظة اضافتها اصلا قال الصبان قال
في الهمع وانما اصطلحوا على الوزن بهذه المادة لتناولها جميع الافعال من اكل وشرب ومشي وغيرها وحمل ما لا
يدل عليها من الاسماء كرجل واسد يحمل على ما يدل عليها اهـ بايضاح انتهى قوله وهو البدل من جعل
الذي بمعنى اوجد لانه اعم الافعال معنى هذا جواب سؤال مقدر فكانه قائلا قال ان جعل اعم الافعال
معنى كفعل فلاي شيء كان فعل البدل من جعل قوله لخفة الضمير كما مر راجع للمركب من الفاء والعين
واللام وانما كان اخف لقرب مخرج الفاء ولما فيها من الهمس والرخاوة قوله مثل خلق وصير
مثال الاول قوله تعالى وجعل الظلمات والنور ومثال الثاني قولك جعلت الخشب سريرا واشار بمثل
الى ان معنى جعل لم ينحصر فيما ذكره لانه ياتي ايضا بمعنى اوجب نحو جعلت للعامل كذا وبمعنى انشأ
كقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل
وبمعنى ظن نحو قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا قوله ولما فيه من حروف الشفة
والوسط والحلق الضمير كما مر وحرف الشفة الفاء والوسط اللام والحلق العين
لتوسطه بين الحلق والشفة واراد بالوسط اللسان قال المحشي وانما رجح فعل بذلك لكونه بمكان من الاعتدال اهـ ومقابلة
الجمع بالجمع مما يقتضي انقسام الآحاد للآحاد قوله ثم الثلاثي ثم للاستئناف قوله لتجرده
الثلاثي المجرد علة لكون المجرد اصلا قوله وكونه اي الثلاثي المجرد ايضا علة لكون الثلاثي اصلا وليس
المراد ان الضمير في قوله لتجرده عائد الى المجرد فقط والضمير في قوله وكونه عائدا الى الثلاثي فقط بل المراد
ان الضمير للفعل المقدر الموصوف بهذا الوصفين لانه هو المتبادر ولان الصبان نقل عن الشاطبي ان عود
الضمير الى الموصوف بدون الوصف خطأ وعلل بقول سيبويه وغيره من النحاة ان الموصوف والصفة بمنزلة
الاسم الواحد ومقتضاه ان عوده الى الصفة بدون الموصوف كذلك
اما الثلاثي المجرد مبتدأ ونعت وخبره قوله فان كان الخ وفي بعض النسخ السالم وعليه فالسالم نعت ثان قوله
بيان الثلاثي المجرد قوله وينافيه التمثيل بسال بسال عبارة الشيخ في شرحه واعلم انه قد وصف المجرد بالسالم في بعض النسخ
وحذف عدمه لانه لو وصفت الثلاثيات بالسالم لو صفت الرباعيات
لكنه لم توصف ولم يجيء وصف البعض دون البعض ولانه يلزم منه وصف المجرد والمزيد كلاهما بالسالم ايضا
بسال سال عدمه فان قيل ذكره للتمثيل قلنا لا نسلم ذلك لعدم انحصار الحرف فيه لوجوده في غيره نحو ذهب
يذهب وان سلم به فلم يجيء ذكر الى باب لانه ليس منه اهـ وقد يوجه ذكر السالم على ما في بعض النسخ بانه
بان البحث الاتي مختص بغير المضاعف والمعتل كما ستعرفه وقد يرد عليه ان المهموز يسقط حينئذ من البحث
الا بركة

الآتي ويمكن ان يجاب ان المراد بالسالم هنا ما عدا المضاعف والمعتل فلا يخرج المهموز اما ذكرا بي يا باب
فبالنظر الى خصوص الحكم المذكور بقوله ويجيء على يفعل مفتوح العين فيه ولا يرد عدم الوصف فيما بعد
لانه يمكن ان يدعي ان حذف من الاخير لدلالة الاول عليه على انهم ذكروا ان المثال لا يشترط فيه الفتحة كما مثل
قوله ولا يخلوا فيه ضمير مستتر عائد على الثلاثي المجرد قوله لان الفاء فيه علة لقوله
ولا يخلوا فهو من باب التحقيق وقوله لم يضم فيه علة للعلة فهو من باب الله متق اذ ذكر خلاف في جواز
الابتداء بالساكن ممكن في غير لغة العرب قوله لم يضم الابتداء بالساكن فيه اشارة الى
امكان الابتداء بالساكن في نفسه وهو ما صرح به جماعة وقالوا عدم جواز الابتداء بالساكن مما يختص بلغة
العرب لا انه ممتنع في نفسه بل لان لغتهم موضوعة على غاية من الاحكام والرصانة وفي الابتداء بالساكن
نوع لكنة ويجوز في لغة غيرهم كالخوارزمية مثلا قالوا وما ذكره المانعون من التجربة فهو خطاب بمن
السنتهم المخصوصة فلا يقوم حجة على غيرهم وفي شرح الكافية ما نصه وليس مما لا خلاف فيه بحيث اذ يمكن
الابتداء بالساكن المدغم نحو اثاقلتم من تثاقلتم لكن لم تقع اه وصرح في جماعة باستحالته قال الجاربردي
وغيره ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر المحسوس هذا وقد اتفق الكل على امتناع الابتداء
بالحروف المصوتة وهي حروف المد واللين كذا في المحشي وقال الصبان ان الابتداء بالساكن متعذر
جدا محال في كل لغة اجماعا في الالف واما في غيرها فعلى ما نص ابو الفتح وابو البقاء العكبري ومذ
هب السيد الجرجاني والكافيجي الى انه ممكن الا انه مستثقل قاله السيوطي اه لكن عبارة السيد الجرجاني
في شرحه تفيد ما يخالف ما نقله السيوطي ~~اه لكن عبارة السيد~~ عنه حيث قال لتعذر الابتداء بالساكن
اه قلت والحق ما ذكره الجاربردي لانا نشاهده وننطق به كثيرا في لغتنا المليبارية مثل ستلم بسكون السين
بمعنى المكان ثم ما نقله الصبان من الاجماع في الالف والخلاف في غيرها يفيد الامكان في الواو والياء عند من قال
بالامكان وهو يخالف ما ذكره المحشي من اتفاق الكل على امتناع الابتداء بالحروف المصوتة وهي حروف المد
واللين وهو في الواو ايضا واقع في لغتنا المليبارية مثل ولاش بسكون الواو اسم شجر قوله
وسكون الفتحة اخف علة لاختيار خصوص الفتحة وما قبله علة لاختيار الحركة من حيث هي واعلم ان
ما بني على السكون من الافعال والحروف لا يسأل عنه لمجيئه على اصل البناء والسكون ومن الاسماء فيه سؤال
واحد لم بني وما بني على حركة من الافعال والحروف فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا ومن
الاسماء فيه ثلثة اسئلة لم بني ولم حرك ولم كانت الحركة كذا قوله لما سنذكر ذكر في اوائل الفصل
الآتي ان الماضي لا يكون اخره الا محركا بالفتح قال اما الحركة فلمشابهته الاسم مشابهة ما في وقوعه موقعه
نحو زيد ضرب وزيد ضارب واما الفتح فلخفته اه محشي وعلل بعضهم تحريك الماضي بالفتح بقوله لانه

اشبه المعرب وهو المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا وشرطا والاصل في المعرب الحركة
ولا يرد ان الواقع كذلك هو الجملة لان الفعل هو المقصود منها وخص بالفتحة لتعادل خفتها
ثقل الفعل اهـ قوله ــــ واما ما جاء من نحو نعم وشهد جواب لسؤال مقدر والتقدير قلتم ان
الفاء لا يكون الا مفتوحا والعين لا يكون الا ساكنا مع انه جاء في كلام العرب خلاف هذين الحكمين في نحو نعم
وشهد وحاصل الجواب ان ما جاء على خلاف ما ذكرناه ليس بالاصالة وكلامنا في ما كان بالاصالة قوله ــــ
وفيه اربع لغات الضمير عائد الى قوله نحو نعم وشهد او الى قوله ما جاء قوله ــــ كسر الفاء الخ الاخصر
ان يقول كسر الفاء وفتحها مع سكون العين وكسرها في كل ثم ان ظاهر كلام الشارح ان اللغات الاربع المذكورة
تجوز في نعم وبئس المستعملين لانشاء المدح والذم والمستعملين للاخبار بالنعمة والبؤس وفي بئس على
التصريح وذكر الشاطبي في باب التاكيد انهما يعني نعم وبئس المستعملين لانشاء المدح والذم يلزمان و
جها واحدا واللغات انما هي في المنقول عنه اهـ لكن قول الشارح فيما ياتي وهذه قاعدة الخ صريح في خلافه
قوله ــــ وكسرها بالجر عطف على سكون العين وكذا في نظيره الاتي وقوله وفتح الفاء بالرفع
عطف على قوله كسر الفاء قوله ــــ وهذه قاعدة الخ بيان لما ابهم بقوله اولا من نحو نعم وشهد
اما جواز فتح الفاء مع كسر العين فلانه الاصل واما مع اسكانها فللخفة واما كسر الفاء مع سكون العين
لنقل حركتها الى الفاء فللخفة ايضا القوة الحرف المبتدأ به على احتمال الحركة الثقيلة واما مع كسرها فلان ع
حرف حلق قوي فتبع ما قبله للخفة ليجري اللسان على سنن واحد فان عدم الحلقي كتف امتنع هذا الوجه
لعدم مسوغه وجاز الباقي لوجود مسوغه وان عدم كسر العين فان كانت مضمومة كعضد جاز احد
اسكانها ايضا لما سبق ولا يجوز نقل ضمتها لمزيد ثقل الضمة وان كانت مفتوحة او ساكنا كبطل و
وصعب لم يجز غير الاصل وهو واضح وان عدم فتح الفاء فان كانت هي والعين مضمومتين او م
مكسورتين كعنق وابل جاز اسكان العين لثقل توالي الضمتين او الكسرتين ولا يجوز تغيير الاصل في
غير هذا التقدير نحو صرد ودئل وعنب وحقر اهـ محشي قوله ــــ وعينه حرف حلق الواو للحال
وصاحبها المجرور في قوله على فعل ل بيان فعل مفتوح العين قوله فان كان ماضيه على وزن
فعل الخ الفاء داخلة في جواب اما وقوله فعل المراد لفظه فيجوز صرفه بتاويله باللفظ ومنع صرفه
بتاويله بالكلمة ويجوز حكايته حالة استعماله في معناه فالاعراب على هذا التقدير و المصنف رحمه الله
قدم فعل مفتوح العين لكثرته على غيره وقدم فعل مكسور العين على فعل مضموما لكثرته عليه قوله ــــ
فمضارعه يفعل الخ انما كان مضارع فعل مفتوح العين يفعل بالضم او الكسر لان بين الماضي والمضارع مغايرة
من حيث المعنى اذ الماضي يدل على الحدث الواقع في الزمان السابق والمضارع يدل على الحدث الذي
يقع

يقع في الزمان الآخر فارادوا ان يكون بين عين الماضي والمضارع مغايرة في الحركة من حيث اللفظ ليكون
مطابقا للمعنى وان قال الشيد وفيه نظر لان المغايرة تحصل بحرف المضارع فلم يكن للحركة فيها مدخل والا
لانتقضت بمخالفة المعنى عند انتفاء مخالفة اللفظ وان سلم انها مناسبة فمخصوص حيثيتها سماعية بدليل عدم جواز الكسر
في ينصر والضم في يضرب مع حصول المناسبة قوله ـــــ يفعل بضم العين او يفعل بكسرها اي موازنا هما و
الباء للملابسة والنظر فان هاهنا واو في كلامه للتنويع وهذا التنويع هو الاصل وذكر في شرح لامية الافعال
ان فعل مفتوح العين ينقسم الى ما قياس مضارعه الكسر وهي اربعة انواع ما فاؤه واو كوعد او عينه
او لامه ياء كباع ورمى والمضاعف اللازم كحن والى ما قياس مضارعه الضم وهو ايضا اربعة انواع
المضاعف المتعدي كمده وما عينه او لامه واو كقال ودعا وما للغلبة المفاخرة كسابقني فسبقته والى ما
قياس مضارعه الفتح وهو ما عينه او لامه حرف حلق كسأل ومنع والى ما اشتهر بالضم كنصر او بالكسر كضرب
والى ما جاء بهما كعتل يعتل اه تنبيه ـــــ المختار عند ابن مالك وابي حيان وغيرهما جواز الضم و
الكسر فيما عدم النقل في مضارع هذا البناء وعليه ائمة اللغة وعليه القراء وابو الفتح الكسر لانه اخف
من الضم واكثر وجنح ابن عصفور مطلقا فجوز في يضرب ضم العين وفي يقتل كسرها وهو قياس في
مورد النص فلا يلتفت اليه كما في قوله ـــــ ونصر الغيث الارض اي اعانها الذي افاده فخر العالم
ان معنى نصر الغيث الارض عملها بالجود ويأتي نصر ايضا بمعنى هيلا نجى وخلص كما في القاموس ايضا
قوله ـــــ قال ابو عبيدة بضم العين المهملة واثبات الهاء في آخره معمر بن المثنى وهو اول من
صنف الغريب وكان اعلم الناس بايام العرب واخبارهم وعلومهم وكان يقول ما التقى فرسان في جاهلية
او اسلام الا عرفتهما وعرفت فرسيهما وتصانيفه تقارب مائتي مصنف منها كتاب مجاز القرآن الكريم وكتاب
غريب القرآن وكتاب معاني القرآن وكتاب غريب الحديث وكتاب الديباج وكتاب التاج وغيره لكن ولد
في شهر الذي سنة عشر ومائة في الليلة التي توفي بها الحسن البصري رضي الله عنه وتوفي سنة تسع و
مائتين بالبصرة وكان يرى رأي الخوارج وان هارون الرشيد اقدمه من البصرة الى بغداد سنة ثمان
وثمانين ومائة وقرأ عليه بها اشياء من كتبه اه ملخصا من تاريخ ابن خلكان وغيره قوله ـــــ
في قوله تعالى اي في تفسيره قوله ـــــ وقد يجيء زاد الشارح لفظة قد ايذانا بان فتح عين مضارعه
قليل لكن هذا التقليل اضافي اي قليل بالاضافة الى ضمها وكسرها وان كان كثيرا في ذاته تنبيه ـــــ
كون فتح عين مضارع حلقي مشروط بان لا يكون ثمة فيه داع الى لزوم الكسر او الضم ثمامر الا اذا كان حرف
حلق لاما لما فاؤه واو نحو وضع يضع وكذا اذا كان عينا لما لامه ياء نحو سعى يسعى ولا اثر لكونه عينا لما فاؤه
واو كوعد او لاما لما عينه ياء او واو كباع يبيع وناح ينوح او عينا لما لامه واو كدعا يدعو وكذا اذا كان الحلق
مضاعفا لازما نحو شح يشح او متعديا نحو دعه يدعه او مشتهرا بالكسر كيفي يبغي او الضم كدخل يدخل

او مثالا لغلبة المفاخر نحو شاعرني فانا اشعره وصارعني فانا اصرعه فلا فرق عند الجمهور في لزوم ضم هذا النوع العين ما كان مبنيا لغلبة المفاخر بأن يكون عينه اولامه وهو عينه اولامه حرف حلق اولا ومذهب الكسائي ان حرف الحلق مانع من الضم واليه اشار ابن مالك في لامية الافعال بقوله

وفتح ما حرف حلق عينه اولامه … عن الكسائي في ذا النوع قد حصلا

فائدة ثم ينقسم فعل المفتوح الحلقي بالنسبة الى مضارعه الى سبعة انواع مفتوح المضارع وهو الاصل مشهور بالكسر مشهور بالضم وارد بالفتح والكسر وارد بالفتح والضم وارد بالكسر والضم وارد بالثلاث فالاول نحو يسأل ويمنع والثاني نحو يبغي والثالث نحو يدخل والرابع نحو نعب الغراب ينعب وينعب كمنع وضرب حكاه(?) ومنه عنقه في حساه(?) والخامس نحو شحب لونه يشحب ويشحب كمنع ونصر تغير من السفر او الهزال والسادس نحو كعب(?) ثدي الجارية يكعب ويكعب كضرب ونصر نهد فهي كاعب والسابع نحو نغب ريقه ينغبه وينغبه وينغبه كمنع وضرب ونصر ابتلعه قال في شرح لامية الافعال

قوله واشترط هذا الخ عبارة الشيخ وانما اشترط ان يكون عين فعله او لامه حرفا من حروف الحلق لان القياس يقتضي ان يكون باب الماضي والمضارع مغايرة في الحركة فالعدول عن ذلك لا يجوز الا لعذر وهو انه اذا كان عين فعله او لامه حرفا من حروف الحلق ثقل لان حروف الحلق ثقيلة لخروجها من اقصى الحلق والضم والكسر ثقيلان فلو جاء مضارعه على يفعل او يفعل بضم العين او كسرها حال كون عين فعله او لامه حرفا من حروف الحلق لأدى الى جمع باب الثقلاء فيجيء مضارعه على يفعل بفتح العين اذ الفتح اخف الحركات لحصوله بتحريك هواء الفم من غير عمل عضو ليكون خفة الفتحة في مقابلة ثقل حروف الحلق ويحصل الاعتدال اه قوله ليقاوم الخ اي ليقابل ولم يفتحوا في مضارع نحو امر لعدم تحقق المقاومة لانتفاء ثقل حرف الحلق بسكونه في المضارع اه محشي قوله فان حروف الحلق اثقل الحروف حيث لخروجها من اقصى الحلق كما مر عن الشيخ وقال المحشي لتبادره بالقياس الى سائرها قوله ولا يشكل ما ذكرناه بالبناء للفاعل وما فاعله وذكرناه جملة يمكن ان يكون قوله ما ذكرناه اشارة الى ما في قول الشارح المصنف ويجيء على الخ وان يكون اشارة الى ما في قول الشارح وانما اشترط هذا الخ قوله بمثل الباء سببية قوله ونحت ينحت قال في القاموس نحته ينحته كيضربه وينصره ويعلمه براه والسفر البعير انضاه وفلانا صرعه والجارية نكحها اه فعلم ان مضارعه مثلث العين فالاشكال في ورود غير الفتح ولو مع ورود الفتح قوله لانه الخ بكسر همزة ان عطف على مقول القول وهو انه يجيء الخ ولا يرد ان لا لا يعطف بها الا المفرد وهذا جملة لان المراد بهذه الجملة لفظها فهو مفرد قوله اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط حيث لان الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته كشرط الوضوء لصحة الصلاة فانه لا يلزم من وجود الوضوء صحة الصلاة لتوقفها على اشياء اخر قوله المصنف ويجيء على يفعل مفتوح

العين

العين اذا كان الخ على حذف قولنا نفتح صلاتك اذا توضأت والاشياء الاخر التي يتوقف وجود فتح عين
المضارع عليها قد تقدمت في التنبيه المتقدم والملازمة عقلية بين الشرط والجزاء قال النقباني تعلا عوبه
المتأخرين يكفي الشرط في كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على اشياء اخر نحو ان توضأت كما ع
صلاتك اه قوله ___ ستة اشارة الى ان مجموع قوله الهمزة والهاء الخ خبر واحد لانه
حروف الحلق منقسمة اليها اعني الستة المذكورة لا الى بعضها فيكون العطف مقدما على الحمل وانما اعرب
كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع لتعذر اعراب المجموع وكون اعراب بعض دون اخر تحكما له
فقوله ستة بيان للمراد وليس المراد ان لفظ ستة محذوف من الكلام ويحتمل انه اشارة الى ان لفظ ستة
محذوف وهو الخبر وقوله الهمزة الخ بدل منه بناء على جواز حذف المبدل منه ثم ان كون حروف الحلق ستة
هو ما نقل عن الجمهور وروي عن الخليل ومذهب سيبويه ومن تابعه انها سبعة فزادوا الالف وهي
عنده اول تلك حرف هوائي لا مخرج له قال المحشي وكلام المصنف يحتمل المذهبين فتأمل اه فان
قلت كيف يحتمل كلام المصنف مذهب سيبويه مع حكمه بان ابى يأبى شاذ لانه لم يوجد فيه شرط
فتح العين فان جرى على مذهب سيبويه لم يتجه هذا الحكم اذ وجد فيه حينئذ الشرط لان لامه حرف حلق
قلت غرض المصنف هنا بيان حرف حلق تفتح العين لاجلها لا مطلق حرف الحلق فلا مدخل للالف هنا
وان كانت حرف حلق كما سيبينه الشارح ولخفاء هذا الاحتمال امر المحشي بالتأمل قوله ___
نحو سأل يسأل ومنع يمنع الاول مثال لما عينه حرف حلق والثاني مثال لما لامه حرف حلق قوله ___
ثم استشعر اعتراضا ما علم به وفطن له لم يبحث في كون ابى يأبى شاذا قوله ___
فاجاب بقوله وابى يأبى شاذ قال السيد ويمكن ان يجاب عنه بوجه اخر وهو انه لما كان ابى يأبى
بمعنى منع يمنع فحمل ابى يأبى على منع يمنع في جواز مجيء مضارعه على يفعل بفتح العين وان لم يوجد
فيه حرف من حروف الحلق لكونه بمعنى منع يمنع وقد تحقق حرف الحلق فيه كما حمل يذر على يدع في العدول
فيه من الكسر الى الفتح لاجل حرف الحلق وان لم يوجد في يذر حرف حلق لكون يذر في معنى يدع كما سيجيء
في موضعه ان شاء الله تعالى اه اقول هذا الجواب لا ينافي اي لا يغاير جواب المصنف لان هذا الحمل لا
يفيد قياسية ابى يأبى كما لا يخفى قوله ___ وابى يأبى شاذ حكي في المحكم ان قوما قالوا في الماضي
ابي بكسر العين فيأبى على لغتهم جار على القياس وعلى هذا يكون ابى يأبى بالفتح فيهما من الاستغناء
بمضارع فعل عن فعل اخر كما استغنوا بيكاد مضارع كدت بكسر الكاف عن مضارع كدت بضمها في
لغة حكاها سيبويه اه محشي تنبيه ___ قال في شرح لامية الافعال ولم يذكر هو يعني الناظم في
التسهيل وغيره سوى ابى بالموحدة يأبى ولم اظفر ايضا بغيره نعم اطلق في القاموس افعالا ان وزنها كمنع
يمنع وهي غير حلقية ولم ينبه على جميعها بأن اللغتين وهو محمول على ذلك كقوله هلك كضرب وعلم ومنع

وركن اليه كنصر ومنع وقد حكى في المصباح ركن يركن بفتحهما عن ابي زيد على الجمع بين اللغتين وحكى في القاموس

انه يتضمنا ست لغات كنصر وضرب وكرم وفرح ومنع وحسب ثم قال وهاتان اللغتان الاخيرتان على

الجمع بين اللغتين ومعناه ان يكون في ماضي الفعل لغتان فيتركب بينهما ثالثة باخذ ماضي احديهما ومضارع

والظاهر ان ذلك مقيس غير مقصور على السماع اه وسيأتي ان ركن يركن من تداخل اللغتين قوله

مخالف للقياس تفسير مراد لقول المصنف شاذ وقوله لا يعتد به بيان وجه ايراد المصنف له كما يدل عليه

التفريع قوله في افصح الكلام هو القرآن الكريم قوله قلت لا ينافي الخ فان قلت قد

ذكر في شرح لامية الافعال ان كون الكلمة وردت عن العرب شاذة لا عن القياس لا ينافي فصاحتها لان المراد

بالشاذ ما جاء على خلاف القياس وبالفصيح ما كثر استعمالهم له واما النادر فهو ما قل وجوده سواء خالف

القياس ام وافقه والضعيف ما في ثبوته عنهم نزاع علماء العربية ومثله في شرح الشيد ايضا وتفسيرها للشاذ

كتفسير الشارح له بقوله مخالف للقياس يخالف تقسيم الشارح الآتي فتأمل قوله فانهم قالوا الشاذ على

ثلاثة اقسام قسم مخالف للقياس نحو مثال الاول نحو القود والصيد ونحو استحوذ قال الله تعالى استحوذ

عليهم الشيطان لان القياس قلب حروف العلة في هذه الثلاثة الفا ومثال الثاني نحو كنا في قوله

فلولاك في ذا العام قد كان بيننا مواقف كالموت ما ان تبينا
...
ولو ان داعي الحب لا عبث بيننا لاتنا ولكن الذي نابك شيها لا كنيا

والسعل مثلوا لانهم لا يدخلون كاف التشبيه على الضمير استغناء عنه بمثل والا للزمهم ادخال الكاف كاف المخاطب

وياء المتكلم وهو مستقبح ومثال الثالث قول ابي النجم العجلي

الحمد لله العلي الاجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل

والقياس والاستعمال الاجل بالادغام اه تحشى بزيادة وذكر الشارح في شرح التلخيص بعد ان فسر مخالفة القياس

اللغوي بان تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة اعني على خلاف ما ثبت عن الواضع ما نصه

فنحو آل وماء وابي يابي وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك اه قوله فكلاهما

مقبول لانه حينئذ عند البلغاء حيث اذا اردت حكمهما فاقول هما مقبولان فالفاء فاء الفصيحة وقوله وهو مردود

اي عند البلغاء ايضا قوله اذ الالف من حروف الحلق كما هو مذهب سيبويه ومن تابعه كالشاطبي

والشكاكي قوله لا نسلم انها من حروف الحلق كما هو مذهب الجمهور والخليل قوله للزوم الخ

الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء من جهة واحدة اما بمرتبة كما يتوقف ا على ب وبالعكس

او بالكثر كما يتوقف ا على ب وب على ج وج على ا وانما كان الدور محالا لانه اذا توقف حصول ا على

حصول ب وحصول ب على حصول ا اما بمرتبة او باكثر كان حصول ب سابقا على حصول ا وحصول ا

على حصول ب والسابق على السابق على الشيء سابق على ذلك الشيء فيكون ا حاصلا قبل حصوله وهو محال لانه

لا يمكن التصور تصور حصول الشيء قبل حصوله نفسه قوله لزم الدور اشار الجاربردي الى دفع هذا

الدور

الاول حيث قال كانهم لما علموا ان الياء تقلب الفا على تقدير فتح العين سوغوا فتحها اذ يكون مع حرف
حلق او حملوه على منع يمنع لانه بمعناه اه ولا يخفى ما فيه قوله لتوقف الفتح عليها وتوقفها عليه فدار
لدور واضح منه قوله فهو مفتوح العين الضمير لاب باب قوله في الاصل المراد به ما ينبغي
ان يكون الفعل عليه يعني قبل الاعلال اي قلب يائه الفا قوله ولهذا لم يذكر المصنف الالف اي ولعدم
جواز ان يكون الفتح لاجل الف لم يذكر المصنف الالف في المثال الالف قوله اذ هي لا تكون ههنا اي في الفعل
المجرد قوله وغرضه بيان حرف تفتح العين لاجلها اي فلا دخل فيه للالف كما هو ظاهر من
كلام الشارح قوله واما طلى يطلى بالفتح فلغة بني عامر عبارة شرح لامية الافعال وذكر في التسهيل
ان التزام كسر هذا النوع لغة غير طئ من سائر العرب ومفهومه ان طيا يفتحون قياسا ولم ينقل غيره
عنهم الا في قلى يقلى قليا ابغضه اه وصرح ان هذه لغة بني طئ لا غير وكذا في المزهر ايضا حيث قال
واما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلى فلغات بني طئ قد فروا من الكسرة الى الفتحة اه وبذلك يقول
الشارح الاتي وهذا القياس مطرد عندهم يعلم ما في شرح اللامية من قوله ولم ينقل عنهم غيره الا الخ
قوله والفصيح الكسر يعني في المضارع قوله واما ركن يركن بفتح الكاف في الماضي و
المضارع قوله فمن تداخل اللغتين تقدم معناه في شرح اللامية وذكر بعضهم ان التداخل قسمان
حقيقي وتقديري فالحقيقي نحو ركن يركن بفتح الكاف فيهما فانه جاء ركن يركن بالفتح في الماضي والضم
في الغابر وجاء ايضا ركن يركن بالكسر في الماضي والفتح في الغابر فاخذ الماضي من الاول والمضارع
من الثاني واما التقديري فكنحو ابى يأبى فلم يوجد منه اخرى لكنه يمكن ان يتوهم فيه مثل ركن يركن
فيكون التداخل تقديريا قوله فاخذ الماضي من الاول اي من باب نصر ينصر وقوله
والمضارع من الثاني اي من باب علم يعلم (بيان فعل مكسور العين) قوله وان كان ماضيه
فعل عطف على قوله فان كان ماضيه من عطف الجملة على مثلها قوله فمضارعه يفعل اي
موازن يفعل قوله الا ما شذ لفظة ما في مثل هذا التركيب يجوز ان تكون موصولة ونكرة موصوفة
والمعنى هنا الا المضارع الذي شذ او الا مضارعا شذ والجملة بعدها منصوبة المحل على الثاني والا محل
لها على الاول (بيان ما شذ من مضارع فعل المكسور) قوله الا ما شذ استثناء من قوله فمضارعه
فالمستثنى منه مذكور لا محذوف كما توهم قوله من نحو حسب يحسب واخواته بيان لما والعطف
في قوله واخواته من عطف احد المترادفين على الاخر لان المراد من اخواته نظائره استعارة مصرحة
وهي المراد من النحو ويمكن كما افاده بعض المشائخ ان المراد باخواته ما جاء على وجهين مثله
والمراد بنحوه ما جاء على الكسر فقط فعطف اخواته على نحو حسب يحسب مغاير كما لا يخفى فائدة
ما جاء على وجهين الكسر والفتح اثنا عشر فعلا الاول حسب بمعنى ظن يقال في مضارعه يحسب بالفتح على الاف

والكسر على الشذوذ مع انه افصح لانه لغة اهل الحجاز وبها قرئ والفتح قراءة ابن عامر وحمزة وعاصم
الثاني وغر بالغين معجمة يقال وغر صدره يغر ويوغر اذا امتلأ غيظا من قولهم وغرت الهاجرة تغر بالفتح
الماضي كوعد يعد اذا اشتد حرها وغرا محركا الثالث وحر بحاء مهملة يقال وحر صدره ايضا يحر ويوحر
وحرا بالفتح ووحرا محركا الرابع نعم يقال نعم ينعم وينعم نعمة بفتح النون وهي حسن الحال الخامس بئس بالباء
الموحدة ثم همزة مكسورة يقال بئس يبئس ويبأس بؤسا بالضم وبؤسى فهو بائس اذا ساءت
حاله فتنعم السادس يئس بالمثناة تحت ثم همزة مكسورة يقال يئس منه ييئس وييأس يأسا اذا
انقطع رجاؤه والفتح افصح وعليه اجمع القراء نحو ولا تيأسوا من روح الله انه لا ييأس من روح الله الا
القوم الكافرون السابع وله يقال وله يله ويوله ولها بالتحريك فهو واله ووالهان اذا ذهب عقله
حزنا لفقد محبوب من اهل او مال الثامن يبس بالمثناة تحت ثم الموحدة يقال يبس الشجر ونحوه ييبس
وييبس يبسا بالضم فهو يابس ويبس بالفتح ويبسا محركا وييبس تكلف اذا ذهبت رطوبته التاسع
وهل يقال وهل الرجل يهل ويوهل وهلا محركا اذا فزع ووهل ايضا عن الشيء نسيه العاشر
ولغ يقال ولغ الكلب يلغ ويولغ وفيه لغة اخرى كوهب يهب فيصير من امثلة فعل المفتوح لا من فعل
المكسور الحادي عشر وبق بالموحدة يقال وبق يبق ويوبق وبقا اذا هلك واوبقه اهلكه وفيه لغة اخرى
كوعد يعد فيكون من امثلة فعل المفتوح الثاني عشر وحمت الحبلى بالحاء المهملة تحم وتوحم وحاما اذا
اشتهت ما كلا ذكر ابن مالك التسع الاول في اللامية بقوله

وجهان فيه من احسب مع وغرت وحرت انعم بئست يئست اوله يبس وهلا

وجمع شارحها الثلاثة الاخر بقوله

كمثل يحسب ذي الوجهين من فعلا يلغ يبق تحم الحبلى اشتهت الطلا

وما جاء بالكسر على الشذوذ فقط ثلاثة عشر فعلا الاول ورث يقال ورث المال من الميت وورث الميت ايضا
ارثا ووراثة وارثا ورثة بكسرهما الثاني ولي يقال ولي الامر يليه ولاية وولاية بالفتح والكسر وبهما
قرئ ما لكم من ولايتهم من شيء وهنالك الولاية لله الحق وقيل الولاية بالفتح النصرة وبالكسر الامارة
ويقال ايضا ولي منه وليه وليا أي قرب الثالث ورم يقال ورم الجرح ونحوه يرم ورما بالتحريك اذا انتفخ
وورم انفه اذا تكبر وغضب الرابع ورع يقال ورع الرجل عن الشبهات يرع ورعا محركا وورعة اذا
عف عنها الخامس ومق يقال ومقه يمقه مقة ومقا اذا احبه فهو وامق السادس وفق يقال وفق الفرس
يفق اذا حسن كذا قال بدر الدين ابن مالك في شرح اللامية تبعا لوالده في شرح التسهيل ولم يذكره كل في
الصحاح ولا في القاموس وانما يقال وفقت امرك تفقه بالكسر فيهما أي صادفته موافقا السابع وثق به
يثق

مثل نعم إذا انتفخ واعتمد عليه الثامن وري يقال وري المخ فهو يري إذا اكتنز وهو من علامة السمن
ويقال أيضا وريت الإبل تري إذا سمنت بخلاف ورى الزند إذا خرجت ناره فإن الأصل فيه أن
يقال ورى الزند يوري كرمى يرمي على القياس وفيه لغة ثانية وري الزند بالفتح يري بالكسر من باب
يرمي وذلك جار أيضا على القياس لكنه من فعل المفتوح وربما ركبوا من اللغتين لغة ثالثة فقالوا وري
الزند يري بالكسر فيهما كوري المخ فيقال ليست هذه لغة مستقلة وإنما وردت على تداخل اللغتين التاسع
وجد يجد كورث يرث وجد إذا أحب وعليه إذا أحزن حزنا شديدا العاشر وعق بالمهملة يقال وعق
عليه يعق إذا عجل الحادي عشر ورك يقال ورك يرك إذا اضطجع كأنه وضع وركه على الأرض الثالث
عشر وق يقال وق بالقاف يق إذا استمع له وأطاع قال في اللامية

وخمسة وأفرد الكسر فيما من ورث وولي ورم ورعت ومقت مع وفقت حلا
وثقت مع وري المخ احوهما الخ فهذه خمسة من هذا النوع وقد جمعها شارحها بقوله

وخمسة كثرت بالكسر وهي وجد وقه له ووكم ورك وعق عجلا

قوله وقل ذلك في الصحيح لأن جملة الأمثلة السابقة من هذا النوع خمسة وعشرون والصحيح منها ثلاثة
وهي حسب ونعم وبئس والبواقي معتلات والمراد بالصحيح ما عدا المعتل فيشمل المهموز وقوله وكثر ذلك في
المعتل المراد به معتل الفاء ومعتل الفاء واللام كما علم من الأمثلة قوله وزن يزن في هذا
النوع نظر لأنه كوعد يعد قال الله تعالى وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون وزنوا بالقسطاس المستقيم
فهو من فعل مفتوح العين كما عده منها في شرح اللامية ولهذا لم يذكره هو ولا ماتنه فيما شذ من هذا الباب
قوله وأما فضل يفضل هذا من الفضل من الفضيلة لا من قولك فضلت فلانا إذا غلبته في الفضل لأن
ذلك ليس فيه إلا الفتح في الماضي والضم في المستقبل كما هو باب المغالبة محشي وفي القاموس الفضل ضد النقص
جمعه فضول وقد فضل كنصر وعلم وأما فضل كعلم يفضل كنصر فمركبة منهما اهـ قوله ونعم ينعم في القاموس
نعم كسمع ونصر وضرب اهـ وقد يؤخذ منه أن ما مر من أن نعم ينعم بالكسر في الماضي والمضارع ليس بشاذ بل من
تداخل اللغتين لأن الماضي من نحو سمع والغابر من نحو ضرب قوله ومت يموت الذي في
القاموس مات يموت ويمات ويميت فهو ميت وميت ضد حي ومات سكن ونام وبلي اهـ ولم يذكر
ميت بلا إعلال بقلب العين ألفا فلعل ما ذكره الشارح لغة ثم إنه ينظر في المضارع هل هو بنقل ضمة الواو
إلى الميم أولا قوله وإن كان الخ معطوف كسابقه على قوله فإن كان الخ قوله فمضارعه
يفعل بضم العين وإن كان على خلاف القياس السابق من المغايرة في حركة عين الماضي والمضارع لأنه
جبر بما يأتي في الشرح ولم يشذ من هذا النوع شيء إلا ما جاء على تداخل اللغتين واعلم أنه بعد ما
ثبت أن للماضي ثلاثة أبنية فعل بالفتح وفعل بالكسر وفعل بالضم تقتضي القسمة أن تكون أوزان المضارع
لكل من هذه الثلاثة ثلاثة لجواز كون حركة عين المضارع فتحة أو كسرة أو ضمة فيكون المجموع تسعة لكنه لم يجئ

في فعل المضموم الفتح والكسر وفي فعل المكسور الضم فسقطت ثلاثة من التسعة وبقيت ستة تكون القياسية خمسة
قوله لان هذا الباب اي علة لكون كل من الماضي والمضارع مضموم العين مع ان القياس المخالفة
على ما مر ويقال ايضا بانه لما كان هذا الباب دائما لازما التزم فيه الضم ليكون ثقله موافقا لما فيه من معنى
التعديه وبانهم اختاروا الضم في الماضي والمضارع لان هذا الباب لازم لا يتجاوز فاعله فارادوا ان تكون
حركة عين المضارع لا تتجاوز عن حركة عين الماضي حتى تكون حركتا عينيهما متوافقتين ليدل اللزوم
اللفظي على اللزوم المعنوي حتى يكون اللفظ مطابقا للمعنى قوله للصفات اللازمة اراد بالصفات
المعاني القائمة بغيرها والمراد هنا افعال الطبائع كما سيذكره ولم يقل للنعوت لعموم الصفات لغرائز
المدح والذم واختصاص النعوت بغرائز المدح على ما قيل قال المحشي ويمكن ان يكون اختيار الصفات
لما قيل ان الصفة تطلق على ما لا يتغير وغيره والنعت يطلق على ما يتغير ولذا يقال صفات الله ولا
يقال نعوت الله وتنظر فيه الشيخ يس بان اطلاق النعوت على صفات الله وارد في كلام الائمة قوله
رعاية للتناسب اي مفعول له لقوله فاختص بعض لما كان هذا الباب لافعال الطبائع جيء ويكون هذا الباب
لافعال الطبائع المراد بالافعال الصفات والطبائع جمع طبيعة قال المحشي الطبيعة ملكة يصدر عنها صفات
ذاتية كذا اعترفها الشارح في كتب البيانية اه قوله كالحسن ليس المراد بالحسن ما يمكن اكتسابه
بالتزين بنحو لبس الاثواب الفاخرة والحلى واستعمال ما يحسن به البدن من صفات اللون ولين اللمس
بل المراد الاعضاء متناسبة على ما ينبغي اشار الى مثل هذا المحشي قال والكلام في القبح على قياس اه
قوله والكرم بفتح اوله ضد اللؤم واللؤم بالضم اللام وبالهمز ان يجتمع في الانسان الشح
ومهانة النفس ودناءة الاباء قوله ونحوها الاحسن ان يعود الضمير لافعال الطبائع تقدمها
للتاسيس على التاكيد فيشمل الكلمات الحاصلة بالاكتساب كبهؤ اذا حسنت هيئته ولم يأت باتحاد
العين من هذا الباب غيره وكفقه وشعر اذا صار الفقه والشعر له طبعا وما اشبهها من المعاني المتجددة
الزائلة نحو جنب جنابة اه محشي والاحتمال الثاني الذي اشار اليه المحشي بقوله الاحسن عود الضمير
للحسن وما بعده العطف على هذا على حسن وعلى الاول على افعال الطبائع ثم على الاحتمال الثاني يكون
قوله ونحوها تاكيدا لان مفاده مستفاد بالكاف في قوله كالحسن قوله ولا يكون الا لازما
اي لانه موضوع كما سبق للطبائع والغرائز التي لا تتوقف الا على فاعل نعم قد يتعدى بتضمين كقول علي
كرم الله وجهه ان بشرا قد طلع اليمن اي بلغ ونحو لهم رحبتكم الدار اي وسعتكم ولا يحفظ غيرهما وكلام
الشارح كغيره يقتضي ان هذا الاخير باق على لزومه وانما حذف منه باء التعدية اختصارا كما تقول في شربته
بكذا اشربت كذا فشذ ورده من جهة استعماله على صورة المتعدي اذ هو ملبس ومثل الاول على هذا التقدير
هذا كله في الصحيح اما المعتل منه فقد يأتي متعديا نحو بل وسيأتي مبسوطا في الاجوف من اقسام المعتل

او معنى ومثال التحويل فلك تصيد كما سبق قوله ــــ وشذ قولهم رحبتك الدار يعني الاولى ان يقول
وقولهم رحبتك الدار اصله رحبت بك الدار يعني الآن يقال الواو في قوله والاصل بمعنى او فتأمل قال في
القاموس ورحبكم الدخول في طاعة الكرم وسعكم شاذ لان فعل ليس متعدي الا ان ابا علي حكى عن هذيل
تعديته اه ل مبحث في بيان الرباعي المجرد قوله ــــ اما الرباعي المجرد ونحو شروع في بيان الرباعي
المجرد بعدما تكلم على الثلاثي المجرد فاعلم ان وزن الرباعي المجرد يجيء متعديا وهو الاصل نحو دحرج فلان
الشيء اي دوّره كما في الشرح وقد يجيء لازما نحو حشرج عند الموت اي غرغر وتردد نفسه واعلم
ان المصنف اورد لكل باب مثالا وهو غالب معناه كما اورد هنا دحرج وهو متعد والتعدي غالب معنى
فعلل وقس على هذا البواقي قوله ــــ دحرجة ودحراجا مصدران لدحرج وهما مقيسان على ما صرح
به بعضهم وهو ظاهر التسهيل ولامية الافعال لكن المصرح به في الالفية ان المقيس هو الفعللة لا غير حيث قال

فعلال او فعللة لفعللا   واجعل مقيسا ثانيا لا اولا

وهو المشهور وظاهر المتن ان دحرجة ودحراجا كليهما مسموعان وهو ما في القاموس وبذلك يعلم ما
ذكره الشيخ الخضري ان دحراجا ليس بمسموع قوله ــــ لان الفعل الماضي يعني علة لمحذوف
مشير اليه السابق والتقدير وانما انحصر الرباعي المجرد في فعلل لانه وهو قوله لا يكون اوله
واخره الا مفتوحين اي لما مر من انهم رفضوا الابتداء اي بالساكن وانهم حركوا اللام لمشابهته وخصوها
بالفتح لخفته قوله ــــ وسكن العين وجه تخصيصها بالتسكين مع ان ما ذكر يقتضي عدم تسكين اي
حرف من حروفه ظاهر مما مر لانه تعين سكونه غيرها اما الفاء فلانه لو سكن لزم ~~التقاء الساكنين~~
الابتداء اي بالساكن واما اللام الاولى فلانه لو سكن لزم التقاء الساكنين اللام الاولى والثانية عند
اتصال الضمير المرفوع المتحرك الواجب سكون ما قبله واما اللام الثانية فلوجوب بناء الماضي على الفتح
ما لم يتصل به الضمير المرفوع المتحرك قوله ــــ لانه ليس في الكلام اربع حركات متواليات
~~واجيب بانه في تقدير الانفصال~~ في كلمة واحدة اي وفيما هو كالكلمة الواحدة ايضا واعترض
هذا التعليل بان نحو شجرة وبقرة فيه اربع حركات متواليات واجيب بان تاءه في تقدير الانـ
فصال فليس فيه اربع حركات متواليات لانه حرف حينئذ ورد هذا الجواب بانه لو كانت تاءه
في تقدير الانفصال لزم في نحو قلنسوة قلب الواو ياء والضمة كسرة كما هو مقتضى الواو المتطرف بعد ضمة
ورد هذا الرد بان نحو تاء قلنسوة مبني عليها الكلمة دون تاء نحو شجرة فانها في تقدير الانفصال
لسقوطها في نحو شجر دون تاء قلنسوة فليتأمل (مبحث في الملحقات بدحرج ومعنى الالحاق)
قوله ويلحق به اي الرباعي المجرد وقال الخضري نقلا عن الشاطبي هو اي الالحاق جعل الثلاثي بزنة
الرباعي والخماسي الاصول ليلحق به في تصاريفه فيزاد فيه حرف كالالف في ارطى وعلقى لمعلم

بجعفر وفي غيره ونفي كدرهم وكاهدي الباء بين في جلبب جلببة وجلبابا لجعلهما كدحرج
دحرجة ودحراجا وحرنان كالياء والتاء في جلنبت وسلانيت وعفريت وعفاريت لالحاقهما بقنديل
وقناديل اه وعبارة المحشي والالحاق جعل مثال على وزن مثال ازيد منه ليعامل معاملته في احكام
من التصغير والتكسير وغيرهما نحو قردد ملحق بجعفر ولذلك قالوا قرادد وقراديد كما قالوا جعافر
جعفر وجعافر ونحو شملل ملحق بدحرج ولذلك جاء في مصدره الفعللة اه فليس في هذا تقييد
الملحق بالثلاثي والملحق به بالرباعي او خماسي تنبيه ـــ انواع الملحق بدحرج على ما في الشرح
خمسة الاول فوعل نحو جورب الثاني فعلل كالاصل لكن احد اللامين فيه للالحاق نحو جلبب الثالث
فيعل نحو بيطر الرابع فعول نحو هرول خامس فعيل نحو شريف وعدها ابن الحاجب في
الشافية وصاحب المراح وغيرهما من المحققين ستة فاهملوا نحو شريف وزاد ونحو قلنس وقلسي
معناهما البس القلنسوة وزن الاول فعنل بزيادة النون والثاني فعلى بزيادة الالف قال المحشي
وكذا فعل السكاكي وابن مالك وغيرهما لكنهم ذكروا شريف بدل قلنس ثم قال ابن مالك والحاق
ما سواها به نادر اه واشار به الى امثلة ذكرها في مثل لامية الافعال وغيرها من نحو قلنس وقطرن
البعير اي طلاه بالقطران وغيرهما قوله ـــ نحو جورب نحو جورب بمعنى البس الجورب
يقال جوربته فتجورب اي البسته الجورب فلبسه والجورب لفافة الرجل وجلبب بمعنى البس
الجلباب وهو كسرداب وسنمار القميص وثوب واسع للمرأة دون الملحفة يقال جلببته فتجلبب
اي البسته اياه فلبسه وفي كلام بعضهم ان جلبب بمعنى صوت وبيطر بمعنى عمل البيطرة وهي معالجة
الدواب وفي شرح البناني ان معنى بيطر زيد القلم شقه وهرول بمعنى اسرع وفي بعض الشروح هنا زيا
دة بيقر وهركل وبيقر معان في القاموس منها هلك وافسد ومشى كالمتكبر وهركل بمعنى
اضطرب وشريف بمعنى قطع الشريان وهو ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده وادخل
بعضهم نحو ما هو على وزان هذه الامثلة نحو حوقل وشملل وهيلل وجهور وعذيط فالاول
بمعنى اسن وضعف عن الجماع والثاني بمعنى اسرع والثالث بمعنى قال لا اله الا الله والرابع بمعنى جهر
والخامس بمعنى احدث عند الجماع ووصفه عذيوط مثل عصفور وعذيوط مثل فرعون فيه
(مبحث في دليل الالحاق) قوله ـــ ودليل الالحاق اتحاد المصدرين اي مصدر الملحق ومصدر
الملحق به يعني انهم انما حكموا بان نحو جورب نحو ملحق بدحرج دون نحو اخرج وفرّج وقاتل مع انها
على وزن دحرج باعتبار الحركة والسكون لان شرط الالحاق توافق المصدرين وقد قالوا جورب جوربة
نحو كما قالوا دحرج دحرجة ولم يجئ مصدر اخرج واخواته على ذلك فان قلت نعم قالوا اخرج اخراجا كما
قالوا دحرج دحراجا قلت اجيب عنه بوجهين الاول ان الاعتبار ~~انما~~ انما هو بالفعللة لاطرادها

وعمومها

وجه مصادر جميع امثلة فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به لانه غير مطرد فانهم لم يقولوا قمطارا وعربادا بل جاء
قمطرة وعربدة والقمطرة الصرع والعربدة سوء الخلق على النديم والثاني ان الشرط توافق المصدر نحو
اجمع فيخرج نحو اخرج لعدم الفعلال كما خرج نحو قاتل وفرح كذا نقل عن الجاربردي اقول هذا الدليل
باطل لانه يلزم خروج الملحقات كلها لانهم قالوا لم يرد الفعلال في الملحقات الا قولهم حوقل حيقالا واعلم
ان دليل الالحاق ههنا وجهان الاول ان حرف الالحاق هو الذي ليس لمعنى وصفت الكلمة بسببه ذلك
لذلك المعنى كواو حوقل ولام شملل فليس المراد من زيادة حرف الالحاق ان لا يحصل بها زيادة معنى اصلا
كما قيل لان معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى حقل وشمل بل ان لا يكون ما الحق لافادة معنى كزيادة الهمزة
الهمزة في اكرم والزاء في فرح والالف في فاعل فلا يقال انها للالحاق وان صار اللفظ بواسطتها على وزن
الرباعي وذلك لظهورها في معاني اخر فلا يجوز حملها على الغرض اللفظي مع امكان المعنوي والثاني
موافقة المصدر واعتمد الشارح كالزمخشري على هذا الثاني قال في شرح المفصل والاول هو التحقيق
لجريانه في الاسماء والافعال اهم بحثيه وقد يجاب عن الشارح بان كلامه في الافعال وماجرى
مجريها والدليل الذي ذكره وهو اتحاد المصادر من ظاهر فيها ولا يضره عدم شمول الاسماء نحو قردد
والدليل الاخر ليس ظاهر المبتدى فتركه فان قيل لم حكموا بان نحو جورب وما بعده ملحق بدحرج
مع ان كلا منهما اتى على نهج واحد ولم يحكموا بان كلا اصل او بالعكس قلت سيعلم مما يأتي ان واحدا من حروفه
بعده اعني نحو جورب زائد وليس كذلك في دحرج فانحط رتبة نحو جورب عن درجة فحكموا بانها
ملحقة به فافهم (مبحث في الثلاثي المزيد فيه) قوله ____ واما الثلاثي المزيد فيه شروع في
بيان المزيد ووجه تقديم المزيد فيه من الثلاثي ظاهر مما مر قوله ____ فهو على ثلاثة اقسام
من كونه الثلاثي على اصناف او الكل على جزئياته فالخبر الحقيقي محذوف والتقدير فهو كائن على الخ قوله ____
لانه الزائد الخ علة لكونه على ثلاثة اقسام قوله ____ لانا لا يلزم الخ علة لمحذوف تقديره وانما
انحصر الزائد فيما ذكر لان لا الخ او نحو قتل ولم يزد فيه اكثر من ثلاثة قوله ____ مزية الفرع
على الاصل اراد بالفرع الزائد وبالاصل الاصلي والمزية كغنية الفضيلة كما في القاموس قوله ____
الا من حروف سألتمونيها انما اختصت تلك الحروف بذلك لانها اخف كلها واما حروف العلة فمثل الواو والياء
ثقيلتان فبالنسبة الى الالف واما بالنسبة الى غيرها فخفيفتان وغيرها من حروف المد واللين مع هذه الحروف شبيه
بها وبيانها طويل قاله الجاربردي (مبحث في الالفاظ المجموعة في حروف الزيادة) وحكي ان تلميذا
سأل شيخه عن حروف الزيادة فقال الشيخ سألتمونيها فظن التلميذ انه احاله على ما اجابه به قبل
فقال ما سألناك الا هذه الكرة فقال الشيخ اليوم تنساه فقال التلميذ والله لا انساه فقال الشيخ يا احمق قد اجبتك

مرتين وفي حاشية الاشموني عن محقق الصبان وجمعها يعني حروف الزيادة في التسهيل بقوله سألتمونيها
تحقيقا لما معنى وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأل احد عن حروف الزيادة فقال سألتمونيها
فقالوا انهم فقال اجبتكم اليوم تنساه وقد اشار بعض الافاضل في بيان قول ابن الوردي

اتوه سائلين سائل وانشاهم سألتمونيها لزاد في الكلم

ان الاخفش سأل الخليل عن حروف الزيادة وبقرب في الطريق متصدق رجل انواعا من الطعام واتوه
الرجال سائلين من الصدقات فاجاب الخليل بقوله اتوه سائلين فظن الاخفش انه اخبره بذلك ثم سأله
ثانية فقال سائل وانشاهم فظن الاخفش انه امره بالمسايلة والانشاء ثم سأله ثالثة فقال سألتمونيها
فذهب الاخفش مغضبا وجاء عند سيبويه واخبره تلك الواقعة فقال سيبويه قد اجابك
ثلث مرات وبيّنه وجمع ابن الوردي الالفاظ الثلثة بوقوعها في هذه الواقعة وحكي ايضا ان
المبرد سأل المازني عنها فقال

هويت السمان فشيبنني ... وقد كنت قدما هويت السمانا

فقال انا اسألك عن حروف الزيادة وانت تنشد فقال اجبتك مرتين واحسن ما ركب فيه لفظا ومعنى
قول بعضهم سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل امان وتسهيل
قال النظامي ثلث واحسن من هذا قول ابن مالك رحمه الله

هناء وتسليم تلا يوم انسه ... نهاية مسؤول امان وتسهيل

تجمع فيه اربع مرات مع رعاية المعنى وقد جمعت بالفاظ يطول ذكرها [illegible] قوله
الا في الالحاق والتمثيل والتضعيف فانه حينئذ فان الزيادة للالحاق الذي بالتضعيف قد تكون
منها نحو شملل وقد تكون من غيرها نحو جلبب وكذا الكلام في التضعيف لغير الالحاق فان الزيادة هناك
قد تكون منها نحو علّم وقد تكون من غيرها نحو فرّح واما الزيادة التي للالحاق الذي ليس بالتضعيف
فانما تكون منها نحو حوقل وبيطر افاده بعض شراح الشافية وعليه فيظهر ان ال في قول
الشارح الا في الالحاق للعهد والمعهود الالحاق الذي بالتضعيف وعطف التضعيف
على الالحاق قوله اي حرف كان اي هنا يحتمل ان تكون موصولة على رأي من اجاز اضافتها
الى النكرة كابن عصفور فهي نائب فاعل يزاد وكان صلتها وهي تامة وفيه وصل الموصول بالفعل العام
اي الكون العام بلا ذكر متعلق له كقولك من وجد ومن يوجد وما وجد وما يوجد وما كان وما يكون
بلا ذكر متعلق ويحتمل ان تكون شرطية فهي خبر كان بعدها واسمها ضمير مستتر راجع الى المزيد المعلوم من
السياق والجواب محذوف لدلالة ما قبله القسم الاول من الثلاثي المزيد فيه قوله
القسم الاول الخ قدم ما زيد فيه حرف واحد على غيره وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلثة ليوافق الوضع

الطبع

الطبع فان القليل مقدم على الكثير طبعا قوله نحو اكرم يكرم اكراما اشار به الى ان مصدر افعل يجيء
على وزن افعال كاكرام بكسر الهمزة وانما كسرت فرقا بينه وبين الجمع على افعال لان الهمزة في الجمع مفتوحة نحو
اجمال ولو فتحت الهمزة في المصدر لالتبس بالجمع وانما لم يعكس لان الجمع اثقل من المصدر لانه مفرد والمفرد اثقل
من جهة المعنى والفتح اخف من الكسر فاعطي الاخف للاثقل والاثقل للاخف ليحصل الاعتدال هذا
اذا لم يكن معتل العين فان كان اياه نقلت حركة عينه الى ما قبله وهو فاء الكلمة وقلبت العين الفا
لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الان فلما التقت ساكنة مع الالف الاخيرة فقال حذفت هي او الالف
الف افعال على خلاف الاول فعوض عنها تاء التأنيث غالبا نحو اقام اقامة والاصل اقواما نقلت حركة
الواو الى القاف وقلبت الفا وحذفت هي او الف الافعال وعوض عنها تاء التأنيث فصار اقامة كما سيأتي
تنبيه ذكر المصنف مصدر المزيد فيها لانها قياسية قوله بزيادة الهمزة حال من قوله
المثل افعل والباء للملابسة قوله وهو للتعدية فائدة المعاني المذكورة للابنية في
كلام الشارح وغيره مسموعة محفوظة وليس شيء منها مطردا فيها فهو ضبط لغوي ثم ان التعدية ان
يتضمن الفعل معنى التصيير فيصير فاعل اصل الفعل مفعولا ومن اذا كان الفعل لازما تعدى الى مفعول واحد
كاجلست زيدا او متعديا الى واحد تعدى الى اثنين كالبست زيدا ثوبا او الى اثنين تعدى الى ثلثة كاعلمت
زيدا عمرا قائما اه محشي بزيادة قوله وللصيرورة الشيء هي على ثلاثة اقسام احدها ان تنسب
الفعل الى الفاعل وليس فعله نحو اغد البعير واجرب وثانيها ان تنسب اليه وهو فعله نحو الام الرجل
وابخر اذا صار ذا ابل فيها جرب وبخار وهو داء يصيب الابل في رئتها فتسعل سعالا كثيرا
قوله اي صار ذا غدة هي طاعون الابل كما في القاموس قوله ومنه احمدنا فصله
بمن لان الصيرورة ليست فيه ظاهرة قوله ولوجود الشيء على صفة معناه ان الفاعل وجد
المفعول متصفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل ويقاس عليه جانب ومنه قول عمرو بن معديكرب
والله يا بني سليم لقد قاتلناكم فما اجبناكم وسألناكم فما ابخلناكم وهجوناكم فما افحمناكم اي لم نجدكم
جبناء ولا بخلاء ولا مفحمين قال المحشي ومن هذا عند ابي الفتح قوله تعالى ولا تطع من
اغفلنا قلبه قال ولذلك عطف بالواو واليه ذهب سائر اهل الاعتزال ايضا لمنعهم اسناد الاغفال
اليه سبحانه وتعالى على ما هو مبسوط في موضعه اه قوله وللسلب اي لسلب الفاعل اصل
الفعل عن المفعول كما قال الشارح ومنه ايضا قولك اطلبت الرجل اي اعطيته ما طلب او لسلب الفعل
عن الفاعل يقال قسط اذا جار واقسط اذا اسلب عن نفسه القسط اي الجور قوله
نحو اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته اي خفاءه بما يوضحه كالنقط كما في المصباح وغيره اه

وكترك النقط فان اخفاء كما يزول عما ينقط كالجيم بنقطه يزول عما لا ينقط كالحاء بتركه نقطه افاده الـ
الصبان في باب الابدال من حاشيته على الاشموني قوله ـــ وللتعريض للامر قال المحشي
منه ابعت فلانا فرسه اي عرضته للبيع فرسه قوله ـــ واعلم انه قد ينقل لخ ظاهره اثبات
مطاوعة افعل لفعل ولم يذكرها سيبويه وذكره ابن جني في الخصائص وابن مالك في التسهيل ووجد
واستغرب في الكشاف وانكره قال وانما اكب من باب انفض والام ومعناه دخل في الكب وصار ذا
كب اهـ محشي واعلم ان جملة ما ذكره الشارح من معاني افعل سبعة وبقي ثامن وهو الكثرة
كواظبي المكان واضب اذا كثرت ظباؤه وضبابه واعال الرجل اذا اكثر عياله وتاسع وهو
جعل المفعول صاحب شيء بوجه ما كاقبرته واشفيته واعبدته اذا جعلت له قبرا واعطيت
له دواء يستشفي به وجعلته عبدا ذكر ابن مالك هذين المعنيين وعاشر وهو الهجوم كاطلعت
عليهم اي هجمت عليهم بالطلوع وحادي عشر وهو الدعاء كاسقيته اي دعوت له بالسقيا وثلث
وثاني عشر وهو التسمية كاكفرته اي سميته كافرا ذكر ابن عصفور هذه المعاني الثلاثة وثالث عشر
وهو مطاوعة فعل بالتشديد كفطرته فافطر وبشرته فابشر ذكره ابن ابي الربيع ورابع عشر وهو
الاعانة على ما اشتق منه الفعل كاحلبت زيدا اي اعنته على الحلب وخامس عشر وهو بلوغ الفعل
اصل الفعل كامأت الدراهم اي بلغت مائة وانجد زيد اي بلغ نجدا وايمن عمرو اي بلغ اليمن
ذكر هذين المعنيين الصبان وسادس عشر وهو جعل المفعول متمكنا من مصدره كاحفرته البئر اي مكنته
من حفرها وسابع عشر وهو حمل المفعول على الاصل كاكذبته اي حملته على الكذب وثامن عشر وهو
اتيان الفاعل بالاصل كاكرم الرجل اي اتى باولاد كرام ذكر هذه المعاني الثلاثة المحشي وتاسع عشر
وهو موافقة تجرد نحو سرى واسرى وعشرون وهو الاغناء عن الثلاثي عند عدم وروده كاقسم
بالله اي حلف وافلح اي فاز ومنه الغناء اي وجدنا ذكر هذين المعنيين شارح لامية الافعال وحا
وحادي وعشرون وهو ضد السلب كما نقله المحشي وعبارته وذكر اللغويون انه يكون لضد السلب
وهو الاخراج الى الشيء وحكوا انه يقال اشكيته اذا احوجته للشكوى نقله ابو حيان وغيره اهـ قوله
قال الزوزني نسبة لزوزن بفتح الزاء بلدة بين هراة ونيسابور وهو ابو عبد الله محمد بن محمد
الزوزني صاحب كتاب المصادر قوله ـــ ولا ثالث لهما في نقل المحشي عن ابن مالك ثلاثة
الاول طارت الناقة على جوارها فاطارت اي عطفتها عليه فانعطفت الثاني قشعت الريح السحاب
فاقشع اي فرقته فتفرق وذكره في القاموس ايضا الثالث شنقت البعير فاشنق اي استوقفته بجذب
زمامه فوقف وعن ابي حيان ثلاثة الاول نسلت ريش الطائر فانسل اي اسقطته فسقط الثاني
نزفت

ثم ففت البير فان ففت حين اذهبت ماءها فذهب الثالث من بين الثلاثة فاصرت حين ادرت لبنها بالمسح فدرت فالجملة ثمانية فاحفظها قوله نحو فرّج يفرّج تفريجا اشارة بما سبقت الاشارة اليه الى ان مصدر فعّل بالتشديد يجيء على وزن تفعيل كتفريج وفي التنزيل وكلّم الله موسى تكليما هذا اذا كان صحيح اللام اما معتلها فقياس مصدره التفعيل لكن تحذف ياء التفعيل وتعوض عنها تاء التانيث لكونها اقوى على قبول الحركات من حروف العلة فيصير على تفعلة كتوصية وتسمية وتزكية وكذلك اذا كان مهموز اللام غالبا نحو خطأ تخطئة وهنأ تهنئة وجزأ تجزئة قال في التصريح وجوّزوه بان مثل تخطئة يجوز فيه ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطيئة فلما اطرد الابدال المذكور صارت اللام كانها وقعت ياء فالتحق بما لامه ياء اه ببعض تصرف قوله واختلف في ان الزائد هي الاولى او الثانية قيل وهذا الخلاف في الزائد من كل مكرر اه صبان قوله لان الحكم بزيادة الساكن اولى الخ وجه الاولوية تخفيف الزيادة بحسب الامكان وعلل ايضا بان الاولى في مقابلة الياء من بيطر والياء منه زائدة فكذا ما في مقابلتها من وزن قوله عند خليل هو خليل بن احمد الفراهيدي بفتح اوليه وكسر الهاء وتحتية ساكنة نسبة الى فراهيد بطن من الازد وهو احد اعلام النحاة وهو اول من استخرج علم العروض واخرجه الى الوجود وكان دعا بمكة ان يرزقه الله علما لم يسبق اليه ولا يؤخذ الا عنه فرجع من حجه ففتح عليه بالعروض و شيخ سيبويه ان الناس ما لوائي الى سيبويه قال بعضهم في منظومته في العروض علمه

علم الخليل رحمة الله عليه ... سبب ميل الورى لسيبويه

نحا الامام سيع للحرم ... يسأل رب البيت من فيض الكرم

فزاده علم العروض فانتشر ... بين الورى فاقبلت له البشر

وكان من الزهاد في الدنيا والمنقطعين في العلم قال تلميذه نضر بن شميل اقام الخليل في خص بالبصرة لا يقدر على فلسين وتلامذته يكتسبون بعلمه الاموال وكان الناس يقولون انه لم يكن في العرب بعد الصحابة اذكى منه توفي رحمه الله سنة خمس وستين او سبعين ومائة وعمره اربع وسبعون سنة قال بعضهم ورأيته في النوم بعد وفاته فقيل ما صنع الله بك فقال ارأيت ما كنا فيه لم يكن شيئا وما وجدت افضل من سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر قال ابن خلكان وعنه اخذ سيبويه علوم الادب ويقال ان ابا احمد اول من سمي باحمد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ذكره مرزباني في كتاب المقتبس نقلا عن احمد بن ابي خيثمة اه بتصرف قوله لان الزيادة بالاخر اولى وجه ان الاخر هو المحل الذي احتجنا عنده الى دعوى الزيادة وعلل ايضا بان الثانية في مقابلة الواو

من جمهور جهور والواو منه زائدة فكذا ما في مقابلتها كما تقدم في نظيره قوله والوجهان جائزان
عند سيبويه هذا مخالف لما ذكره الصبان وعبارته واختلف في الزائد منه يعني فعول فالخليل وسيبويه على أنه
الأول لأنه في مقابلة الياء من بيطر وقال آخرون الزائد هو الثاني لأنه في مقابلة الواو من جهور وكلا الوجهين حسن
اه وعبارة المحشي قوله والوجهان جائزان عند سيبويه فإنه حكم بزيادة الثاني ثم قال وكلا الوجهين حسن
ومذهب والقول الأول هو مذهب الخليل واختاره ابن عصفور وابن مالك والثاني نقله الفارسي عن
عن يونس واختاره هو وابن الحاجب وغيرهما ونقل عن الأكثرين والكلام في أدلة القولين والاعتراض
عليها طويل الذيل قليل النيل فينبغي الإعراض عنه اه وهذه كما ترى مؤيدة لما في الشرح قوله
وللتعدية أي تعدية اللازم أو ذي الواحد كفرحت زيدا وخوفته عمرا اه صبان قوله ولغير ذلك
جملة ما ذكره الشارح من معاني فعّل أربعة ثم الشارح بعد ذلك له معاني أخر فالخامس التوجه نحو شرّق
وغرّب وكوّف أي توجه إلى الشرق والغرب والكوفة والسادس الصيرورة نحو عجّزت المرأة أي
صارت عجوزا والسابع اختصار الحكاية نحو أمّن وأيّه وسوّف وسبّح أي قال آمين ويا أيها و
سوف وسبحان الله والثامن موافقة تفعّل نحو ولّى وتمّم بمعنى تولى وتتمم والتاسع موافقة أفعل نحو
قدّر بالتشديد بمعنى قدر بالتخفيف كذا في التسهيل والعاشر الدعاء للشيء نحو بركته أي دعوت
له بالبركة والحادي عشر الدعاء على الشيء نحو جدّعته أي دعوت عليه بالجدع وهو قطع الأنف والثاني عشر
القيام على الشيء نحو مرّضته أي قمت عليه والثالث عشر الرمي بالشيء نحو شجّعته أي رميته بالشجاعة
والرابع عشر أن يكون ضد فعل يقال نمّى الحديث بالتشديد أي نقله على جهة الفساد ونماه بالتخفيف
أي نقله على جهة الصلاح والخامس عشر الإغناء عن الثلاثي عند عدم وروده نحو ذكّى بمعنى ذبح والسادس
والسادس عشر التصيير نحو أمّرته وولّيته وحكّمته أي جعلته أميرا وواليا وحاكما والسابع
عشر عمل شيء في المشتق منه نحو صبّحته أي عملته صباحا والثامن عشر التسمية نحو كفّرته أي سميته كافرا
وربما يدخل هذا في قول الشارح ولنسبة المفعول إلى أصل الفعل والتاسع عشر العمل المتكرر
نحو درّجته والعشرون مطاوعة لنفسه نحو حوّلته فحوّل كما تقدم في الشرح عن الصحاح وغالب هذه
هذه المعاني ذكرها المحشي عن ابن عصفور وغيره إلا السادس فإنه ذكره الصبان والأخير أي العشرين
فإنه ما تقدم عن الصحاح وخامس وتاليه فإنهما ما في بعض الشروح قوله وفاعل نحو
قاتل مقاتلة وقتالا ذكر لفاعل مصدرين لأن مصدر فاعل يكون فعالا ومفاعلة وظاهر كلام المصنف
أن كلا منهما مقيس وهو أيضا ظاهر كلام ابن مالك والمنقول عن سيبويه رحمه الله أن المقيس هو
المفاعلة لا غير واحتج بأنهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة لأنها تطرد غالبا فيما فاؤه ياء نحو

ياسره

یاسرہ میاسرۃ ویامنہ میامنۃ ولا یأتی فیہ الفعال لاستثقال الکسرۃ علی الیاء الا ما شذ نحو لد رفیما حکاہ ابن سیدہ
من قولہم یاومہ میاومۃ ویواما قولہ ـــ ومن قال کذب کذابا قال قاتل قیتالا انما خص قیتالا لا بمعنی
قال کذب کذابا الاشتراک المصدرین وحالۃ ھذہ فی اجر یا ان علی الفعل لان الف قاتل تنقلب یاء لانکسار ما
قبلہا ومن ثم کان القیتال اقیس من قتال کما قالہ الفراء بل کان اصلالہ کما قالہ التسہیل رضی الدین اھ محشی
بایضاح وما نقلہ عن التسہیل رضی الدین ھو ما فی شرح ابن عقیل علی الالفیۃ بل نقل انہ مذہب سیبویہ قولہ ـــ
وروی ماریتہ مراء وقاتلتہ قتالا بتشدید الراء والتاء من المراء والقتال ھکذا فی بعض النسخ المصححۃ وعند
ابن الحاجب المراء بالتشدید من شواذ ولم ار من نقل قتالا بالتشدید فکان ما فی الشرح لفظ قیتالا کما وجد فی
بعض النسخ بالیاء بعد القاف وانما اعادہ بعد ذکرہ فی قولہ ومن قال الخ للاشارۃ الی انہ شاذ لا قیاسی
کما یشعر بہ کلام منتبہ لہ قولہ ـــ وھو تأسیسہ ای بناء اصلہ قال فی القاموس والتأسیس
بیان حدود الدار ورفع قواعدھا وبناء اصلہا اھ ویمکن ان التأسیس فی کلام الشارح بمعنی الاصل فہو
مبتدأ وتأسیسہ مبتدأ ثان وعلی ان یکون خبر للثانی والجملۃ خبر الاول وعبارۃ التسہیل وغالب لمشارکۃ
الاثنین فی اصلہ فی الصدور والوقوع بشرط ان یکون احدھما غالبا والاخر مغلوبا فیکون کل واحد
منہما فاعلا ومفعولا لاشتراکہما فیہ لکن الغالب یکون فاعلا والمغلوب مفعولا لفظا وبالعکس معنی اھ
قولہ ـــ فصاعدا حال من المحذوف مع عاملہ وجوبا والتقدیر فذھب ھذا العدد صاعدا او فاقترن
الحال بالفاء او ثم ھھنا لازم کما فی الصبان عن التسہیل قولہ ـــ بفعل احدھما الخ حال من الاثنین او صفۃ
بناء علی ان ال فیہ للجنس قولہ ـــ بمصاحبۃ الباء للملابسۃ او بمعنی فی ومثلہ یقال فی قولہ قولہ ـــ
نحو ضارب زید عمرا ھذہ الصیغۃ دلت صریحا علی صدور الضرب متعلقا بعمرو وضمنا علی العکس کما لا یخفی ما
فالاشتراک مدلول التزامی ولاعتبار التعلق فی وضع فاعل وجب تعدیہ الی واحد ان کان اصلہ لازما نحو کارمتہ
والی اثنین ان کان متعدیا الی واحد لا یصلح ان یکون مشارکا للفاعل فی المفاعلۃ نحو نازعتہ الحدیث وجاذبتہ
الثوب دون ما اذا صلح نحو ضارب زید عمرا اھ محشی قولہ ـــ نحو عافاک اللہ ای اعطاک اللہ العافیۃ
شرح التسہیل قولہ ـــ نحو دافع ودفع فقد ورد التنزیل بہما قرأ نافع وابو جعفر ویعقوب ولولا دفاع
اللہ الناس وقرأ الباقون ولولا دفع اللہ محشی قولہ ـــ وسافر وسفر فیہ رد لما فی شرح المفصل لابن الحاجب
حیث قال ثم فعل ثلاثی من لفظ سافرت بمعناہ فلم یثبت اھ قال الجاربردی بعد نقل بعض ما عنہ اعنی ابن الحاجب
ما نصہ لکن نقل الجوھری سفرت اسفر سفورا اذا خرجت للسفر فانا سافر وقوم سفر مثل صاحب وصحب اھ
تنبیہ ـــ جملۃ ما ذکرہ من معانی فاعل اربعۃ وزید خامس وھو جعل الشیء ذا اصلہ نحو راعنا سمعک
ای اجعلہ ذا رعایۃ لنا قولہ ـــ والثانی ما کان الخ مقابل لقولہ الاول ما کان ماضیہ الخ قولہ ـــ
وھو نوعان الضمیر راجع الی قول المصنف ما کان الخ او الی قول الشارح ما یکون الزائد الخ قولہ ـــ
والمجموع ای ومجموع النوعین فال فیہ عوض عن المضاف الیہ علی رأی من جوزہ اما علی رأی من منعہ فہی للعہد والمعہود

بجموع النوعين قوله خمسة ابواب خبر المجموع والمجموع متعدد ومتحد في المعنى فلهذا اجاز
الاخبار عنه بالمتعدد قوله لانه الخ علة لقوله وهو نوعان ولا يخفى مما مر تقرير مطوله
قوله امثلة اوله التاء الخ قدم ما فيه التاء على ما فيه الهمزة لان التاء حرف صحيح فهو اشرف من همزة
الوصل ولان التاء ثابت ابدا والهمزة تسقط في الدرج والضحى ان الاصل اول او األ بواو بين همزتين
بدليل جمعه على اوائل فقلبت الهمزة الثانية واوا وادغم فيها الواو الاولى وقيل اصله وءال من الهمزة بعد
واو ثم قلبت الهمزة واوا والواو الاولى همزة ثم كان ما حقه حينئذ ان يجمع على ووائل لكنهم استثقلوا واوين
اول الكلمة قوله استعمالات فتارة يرد اسما بمعنى مبدأ الشيء نحو ماله اول ولا اخر وتارة يرد وصفا بمعنى
سابق نحو لقيته عاما اولا بالتنوين لانه قد يؤنث بالتاء ووزن افعل لا يمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه التاء
وتارة يرد بمعنى اسبق فيليه من ويمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء كهذا اول من
هذين وهل حينئذ افعل تفضيل لا فعل له من لفظه او جار مجراه في تجرده من التاء وتلوه من خلاف
وتارة يرد ظرفا كرأيت الهلال اول الناس اي قبلهم وهذا هو الذي يبنى على الضم لقطعه عن الاضافة
كما قال ابن هشام فالاستعمالات اربعة والمراد هنا الاول فاعرفه قوله مثل تفعل الاولى ان
يقول وهو تفعل الخ لان تفعل وتفاعل محصور فيهما ما اوله التاء بناء على ما اشتهر كما يشير اليه قول
الشارح والمجموع خمسة ابواب ويمكن ان المصنف ادخل بكلمة مثل ما ذكروه من اوزان مزيدة
للثلاثي وان لم يذكره صريحا نحو تفعول وتفوعل قال في شرح لامية الافعال والعجب انه يعني ابن
مالك رحمه الله ذكر اوزانا غريبا قل من تعرض لها من التصريفيين واهمل اربعة اوزان مشهورة وهي تفعلل
بتكرار اللام نحو تجلبب من لبس الجلباب مطاوع جلببه الملحق بدحرج وتفوعل كتجورب مطاوع
جورب وتفوعل كتهوك في مشيه اذا تموج فيه متبخترا وتفيعل كتشيطن اي اشبه الشيطان وهذه
الاربعة من مزيد الثلاثي للالحاق بمزيد الرباعي اه وسيأتي في الشرح عند قول المصنف واما الرباعي
المزيد فيه فامثلته تفعلل الخ ان هذه الاربعة ملحقة بتدحرج وهو لا ينافي دخولها في كلام المصنف هنا
فتأمل قوله بزيادة التاء حال من تفعل وان كان مضافا اليه لان المضاف يجوز ان يعمل في حال لانه
وصف بمعنى مماثل قوله نحو تكسر تكسرا اشار به الى ان مصدر تفعل يجيء على وزن تفعل بضم
العين لانه لو فتح لالتبس بالفعل الا انهم اذا بنوا تفعل من الناقص كسر العين منه لتسلم الياء لانهم
لو ضموا العين لانقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فعدل لو اعمل الضم الى الكسر لتسلم الياء قوله
والمطاوعة حصول الاثر الخ عبارة السيد وهي قبول الشيء اثر الفعل له من تعلق المتعدي به اه وهي اولى
من عبارة الشارح وفي الحضرة على انها عنيل المطاوعة قبول الاثر حصوله من فاعل فعل ذي علاج
محسوس الى فاعل فعل اخر يلاقيه اشتقاقا فان حصل الاثر بلا ملاقاة فليس مطاوعا كضربته
فتألم

فتأمل وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة فما تعلمت ولا ظننت كذا فما انظن لعدم العلاج المحسوس
وانما نحو قولهم انقطعت الى الله وانكشفت حقيقة المسئلة مما كان معنويا فمجاز لا حقيقة او انه ليس مطاوعا
لفعلت بل مستقل كذهب ومضى ويجوز ثلث هذا الكلام فانتقال اذا عنيت الالفاظ المسموعة لاحتياج
علاجها بتحريك اللسان والشفتين فان اردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع افاده الله ما قيل اه
قوله والمطاوعة حصول الخ فاذا قيل هذا الفعل للمطاوعة فالمراد انه دال على اثر حصل عن
تعلق فعل آخر بما قام به ذلك الاثر ولو تقديرا ليدخل نحو انكسر الاناء ويسمى حينئذ مطاوعا بالكسر لانه
قبل الفعل ولم يمتنع والاول مطاوعا بالفتح لمطاوعة الثاني اياه اه محشي والمراد بالاول الاثر في نحو
قولك كسرته فانكسر وبالثاني كذلك قوله وللتكلف وهو اظهار شيء عن نفس الفاعل
وليس فيه ذلك الشيء كما يؤخذ من كلامه الآتي في تفاعل قوله نحو توسدت الثوب مثلا مثل
قوله في الاتخاذ وسادة فان الفاعل هو المتكلم او المخاطب على الاحتمال في التاء جعل
المفعول وهو الثوب مثلا اصل الفعل وهو الوسادة قوله في جانب الهاجو وهو اللوم قوله
وللدلالة على ان الفاعل اصل الفعل مرة بعد مرة نحو تجرعته قال ابن الحاجب في الشافية ومنه تفهم
ومنه تجوز كما نبه عليه المحشي في قولك تفهمت المسئلة لان المسئلة شيء واحد لا يتصور التدريج في فهمها
وانما التدريج في متعلقاته وهي الانتقالات والافكار الموصلة كان يلتفت الذهن لها في الاول ثم تلاحظ في
الثاني ثم يتضح في الثالث بالترتيب المقتضي للفهم لكن لما حصل المطلب والتدريج في طريقه جعل كان ذلك
واقع فيه وقد اليه اشار في شرح المفصل بقوله لانه حصل له الفهم شيئا بعد شيء هذا ومثل تجرع ايضا
تعرق اذا قصد اللحم بفمه من العظم قطعة بعد قطعة وتسمع اذا استمع الى احد يسمع منه شيئا بعد شيء
بحيث لا يعلم هو قوله جرعه في القاموس الجرعة مثلثة من الماء الحسوة منه اه وفيه ايضا حسا زيد
المرق شرب شيئا بعد شيء اه قوله وللطلب في بمعنى استفعل كما عبر به غير واحد قوله
نحو تكبر مثله تكثر بمعنى استكثر وتعظم في جعل نفسه عظيما تنبيه جملة ما ذكره من معاني
تفعل ستة ويبقى له معان فالسابع التلبس بمسمى ما اشتق منه نحو تقمص وتعمم والثامن العمل في مسمى
ما اشتق منه نحو تضحى وتعشى والتاسع موافقة المجرد كتبين وتبسم وتفكر بمعنى بان وبسم وفكر والعاشر
الاغناء عن المجرد نحو تكلم وتصدى والحادي عشر الاغناء عن فعل نحو توكل في قال ويأتي اذا المعروف في
اختصار الحكاية فعل بالتشديد نحو امن والثاني عشر الصيرورة نحو تحجر الطين قال المحشي ومنه تقيس
وتنزر بالانتماء الى قيس ونزار كواحد منهم قال ذلك ابن مالك وادرج الزمخشري وابن عصفور
باب تقيس في التكلف اه والثالث عشر سؤال الحاصل نحو تعطى وترحم اذا سأل العطاء والرحمة
ذكر هذه المعاني كلها المحشي قوله وتفاعل نحو تباعد تباعدا اشار الى ان مصدر تفاعل يجيء

على وزن تفاعل ولم يتصرفوا في مصدره الا انهم ضموا عينه للفرق بينه وبين فعله واذا ارادوا ان يبنوا التفاعل
من الناقص كسروا العين نحو تجافي تجافيا قوله ـــ وهو في الاصل لما يصدر الخ اي وباب تفاعل في الغالب
موضوع للمعنى الذي او لمعنى يصدر الخ فالضمير راجع الى باب تفاعل والاصل بمعنى الغالب واللام متعلق
بمحذوف وما موصولة او موصوفة ويصدر صلة او صفة قوله ـــ فان كان من فاعل اي بفتح العين
المتعدي صفة له قوله ـــ وتنازعنا اقتصر على حكاية الفعل واقعا على ضمير الحديث لان المقصود فلم
يبال بحذف المفعول لسبق الاعلام باشتراطه كذا في حاشية قوله ـــ وعلى هذا القياس يعني وان كان
من متعدي الى واحد يكون لازما كتغافل او متكارما محشي قوله ـــ وذلك اي كون تفاعل من فاعل المتعدي
الى اثنين يتعدى الى واحد وعلى قياسه قوله ـــ لان وضع فاعل بفتح العين قوله ـــ لنسبة
الفعل اي الحدث وقوله الى الفاعل اي الموجد لذلك الحدث فالمراد الفاعل اللغوي او المراد بالفعل الفعل
الاصطلاحي وبالفاعل كذلك وهذا هو الانسب بما مر قوله ـــ المتعلق صفة للفعل او الفاعل وهذا
هو الاولى من حيث الصناعة والاول اولى من حيث المعنى قوله ـــ بغيره اي الفاعل وهو المفعول
قوله ـــ مع ان الخ متعلق بالمتعلق وقوله فعل مثل ذلك اي الفعل المتعلق بغيره وهو الفاعل المتقدم
قوله ـــ وتفاعل وصفه الخ اي فاذا قلت تشارك زيد وعمرو كان مدلوله الاخبار بصدور الشركة
المستفادة من جوهر اللفظ من كل منهما مع قطع النظر عن تعلقها بالآخر وعن اشتراكهما في الاتصاف بها وان
كان كل من الامرين لازما هذا وحين تأملت ما فرق به الشارح استبان لك منه فرق آخر وهو ان البادي
معلوم في الفعال دون التفاعل ومن ثم يقال اضارب زيد عمرا ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال مثله في
تضارب اه محشي قوله ـــ فيه اي الفعل اي الحدث قوله ـــ من غير قصد الى ما تعلق
به هذا محل الاستدلال على نقص مفعول في التفاعل وهو موجود في الفعال قوله ـــ وحال انه منفك
عنه الضمير المنصوب راجع الى تجاهل والمجرور للفاعل قوله ـــ والفرق بين التكلف في هذا
الباب جار والمجرور حال من التكلف او صفة له والاول متعين من قوله في باب تفعل فانه حال
من الضمير في بمعنى العائد الى التكلف قوله ـــ ان المتحمل اي مثلا وقوله بخلاف المتجاهل اي مثلا
ايضا كما لا يخفى وفي شرح السيد واعلم ان تفعل وتفاعل يجيئان للتكلف الا ان بينهما فرقا وهو ان
تفعل يظهر صاحبه عن نفسه ما ليس فيه ولكن يريد ويحب ان يكون ذلك الشيء فيه في نفسه وتفاعل
لا يريد ان يكون ذلك فيه والى هذا اشار جار الله في المفصل بقوله وليس تحلم مثل تجاهل لان الفاعل
في تحلم يطلب ان يكون حليما والفاعل في تجاهل لا يطلب ان يكون جاهلا اه تنبيه ـــ
جملة ما ذكر من معاني تفاعل ثلثة وقد يجيء لاصل الفعل نحو تعالى الله قوله ـــ وان قوله
الهمزة مقابلة قوله اما اوله الثاني قوله مثل انفعل قدم المصنف باب انفعل لتقدم زيادته على

الاصل

الاهل والاصل باق على حاله ثم وسط باب افتعل للتوسط زيادته ثم اخر باب انفعل لتأخر زيادته والاولى
ان يقول فهو انفعل له كما تقدم نظيره وانظر هل هنا وزن زيد في اول الهمزة لهما شيء غير ما ذكره هنا
لبنائه في ~~المنا~~ هذا الوجه الاخير فيما مر وتقدم يقال ادخل بمثل او اد انفعل قوله نحو انقطع ~~انقطاعا اشار~~
~~به الى ان مصدر انفعل انفعالا~~ مثال للمثل وهو ايضا جائز فيما مر فتذكر قوله نحو انقطع انقطاعا اشار
الى ان مصدر انفعل انفعالا كما مر نظيره غير مرة قوله وهو لمطاوعة فعل لا يكون انفعل المذكور
الا متعديا لكونه للمطاوعة والانفعال والذي عليه الجمهور ان الفعل ومطاوعه لا يجوز ان يكونا لازمين
معا او متعديين معا الى مفعول او مفعولين وزعم ابو علي انهما جاء لازمين سمع في شعرهم منهوى
ومنغوى من هوى وغوى وهما لازمان ورد بانهما ضرورة ويحتمل مطاوعان لاهوية واغوية وخففا
بان انفعل لافعل شاذ وزعم ابن بري انهما يقعان متعديين الى اثنين نحو استعطيته درهما
فاعطانيه درهما والى واحد نحو استنصحته فنصحني ورد بان هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب
والاجابة كما في المغني اه صبان قوله ولهذا لا يكون الا لازما وكونه لمطاوعة فعل لا يكون
الا لازما وفي هذا التعليل ان فعل قد يكون متعديا الى مفعولين فيجوز ان يكون انفعل متعديا الى واحد
الا ان يقال انما المراد بفعل المتعدي الى واحد فيكون ما ذكره صحيحا وقد مر ان المعاني المذكورة للابنية
محفوظة مسموعة وليس شيء منها مطردا قوله ومجيئه مبتدأ وخبره قوله من الشواذ قوله
نحو انسقفت الباب له سمع ايضا اغلقته فانغلق وازعجته فانزعج وافردته فانفرد قال بعضهم ويجوز ان يكون
انغلق وانسقف على لغة من قال غلقت وسقفت فانهما مقولان ومنقولان قوله
ولا يبنى من باب انفعل قوله فيه علاج وهو المزاولة وقوله وتأثير حسي محسوس كقسمته
فانقسم قوله لا يقال انكرم وانعدم قال المحشي لان الانعدام استيصال الموجود دفعة فلا
يبقى ثمة علاج وتأثير ونحوهما انعلم وانقصد بخلاف انقال لان القائل يعمل في تحريك لسانه ويعالج
في التحري للعبارة موافق للمعنى بعض علاج اه وفي القاموس وقول المتكلمين وجدنا نفهم لحن اه
قوله ونحوهما مثل انعلم وانقصد قوله بالمطاوعة الباء داخلة على المقصور عليه
على ما سيأتي بيانه قوله ان يكون من امره من شأنه قوله وهو العلاج الضمير راجع لما
في قوله مما يظهر اثره قوله تقوية للمعنى مفعول له لقوله التزموا ثم ان كلام الشارح كالصريح
في ان انفعل لا يكون الا مطاوعا لفعل الا ما شذ كما نقل السيد عن الزمخشري قال الصبان وجاء لاصل الفعل
كانطلق اي ذهب وللبلوغ الشيء كانحجز اي بلغ الحجاز قوله نحو اجتمع اجتماعا اشار
به الى ان مصدر افتعل على افتعال كما مر نظائره قوله وهي لمطاوعة فعل اي في الاغلب قال

الصبان نقلا عن الدماميني ما لفظه واستغنوا عن انفعل بافتعل فيما فاؤه لام كلومته فالتأم او راء كرفقه
فارتفق او واو كوصلته فاتصل او نون كنقلته فانتقل وكذا الميم غالبا كملأته فامتلأ وسمع محوته فانمحى
وميزته فامتاز فقلبت النون ميما وادغمت وقد يستغنون بافتعل في غير ذلك كاستتر واشتد وقد
يتشاركان في غير ذلك كحجبت الشيء فانحجب واحتجب اهـ قوله والاتخاذ هو اتخاذ الفاعل
اصل الفعل قوله نحو اكتسب الخ الكسب تحصيل الشيء على اي وجه كان والاكتساب تحصيله
مع المبالغة والاعتمال قال تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال في شرح المفصل هو تنبيه على
لطف الله تعالى بخلقه حيث اثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الا على وجه
المبالغة والاعتمال فيه اهـ والاولى قول صاحب الكشاف ومن تبعه لما كان الشر مما تشتهيه الانفس وهي
منجذبة اليه وامارة به كانت في تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم يكن في باب الخير
كذلك لفتورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال والتصرف كذا ذكره المحشي قوله
ويكون بمعنى فعل حكى الاصمعي حمل واحتمل قيل ومنه نزع وانتزع وقلع واقتلع وفيه نظر لان الانتزاع
الاخذ بسرعة والنزع التحويل وكذا القلع والاقتلاع وجذب والاجتذاب قاله ابن عصفور فتمثيل
الشارح ايضا منتقد قال ابن مالك ومنه اقتدر واستمع واقترب اهـ محشي قوله وبمعنى تفاعل
اي المشهور فيه وهو ما مشى في قول الشارح وهو في الاصل لما يصدر الخ تنبيه جملة ما ذكره
الشارح من معاني افتعل خمسة وزيد سادس وهو موافقة تفعل نحو ابتسم وامتلك وسابع
وهو موافقة استفعل نحو ارتاح واعتصم بمعنى استراح واستعصم وثامن وهو التخيير نحو انتخب
واصطفى وتاسع وهو عمل الفاعل بنفسه اصله نحو اكتحل وامتشط وعاشر وهو مطاوعة فعل المضعف
نحو عدلت الرمح القصوص فاعتدل قوله وافعل اصله افعلل فادغم بدليل وجوب استعماله مفتوح
اللام الاولى مع تاء الضمير ونونيه نحو احمررت واحمررنا واحمررن محشي قوله بزيادة اللام الاولى
او الثانية اي على الخلاف الذي ذكره في فعلل كما اشرنا اليه هناك قوله احمر احمرارا اشار به الى ان مصدر
افعل على وزن افعلال قوله واختص بالالوان والعيوب يريد ان صيغة افعل مقصورة على الالوان
والعيوب لا تتعداهما الى غيرهما اي في الاصل الغالب فادخل الباء على المقصور عليه مشيا على المتبادر
المتعارف تقريبا على الافهام والقياس ان يقول واختص به الالوان والعيوب لان حق الباء
ان تدخل على المقصور وسيأتي ايضاحه في كلامه ثم اطلاقه العيوب هنا مقيد بالحسية كاعور واعرج
كما قيده به صاحب التسهيل وغيره وقوله في الاصل الغالب للاحتراز عن افعال جاءت لغيرهما شذوذا
كقولهم ارعوى واقتوى اذا خدم وازور وابهار الليل اذا انتصف وابهار القمر اذا قوي ضوؤه وفي
هذا المثال بحث اهـ محشي يعني ابهار القمر ولعل وجه البحث ان هذا المثال يمكن ان يكون داخلا في الالوان
كما يظهر من تفسير الشارح قوله والقسم الثالث الخ مقابل قوله السابق القسم الاول الخ قوله

مثل

مثل استفعل فيه مامرّ وهنا اوزان لم يذكرها المصنف وذكر ابن مالك وغيره منها افوعل كاكوأل الرجل بمعنى قصر واجتمع خلقه وافلعل كاسلهمّ الرجل اذا تغير وجهه وافعمل كاهرمع الدمع اي سال بسرعة وافعلنس كا كاعلنكس الشعر اذا تراكم لكثرته وافعال نحو احبنطأ اذا استلقى على الموت وافعنلأ نحو احبنطأ اذا عظمت بطنه من وجع سمي الحبنطي كا وافونعل كاحونصل الطائر اذا ثني عنقه واخرج حوصلته وهي مستقر الطعام منه كالكرش من غيره وقيل هي مجرى الطعام كالحلقوم من الانسان وافعيل كاهبيخ الرجل اذا انتفخ وتكبر وتبختر في مشيته قوله نحو استخرج استخراجا اشار به الى انه مصدر استفعل يجيئ على استفعال هذا اذا لم يكن فعله معتل العين فان كان اياه نقلت حركة عينه الى الفاء وقلبت الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن وحذفت هي او الالف الاستفعال وعوضت عنها تاء التأنيث كما سيأتي قوله قد يكون نقديرا كما مثل وقد يكون تقديرا نحو استخرجت الوتد حليس وهو لطلب الفعل اعلم ان الطلب هنا صريح لطلب بل المعنى لم ازل اتلطف واتحيل حتى خرج محشي قوله والاصابة شيئ على صفة اي وجدان شيئ على معنى ما صيغ منه فالمراد منه بالصفة معنى ما صيغ منه استفعل فعله نحو استعظمته واستحسنته وغيرهما قوله وللتحول اي وللتحول شيئ الى اصل ما اشتق منه مثله استصغرته واستسمنته وغيرهما قوله والتخييل كما في الحاشية وفي القاموس واستنسر استفعل ومنه استنسر واستنوق الجمل على التشبيه والتخييل اي صار كالنسر قوة اه قوله ويكون بمعنى فعل منه ايضا بان واستبان وعلا واستعلى اه محشي

ثم جملة ما ذكره من معاني استفعل اربع وزيد خامس وهو مطاوعة افعل نحو احكمه فاستحكم وسادس وهو موافقة افعل نحو ايقن واستيقن واجاب واستجاب وسابع وهو موافقة تفعل نحو تكبر واستكبر وثامن وهو موافقة افتعل نحو اعتصم واستعصم وتاسع وهو الاغناء عن الثلاثي عند عدم سماعه نحو استحيى اذ لم يستعملوا المجرد منه وعاشر وهو الاغناء عن فعل المضعف نحو استرجع اذا قال انا لله وانا اليه راجعون والاصل رجّع بالتشديد كامر اذا قال آمين وحادي عشر وهو الاتخاذ نحو استعبد واستأجر ذكر هذه المعاني كلها المحشي عن التسهيل وثاني عشر نحو استحصد الزرع اي حان وقت حصاده ذكره المحشي ايضا قوله وافعال نحو احمار احميرارا اشار به الى ان مصدره يجيئ على افعيلال زيدت الالف بين حرفي التضعيف وكسر عينه فقلبت الالف ياء للانكسار ما قبلها الى قوله من مقصور افعل مقصور من افعال لطول الكلمة ومعناه كمعناه بدليل ان ما يقال بالالف يقال بدونها لكن قد يكثر احدهما في لفظ الآخر فكثرة افعل كاحمر وكثرة افعال كاشهاب وادهام اه وما ذكره من القصر هو مذهب الخليل قاله في الحاشية وقيل الاصل افعل مزيد فيه الالف قوله وحكمه حكم احمر الواحد اي يقول وحكمه حكم افعل يعني به ما مر في افعل من لزوم اللزوم والاختصاص بالالوان والعيوب اي الظاهرة قوله الا ان المبالغة فيه زائدة قال المحشي يفرق بينهما ايضا بان الاكثر قصد عروض المعنى اذا جيئ بالالف ولزومه اذا لم يجيئ بها ومن اللزوم مع الالف قوله لا مدها متان ومن العروض الا مع عدمها قوله كذ

اصفر وجهه فعلا وقرأه ابن عباس رضي الله عنهما كمثله اهـ قوله نحو اعشوشب اعشيشابا اشار به الى ان مصدر افعوعل على
افعيعال بكسر العين وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وزيدت الالف قبل اللام قوله اي كثر
عشبها اي نباتها وكلاهما قوله وهو للمبالغة اي فاعشوشبت تفيد المبالغة اي الكثرة دون عشبت
كما يفيده تفسير الشارح بقوله اي كثر عشبها ومعنى عشبت نبتت ويأتي افعوعل ايضا للصيرورة نحو احلولى
احلولى الشيء اي صار حلوا وبمعنى استفعل ويتعدى الى مفعول به كقوله شعر

لو كنت تعطي حين تُسأل سامحت ... لك النفس واحلولاك كل خليل

اي استحلاك وبمعنى المجرد كقولهم خلق ان يفعل كذا واخلولق ولمطاوعته كقولهم ثنيته فاثنوني ومنه قراءة
بعضهم على انهم يثنوني صدورهم كذا في الحاشية قوله وافعوّل قال في التسهيل بناء مقتضب
اي موضوع على مثال لم يسبق باخر اصل له او كان له اصل مع خلوص حرف زيد لمعنى او الحاق اهـ عصمي
قوله نحو اجلوّذ اجلواذا اشار به الى ان مصدر افعوّل يأتي على افعوّال ثم ان الشارح لم يبين معنى
اجلوّذ وهو للمبالغة يقال جلذت الابل اذا سارت سيرا بسرعة ويقال اجلوذت الابل اذا سارت سيرا بزيادة سرعة
اهـ ملتقى البنا وقال الميثي ويقال اجلوذ بهم السير اي دام مع السرعة اهـ قوله نحو اقعنسس
اقعنساسا اشار به الى ان مصدر افعنلل يجيء على وزن الافعنلال قوله قال ابو عمرو وسألت
الاصمعي عنه اي عن معنى اقعنسس وفي اكثر النسخ قال ابو عمرو بالواو وفي بعضها ابو عمر بدون الواو
ولعل الثاني هو الصواب فان الظاهر ان المراد به صالح بن اسحق ابو عمر الجرمي لانه تلميذ الاصمعي
لا ابو عمرو فانه شيخ الاصمعي كما تعرفه والجرمي بفتح الجيم وسكون الراء قال في التصريح نسبة الى بني جرم
ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه قاله ابن درستويه اهـ وفي تاريخ ابن خلكان كان
فقيها عالما بالنحو واللغة وهو من البصرة وقدم بغداد واخذ النحو عن الاخفش وغيره ولقي يونس بن
حبيب ولم يلق سيبويه واخذ اللغة عن ابي عبيدة وابي زيد الانصاري والاصمعي وطبقتهم وكان دينا
ورعا حسن المذهب صحيح الاعتقاد روى الحديث وله في النحو كتاب جيد يعرف بالفرخ معناه فرخ كتاب سيبويه
وناظر ببغداد الفراء وحدث عنه ابو العباس المبرد عنه اهـ وذكر ابن خلكان ايضا انه توفي سنة
خمس وعشرين ومائتين رحمه الله تعالى والاصمعي بفتح الهمزة وسكون الصاد وفتح الميم نسبة الى جده اصمع
وهو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن اصمع كان اتقن القوم باللغة واعلمهم بالشعر واحضرهم
حفظا قال بعضهم سمعت الاصمعي يقول احفظ ستة عشر الف ارجوزة وقال الربيع بن سليمان سمعت
الشافعي رضي الله عنه يقول ما عبر احد عن العرب باحسن من عبارة الاصمعي وهو من اهل البصرة وقدم
بغداد في ايام هرون الرشيد واخذ النحو عن عيسى بن عمر واللغة عن ابي عمرو وكانت ولادته سنة

اثنتين

اثنتين وعشرين ومائة وتوفي في صفر سنة ست عشرة ومائتين بالبصرة وقيل بمرو اهـ من تاريخ ابن
خلكان وغيره قوله فقال هكذا وهو مركب من ثلاث كلمات ها التنبيه وكاف الجر وذا الاشارة والمشار اليه
هو ما فعله حين سئل وهو الذي يبتغيه السائل بقوله فيذم لح قال في القاموس القعس محركة خروج الصدر
ودخول الظهر ضد الحدب اقعس وتقعس ثم قال واقعنسس تأخر ورجع الى خلف والمقعنسس الشديد اهـ
وتبين بهذا ان معنى الوصف مخالف لمعنى الفعل قوله واقعنلى هو لمطاوعة فعلى نحو سلقاه فاسلنقى
اهـ محشي قوله والبابان الاخيران من الملحقات باحرنجم لكن عد باب نحو اقعنسس وباب نحو اسلنقى
من الافعال الملحقات باحرنجم وانما اتى بمن التبعيضية مع ان الملحق باحرنجم هذان البابان ولذا
لم يذكر في الشافية غيرهما وكذا افعل صاحب المراح وغيره نظرا الى ما ندر من الحاق غيرهما به وهو احبنطأ
بالهمز او هو اصل وتقدم معناهما قال ابو حيان والمحفوظ الكثير احبنطى بالالف للالحاق فيحتمل ان تكون
الهمزة بدلا منها واما انها اصل فلم ينقله الا صاحب كتاب العين فلا يلتفت اليه اهـ كذا في المحشي
قوله فلا عجب لنظمهما في سلك ما تقدم النظم في الاصل جمع اللآلي في السلك وهو بكسر السين وسكون
اللام خيط قبل النظم فيه اما بعد النظم فيه فيسمى سمطا بفتح السين وسكون الميم واللآلي بعد نظمها
تسمى قلادة ومجموع المنظوم والمنظوم فيه يسمى عقدا وفي كلامه استعارة تصريحية حيث شبه جمع
الابواب في محل لها بنظم اللآلي في السلك بجامع مطلق الاجتماع فاستعار اسم المشبه به للمشبه والسلك
ترشيح او شبه المحل الذي ذكر فيه المصنف امثلة الثلاثي المزيد فيه بمعنى السلك بجامع ان كلا محل ورود
النفائس واستعار اسم المشبه به للمشبه والنظم ترشيح ويمكن ان هنا استعارة مكنية قوله وكذا
تفعلل وتفاعل من الملحقات بتدحرج نحو عند ابن الحاجب في الشافية نحو تفاعل وتشيطن من الملحقات
بتدحرج تبعا للزمخشري في مفصله ونسب بعضهم صاحب المفصل للسهو وابن الحاجب تابع له والشارح تابع لهما
وحقق مع المصنف فيه لشرح الشافية ان تضعيف العين لا يكون للالحاق ومنه وفي التسهيل وشرح المفصل
وغيرها ما يدل على ان الالف لا تقع للالحاق حشوا لا في الاسم ولا في الفعل قال ابن الحاجب وغيره لانها
عند المحققين انما الحقت ياء متحركة وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فلو الحقت بغير الآخر لم تخل اما ان
تلحق متحركة بعد فتحة او غيره فان الحقت على الاول انقلبت الفا غير ولو وجب الالحاق لفوات
حركة فيها فيفوت المعنى الذي من اجله الحقت وان الحقت على الثاني وجب ان تبقى فلا
يكون الفا بخلاف الآخر فان حركته عارضة غير معتد بها في الزنة اهـ قاله المحشي وفي منحة
ذوي الزيادة من الشافية ما نصه لا تقع الالف للالحاق في الاسم حشوا لما يلزم من تحركها انتهى

فقيد الضابط المذكور بالاسم والصحيح الاول والدليل عليه قول العرب تضامم القوم فانهم (تجمعوا) لو كان ملحقا لم يجز
ادغامه مثل جلبب وقيل لان الالف لما صنف وهو ان لا يخلف اللسان بتوالي الحركات فلم يجز جعلها في مقابلة
العين من تفعلل حيث قوله والمصنف لم يفرق بضم الزاء من باب قتل يقتل ويجوز كسرها في لغة من باب
ضرب يضرب قال ابن الاعرابي فرقت بين الكلامين فافترقا مخفف وفرقت بين العبدين فتفرقا
مثقل فجعل المخفف في المعاني والمثقل في الاعيان والذي حكاه غيره انهما بمعنى والتثقيل مبالغة
اه ما في المصباح واعلم ان المصنف رحمه الله تعالى قدم في القسم الثالث من الثلاثي المزيد فيه
باب استفعل لتقدم زيادته على الاصل والاصل لا فاصل بين اجزائه وكثرة افراده ثم باب
افعال لان الفاصل بين اجزائه واحد وهو الالف بناء على ان الزائد هو الاخير من اللامين
بخلاف افعوعل وافعوّل فان الفاصل بين الاصل منهما حرفان ولكن قدم منهما افعوعل
لان الواحد من الفاصلين فيه حرف معتل وافربا في افعنلل وافعنلى لكونهما ملحقين باحرنجم
ولكن قدم منهما افعنلل لان المزيد للالحاق فيه حرف صحيح فهو اشرف من افعنلى لان المزيد
للالحاق فيه حرف معتل قوله وانما الرباعي المزيد فيه الخ تقدم الكلام على الثلاثي
من الاقسام الاربعة وهذا شروع في الرابع منها قوله فامثلته الخ لم يبين المصنف ان
الرباعي المزيد فيه على قسمين كما صنعه فيما قبل لقلته ولانه يعلم بالمقايسة عليه وانما
قدم تفعلل لانه على خمسة احرف فهو بالنسبة الى ما بعده مقدم بالطبع فقدم بالوضع
ثم قدم افعنلل على افعلل لان الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه كما سياتي قوله
كتدحرج تدحرجا اشار به الى ان مصدر تفعلل يجيء على وزن تفعلل على وزن الماضي لكن فرق
بينهما بما ذكره الشارح بقوله ضمت لامه الاولى قوله ويلحق به اي بتدحرج وجملة ما الحق
بتدحرج على ما عنده الشارح خمسة وقيل ان تمسكن ليس ملحقا بل مثل تدحرج وهذا القول شاذ
من قبيل الغلط على توهم الميم اصلا وليس كذلك بل هي زائدة كما يقتضيه صنيع القاموس والاصل
سكن وفي شرح لامية الافعال ومنها تمفعل بزيادة التاء والميم كتمسكن الرجل اذا اظهر المسكنة و
الخضوع والذلة وتمندل بالمنديل وتمدرع بالمدرعة واصل المسكنة من سكون والمنديل من
ندل والمدرعة من درع اه وقال في الشافية ولم يقيدوا بتمسكن وتمدرع وتمندل لوضوح شذوذها اه
وفي الحاشية ثم الالحاق في هذا الفعل يعني تمسكن واخواته مما نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك
وكذا تغافل وتكلم على راي من سبق انما هو بواسطة تكرير الباء والواو والياء والميم والالف وتضعيف
العين لا بالتاء لان الالحاق لا يكون من اول الكلمة فالتاء انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج
اه قوله لبس الجلباب قال في القاموس والجلباب كسرداب وسنمار القميص وثوب واسع للمرأة
دون الملحفة او ما تغطي به ثيابها من فوق كالملحفة او هو الخمار وجلببه فتجلبب اه قوله

ـه لبس الجورب في القاموس الجورب لفافة الرجل جمع جوارب وجواربة وتجورب لبسه وجوربته
ألبسته اه قوله كاحرنجم احرنجاما اشارة الى ان مصدر افعنلل يجئ على افعنلال قوله
افعلال بناء مقتضب وقيل ملحق باحرنجم فاصل اقشعر اقشعرر بسكون العين وتكرر هو واجتماع مثلين
متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم ادغموا احد المثلين في الآخر قال ابو البقاء واعترض
بان حكم الالحاق ان لا يدغم لئلا تفوت الموازنة ولهذا وجب الفك في اقعنسس وجلبب لان الالحاق جعل الثلاثي
بزنة الرباعي او الخماسي الاصول ليلحق به في تصاريفه كما مر قوله كاقشعر اقشعرارا اشارة
الى ان مصدر افعلل على افعلال قوله ـه اخذته قشعريرة الضمير في اخذته راجع الى قول الشارح جلده و
القشعريرة بضم القاف وفتح الشين وسكون العين وكسر الراء وبعدها ياء ساكنة واخره راء وبعدها هاء التأنيث
وفي القاموس واقشعر جلده ـه اخذته قشعريرة ح ـه رعدة والرجمة الرجمة بكسر الراء وفتحها اسم
مصدر لارتعد بمعنى اضطرب وقال السيد في شرحه والاقشعرار ارتفاع شعر البدن اه واعلم ان جملة
ما ذكره المصنف من ابواب الفعل احد وعشرون بابا ثلثة للثلاثي المجرد وواحد للرباعي المجرد واربعة
عشر للثلاثي المزيد فيه وثلاثة للرباعي المزيد فيه فالجملة ما ذكر قوله تنبيه هو لغة الايقاظ
واصطلاحا جملة دالة على بحث يفهم اجمالا من البحث السابق قيل او على بحث بديهي فالترجمة به لما
لم يفهم مما سبق ولم يكن بديهيا غير جارية على الاصطلاح كما هنا وهو هنا خبر لمبتدأ محذوف والتقدير
هذا تنبيه ويجوز ان يكون مبتدأ والخبر محذوف وقيل ان ذكر بعده ما يتعلق به فهو معرب والا فهو
مبني فيقرأ ساكنا كهذا التنبيه قال المحشي وفيه نظر لان المقتضي للبناء هنا ليس الا عدم التركيب على ما ادعاه
صاحب هذا القيل وهو ممنوع لان التركيب واقع مع ما قبله فهو محكوم بالتقدير المذكور ومثله
شائع ذائع فلا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه ولفظ الفصل وما اشبهه كلفظ التنبيه في
حكم المذكور اه قوله الفعل اما متعد الخ فيه ما مر في قوله ثم الفعل اما ثلاثي الخ وصريح هذا
التقسيم ان الفعل منحصر في هذين القسمين لكن الجمهور على ان كان واخواتها واسطة وجرى ابن مالك في التسهيل على ان ما يتعدى
بنفسه تارة وبحرف الجر تارة اخرى مع شيوع الاستعمالين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح قال ابو حيان
فهو قسم برأسه مقصور على السماع لا لازم وحذف حرف الجر توسع ولا متعد وحرف الجر زائد كما قيل بكل فعلم ان الاقوال ثلثة
في كلام الشارح اختيار الثالث وقدم المصنف المتعدي لانه عرفه بالايجاب واللازم بالسلب والايجاب
اشرف من السلب قوله وهو الفعل الذي الخ الضمير راجع الى قوله اما متعد وقدر الشارح لفظ
الفعل لكون الذي صفة والموصوف محذوف لدلالة المقام عليه وفي غالب النسخ وهو الفعل الذي الخ ولا
حاجة لاي التفسيرية بل هي مخل كما هو ظاهر قوله الذي يتعدى قال المحشي الضمير

المتصل راجع بحسب المعنى لما دلّ عليه لفظ الفعل من كلمات دلّت على معنى في نفسها مقترنة بزمان ولا يخفى أن
تعدّيه أي كلمة إنما هو بتعدّي معناها الذي وضعت هي بإزائه فمعنى تعدّى ضرب تجاوز الضرب في
زمان ماض وعلى هذا القياس فلذلك قال الشارح بعد فإن الفعل الذي هو الضرب إلى آخره اه دخول
المحشي بحسب المعنى أي فينبغي تقدير مضاف أي بتعدّي معناه أو يقال إنه مجاز عقلي وهو إسناد شيء إلى
غير ما هو له لملابسة فما هنا من إسناد ما للمدلول إلى الدال قوله إلى مفعول به الضمير راجع إلى
موصوف مقدّر أي شيء مفعول به وكذا يقال إذا كان فيه ال قال الشيخ يس ولا يبعد كما قال السيد
الصفوي أن أمثال هذه العبارة صارت كالعلم فلا يقتضي الضمير مرجعا والباء في به إما للتبيين فمتعلق بالفعل
أو للصلة يعني للتعدية فمتعلق بما تضمنه من معنى التعلق اه قاسم فإن جعلها للتبيين غير ظاهر أفاده
السجاعي في حاشية شرح القطر قوله فإن الفعل الخ فائدة قد يسمى المصدر في الاصطلاح فعلا
نظرا إلى اللغة لأنه قائم بالفاعل أو صادر عنه وقد يسمى حدثا وحدثانا بفتح الحاء والدال فيهما سماه
سيبويه بذلك كذا في التسهيل وشرحه للدماميني اه سجاعي قوله فقد جاوز من الفاعل عدّاه
بمن الابتدائية لتضمينه معنى صدر قوله فالدور مدفوع تقرير الدور أن يقال المقصود معنى
من التعريف إنما هو تصور المعرف وهو إنما يحصل بمعرفة سائر أجزاء التعريف فتصور المعرف
موقوف على تصور سائر أجزاء التعريف والمعرف هنا هو المتعدي فتصوره لا يحصل إلا بعد
أجزاء قوله الذي يتعدى إلى مفعول به لأنه التعريف ومن جملتها لفظ يتعدى فتصور سائر أجزائه
موقوف على تصور معنى هذا اللفظ وهو لا يحصل إلا بتصور المتعدي فيلزم توقف كل من التعريف والمعرف
متوقف على الآخر وهو الباطل لأن مثل هذا دور يمنع تحقق المقصود وتقرير الدفع أن يقال المراد
بالتعدي الواقع في التعريف معناه اللغوي وهو التجاوز وهو لا يتوقف على التعدي بمعنى المصطلح
عليه قوله وإنما قيّد الخ ظاهره أن هذا التقييد للاحتراز ويمكن أن يقول إن هذا التقييد
للإيضاح لأن لفظ المفعول إذا أطلق انصرف إلى المفعول به فلا حاجة إلى الاحتراز بالتقييد بقوله
به فافهم قوله في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل وجملة المفاعيل خمسة عند جمهور
البصريين وهو الصحيح المفعول به والمفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه
ونقص الزجاج منها المفعول معه وردّه إلى المفعول به وقدّر في قولك سرت والنيل وجاوزت
النيل وعلى هذا القياس ونقص الكوفيون المفعول له فجعلوه من المفعول المطلق على حد قولك
قعدت جلوسا وزاد السيرافي سادسا وهو المفعول منه نحو واختار موسى قومه سبعين رجلا

لأنه

لان المعنى من قوم وسمى الجوهري المستثنى مفعولا دونه افاده ابن هشام في شرح القطر قوله نحو اجتمع

نعل كافي القوم اه اجتمع فعل ماض والقوم فاعل وقوله والامير بالنصب مفعول معه وقوله يوم

الجمعة مفعول فيه وقوله في السوق مفعول به بواسطة حرف الجر وفيه اشارة الى ان المراد بالمفعول به

في التعريف الذي يتعدى اليه الفعل بنفسه كما هو المنصرف اليه هذا اللفظ عند الاطلاق وقوله اجتماعا مفعول

مطلق وقوله لتأديب زيد مفعول له جر بحرف الجر وظاهره ان المجرور بحرف التعليل يسمى مفعولا له

وهو كذلك ان استوفى شروط المقررة في محله وما الاولى ان يمثل بقوله مال زيد ميلا الى بيته يوم

يوم الجمعة امام الامير اعانة المظلومين ومما فاته اذا اجتمع المفاعيل قيل تقدم المفعول المطلق ثم

فالمفعول به بلا واسطة فبواسطة فالمفعول فيه الزماني فالمكاني فالمفعول له فالمفعول معه

قال بعضهم

مفاعيلا هم رتبت فصدر بمطلق ❊ وثن به فيه له معه قد كمل

تقول ضربت الضرب زيد اسوط ❊ نهارا هنا تأديبا واما انسل

وقد فقد هنا الثاني وهو المفعول به بلا واسطة لكون الفعل لازما فيسقط من رتبته فيقوم فيما

ما يليه وهكذا ثم هذا الترتيب ليس بواجب بل هو اولى كما استظهره الصبان وعبارته فائدة

قال الفارضي اذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدى اليه العامل

بنفسه ثم الذي تعدى اليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم

المفعول معه كضربت ضربا زيدا بسوط نهارا امام زيد وطلوع الشمس اه باختصار والظاهر ان

هذا الترتيب اولى لا واجب انتهت والى عدم وجوب هذا الترتيب اشار الشارح بالمثال فافهم

قوله ولا يعترض ذلك الى المتن ساقط في بعض النسخ قوله وان اريد لفظ الفاعل

والمفعول كله يطلق الفاعل والمفعول ويراد ما صدر منه الفعل حقيقة وما وقع عليه ويسميان هو

حقيقيين ويطلقان ويراد ما يتعلق بهما الفعل النحوي لسبب رفع ونصب ويسميان لفظيين والظاهر

من التعريف ارادة الاول لذكر النحوي الانسب به فلذلك اعتمده الشارح انتهى بنانى كما كان

الاعتراض في ذا اتجاه واجاب الجواب باستيصال مادة لاستلزام الاقرار بعدم تجاوز الفعل

في حالة النفي فيلزم فيها منفيا وليس بمثبتا وذلك فقد نحو زاد ارادة الثاني وجه الاندفاع

على هذا التقرير غني عن البيان اذ الرفع لفظ الفعل ايضا اذ لا خفاء في تعلق الفعل اللفظي بكل

من فاعله ومفعوله لسبب رفع الاول وينصب الثاني سواء كان مثبتا ام منفيا هكذا اقيل في

بيان مراده على ما في نسخ من الشرح ونقض ولا يعترض بنحو ما ضربت زيد الا ان الفعل ضرب وهو قد تعدى

الى مفعول به في نحو ضربت زيدا او ان اريد الخ وفيه على هذا البيان نظر لعدم تمام الاثر فان الدور حينئذ ويمكن
ان يقال ان تجاوز الفعل الفاعل هو بان يتصف المفعول ايضا بتعلقه ولو منفيا لان الضرب مثلا نسبة
وليس احد نوعي التعلق اولى من الآخر فكما جاز مجاوزته للفاعل مثبتا يجوز منفيا فالمنفي في ما ضربت
زيدا ضرب واقع من المتكلم متعلق بزيد والفاعل والمفعول حينئذ لفظيان والله اعلم محشي
قوله فهذا مدفوع بلا خلاف اي فهذا الاعتراض بنحو ما ضربت زيدا مدفوع بلا تكلف قوله
ويسمى ايضا واقعا والمراد بالوقوع تعلقه به كما قاله ابن هشام في شرح القطر فلا يعترض بنحو ما ضربت زيدا قوله
بخلاف اللازم يعني فانه ليس بواقع على المفعول به ولا مجاوز للفاعل محشي قوله
واما غير متعد اي مقابل فقوله اما متعد اي قوله وهو الذي لم يتجاوز الفاعل هذا ايؤيد ما مر
من ان المراد بالتعدي في تعريف المتعدي معناه اللغوي وهو التجاوز حيث قال لم يتجاوز ولم يقل لم
يتعد مع ان هو المقابل هذا قوله وعدم انفكاكه عنه عطف تفسيري قوله والفعل الواحد
قد يتعدى الخ غرضه بذلك التنبيه على دفع الاعتراض على المصنف حيث حصر الفعل في المتعدي واللازم مع
بعض الافعال ليس كذلك على ما قيل وفي شرح الرضي على الكافية ما نصه واعلم انه قيل في بعض الافعال
انه متعدي مرة بنفسه ومرة انه لازم متعدي بحرف جر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما
غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والاولى ان يقال يتعدى مثل هذا الفعل مطلقا لان معناه مع
اللام هو معناه مع دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهي بلا لام متعدية اجماعا فكذا مع اللام فهي
اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة في نحو نصحت وشكرت دون ردف فان كان تعديه بنفسه
قليلا نحو اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها ففي
نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعدي والحرف زائد كما
في قراءة بالشواذ ولا تلقوا بايديكم وردف لكم اه وقوله اجماعا فيه نظر قوله نحو شكرته وشكرت
له ونصحته ونصحت له فيه نظر لقول الجوهري انهما باللام افصح وفي شرح الفصيح لابن خالويه اللغة الجيدة
تعدي شكرت بحرف الخفض وكذا نصحت وقد يجوز حذف اللام اه محشي وفي التوضيح والاكثر ذكر اللام نحو
ونصحت لكم ان اشكر لي اه قوله والحق انه متعدي الخ هذا التحقيق مأخوذ من كلام الرضي وقد
اسلفنا انفا نقل عبارته وصريح كلام ابن هشام في الاوضح انه لازم قوله والتعدي واللزوم بحسب
المعنى قال المحشي قيل يرد عليه انا نجد كثيرا فعلين متحدين معنى احدهما متعدي والاخر لازم كنسيته
وذهلت عنه ووجلت اشفقت منه ورهبته وطمعت فيه اه قوله وتعديه انت الفعل اللازم
افاد انه تعديه فعل مضارع مسند الى ضمير المخاطب والضمير المنصوب راجع الى الفعل اللازم وان احتمل ان
تعديه

تعديه مصدر تعدّى يتعدّى مضاف الى الضمير الراجع للفعل اللازم وانما اختار الشارح الاحتمال الاول
لما يرد على الثاني ما يرد على وتعديته قوله وفي بعض النسخ وتعديته مصدر عدّى يعدّي مضاف الى
الضمير من اضافة المصدر الى مفعوله قال المحشي والنسخة الاولى اولى لان مادة الكلام محصور على الثانية لاشتمال حينئذ
على الاسناد على وجه عموم المبتدا وخصوص الخبر فيرد ان التعدية قد تكون بغير هذا المذكور كالسين
والتاء نحو حسن زيد واستحسنته وطعم زيد واستطعمته والف المفاعلة نحو سايرته وجالسته وتضعيف
العين نحو فرّحت زيدا وحزّنته اذا بنيته للمبالغة والمصنف عليه علمه في الحصر وان لم يكن واحد منهما متطردا اهـ
قوله في الثلاثية المجردة الاولى كون في بمعنى من البيانية ويحتمل انه من ظرفية الصنف
في نوعه وعلى كل فهو حال من ضمير تعديه الذي هو الهاء ولك ان تقول انه حال من تضعيف
العين والهمزة ففيه كلام تقديم على صاحبها المجرور بالحرف وهو جائز عند جمع محققين منهم
ابن مالك قال في الالفية

وسبق حال ما بحرف جرّ قد ابوا ولا امنعه فقد ورد

وان منعه الجمهور قوله خاصة اسم فاعل مختوم بتاء التانيث بمعنى المصدر وهو خصوصا
كما قال الشمس الرملي في شرح المنهاج فهو منصوب على انه مفعول مطلق بحذف تقديره اخصه
خصوصا جاريا على جواز حذف عامل المصدر المؤكد كما عليه البدر بن مالك قوله بتضعيف
العين اي ما لم تكن همزة نحو نأى فيمتنع تضعيفها لانه يؤدي الى ادغام الهمزة والادغام فيها قليل
في غيرها من باقي حروف الحلق كذهّبه وبعّده كذا في التسهيل وشرحه قال في المغني التضعيف سماعي
في اللازم وفي المتعدي لواحد ولم يسمع في المتعدي لاثنين وقيل قياسي في الاولين اهـ كذا في الضياء
قوله اي ينقل الى باب التفعيل اي دون غيره كباب التفعّل قوله وبالهمزة اعاد الجار
لدفع توهم انها معطوفة على العين قال في المغني الحق ان دخولها قياسي في اللازم دون المتعدي وقيل
قياسية فيه وفي المتعدي الى واحد وقيل النقل بالهمزة كله سماعي اهـ قوله اي ينقل الى باب الافعال
اي دون غيره كباب الانفعال نحو هذا وما قبله بالنظر الى الغالب كما يعلم مما مرّ واعلم ان الظاهر كلام
المصنف فيه يشعر بقياسية التعدي بتضعيف العين وبالهمزة في اللازم دون المتعدي قوله
كقولك فرّحت زيدا واجلسته على اللف والنشر المرتب قوله وبحرف الجر انما اعاد الجار ليوافق ما
قبله ولئلا يتوهم ان الهمزة وحرف الجر راجعان الى قوله في الكل والمراد بحرف الجر هنا الباء فاقتصر كما
ستتضح لك قوله في الكل فيها ادخال ال على الكل وجوّزه بعضهم وقال بعضهم وهو خطأ لملازمته
للاضافة لفظا او تقديرا ووجه الجواز عند البعض المتقدم عدم ملاحظة الاضافة اصلا ولفظ البعض مثله في خلاف المذكور

قوله لانّ حروف الجرّ وضعت لتجرّ الخ ولذا سمّيت حروف الجرّ والمراد غير الزائدة وشبهها
والا يرد خلا وعدا في الاستثناء ونحوهما لان المراد انها لتوسط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه
الحرف من ثبوت او نفي قوله نحو ذهبت بزيد وانطلقت به اي بمثالين احدهما للثلاثي
المجرّد والآخر لغيره قوله ولا يغيّر شيء من حروف الجرّ معنى الفعل اي ولا يصير شيء
منها فاعل الفعل مفعولا بسبب دخوله عليه قوله الّا الباء في بعض المواضع اي غيرها
اي الكائنة للتعدية الخاصّة وهو تعدية الفعل الى مفعول كان قاصرا عنه بان كان قبلها فاعلا
فتصيره مفعولا فهي كالهمزة في ذلك والاكثر ما تغيّر ~~الفاعل~~ الفعل القاصر كذهبت بزيد
اي اذهبته ولذا قرئ اذهب الله نورهم اما تعدية معنى العامل الى المجرور فعامّة في كل حروف
غير الزائدة وشبهها قوله والذي يغيّر الجر اي والفعل الذي يغيّر الباء معناه وقوله
فيه اي في معناه قوله عند المبرّد بفتح الراء وهو محمد بن يزيد ابو العباس المبرّد
الازدي البصري قال ابن جنّي وسبب تسميته بذلك ان المازني سأله عن مسائل فاجاب
عنها واحسن فقال له انت المبرِّد بكسر الراء اي المثبت للحق قال المبرّد فغيّر الكوفيون اسمي
فجعلوه بفتح الراء اي تصحيف وكان بينه وبين ثعلب من الكوفيين من المناظرة ما صار مثلا حتى
قال الشاعر

وابدا ثنا في بلدة التقاؤنا ... مسير كانا ثعلب ومبرد

وكانت ولادة المبرد يوم الاثنين عيد الاضحى سنة عشر ومائتين وتوفي يوم الاثنين لليلتين
بقيتا من ذي الحجة سنة ست وثمانين ~~ومائتين~~ ومائتين كما في تاريخ ابن خلكان وفيه ايضا
ولما مات نظم فيه وفي ثعلب ابو بكر الحسن بن علي المدعو بابن العلاف ابياتا سائرة وكان
ابن الجواليقي كثيرا ما ينشدها وهي

ذهب المبرّد وانقضت ايامه ... وليذهبنّ اثر المبرد ثعلب
بيت من الآداب اصبح نصفه ... خربا وباقي بيتها فسيخرب
فابكوا لما سلب الزمان ووطّنوا ... للدهر انفسكم على ما يسلب
وتزوّدوا من ثعلب فبكأس ما ... شرب المبرّد عن قريب يشرب
واري لكم ان تكتبوا انفاسه ... ان كانت الانفاس مما يكتب

اي قوله مصاحبة الفاعل للمفعول نحو اعترض بنحو ذهب الله بنورهم واجيب بان المراد
تقييد

تفيد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كما في الآية فإن استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة أفاده

الصبان ويؤخذ من كلام يس هو أنه بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى

يليق به كما وصف نفسه بالمجيء وجاء ربك قال وهذا الظاهر قوله قال سيبويه الباء في مثله

كالهمزة والتضعيف هذا هو الراجح قوله وأما في الهمزة الخ مقابله محذوف والتقدير هذا في

حرف الجر وأما الخ قوله ولا حصر أي قليلو قوله أي في السبرقة أشار به إلى أن الباء الثانية

بمعنى في فلا يلزم اجتماع حرفي جر متحدي المعنى قوله ولا يتعدى كل فعل الخ ظاهره يجري

على أن أفعال الهمزة والتضعيف للتعدية سماعي وقد تقدم ما فيه قوله المنشعبة أي المتفرقة

قوله كذا قال بعض المحققين المراد به العلامة نجم الأئمة الرضي في شرح الكافية وهو متقدم على

الشارح بكثير لأنه وفاته سنة أربع أو ست وثمانين وستمائة قوله والحق أن الخ الحق هو

الحكم المطابق للواقع ويقابله الباطل فهو الحكم المخالف للواقع كما بينه الشارح في شرح العقائد

وشاع استعمال لفظ الحق في الصادق المؤلفين في المماثلة وهي فرع خلافه فالظاهر أن اعتراضه

على قول بعض المحققين ولا يغير شيء من الخ لأنه يفهم أن كل حرف من حروف يجعل الفعل متعديا

مقابلا للازم لكون تغيير معناه مختص بالباء ويمكن أن يقال أن لفظ الحق كما يستعمل في المماثلة يستعمل

يستعمل في مقام التردد والاحتمال وهو المراد هنا والله أرشد قوله الآتي على أن في قوله الخ

قوله أنه بحسب المعنى على تقدير من البيانية فهو بيان لما مرّ أو بدل عما مرّ قوله

فلا بد من التغيير للمعنى الخ مع قوله السابق ولا يغير شيء من حروف الجر إلا الباء الخ

صريح في أن المراد بحرف الجر في قول المصنف وبحرف الجر خصوص الباء لا غيره قوله

بخلاف مررت به حال من ذهبت به والباء للملابسة اهـ قوله أن الفعل الخ بكسر الهمزة

نعم أن لأنها مقول القول قوله وغيره من الحال والمستثنى وسائر المتعلقات

قوله لكون لا باعتبار هذا المعنى أي بل باعتبار أن الفعل تعلق به وعمل فيه قوله

نحو فيه أي كلا منا فيه أو المراد نحو في تقريره فالمضاف مقدر أما في المبتدأ وأما في الخبر

وعلى الثاني ففي بمعنى باء الملابسة قوله على أن في قوله يعني بعض المحققين إلى ما حققه

وعلى بمعنى مع أشار به إلى رد كلام بعض المحققين إلى ما حققه قوله نظر الهذا أي لما حققناه

من أنه لا بد في المتعدي الذي يبحث الخ حيث أتى به هنا فإن الظاهر أنه لا حاجة إليه في

هذا المقام إلا التخصيص حرف الجر فتأمل فيه ثم يصير اللازم متعديا بسبعة أشياء الأول

تضعيف العين نحو فرح زيد وفرحته الثاني الهمزة همزة النقل نحو جلس زيد واجلسته وقد اجتمعا في قوله
تعالى نزل عليك الكتاب مصدقا لما بين يديه وانزل التورية والانجيل الثالث المفاعلة تقول
في جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيته وسايرته الرابع الاستفعال للطلب او النسبة
للشيء كاستخرجت المال واستسمنت زيدا او استقبحت الظلم وقد ينقل ذا المفعول الواحد الى
اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب ومنه قوله

استغفر الله ذنبا لست محصيه — رب العباد اليه الوجه والعمل

وانما جاز استغفر الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت اي طلبت التوبة الخامس صوغ الفعل على فعلت
بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا اكرمه اي غلبته في الكرم السادس التضمين نحو
ولا تعزموا عقدة النكاح اي لا تنووا لان عزم لا يتعدى الا بعلى تقول عزمت على كذا ولا تقول عزمت
كذا ومنه رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن اي وسعتكم وبلغ اليمن السابع اسقاط الجار توسعا نحو
اعجلتم امر ربكم اي عن امره واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه افاده الاشموني ولم يذكر التعدي بحرف الجر
ونعلم وجه اسقاطه ان العامل لا ينصب لفظ المفعول الذي تعدى اليه بالحرف وتصيير المتعدي لازما
او في حكم اللازم بخمسة اشياء الاول التضمين لمعنى اللازم نحو فليحذر الذين يخالفون
عن امره اي يخرجون الثاني التحويل الى فعل بالضم لقصد المبالغة او التعجب نحو ضرب الرجل
وفهم بمعنى ما اضربه وما افهمه الثالث مطاوعته للمتعدي لواحد نحو كسرته الحجر فانكسر الرابع الضعف
عن العمل اما بالتأخير نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون او بكونه فرعا في العمل نحو مصدقا لما بين يديه
الخامس الضرورة كقوله

تبلت فؤادك في المنام خريدة — تسقي الضجيع ببارد بسام

فجعل تسقي لازما بالنسبة الى بارد للضرورة مع ان تسقي يتعدى الى مفعولين بنفسه افاده الاشموني ايضا

(فصل في امثلة تصاريف هذه الافعال)

لما فرغ المصنف من بيان اقسام الفعل شرع في بيان صرفه والفصل في اللغة حاجز بين الشيئين وفي
الاصطلاح عبارة عن الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة عبارة شرح الشريف وهو في الاصل
مصدر جعل هنا بمعنى اسم الفاعل اعني الفاصل والفارق وفي الاصطلاح علامة تفرق بين البحثين
اه وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا فصل كما اشار اليه السيد او مبتدأ خبره قوله في امثلة الخ
وقد يشير اليه قول الشارح في هذا الفصل في بيانها ولابد ان نكره فيحتاج الى مسوغ لانه صار
علما

علما كما هو ظاهر اه سجاعي ويجوز غير ذلك والظرفية من ظرفية الدال في المدلول لان الفصل كما سبق عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة وبيان امثلة تصاريف هذه الافعال لتلك المعاني فينبغي تقدير مضاف وهو لفظ بيان قبل لفظ امثلة والامثلة جمع مثال والتصاريف جمع تصريف وتقدم معناهما واضافة امثلة الى تصاريف من اضافة المسبب الى سبب واضافة تصاريف الى هذه من اضافة المصدر الى معموله والمصدر يعمل جمعا كما هو مذهب قوم من النحو تمسك بما قال الشاعر

وعدت وكان الخلف منك سجية * مواعيد عرقوب اخاه بيثرب

والافعال بدل من اسم الاشارة او عطف بيان عليه او نعت له والذي في اكثر نسخ المتن في امثلة تصريف هذه الافعال بافراد تصريف قوله يعني يعني اذا صرفت الخ عبارة السيد والمراد بامثلة تصريف هذه الافعال امثلة الماضي والمضارع لامرين الاول انه متقدم عليهما طبعا فقدم وضعا ليكون الوضع مطابقا للطبع الثاني انه اصل بالنسبة اليهما لان المضارع ماخوذ منه لانه هو الماضي بزيادة حرف من حروف اتين والامر والنهي واسم الفاعل والمفعول ماخوذات من المضارع واذا كان جميع الامثلة راجعا الى الماضي بحسب الاشتقاق يكون اصلا بالنسبة الى ما عداه اه قوله لان زمان الماضي قبل زمان الحال والمستقبل خلاف التحقيق من التبعية المضارع زمانا لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا وحال وجوده حالا وبعد وجوده ومضيه ماضيا وبعض الافاضل فرض الازمنة في شيء واحد فهو اولى بالترجيح بخلاف ما جرى عليه الشارح فانه فرض زماني الفعلين في شيئين افاده الصبان قلت ما ذكره ما ذكره الشارح بالنسبة الى زمن التكلم بلا شك وما ذكره الصبان باعتبار ان الاصل في كل حادث عدمه فتامل قوله وانه اصل بالنسبة الى المضارع انما خص المضارع لان الامر والنهي واسم الفاعل والمفعول ماخوذات من المضارع فاذا كان المضارع فرعا عن الماضي فاولى هذه بالفرعية له كما لا يخفى ثم ان ما ذكر باعتبار الظاهر لا باعتبار الحقيقة ففي الحقيقة كلها مشتق من المصدر بلا واسطة على ما هو التحقيق قوله اما الماضي سمي ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه فالكبير قوله فهو الفعل الذي دل الخ بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة فلا ينتقض منعه بمثل لم يضرب وجمعه بمثل ان ضربت ضربت افاده جامي وسيشير اليه الشارح والمراد دلالته تضمنا لان الحدث وهو المعنى بقوله على معنى احد مدلولي الماضي والاخر الزمان وكان المصنف لم يعتبره هنا بالذات قوله هذا بمنزلة الجنس في شرح الشريف وحد الشيء مشتمل على الجنس والفصل قوله فهو الفعل الذي دل على معنى بمنزلة الجنس يشمل الماضي وغيره من الافعال التي هي المضارع والامر والنهي لانه صادق على كل واحد منها انه فعل دل على

معنى وقوله في الزمان الماضي مميزة عما عداه لان المضارع دل على معنى وجد في الزمان الحال والاستقبال
والامر والنهي يدلان على معنى وجد في الزمان الحال اه ولم يقل لا هذا جنس لان الجنس هو الكلي
المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو مثل الحيوان وهذا ليس كذلك فانه لا يقال على
كثيرين مختلفين بالحقائق بل على كثيرين متفقين بالحقيقة ولم يقل قوله الذي دل على معنى زائد على الفعل
قوله وجد في الزمان الماضي مقتضى التعريف وجوب اقتران الفعل مطلقا بزمان وحينئذ ينتقض
بما لا يتصور معه زمان نحو اراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق ويجاب بانه
يكفي في ذلك توهم الفعل للزمان كذا افاده يس في حواشي شرح القطر للفاكهي قلت ويجاب ايضا بان المراد
دل على معنى وجد في الزمان الماضي ان لم يمنع مانع والا فلا دلالة له على الزمان اصلا والمانع هنا عدم وجود
الزمان فكيف يدل الماضي عليه وبان المراد بالمعنى الموجود في الزمان الماضي المعنى الموجود قبل زمان التكلم اي
المتقدم عليه وفي هذين المثالين كذلك فاعرفه ووجد بالبناء للمفعول بمعنى ثبت وهو من الافعال الملازمة لصيغة
المجهول قال في القاموس ووجد من العدم كعني فهو موجود ولا يقال وجده الله تعالى وانما يقال اوجده
الله تعالى اه قوله ما سوى الماضي فاعل خرج قوله واراد بالماضي الخ دفع سؤال
مقدر وهو ان يقال كيف عرف المصنف الماضي بانه الفعل بما يشتمل على نفسه مع انه ممنوع وفي شرح
الشريف للفاكهي ان يقول تعريف الماضي بما ذكره تعريف الشيء بنفسه وتعريف الشيء بنفسه فاسد
بيانه انه عرف الماضي بانه الفعل الذي دل على معنى وجد في الزمان الماضي فمعرفة المحدود متوقفة على
معرفة الحد متوقفة على معرفة اجزائه ومن اجزائه الماضي فمعرفة الماضي متوقفة على معرفة الماضي
اذ الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فيكون تعريف الماضي بالماضي وانما قلنا تعريف
الشيء بنفسه فاسد لانه يلزم توقف الشيء على نفسه وهو محال وممنوع ان يجاب عنه بانه عرف الماضي
الاصطلاحي بالماضي اللغوي واللغوي غير الاصطلاحي اه اي فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه قوله
وبالاول اي بالماضي في قوله واما الماضي قوله غير مانع اي لافراد غير المحدود قوله
اذ يصدق على المجزوم بلم اي على المجزوم بلم هنا قوله وغير جامع اي لافراد المحدود قوله
اذ لا يصدق على نحو ليس الخ اي ولا على نحو ان ضربت ضربت فان ان صرفت الماضي الى الاستقبال
ولا يخفى الجواب قوله وما اشبه ذلك كفعلي التعجب قوله فالجواب عن الاول اي عما قيل هذا الحد
غير مانع الخ وقوله ان دلالته اي المضارع المجزوم بلم قوله وعن الثاني اي عما قيل وغير جامع الخ
وقوله انها اي ليس وما بعدها قوله والمراد ههنا اي في تعريف المصنف قوله وان اريد المطلق
اي مطلق الماضي لا باعتبار انه احد الاقسام حاصله قوله وكذا الكلام في صيغ العقود اي فانها بالنظر الى

اصل

اصل الوضع دالة على معنى وجد في الزمان الماضي فلما نقلت الى الانشاء سلبت عنه قال الرضي واكثر ما يستعمل
في الانشاء الايقاعي من امثلة الفعل الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وابيع المقصود به
الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك
الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فكذب واما بعت الانشائي فانه
لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان
الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب
عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها اه قوله ثم اعلم الخ
تمهيد لقول الماتن فالمبني الخ فان المصنف ذكر اولا تحقيق الماضي بتعريفه وكلامه الان في تقسيمه فانه
باعتبار الاسناد على قسمين لانه لما دل على الحدث احتاج الى مسند اليه ليقوم به فان اسند الى الفاعل فهو
مبني له قوله فالمبني للفاعل منه الاظهر ان الفاء فصيحة لانها افصحت عن شرط محذوف والتقدير
اذا اردت بيان تقسيم الماضي فاقول المبني للفاعل منه الخ وظاهر صنيع الشارح انها تفريعية على محذوف
ولعله حل معنى وانما قدم المصنف كغيره المبني للفاعل اما اذا قلنا ان المبني للمفعول اصل برأسه فظاهر
قدم المبني للفاعل لانه متفق عليه بخلاف المبني للمفعول وقوله منه حال من الضمير في المبني العائد الى ال
الموصولة لا من ال نفسها لان المبتدأ لا يجوز ان يجيء الحال منه على مذهب غير سيبويه ومن بيانية
مشوبة بالتبعيض قوله اي الفعل الذي اشار به الى ان ما في كلام الماتن موصولة ويحتمل انها
موصوفة بل هذا اولى في مثل هذا المقام كما يعلم مما مر قوله كان اوله مفتوحا وذلك فيما ان
لم يصدر بهمزة الوصل قوله او كان اول متحرك منه مفتوحا وذلك فيما اذا صدر بهمزة الوصل والمراد
بالمتحرك ما كان حركته دائمة لتخرج همزة الوصل قوله لا اندرج فيه القسمان اي فيكون اخصر
والقسمان ما كان اوله مفتوحا وما كان اول متحرك منه مفتوحا قوله وانما ذكر ذلك اي قوله
ما كان اوله مفتوحا او كان اول متحرك منه مفتوحا قوله لزيادة التوضيح ببيان قسميه مع
وضوحه بتعريفه قوله وليس او في قوله او كان الخ اشارة الى دفع اعتراض على المصنف
حيث ذكر في تعريف المبني للفاعل من الماضي لفظة او مع ان المناطقة صرحوا بعدم جواز ذكرها
في الحد وقوله لان المراد بها التقسيم الخ ظاهره ان ذكر او التنويعية جائز في الحد كما يجوز في الرسم
وبه صرح الشيخ زكريا في شرح لقطة العجلان واستند الى تعريفهم النظر بانه الفكر المؤدي الى علم
او غلبة ظن بمعنى ان النظر قسمان احدهما يؤدي الى علم كقولنا العالم حادث وكل حادث لا بد له
من محدث وثانيهما يؤدي الى غلبة ظن كقولنا زيد يطوف ليلا بالسلاح وكل من كان كذلك فهو لص.

افاده الشيخ الملوي في شرح السلم قال وقد ذكره الجرجاني في شرح المواقف اه وصرح الاصبهاني
بخلافه وتبعه صاحب السلم حيث قال

ولا يجوز في الحدود ذكر او — وجائز في الرسم فادر ما رووا

والمراد بها في البيت او التي للتقسيم كما صرح به ويمكن ان يقال ان الشارح اراد بالحد الرسم مجازا اما
لعلاقة التضاد فهو بمرتبة او نقل الحد الى مطلق التعريف فانه استعمل في الرسم لكونه فردا من افراده
فكان مجازا مرسلا بمرتبتين ويؤيده ان التعريف في كلام المصنف رسم لا حد تأمل قوله
وانما يفسد اذا كان المراد بها الشك اي او الابهام قال الصبان اقول لم يتعرضوا لاو التي للتخيير ويظهر جوازها
في الرسم كقولك الانسان هو حيوان ضاحك بالقوة او كاتب بالقوة اي انت مخير بين التمييز
بالخاصة الاولى والتمييز بالخاصة الثانية فتأمل اه وفيه ان او التي للتخيير لا تكون الا بعد الطلب
كالتي للاباحة كما صرح به والتعريف انما يكون بالخبر فكيف يتأتى فيه او التي للتخيير فتأمل
قوله وانما فتح اول متحرك منه الخ بناء على الاقتصار عليه بعبارة الشيخ وانما قال اوله مفتوحا
لانه لو لم يكن مفتوحا لكان ساكنا او مضموما او مكسورا اذ حاله لا يخلو عنها لا سبيل الى الاول لامتناع
الابتداء بالساكن ولا الى الثاني لانه لو كان مضموما لالتبس مبني الفاعل بمبني المفعول منه لامكان
ذهول السامع عن حركة عين الفعل ولا الى الثالث لان الكسرة ثقيلة فتعين الفتح لانه اخف الحركات
اه قوله كما بني اخره تنظير لقوله وانما فتح اول الخ فالكاف متعلقة بفتح قوله على الفتح
اي لفظا ما لم يدل عليه الاستثناء الاتي قوله اما البناء فلان الاصل الخ اي فلا يسأل عنه قوله
اما الحركة فلمشابهته الاسم الخ علل غيره بمشابهته للفعل المضارع قال الاشموني في شرح الالفية
وبني اي الماضي على الحركة لمشابهته المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا اه ولا
يخفى ان الواقع كذلك هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل
اعتبروه او المراد وقوعه كذلك صورة قاله يس وعلل الرضي بما في الهلالي حيث قال واما بناؤه
على الحركة فلمشابهته الاسم بوقوعه موقعه نحو رجل ضرب ضارب فالمضارع لما شابهه
المشابهة التامة استحق الاعراب وهو لمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا
لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة اه بحروفه قوله مشابهته ما ما صفة لمشابهته
وهي بمعنى قليلة قوله لوقوعه موقعه اي خبرا كما اليه بتمثيله او صفة نحو جاءني رجل
قام ابوه او حالا نحو جاءني زيد قد ركب الفرس قوله واما الفتح فلخفته عبارة

الرضي

الرضي وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط بالاصالة ومعنى بدلالته
على المصدر والزمان وبطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا اهـ قوله الا اذا اعتل اخره الخ
استثناء مفرغ والتقدير كما بني اخره على الفتح في كل وقت الا وقت اعتلال اخره الخ واعلم ان الشارح
استثنى ثلاث صور الاولى كونه معتل الاخر الثانية كونه متصلا به الضمير المرفوع المتحرك والثالثة
كونه متصلا به واو الضمير فلا يبنى في هذه الصور على الفتح لفظا بل تقديرا وانما قدرناه في الصورة
الاولى لتعذره على الالف وفي الثانية لكون اللام ساكنا لئلا يتوالى اربع حركات وفي الثالثة لكون اللام
مضموما لمناسبة الواو وقيل انه مبني على السكون في الثانية وعلى الضم في الثالثة والاول هو الصحيح
قوله الا اذا اعتل اخره اي اعل بقلب الواو والياء الفا اما اذا لم يكن كذلك فيبنى
على الفتح لفظا نحو سرو ورضي قوله او اتصل به الضمير المرفوع المتحرك احترز به
بالضمير عن الظاهر نحو ضرب زيد لانه وان كان فاعلا لكنه مستقل فلم يكن كجزء العامل وبالمرفوع
عن المنصوب نحو ضربه لانه فضلة فلم يكن كجزء من الفعل واستشكل بنحو زيد علمه عمرو قائما
فان الضمير المنصوب فيه عمدة واجيب بانه على صورة الفضلة فاهمل وبالمتحرك عن الساكن نحو
ضربا فانه مبني على الفتح لفظا على الاوجه وليس يخفى انه لم يوجد فيه اربع حركات وليست
فتحته لمناسبة الالف والاصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك في مررت بغلامي والفرق ان كسرة الاعراب
في بغلامي غير سابقة على ياء المتكلم ~~قبل دخول عامل الجر~~ حتى تستصحب بعد الاضافة اليها لوجود ياء
المتكلم قبل دخول ياء ~~المتكلم~~ عامل الجر بخلاف فتحة بناء الفعل فانها سابقة على الالف فتستصحب
بعدها هكذا ينبغي تقرير الفرق قاله الصبان قوله نحو ضربوا لا يرد عليه غزوا وقضوا حيث
لم يضم ما قبلهما تقديرا اذ الاصل غزووا وقضيوا قلبت الواو في الاول والياء في الثاني الفا لتحركهما
وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين كما سيأتي في معتل اللام قوله
ولم يقتصر بذكر الكلي انما عدى يقتصر بالباء اما لكونها بمعنى على او لتضمينه معنى يكتفي والكلي ما
لا يمنع نفس تصور مفهومه عن الشركة فيه والجزئي خلافه قال في متن السلم

مفهم اشتراك الكلي كاسد وعكسه الجزئي

والاصلح في كلام المصنف هنا قوله ما كان اولى الخ قوله لانه قد يراد ايضاحه وايصاله
الضمائر كلها للكلي وعطف ايصاله من عطف المسبب على السبب قوله الى فهم المبتدي
المستفيد المراد بالفهم العقل او الادراك والمبتدي الاخذ في صغائر العلم والمستفيد المريد طالب الفائدة

قوله ويقال له ان مثاله الضميران الاولان للجزئي المذكور لايضاح السابق والاخير للسابق
وقد قدمنا عند قول المصنف الى امثلة مختلفة ان المثال لغة المقدار اي ما يقدر به غيره اي يعرف
به قدره واصطلاحا جزئي يذكر لايضاح القاعدة فعلم ان المثال قد يكون لايضاح القاعدة و
قد يكون لايضاح السابق قوله نصر نصرا نصروا الخ اعلم ان المصنف كغيره من الصرفيين
بدأ في ذكر الامثلة بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم راعى اسلوب الترقي من الادنى الى الاعلى وانما
يكون الغائب مجردا عن اللواحق باعتبار صيغة الاول وهي نصر وترتيب الصرفي هكذا ولذا
فعل المصنف كغيره هذا الترتيب والنحويون في ذكر الضمائر يبدءون بالمتكلم لان ضمير
المتكلم اعرف المعارف بعد لفظ الجلالة ويؤخرون ضمير الغائب لانه دون الكل في التعريف كذا
يؤخذ من كلام بعض المحققين فالنحويون يراعون اسلوب التدلي من الاعلى الى الادنى فسلكت ويظهر
لما فعل المصنف كغيره وجه اخر وهو ان صيغ الغائب كاملة وصيغ المخاطب فيما نقص
واحدة وصيغ المتكلم فيما نقص اربع كما ستعرف والكامل يقدم على الناقص والناقص
يقدم على الانقص فائدة ذكروا للماضي اربعة عشر مثالا يؤتى بها لثمانية عشر معنى فالقسمة
العقلية ان تكون الصيغ ثمانية عشرة وتوضيحه ان الصيغة اما ان تكون لمتكلم او مخاطب او غائب
وكل من هذه الثلاث اما ان تكون لمفرد او مثنى او جمع وكل من هذه التسع اما ان تكون لمذكر او مؤنث
فللمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغائب ستة والمجموع ثمانية عشر ووضعوا للمتكلم منها
صيغتين تدلان على الستة المعاني المذكورة كنصرت ونصرنا فنصرت مشترك بين الواحد المذكر
والواحد المؤنث ونصرنا بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وانما
شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره لقلة الالتباس في المتكلم وانما لم يجعل
للمثنى صيغة وشرك مع الجمع للامن من اللبس بسبب القرائن ووضعوا منها للمخاطب خمسة
الفاظ اربعة نصوص وهي نصرت نصرت نصرتم نصرتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث
وشركوا بينهما لقلة استعمالهما بالنسبة الى الافراد والجمع مع ان وضع الضمائر للايجاز فان قلت
فلم لم يسو بينهما في الغيبة مع ان القلة موجودة فيها ايضا قلت ان الفرق بينهما فرع الفرق بين الغائب
والغائبة لان التاء موجودة في الغائبة دون الغائب فلما اتصل بهما الف المثنى بقي ما قبلها بلا عذر
شيئ تكون فتحة التاء لاجل الالف وكذا لكن في الخطاب لان الفرق بين المخاطب والمخاطبة بفتح التاء

في الازة

في الاول وكسرها في الثاني فلما اتى بالميم لما يأتي ضم ما قبلها فلم يبق هنا دور الغيبة ورفعوا للغائب
ستة الفاظ نصوصها فعلم ان كونها اربع عشرة باعتبار تصريف المصرف والا فهي ثلث عشرة لان نصرتما
في الموضعين اي في مثنى المذكر والمؤنث في الخطاب فان قيل فلم لم يكرر صيغتا المتكلم في معانيهما التسع
بان يقال مثلا نصرت نصرنا نصرنا نصرت نصرنا نصرنا فالجواب انه يلزم حينئذ تكرار نصرنا بلا فاصل
فترك ونصرت تبع له فتأمل ومن ثم قال الامثلة واقعية اثنا عشر اراد انها كذلك باعتبار الضمائر وعد
نصرا ونصرتا صيغة واحدة باعتبار ان الضمير فيهما الالف والا فبينهما فرق بوجود التاء وعدمها فليفهم
قوله مع غيره اي للمتكلم مع غيره ويأتي ايضا له وحده اذا كان معظما لنفسه قوله
وزادوا التاء الخ شروع في بيان الامثلة وانما جعلت التاء علامة للمؤنث في نحو نصرت لان التاء من المخرج
الثاني والمؤنث ايضا ثان في التخليق اهـ مراح قوله كما في الاسم اي كالتاء التي في الاسم
قوله لما تقدم اي في بحث تقسيم الفعل وعبارته هناك ولم يمنع لمناسبته الاسم حطا لرتبة الفعل
عن الاسم ولكونه اثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل اهـ قوله وحركوها
في التثنية اي حيث قالوا نصرتا مثلا لا يقال فيه تتوالى اربع حركات لانا نقول حركة التاء فيه في حكم
السكون ومن ثم يسقط الالف في رمتا لكون التحريك عارضا الا في لغة رديئة يقول اهلها رماتا افاده في
المراح قوله لالتقاء الساكنين اي التاء الساكنة والالف قوله وزادوا الفا وواوا ينبغي ان
يزيد ونونا وضم الراء في نصروا لاجل الواو وسكن في نصرن لئلا تتوالى اربع حركات قوله
علامة للفاعل اي حال كون كل منهما علامة للفاعل والحال قد يجيء من النكرة بلا مسوغ ويحتمل
ان علامة بدل مما قبلها ومقتضاه ان كلا منهما اي الالف والواو علامة للفاعل والفاعل غيرهما
ضرورة اختلاف العلامة والمعلم وليس كذلك لان كلا منهما فاعل ويجاب بان المراد بالفاعل في
كلامه الفاعل المعنوي والفاعل الاصطلاحي علامة للمعنوي لدلالته عليه قوله وقد تحذف
الواو في الندرة اي استغناء عنها بالضمة وظاهره لجواز ولو في غير ضرورة وهو الصحيح كقراءة
طلحة قد افلح المؤمنون بضم الحاء وجرى على لغة اكلوني البراغيث كما في الكشاف وبهذه القراءة
يرد على قول ابي حيان ان ذلك ضرورة وسمع ذلك مع الامر ايضا افاده الدماميني [illegible] قوله
كقوله فلو ان الاطباء الخ الضمير في قوله كقوله راجع للشاعر لدلالة السياق عليه وقرينة ذكر البيت
بعده والفاء بحسب ما قبله والظاهر ان لو للتمني وان بفتح الهمزة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل
مفرد فاعل لمحذوف والتقدير فلو ثبت ان الخ والاطبا جمع طبيب مثل اعزاء وعزيز فقصره للضرورة

وهو اسم ان وخبرها كان بضم النون وهو محل الشاهد حيث ضمت النون وحذفت الواو استغناء
عنها بالضمة والاصل كانوا والواو المحذوفة اسم كان وحولي ظرف مضاف الى ياء المتكلم متعلق بمحذوف
وهو خبر كان ولا تعطف على كان الاولى الجملة لثبت المقدرة ولكان الاخرى تامة ومع متعلقة بها و
الاطباء مضاف اليه وفيه وضع الظاهر موضع المضمر لان مقتضى الظاهر ان يقول معهم والشفاء فاعلها
ودوى وكان مع الاطباء الاساة جمع اس مثل رام ورماة والاسي الطبيب قوله
حق وزادوا التاء للمخاطب الخ تخالف حركات التاء فيها نزل منزلة المفرد قوله
وحركوها في الجميع اي التاء است في صيغة المخاطب وصيغة المخاطبة وصيغة المتكلم كلها
والظرف حال من ضمير المفعول قوله خوف اللبس مفعول له لقوله حركوها قوله
وضموها للمتكلم الخ قال السيد وفتحت التاء في نصرت لانه مخاطب والمخاطب اسم المفعول
وعلامة المفعول النصب او لانه كثير وهو يوجب الثقل وهو يستدعي الخفة ففتح لخفته او لخوف
الالتباس بالمتكلم وتعين للمتكلم لقوة دلالته على المذكر والمؤنث وكسرت التاء في نصرت للفرق
بين المذكر والمؤنث اهـ ويقال ايضا فتحت التاء في نصرت للمخاطب لانه تتمة انت فالتاء
مختصرة من انت فابقوا فتحها فيه وكسرت في نصرت للمخاطبة لانه تتمة انت مكسور التاء فابقوا
كسرتها فيه فبقي المتكلم والضمة فاعطيها للفرق قوله لان الضم اقوى اي لانه انما يحصل باعمال
العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة كما سيأتي قوله والمتكلم اقوى اي لصدور الكلام منه وقوله
ومقدم اي لانه الاصل في الكلام قوله فاخذه اي المتكلم الضم والفاء سببية قوله
وفتحوها للمخاطب الخ قد يقال المخاطب بالنسبة الى الكلام يلي المتكلم فلم لا اعطي الكسر مع انه يلي الضم
في القوة وقد يجاب بانه ولي المخاطب للمتكلم بالنسبة الى الغائب لا الى المخاطبة فلا يرد ما ذكر هنا
قوله لخفته اي الفتح وانما كان الفتح خفيفا لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فانه
الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل باعضاء الواحدة
بجاذبة الى اسفل فالحركات ثلث اقواها الضم ويليه الكسر ~~ثم الضم~~ ثم الفتح وسمي الضم ضما لانه
ينشأ من ضم الشفتين اولا لانه رفعهما ثانيا وسمي الكسر كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحى الاسفل الى
اسفل انجرارا قويا وسمي الفتح فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم قاله في التصريح قوله

والمذكر

والمذكر مقدم اهـ لأن الاول في التعليق كما مر عن المراح قوله فاعطيتما بالبناء للمفعول ونائب
فاعله ضمير مستتر فيه عائد على المخاطبة ~~ولأنهم لم يفرقوا بينهما لما قلت استعمالهما~~ وهو مفعوله الاول
والثاني الضمير المتصل به البارز قوله ضميرالهما اي للمخاطبة قوله ولم يفرقوا بينهما اي
بين المخاطب والمخاطبة وانما لم يفرقوا بينهما لما قلت لها استعمالهما لتثنية ووضع الضمير للايجاز قوله
ولكن زادوا فيما فرقا بين الخ في هذا الفرق نظر لأن الغائبين نصرا والغائبتين نصرتا والالتباس
لصيغة المخاطبين والمخاطبتين قبل زيادة الميم وهي ضربتا بسكون الباء بينهما لأن الاول اعني نصرا
لم يكن فيه تاء فالفرق واضح والثاني اعني ضربتا وان كانت فيه تاء لكنها مفتوح ما قبلها بخلاف
ضربتا للمخاطبين والمخاطبتين لأن ما قبل التاء فيه ساكن فالفرق حاصل ايضا وفي السيد وانما زيدت
الميم في نصرتما حتى لا يلتبس بالف الاشباع في مثل قول الشاعر

اخوك اخو مكاشرة وضحك ؛ يحياك الاله فكيف انتا

وخصت الميم في نصرتما لأن تحته انتما مضمر وان قلت الميم في انتما لقرب الميم من التاء في المخرج وضمت
التاء لأنها ضمير الفاعل وقيل اتباعا للميم لأن الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم
الشفوي اهـ قوله لانها ضمير الفاعل اي والذي للفاعل من الاعراب هو الرفع وهو الضمة
اصالة فناسب ضم التاء قوله وضموا ما قبلها لأن الميم شفوية الخ تقدم عن السيد تعليل اهـ
قوله ووضعوا للمتكلم مع غيره الخ اي سواء كان الغير واحدا او عددا وافيد على الاثنان
والجماعة مع المتكلم قوله ضميرا آخر وهو النون قد يقتضي ان الضمير هو النون فقط وليس
كذلك لانهم عبروا بان نا اسم وضع على حرفين مبني لمشابهته الحرف في الوضع كما يشير اليه قول الالفية

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ؛ والمعنوي في متى وفي هنا

قوله كما في المنفصلات اي كالضمير الذي للمتكلم مع غيره في المنفصلات فانها موصولة والظرف صلتها
قوله نحو نحن ادخل بالنحو اياها قوله دون العكس اي دون اختصاص المذكر بالنون
والمؤنث بالواو قوله ههنا اي في باب الزيادة قوله اثقل اي اقوى واشرف قوله
وهو بالزيادة اولى ان كان الضمير راجعا الى الواو فان يقول فهو بناء التفريع اولى وان كان راجعا الى
حروف المد واللين فان يقول فهي بتأنيث الضمير اولى قوله وكذا فرقوا الخ اي ولكنهم بين الجمع
المذكر الغائب وبين الجمع المؤنث الغائبة فرقوا الخ قوله باختصاص المذكر بالميم الخ في شرح

الشريف وزيدت الميم في نصرتم حتى يطرد بتثنيته وجمعه وضمير جمع غيبه محذوف وهو الواو واصله نصرتموا
فحذفت الواو لان الميم بمنزلة الاسم ولا يوجد في اخر الاسم واو ما قبلها مضموم الا هو بخلاف نصروا فان
التاء غير ليست بمنزلة الاسم وبخلاف نصرتموه لان الواو خرج من الطرف بسبب الضمير اه قوله
هي علامة لجمع للمذكر قوله وشددوا الخ قال السيد فان قيل لم خففت النون في نصرن وشددت
في نصرتن قلت حق هذه النون ان يقع بعد ساكن كنصرن وينصرن وانصرن وتاء المخاطب ان يقع متحركة
فارادوا ان يحفظوا هذا الحكم وهنا لو اسكنت التاء التقى ساكنان وهما التاء والميم فادخلت النون
بعد التاء قبل نون جمع المؤنث لقرب النون الى النون وادغمت احديهما في الاخرى فقيل نصرتن وقيل
اصله نصرتمن فادغمت الميم في النون لقرب الميم من النون اه قوله وهذه مناسبات الخ وهذه
العلل السابقة مناسبات جمع مناسبة وهي المصدر ويصح ان يكون بصيغة اسم الفاعل بكسر السين وقوله
ذكرها بعد الوقوع قوله والا ماالخ فالحكم الخ مر الا يكن كذلك فكيف يستقيم لان الحكم الخ ما
فالشرط وجواب محذوف وان وقوله فالحكم الخ قائم مقام الجواب والفاء تعليلية والحكم مصدر حكم وهو مبتدء و
بذلك متعلق به وللواضع خبره وفي نسخ والا فالحكم فالحكم بذلك الواضع وعلى هذا فالحكم بفتحتين مبتدء
والواضع خبره وسيأتي لذلك مزيد في محل الفاء قوله لا غير ببناء غير على الضم لنية معنى المضاف
اليه بعد حذف لفظه حذف المضاف اليه لغير بعد لا وهو جائز خلافا للبعض وقال انه لحن وبالغ في الانكار
على مرتكبه في شرح الشذور ورده الشيخ خالد بان ابا العباس كان يقول لا غير بالبناء على الضم كقبل و
بعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وفي حواشي المطول للفنري بعد ان ذكر ان ابن هشام
لحنه ما نصه والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحوا كلامه وفي المفصل حكاية
لا غير وليس غير وانشد الامام جمال الدين بن مالك في باب القسم في شرح التسهيل مستشهدا على جوازه

جوابا به تنجوا عتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل

وهو ثقة لا يستشهد الا بشاهد عربي تأمل اه وغير هنا في محل نصب على انها اسم لا والخبر محذوف و
يجوز فتحها فان قطعت عن الاضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لا رجل وان نوي لفظ المضاف
اليه ففتحة اعراب لا ضافتها تقديرا هذا اذا قدرت لا عاملة كان قدرت عاملة كليس تعين ضمها
اسما لها فان نوي معنى المضاف اليه كان ضم بناء او لفظه فاعراب كما اذا نونت لقطعها عن الاضافة
وانما هذا اذا كانت لا في لا غير ليست للعطف وفي شرح التلخيص انها تكون عاطفة وقال الشارح في شرح

١٥١١٢

موردا عليه ما نصه والمسطور في كلام بعض النحاة اذ لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس
اه والمراد ببعض البعض الفاضل الرضي كما صرح به الفنري في حواشيه ونقل العلامة الحفري في ابن مالك في الفعل
نحو

واستعملوا مضارعا لا وشكا وكاد لا غير وزاد واموشكا

عن الكوفي ما يوافق التلخيص وعليه فالمعطوف عليه هنا الواضح مجردا كان او مرفوعا قوله
وقيس فعل امر من قاس يقيس والقياس لغة تقدير شيء على مثال شيء اخر كتقدير نحو الثوب على
على الالة المتخذة التي هي مثال للذراع الالتي وفي اصطلاح الاصوليين حمل شيء على شيء اخر في الحكم بجامع
بينهما كحمل النبيذ على الخمر في الحرمة بجامع الاسكار وفي اصطلاح المناطقة قول مؤلف من قضايا
مستلزم بذاته قولا اخر قال في السلم

ان القياس من قضايا صورا مستلزما بالذات قولا اخرا

والمراد هنا معناه اللغوي قوله على هذا اي على بمعنى الباء كما يؤخذ من كلام الصبان في حاشية شرح
السلم وفي القاموس قاسه بغيره وعليه يقيسه قيسا وقياسا واقتاسه قدره على مثاله فانقاس و
المقدار مقياس اه فمقتضاه انه يكون تارة متعديا بالباء وتارة بعلى قوله افعل وفعل
في مفعول قس وفيه حذف مضاف اي تصاريف افعل وفعل وجملة ما ذكره من الابواب ثلثة
عشر الاول افعل والثاني فعل بالتشديد والثالث فاعل والرابع فعلل والخامس تفعلل
والسادس تفاعل والسابع انفعل والثامن افتعل والتاسع افعل والعاشر افعال و
الحادي عشر استفعل والثاني عشر افعلال والثالث عشر افعوعل وترك افعوال وافعنلل و
افعنلى والاولين زيادتها ايضا قوله نحو استشعر في ذكر مثال افعلال وتصاريفه وكذا ما بعده
وانظر وجه اختصاصهما بالذكر قوله فتركت بالبناء للمفعول ونائب فاعله ضمير البواقي
قوله فالبواقي على نهجه اي على طريقه وهو علة لجواب لما والتقدير لانه لما ذكر من المثال
واحدا اكتفي به فالبواقي على نهجه قوله فالفهم الذكي الفهم بفتح فكسر سريع الفهم والذكي
فعيل من الذكاء وهو سرعة الفطنة فعله كرضي وسعى وكرم كما في القاموس قوله بنظير
واحد اي بمثال واحد قوله البليد الغبي ضد الذكي قوله بالف شاهد اي دليل وهو
ما يصح ان يذكر لاثبات قاعدة كلية من كتاب او سنة او كلام عربي فصيح قوله ولا تغير حركات
الالفاظ في الاوائل جواب عن سؤال مقدر تقديره انتم قلتم ان المبني للفاعل من الثلاثي المزيد

فيه ما كان اوّل متحرك منه مفتوحا واوّل المتحرك في الامثلة المذكورات الهمزة وهي مكسورة وتقرير

الجواب ان حركات الالفات التي في اوائل هذه الافعال غير معتبرة فانها زائدة تثبت في الابتداء

لوجود الاحتياج اليها لكونها في الاوّل وتسقط في الدرج اي في وسط الكلام لعدم الاحتياج اليها لحصول

النطق بما قبلها فاذا لم تعتبر فبالاولى ان لا تعتبر حركاتها لانها فرعها كذا في شرح السيد وشير اليه

الشارح وفي شرح السيد ايضا ما نصه فان قيل يلزم من عدم اعتبار الهمزة عدم اعتبار التاء اذ تكون

لزيادتها ايضا فلم تعتبر حركاتها قلنا لا نسلم ذلك لان التاء زيدت لمعنى لم يحصل ذلك المعنى الا بها

والهمزة زيدت للتوصل الذي يحصل بغيرها فتكون التاء اصلية بالنسبة اليها اه قوله

انت اشار الشارح به الى ان تعتبر مبنيا للفاعل ومع يحتمل ان لا الداخلة عليه ناهية فالفعل مجزوم

ويحتمل انها نافية فالفعل مرفوع قوله وفي بعض النسخ ولا تعتبر مبنيا للمفعول لعله وجد الفرق

بين النسختين باثبات الاشكال فيهما والا فالكتابة لا تفرق ويحتمل لا على هذه النسخة ايضا الاحتما

الاحتمالين السابقين قوله حركات هذه الالفات جمع حركة بفتحتين فيهما قوله

اي الهمزات بفتحتين جمع همزة بفتح فسكون قوله وعبر عنها اي عن الهمزات وقوله بها

اي الالفات قوله لان الهمزة اذا كانت اوّلا الخ في حاشية الصبان على الاشموني في باب الابدال

الابدال ما نصه فائدة في حاشية التهوطي على المغني ان الفراء يرى ترادف الهمزة والالف

فيقول الهمزة هي الاصل والالف الساكنة هي الهمزة ترك همزها وفرق سيبويه بينهما فقال الهمزة

حرف كالعين يحتمل الحركة والسكون ويكون في اوّل الكلمة واخرها ووسطها والالف حرف

اخر لا يكون الا ساكنا ولا يكون في اوّل الكلمة ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة اوّل الحروف

والالف مع اللام قبل الياء وقال ابن جني في سر الصناعة اعلم ان حروف المعجم عند الكافة تسعة

وعشرون حرفا يعد الهمزة والالف اللينة حرفين وعدها ابو العباس ثمانية وعشرين باسقاط

الهمزة لانها لا تثبت في الخط على صورة واحدة كبقية الحروف وهو غير مرضي وبيان ذلك ان الالف

التي في اوّل حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة وانما كتبت الهمزة واوا مرة وياء مرة على مذهب

اهل الحجاز في التخفيف ولو اريد تحقيقها البتة لوجب ان تكتب الفا على كل حال يدل على صحة

ذلك انك اذا وقعت موقعا لا يمكن فيه تخفيفها لم يجز الا ان تكتب الفا مفتوحة كانت او مضمومة او مكسورة

وذلك اذا وقعت اوّلا نحو اخذ واخذ وابراهيم وان كل حرف سميته فاوّل حروف اسمه لفظه

بعينه

بعينه وكذلك الف اول حروف همزة فيستدل دليلا على صورة الهمزة مع التحقيق الف اما الالف
في نحو قام وكتاب فصورتها ايضا صورة الهمزة المخففة الا ان هذه الالف لا تكون الا ساكنة ولا ينافي
اتحاد صورتها وصورة الهمزة المخففة اختلاف مخرجهما بدليل ان النون الساكنة من نحو من وعن و
المتحركة من نحو نعم ونفر تسمى كل واحدة منهما نونا وتكتبان بشكل واحد مع ان المتحركة من طرف
اللسان مع ما يليه من الحنك الاعلى والساكنة من ذلك مع الخيشوم واما اخراج ابي العباس لها من الحروف
محتجا بعدم ثباتها على صورة واحدة فليس بشيء لان جميع هذه الحروف انما اثبتت لوجودها في اللفظ
الذي هو قبل الخط والهمزة موجودة في اللفظ كغيرها من الحروف وانقلابها في بعض احوالها لعارض
كتخفيف وابدال لا يخرجها عن كونها حرفا الا ترى ان انقلاب غيرها في بعض احواله لعارض لا يخرج
عن كونه حرفا اه وقال التفتازاني في حاشية الكشاف الالف اسم للهمزة التي هي اوسط حروف جاي والهمزة
التي هي اخرها بدليل قولهم الالف واللام للتعريف والف الوصل تسقط في الدرج وقولهم الالف على
ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث لا اصلي وانما
يذكر في حروف التهجي اسم الالف لا الهمزة اه فعلم ان الالف تطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والالف اللينة
وبمعنى خاص باللينة اه ما في حاشية السيوطي بتلخيص وبعض زيادة وفي الهمع عن ابن جني لما لم
يمكن ان يلفظ بالالف اللينة في اول اسمها كما فعل في اخواتها توصل الى النطق بها باللام وقيل في اسمها
لا كما توصل الى النطق بلام التعريف بالالف وقيل في الابتداء اي الغلام ليتقارضا وقول المعلمين
لام الف خطأ لان كلا من اللام والالف مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد اسماء
الحروف البسائط اه ويرد عليه ان تقارض اللام في نحو الغلام مع الهمزة لا مع الالف اللينة وقد يجاب
بانه يكفي في تحقق تقارض اللام مع الالف اللينة ان كلا من الهمزة والالف اللينة يسمى الفا وقوله لان
كلا من اللام والالف مضى ذكره يرد عليه ان الالف الماضي ذكرها صدر الحروف الهمزة لا الالف اللينة المشار
اليها بلا كما مر فيتوجه قول المعلمين لام الف بان ذكرهم الالف تنبيه على ان الاشارة الى الالف اللينة
وذكرهم اللام لانها المتوصل بها الى النطق بالالف اللينة في قولهم لا اما عرفت ذلك اه ما في حاشية الصبان
قوله اي اوائل افتعل الخ اشارة الى ان ال في الاوائل عوض عن المضاف اليه ويحتمل انها للعهد
فتفسيره بيان للمعهود قوله اي لان هذه الالفات اشارة الى ان اللام للتعليل والضمير للالفات
قوله على سبيل الاستطراد هو ان يكون المتكلم في غرض من الاغراض ثم يعن له غرض اخر

يستقيم كلام الشارح لانهم صرحوا بجواز بناء صيغة المبني للمفعول من الله زخم ويجاب بانه جرى
على عدم الجواز فائدة فيه ثلثة اقوال الاول الجواز مطلقا والثاني المنع مطلقا والثالث المنع فيما لا
يتعدى به بحرف كقام وجلس اذ لو بني لبقي الفعل خبرا بلا مخبر عنه بخلاف ما يتعدى به فيجوز
وفي هذا الجواب نظر لقوله بعد وفي نحو افعلّ وافعولّ بقدر الاصل الخ وقوله في المضارع
ولم يذكر المصنف غير المتعدي لانه قل ما يوجد منه فالتوجيه كما افاده المحشي ان يقال لما كان فعل
ونحوه يقع متعديا فيكثر بناء المفعول منه لتوفر الدواعي من الاغراض السابقة فيه فصار الذهن
سريع الاطلاع الى تصويره فمثل به اسعافا له ولما لم يكن انفعل ونحوه بتلك المثابة لتوحش الذهن
الذهن اياه بلزوم اللزوم واستبعاد بناء المفعول منه احيانا لعدم تاتي الاغراض السابقة فيه لم يكن
في ذكره غرض فاسقط هذا التوجيه كلام المصنف وفي التسهيل وغيره ان افعال المقاربة قد
تستعمل للدلالة على وقوع الفعل عسير الوقوع تعالى لا يكادون يفقهون قولا ولا يكاد يبين صحح
وهو مراد الشارح لقوله بعد وفي نحو افعلّ وافعولّ الخ ثم قوله في المضارع ولم يذكر المصنف
غير المتعدي لانه قل ما يوجد منه فاسقط قوله وهمزة الوصل تتبع هذا المضموم في الضم فيه
اشعار بانه اذا كسر اوله متحرك منه كما في اختير لا تكون مضمومة بل تتبع المكسور في الكسر وهو كذلك
قال ابن عقيل عند الكلام على اختير وانقيد في باب النائب عن الفاعل ما نصه فيجوز في التاء والقاف ثلثة
اوجه الضم نحو اختور وانقود والكسر نحو اختير وانقيد والاشمام وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء
والقاف اه اي من الضم والكسر والاشمام قوله وما قبل اخره يكون مكسورا ابدا اي ولو تقديرا
نحو صور ذا وابدا متعلق بقوله مكسورا او بقوله يكون بناء على جواز تعلق الظرف بالافعال الناقصة
وهو الصحيح وهو ظرف مستغرق للمستقبل مثل عوض الا انه اعم من عوض لانه يقع في الاثبات
والنفي وعوض مختص بالنفي مثل لا اكلمه عوض ويخالفهما قط لانه ظرف لاستغراق الماضي قال في
نزهة الطلاب
والزمان الماضي قط وربما وعوض للاتي كذاك ابدا
قوله وفي نحو أفعلّ الخ اي وفي مثال افعلّ كاحمرّ بضم الهمزة وسكون الفاء وضم العين و
تشديد اللام وافعولّ كاخروّط بضم الهمزة والعين وسكون الفاء وبعد العين واو ساكنة مبدلة
من الف افعالّ كما في فوعل فانها منقلبة عن الف فاعل قوله يقدر الاصل افعلل بضم
الهمزة وسكون الفاء وضم العين وكسر اللام الاولى وفتح اللام الثانية وقوله وافعولل بسطه كما قبله
لكن فيه زيادة واو هي مبدلة من الف افعالّ قوله وفي نحو افعلّ بضم الهمزة وسكون الفاء
وضم

وضم العين وكسر اللام الاولى وتشديد الثانية قوله الاصل افعلل بضم الهمزة وسكون الفاء وضم
العين وسكون اللام الاولى وكسر الثانية وفتح الثالثة قوله منقلبت كسرة اللام اي الثانية الى
اللام الاولى ثم ادغمت الثانية في الثالثة قوله فليتأمل يحتمل انه مبنيا للفاعل وفاعله
ضمير مستتر فيه عائد الى من علم من السياق وهو من يطالع هذا الكتاب ويحتمل انه مبني للمفعول
ونائب فاعله ضمير مستتر فيه عائد الى الكلام قال المحشي هو امر بالنظر في وجه امكان بناء
المفعول من هذه المذكورات الذي اثبت لها بعد ان قال لا يكاد يوجد تحذير من رميه بالتناقض
بالتناقض والفساد اه قوله لكان كافيا اي لاندرج فيه القسمان كما مر وانما ذكر ذلك
لزيادة التوضيح قوله كما تقدم اي في تعريف المبني للفاعل من الماضي ثم يحتمل ان الكاف
للتعليل فالمعنى لما تقدم من ان اول متحرك من نصر هو النون كالتاء من اجتمع ويحتمل انها على اصله
فليتأمل قوله والترجيح لكلمة قوله والاصل فعل بالبناء للفاعل هذا مذهب
جمهور من البصريين ونقل عن سيبويه وذهب المبرد وابن السراج والكوفيون ونقله ابو مالك
في شرح الكافية عن سيبويه والمازني الى انه اصل واستدل الاولون بترك الادغام في نحو
سوير وترك الابدال في نحو ووري وتقرير الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احداهما
بالسكون فالواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء كما سيأتي وان الواوين متى اجتمعتا في اول الكلمة
ابدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل ادغام ولا ابدال دل ذلك على انهما مغيران عن فعل الفاعل
وهو ساير ووارى فكما لا تدغم الالف من ساير ولا تهمز الواو من وارى فكذلك ما غير عنهما واجاب
المخالفون عن ترك الادغام والابدال فقالوا اما ترك الادغام فلئلا يلتبس بمجهول فعل بالتشديد
لانه اذا قيل سير بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير او سير واما ترك الابدال فلان الواو الثانية
في ووري ليست متأصلة في الواوية لانها منقلبة عن الف وارى واستدلوا على مذهبهم بان نحو
جن وبهت وطل دمه واهدر لازم البناء للمفعول ولم يستعمل الا كذلك وتقرير الدليل ان
فعل المفعول لو كان فرعا للغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفعل الفرع
يستلزم وجوده وجود اصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل و
لا يوجد فرع بغير اصل ونحو وجدنا افعالا مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبني للفاعل وجوابه
بالنقض وهو ان لنا جموعا لم يسمع لها مفرد كعبابيد وابابيل وجمع فرع الافراد اتفاقا فلو كان ما ذكر تم

فعليه يلزم كون الجمع اصلا بالرأس وانتم لا تقولون به فما جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك اه تصريح بتصرف وبالجواب عن الفوز فلاح انه يكفي تقدير الاصل فيما لم يسمع قوله فغيروه الى فعل بضم الاول وكسر الثاني الخ اما عدم الاكتفاء بالضم او الكسر فلانه لو اكتفى بالاول لاشتبه بمجهول الماضي بمجهول المضارع في باب الافعال بضم الاول وفتح ما قبل الاخر ولو اكتفى بالكسر لاشتبه بمجهول الماضي بمعلومه في نحو علم فوجب الضم والكسر واستشكل بانه يقال اعلم بضم فيكون مكسر في المبني في المبني للمفعول من باب الافعال فيلتبس بمعلوم المبني للفاعل من مضارعه وقد يجاب بان هذا التباس في القليل فليس كالالتباس في الجميع والكثير وقد عهد مثل ذلك فلم يبال بوابه قوله دون سائر الاوزان اعلم ان اوزان الثلاثي بالقسمة العقلية اثنا عشر لان الاول واجب الحركات والحركات ثلاث الفتح والكسر والضم والثاني يجوز فيه السكون والحركات الفتح والكسر والضم والاخر محل الاعراب والبناء فلا مدخل له في التقسيم فاذا ضربت ثلثة احوال الاول في اربعة احوال الثاني حصل منه اثنا عشر والمهمل منها فعل بكسر الاول وضم الثاني لثقل الخروج من الكسرة الى الضمة لانهما حركتان ثقيلتان متباينتان في المخرج قال الشيخ عبد العزيز المعبري في تكملة شرح الالفية واما قراءة ابي بكر السماك والشماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء فقيل لم تثبت وقيل اتبع الحاء للتاء من ذات والاصل حبك بضمتين وقيل عليه التداخل في حرفي الكلمة اذ يقال حبك بضمتين وحبك بكسرتين فان المتكلم لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الثانية تمم عينها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الاولى اه وعكس هذا الوزن وهو فعل بضم الاول وكسر الثاني نادر في الاسم لقصد اختصاص الفعل به هذا الكل ما يفيده قول الالفية

وغير اخر الثلاثي افتح وضم ... واكسر وزد تسكين ثانيه تعم

وفعل اهمل والعكس يقل ... لقصدهم تخصيص فعل بفعل

وامثلة الاوزان الواقعية فلس وفرس وكتف وعضد وجبر وعنب وابل وقفل وصرد ودئل وعنق قوله فيبعد الخ انما قال ذلك دون ان يقول ليتميز لانه يوجد في الاسم نحو دئل ورئم ووعل خلافا لمن زعم انه لا يوجد في الاسم قوله لانه طلب خفة بعد الثقل الخ بخلاف العكس لانه طلب ثقل بعد خفة لا يقال طلب الثقل بعد الخفة موجود في نحو علم فلم

فلم لم يمنع لانا نقول في نحو علم طلب الخفة بعد الاخف قوله وما يقال ان ضم الاول
الخ متعلق بقوله والنشر في ضم الاول الخ ح وليس النشر في ضم الاول الخ ما يقال ان ضم الاول
الخ بل ما استفناه قوله وجاء فزد له الخ هو بفاء ثم زاي اشارة الى قولهم في المثل لم يحرم
من فزد له قال في القاموس وبات رجلان عند اعرابية فالتقيا صباحا فسأل احدهما صاحبه
عن القرى فقال ما قريت وانما فصد لي فقال لم يحرم من فصد له وسكن الصاد تخفيفا ويروى
فزد له بالزاي وقصد له بالقاف ح اعطى قصدا اي قليلا اي لم يحرم القرى من فصدت له الراحلة
الراحلة فحظى بدمها يضرب فيمن نال بعض القصد اهـ وفي الحاشية قال الجوهري وكلام
العرب بالفاء ثم هذا الاسكان شاذ واما الابدال فمطرد في كل صاد ساكنة قبل دال قال
سيبويه سمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايا خالصة اهـ ما في الحاشية قوله قطرب
هو لقب محمد بن المستنير النحوي اللغوي البصري المتوفى سنة ست ومائتين وقطرب بضم
الاول في الاصل اسم دويبة تستريح نهارها سعيا فلقب به لانه كان يلازم سيبويه ويبكر اليه
فكلما فتح بابه وجده فقال ما انت الا قطرب ليل فلقب به افاده في القاموس قوله
وجاء عصر بضم فسكون اشارة الى قول ابي النجم لو عصر منها البان والمسك انعصر وهذا وفزد من
باب واحد وانما ذكره بعد ما سلف من الابدال قال ابو حيان والذين قالوا في ضرب ضرب
يقولون في قيل وبيع قول وبوع لم ينقلوا في المعتل ولا في الصحيح بل سكنوا فيهما اهـ محشي
هذا صريح في ان هذه لغة بني دبير وبني فقعس وهما من فصحاء بني اسد لان لغة قول
وبوع نقلوها عنهما وفي التصريح ومن العرب من يسكنه كقوله لو عصر منها البان والمسك انعصر
واختاره قطرب قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ومن العرب من
يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فتنقلب الياء الفا فيقولون في رضي زيد رضا زيد
بفتح الضاد وهي طائية فتحصل في معتل اللام ثلث لغات كسر ما قبل اخره وتسكينه وفتحه اهـ
وقد قرئ ردت الينا الخ في التوضيح واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو شد ومد و
حق وقول بعض الكوفيين ان الكسر جائز وهو لغة بني ضبة وبعض بني تميم وقرأ علقمة ردت
الينا ولو ردوا بالكسر وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال انهما بان في من اشم في قيل وبيع اشم هنا اهـ
عن عبارة المحشي وقرئ ردت الينا بكسر الراء وهي قراءة علقمة وبه قرأ ولو ردوا لعادوا ومذهبا

للجمهور تعيين الضم في مثل ذلك واجاز الكسر بعض الكوفيين قال ابن عقيل تبعا للشيخ وهو الصحيح
وهو لغة بني فقعس وبعض تميم ومن جاورهم يقولون رُدَّ الرجل وقد قُدَّ قميصه وفي التسهيل ما يوافقه اه
قوله وكل ذلك مما لا يعتد به نقضا اي في كلام المصنف لان تعريفه مبني على لغة جمهور العرب
والآخر من التصريح والتوضيح ما يخالف تعريفه من اللغات قوله وجاء نحو جن الخ اشار
الى ان بعض الافعال لا ترد ناقضة لما اقتضاه المتن وحرره في الشرح ان صيغة المفعول فيه
صيغة الفاعل لانها وان لزمت [illegible] البناء للمفعول ثمانية افعال الاول جن اي صار مجنونا الثاني
سل بسين مهملة من السل بالكسر والضم كما في القاموس قال وقد سل واسله الله وهو
مسلول كذا في المحشي وعبارة القاموس والسلة بالفتح والسل بالكسر والضم وكغراب قرحة
تحدث في الرئة اما تعقب ذات الرئة او ذات الجنب او زكام او نوازل او سعال طويل
وتلزمها حمى هادية وقد سل بالضم واسله الله وهو مسلول اه واما بالمعجمة فيستعمل
مبنيا للمفعول اذا كان مجردا يقال شلت يده اي يبست اما اذا كان من باب الافعال فيلزم
فيه البناء للمفعول يقال اشلت بضم الهمزة كما في القاموس وبهذا تعلم ان ما يوجد في كثير
من النسخ وشل بالمعجمة بلا همز فتحريف من النساخ الثالث زكم قال في القاموس والزكام
والزكمة تحلب فضول رطبة من بطني الدماغ المقدمين الى المنخرين وقد زكم كعني وازكم
فهو مزكوم وفي نسخة منه وقد زكم كعني وزكمه وازكمه فهو مزكوم اه وهذا يدل على انهم نطقوا
بالفاعل الرابع حم يقال حم بالضم اصابته الحمى واحمه الله فهو محموم كما في القاموس وفيه ايضا
حم الامر بالضم قضي وله ذلك قدر اه الخامس فئد قيل يجوز ان يقرأ بنون بعد الفاء
من الفناد وهو الفساد وان يقرأ بالهمزة اي اصابته مرض في فؤاده انتهى والظاهر الثاني محشي
وفي القاموس وفئد كعني وفرح شكا اي وجع فؤاده اه السادس عل قال في القاموس
عنف الكلام على العل [illegible] وطعام قد عل منه اكل منه اه هذه الستة في جميع النسخ وفي بعضها
زيادة جبل وعكل وهما السابع والثامن ولم يذكرهما في القاموس وانظر ما معناهما
قوله مبنية للمفعول ابدا اي نظرا بالنسبة لبعض كزكم قوله للعلم بفاعلها في
غالب العادة هذا التعليل انما يفيد بناءها للمفعول غالبا لا ابدا اقول لان الاكثر فرع
عليه

هذا التعليل هو الانسب بمثل هذا المختصر لانه في بناء الامثلة وان كان لتقديم كل منهما وجه وجيه
لان تعقيب الماضي بالامر له وجه لاشتراكهما في حكم دون المضارع وكون الامر فرعا على المضارع
انما هو بحسب الظاهر وكذا اسم الفاعل والمفعول والا فالكل مشتق من المصدر كما هو الصحيح
قوله لاشتقاقهما ضمير تثنية الواحد الامر والاخر اسم الفاعل والمفعول باعتبار المضاف وهو
لفظ اسم قوله واما المضارع الخ مقابل لقوله اما الماضي الخ قوله ما يكون اوله احدى
الزوائد الاربع عرف الماضي بما مر وهو باعتبار المعنى فالانسب ان يقول هنا ما دل على حدث
وزمان غير منقض حاضرا كان او مستقبلا ثم الاولى ان يقول تكون اوله احدى الخ او ان يقول
يكون اوله احد الزوائد الخ والزوائد جمع زائدة او زائد وهو صفة لمحذوف تقديره احدى الحروف
الزوائد وقوله الاربع صفة ثانية للحروف ولا يقال على تقدير الزوائد جمعا لزائد يكون معدوده
مذكرا وقياس اسم العدد ان يذكر اذا كان معدوده مؤنثا ويؤنث اذا كان مذكرا فيجب هنا ان يكون
الزوائد جمعا لزائدة لانا نقول محل هذا القياس اذا ذكر المعدود بعده تمييزا اما اذا لم يكن
كذلك كما هنا فيجوز الامران التذكير والتأنيث ايا ما كان المعدود قوله وهي الهمزة
الخ قدم الهمزة والنون لانهما للمتكلم وهو مقدم على غيره واخر الياء لانها للغائب المتأخر
الرتبة وقدم الهمزة على النون لانها للمفرد والمفرد مقدم على غيره قوله يجمعها انيت
في نسخ يجمعها قولك انيت ويصلح انيت عند قصد لفظه فاعلا وكذا ما بعده وان كان انيت
جملة لانه فعل وفاعل لان اتى ماض والتاء فاعله وكذا انيت بمعنى ادركت لانه ماض
مسند الى تاء المتكلم او المخاطب او المخاطبة فيجوز في التاء ثلث حركات ونأتي مضارع
مسند الى المتكلم مع غيره وانما ذكرها مع عدة الحروف تفصيلا تسهيلا على المبتدي وهذا
هو حكمة تعداد الامثلة قوله فرقا بينه الخ بين المضارع قوله واختصوا
الزيادة به الباء داخلة على المقصور عليه قوله هذا التعريف الخ اي تعريف المضارع
بما يكون اوله الخ قوله ويمكن الجواب عنه الخ مما يقال هذا المختصر للمبتدي فيلتبس
بالنسبة اليه بالماضي لان المعاني التي ذكرها لا تدفع الالتباس في حقه فالاولى بل والانسب
تعريفه بانه ما دل على حدث وزمان غير منقض حاضرا كان او مستقبلا كما اشرنا اليه انفا قوله
فالهمزة الخ الفاء تفريعية فانه حروف انيت وانيت ونأتي صارت علما على المعاني المخصوصة

التي قررها المصنف بحيث لا يفهم منها غيرها افاده بعض ويصح ان تكون فصيحة لانها افصحت عن
شرط محذوف والتقدير اذا اردت معرفة بيان هذه الاحرف فنقول الهمزة للمتكلم قوله
للمتكلم مذكرا كان او مؤنثا والمراد التكلم المتكلم فاندفع ما قيل ان الصواب ان يقول للتكلم مع الانفراد
وقس عليه ما بعده لان ما ذكره يوجب عد هذه الضمير على احرف المضارعة واحترز به عما [illegible] في لا اكون
للمتكلم نحو انام واكرم فان قيل لم ما نقول في اخفي من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما اخفي لهم قلت من
سكون الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها فهو عنده ماض قوله وحده حال من المتكلم لتأويله
بالنكرة اي منفردا او مفعول مطلق لفعل لم يلفظ به كفعل الابوة والاخوة وقيل لفظ به حكى الاصمعي
وحد يحد وحدا كوعد يعد وعدا اذا انفرد وقيل اصله ايحادا ومصدر اوحده بمعنى افرده فحذفت زوائده
وقد يجر بعلى كجلس على وحده او باضافة كنسيج وحده بوزن كريم اي لا نظير له في الخير وكذا قريع وحده
بالقاف والراء والعين المهملة وهو السيد ويقال جحيش وحده وعيير وحده مصغر جحش وعير
وهو الحمار اي لا نظير له في الشر او مفعول فيه بمعنى حال وحدة لا مع غيره فهو مصدر ملازم للافراد
والتذكير والنصب قوله والنون له اذا كان معه غيره الظاهر من هذه العبارة ان النون للمتكلم
حالة كونه مشاركا فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم ولا يلزم من ذلك ان تكون للمتكلم ومن معه وعبارة
من قال والنون للمتكلم ومن معه تفيد ان الموضوع له مجموع المتكلم ومن معه قال الدماميني و
يظهر ان النون في هذا المقام للمتكلم ومن شركه في ذلك الفعل منظورا فيه للجمع بالاصالة مفردا
كان المشارك او غيره من الذكور او الاناث او منهما ومقتضى عبارة المصنف يعني ابن مالك و
كثير من ان النون للمتكلم حالة كونه مشاركا فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم ولا يلزم من ذلك ان
تكون للمتكلم ومن يشاركه معا على السواء في القصد وبين المعنيين فرق فليتأمل كذا في بعض الحواشي قوله
اذا كان معه غيره اذا ظرفية شرطية جوابها الدال ما قبلها عليه اي اذا كان معه غيره فالنون
له او جوابها ما قبلها بناء على رأي الكوفيين من جواز تقدم الجواب والصحيح منعه كما هو
رأي البصريين ويصح ان تكون اذا مجردة من معنى الشرط فهي متعلقة بالاستقرار الذي هو متعلق له
وكان تامة وغيره فاعلها ومعه متعلق به او ناقصة فاسمها غيره وخبرها معه قوله
ويستعمل في المتكلم وحده في موضع التفخيم ظاهره ان هذا الاستعمال حقيقة وقيل انما يستعمله
المعظم لنفسه وحده حيث نزل نفسه منزلة الجماعة او لان اتباعه يشاركونه في غالب اموره
فالاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ مثله في الغائب والمخاطب في الكلام

المعتد به

المعتاد به كما في المطول لا في الضمير ولا في غيره وأما فنادته الملائكة والمنادي جبريل وحده فلأن الجمع المحلى
باللام يتسامح منه في مثل هذا الموضع بمعنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى كذا قيل وفيه نظر فقد صرح الشارح
في المطول في بحث أن استغراق المفرد أشمل بأن الجمع لا ينافي التخصيص لواحد وأن قولهم فلان يركب
الخيل وإنما يركب واحدا مجاز فالأولى الجواب بمثله عن فنادته الملائكة بأنه مجاز وأما نحو يا أيها النبي
إذا طلقتم النساء فمن باب التغليب للمخاطب على الغائب أي إذا طلقت أنت وأمتك وإنما خص بالنداء
لأن الكلام معه ولأنه إمام أمته وأما نحو إن الكسائي والقاضي في فإن يستجيبوا لكم أن يكون الجمع لتعظيم
رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحو إن القاضي في ن والقلم وما يسطرون أن ضمير يسطرون راجع للقلم والجمع
للتعظيم إذا أريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فلا يدل على مجيئه بل على أن المجوز يرى ذلك هذا وقد تستعمل
النون للدلالة على أن الفعل نفسه مما يقصر الواحد عن القيام به كما قاله كثير من المحققين ومنه إياك
نعبد ونحمدك اللهم وما أشبه ذلك لأن المقام مقام التذلل والخضوع ويمكن تقرير العبارة على وجه
يشمله بأن يقال في قوله في موضع التفخيم أي تعظيم المتكلم نفسه أو فعل المشروع فيه فقوله نحو
قوله تعالى نحن نقص عليك مثال للأول لا غير فتدبر قوله والتاء للمخاطب أي للمخاطب
المخاطب كما تقدمت الإشارة إليه والمراد جنس المخاطب فلا إشكال في الحالات قوله في هذه الأمثلة
الأمثلة أي في هذه الصور قوله وللغائبة أي ولغيبة الغائبة أي لفظا أو تأويلا فيدخل
ظاهرها نحو تقوم هند ومضمرها نحو هي تقوم وحقيقي كما مثل والمجازي نحو تنفطر السماء وهي تنفطر
وما هو للغائبة بالتأويل نحو تجيء الكتاب لتأويله بالصحيفة ونحو تقوم الرجال والرجال تقوم للتأويل
بالجماعة قوله ولمثناها أي الغائبة تشمل الظاهر نحو تقوم الهندان والمضمر نحو الهندان تقومان
والحقيقي كما مر والمجازي نحو تدمع العينان والعينان تدمعان لكن لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة
فمثل تقول هما تفعلان بتاء فوقية تغليبا مراعاة حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى ونظرا إلى أن الضمائر ترد
الأشياء إلى أصولها وهو قول ابن أبي العافية أو تقول هما يفعلان بياء تحتية نظرا للفظ فإن هذا
اللفظ يكون للمذكرين وهو قول ابن الباذش والراجح الأول وبه جاء السماع قال عمر بن أبي ربيعة

أتقضي على أختي بها أحد بيننا ... وما لهما أن تعلما متأخر

لعلهما أن تبغيا لي حاجة ... وأن ترجيا سرا بما كنت أحصر

قوله والياء للغائب المذكر أي لغيبة جنس الغائب المذكر كما تقدمت الإشارة إليه ظاهرا كان
أو مضمرا نحو زيد يقوم وهو يقوم قوله ولجمع المؤنث الغائبة أي ولغيبة جمعها أي ظاهرا كان

Scanned by CamScanner

الاسم كيقموم الهندات على لغة اكلوني البراغيث او مضمرا نحو الهندات يقمن عاقلا كان المسمى كما مر او غيره
نحو السموات ينفطرن جمعا سالما كان كما مر او مكسرا نحو الهنود يقمن والاجمال يدمعن ومذهب البصريين
ان نحو تقوم الهندات بالتاء الفوقية لا غير كفرون قوله وليس بغائب اي لاستلزام الغيبة الاختصاص
بحيز دون اخر قال المحشي قيل ان عدم اطلاق الغائب انما هو على مذهب التوقيف اما على رأي المعتزلة
والقاضي الباقلاني مع انه اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاقه فكل اللفظ عليه فيطلق
وفيه نظر لاتفاق الكل على اشتراط ان لا يكون موهما لما لا يليق بكبريائه تعالى ومن ثم امتنع اطلاق لفظ العارف
والفقيه والفطن والذكي وما اشبهها لاشعارها المعرفة بسبق الجهل والفقه بفهم كلام الغير بعد جهله والفطنة والذكاء
بسرعة ادراك ما غاب انتهى قوله تعالى عن ذلك اي عن كونه غائبا ومذكرا او مؤنثا لاستلزام الغيبة الاختصاص
بحيز دون اخر وهو محال في حقه تعالى وكذا التذكير والتانيث لانهما من صفات الاجسام قوله
واجيب بان المراد من الغائب اللفظ الخ هذا موافق لما يعود ضمير الغائب الى لفظ الجلالة قوله لم زادوا هذه
الحروف اي الهمزة والنون والتاء والياء قوله ولم اختصوا كلا منها بما اختصوا اي كتخصيص الهمزة بالمتكلم
وحده قوله لنصب العلامات اي فرقا بين الماضي والمضارع قوله فوجدوا اولى الحروف بذلك الخ
الاصل في الزيادة ان تكون من حروف المد واللين لانها تستلزم الثقل وحروفه اخف الحروف لجريانها مجرى النفس فزيدت
حروفه فان قلت لم زيدت في الاول دون الاخر مع ان الاخر اليق بالتغيير قلت زيدت في الاول دون الاخر
لان في الاخر يلتبس بالماضي لانه على تقدير زيادة الالف يلتبس بالتثنية نحو ضربا وعلى تقدير زيادة التاء
لو حركت لالتبس بالمخاطب والمخاطبة والمتكلم مثل ضربت ولو اسكنت لالتبس بالغائبة نحو ضربت
وعلى تقدير زيادة النون يلتبس بجمع الغائبة وعلى تقدير زيادة الياء وان لم يلتبس بالماضي لكنها حملت
على اخواتها فان قلت لم زيدت في المضارع دون الماضي مع ان الفرق يحصل بالعكس قلت
لان المزيد عليه بعد المجرد وزمان المستقبل بعد زمان الماضي فاعطي السابق للسابق واللاحق
للاحق مراعاة للمناسبة كما اسلفه الشارح قوله او ببعضها الخ لان الالف بمنزلة فتحتين
والياء بمنزلة كسرتين والواو بمنزلة ضمتين لانها تحصل باشباع الحركات قوله لرفضهم الابتداء
اي لكتابة الهمزة الفا في كثير من المواضع قوله لانه مقدم اي بمعنى انه يبتدأ منه الكلام وقيل و
منشأ الهمزة للمتكلم للموافقة بينه وبين انا قوله والهمزة ايضا مخرجها مقدم على مخرجهما ولو [illegible]
على مخرجهما بضمير التثنية العائد الى الواو والياء وهي الاولى قوله لكونه اقصى الحلق قال المحشي
الضمير لمخرج الهمزة اما الياء فمن وسط اللسان واما الواو فمن الشفتين اه قوله لا سيما انشاء
من

مع كلمات الاستثناء حقيقة لكن ذكروها في بابه لان ما بعدها مخرج مما قبلها من حيث اولويته بالحكم مما قبلها ولا
نافية للجنس وسي بمعنى مثل اسمها وما بمعنى الذي فما بعدها خبر لمحذوف وجوبا بالمشابهة لا سيما الا وهي
لا تقع بعدها الجملة وبسبب المشابهة التامة جاز حذف صدر صلة ما هنا ولو لم تطل او نكرة موصوفة وخبر لا
محذوف فاذا قلت جاءني القوم ولا سيما زيد فالمعنى ولا مثل الذي او رجل هو زيد موجود بين القوم
الذين جاءوني بل هو اخص بي واشد اخلاصا في المجيء الي ويجوز جعل ما زائدة وجر ما بعدها باضافة
سي اليه وجعلها نكرة تامة ونصب ما بعدها تمييزا لها ان كان نكرة وكذا ان كان معرفة على مذهب
من يجوز تعريف التمييز او مفعولا لفعل محذوف وجوبا تقديره اعني والواو الداخلة عليها في بعض
المواضع اعتراضية اذ سيما مع ما بعدها جملة مستقلة وتصرف في هذا اللفظ تصرفات كثيرة لكثرة
استعمالها فقيل سيما بحذف لا وسيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على
على جعلها بمعنى خصوصا فتكون منصوب المحل على انها مفعول مطلق مع بناء سي على نصب اسم لا فاذا
قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او ولا سيما على الفرس فهو بمعنى فخصوصا راكبا او خصوصا على الفرس فراكبا
او على الفرس حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا او على الفرس وكذا احبه
احبه ولا سيما وهو راكب او ولا سيما ان ركب وجواب الشرط مدلول لا سيما اي ان ركب اخصه بزيادة
المحبة ويجوز مجيء الواو وعدم مجيئها اكثر وهي اعتراضية ايضا ويجوز ان تكون للعطف والاول هذا
ملخص ما ذكره الرضي وعلى الحالة الثانية تنزل عبارة الشارح فانه لم يذكر عقيب لا سيما اسما بل ما
بعدها جار ومجرور وهو قوله في ووجل فهو نظير احب زيدا على الفرس فهو بمعنى خصوصا في
ووجل فالجار والمجرور حال من مفعول الفعل المقدر اي
اخصه بزيادتها اي الواو بنائيتها الى الثقل خصوصا في ووجل وقال السيد وقلبت الواو تاء لكون
الابتداء بها مستكرها لثقل لا سيما في صورة اجتمعت فيها الواوات لانه قد يكون اول الماضي واو المعطوف
عليه واوا فلو زيد للمضارع والعطف واوان اجتمعت اربع واوات فيلزم منه المشابهة بنبح
بنبح الكلاب وهو صوت مستقبح فقلبت بالتاء اه ومثال اجتماع اربع واوات ان تقول عجبت من ان وعد
زيد عمرو ووجل قوله وقلبها تاء كثير في كلامهم منه ايضا تقية وتقوى وتقاة من وقيت وترتهم من
الوهم وتخمة من الوخم وتكلة وتكلان من توكلت ومنه ابدالها تاء القسم عند بعضهم وقيل هي حرف مستقل
واليه ذهب قطرب وغيره وقد ابدلت منها لاما في بنت واخت وكذا كلتا على الاصح قال المحشي
وحكم هذا الباب شاذ قوله لانه مؤخر عنهما اي المتكلم والغائب قوله واتبعوه
اي المخاطب قوله لئلا يلتبسا اي لفظا الغائب والغائبتين قال في اللباب وسوي بين المخاطب

والغائبة في تضرب انت وتضرب هي لاستوائهما في الماضي مثل ضربت وضربت وكذلك
~~للتكلم~~ لا تشكل في غائبة المستقبل لضرورة الابتداء او لا يضم حتى لا يلتبس بالمجهول في تمد ولا تكسر
حتى لا يلتبس بلغة تعلم فان قيل يلزم الالتباس لفتحه بين المخاطب والغائبة قلنا في الفتحة موافقة
بينهما وبين اخواتها مع خفة الفتحة اه قوله وحينئذ اي وحين الحقوهما بالمخاطب قوله
وان التبستا اي الغائبة والغائبتان وفي نسخ وان التبسا بالتذكير قوله لكن هذا اسهل اي
لان قرينة الخطاب قد تمنع الالتباس اه محشي قوله فان قلت لم سمي هذا القسم مضارعا
علل التسمية في هذا دون الماضي للخفاء في هذا دون ذلك قوله قلت لانه الخ اللام متعلقة
بمحذوف والتقدير سمي هذا القسم مضارعا لانه الخ قوله من الضرع اي مأخوذة من الضرع
قوله كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد الخ يقال تضارع الشيئان اذا اخذ كل
واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع رضي قوله فلما اي الشبهان قوله
مشابه لاسم الفاعل في الحركات والسكنات المراد مطلق الحركة لا شخصها فيدخل نحو يقتل بالقياس
الى اسم فاعله ثم اعلم ان علة اعراب المضارع انما هي مشابهته للاسم فيما هو اصل فيه من المشاركة
والتخصيص اذ كان القياس ان لا يعرب لانه لم يعتور عليه معان توجب فتوجب اعرابه ومن ثم قيل ان
اعرابه استحساني لئلا يلغو المشابهة لا سماعي ولا ضروري ولا اعتبار لمشابهته له من جهة المساواة
في الحركات والسكنات على ما زعم الشارح واكثر النحويين لانه ليس الاسم اصلا فيها اي ليس
الاصل في الاسم ان يكون عليها وما ليس الاصل فيه ان يكون له حكم مخصوص لا اعتبار لذلك الحكم اذا حصل فيه
فكانه لم يوجد فلم يؤثر فيما يشبهه فيه هذا ما نظهر من كلام ابن الحاجب وغيره من المحققين اه محشي
قوله لمطلق الاسم اي لا بقيد كونه اسم فاعل قوله في وقوعه الضمير للمضارع قوله
مشتركا اي بين الحال والمستقبل وهو بفتح الراء قياسه مشتركا فيه لان فعله انما يتعدى بفي فاسم
مفعوله كذلك كقولك اشتركنا في كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل ثم استتر
فاستتر فيه قوله وتخصيصه اي المضارع وقوله بالسين الخ الباء ليست داخلة للمقصور او
المقصور عليه كما قد يتوهم بل هي سببية والمقصور عليه محذوف اي وتخصيصه بالحال او ~~بالاستقبال~~
الاستقبال قوله الكاف للتنظير القياسي قوله زيد او عمرو او خالد او غيرهم الواو هنا
بمعنى او لانه رجلا لا يكون الا واحدا منهم قوله باللام الظاهر ان اداة التعريف هي اللام
فقط

فقط دون الهمزة وهو احد الآراء الاربعة فيه وعليه فهمزة الوصل اجتلبت للتمكن من الابتداء بالساكن
هذا رأي الاخفش وسيبويه في احد قوليه المشهور عنه ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم واختاره ابن
هشام في حواشيه الثاني ان ال بجملتها اداة التعريف وهمزته اصلية كهمزة ام لكنها استعملت كهمزة
الوصل لكثرة الاستعمال هذا رأي الخليل ووافقه ابن مالك في شرحي التسهيل والكافية الثالث ان ال
بجملتها اداة التعريف كالثاني لكن يخالف في ان الهمزة على هذا زائدة معتد بها في الوضع كهمزة المضارعة
هذا رأي سيبويه في احد قوليه الرابع ان الهمزة فقط اداة التعريف وجيء باللام فرقا بينها وبين همزة
الاستفهام هذا رأي المبرد ولكل وجهة مقررة في محله قوله ــــ ولهذه المشابهة التامة اعرب
الخ كذا اعلل كثير من اعراب المضارع لكن رده ابن مالك في شرح التسهيل بان الاول اعني مشابهته
لاسم الفاعل في الحركات والسكنات ليس بمطرد فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل فيما ذكر نحو سلم
فانما خفي قد يجري على الاسم كفرح فهو فرح واشر فهو اشر وغلب غلبا وجلب جلبا والثاني والثالث
اعني وقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين في الماضي فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد تخصص
بالقرب ومذكران هذه الاوجه ليست تامة في نفسها وبتقدير تمامها لا تفيد لانها ليست علة حكم الاصل
اعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الاصل مع ان شرط القياس ذلك قال الشيخ
يس ولك ان تقول انها وان لم تكن سبب الاعراب الا ان مصحح الالحاق بسبب المشابهة فيما على طريق قياس
الشبه لكن فيه ان قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة الا ان يجاب بان قياس العلة ههنا
متعذر لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا اه قوله ــــ ولهذه
المشابهة التامة اعرب المضارع من بين سائر الافعال ووصفها بالتمام لعمومها جهتي اللفظ والمعنى وقد
علمت انه لا مدخل للمشابهة الاولى ثم ان تقديم الظرف هنا للقصر الاضافي او للاهتمام اه محشي قال وقد
يقال انما اعرب الاسم لوجود قبوله بالتركيب معاني مختلفة يخاف الالتباس بعضها ببعض ولما كان
المضارع قد يشاركه في ذلك نحو لا تعن بالجفا وتمدح عمرا يحتمل ان يكون نهيا عن الفعلين مطلقا
وعن الجمع بينهما وعن الجفا وحده مع استئناف الثاني شارك في الاعراب لكنه في الاسم واجب لعدم
ما يغنيه حينئذ عنه لان معانيه مقصورة عليه استحساني في الفعل بواسطة الحمل على الاسم لاغنائه
عن ذلك وضع اسم مكان كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو ان تقول لا تعن بالجفا ومدح
عمرو ولا تعن بالجفا مادحا عمرا ولا تعن بالجفا ولك مدح عمرو هذا ما اشار اليه صاحب التسهيل
اه وما تقرر ان الاعراب اصل في الاسم وفرع في المضارع انما هو قول البصريين وذهب
الكوفيون فيما نقوه الى انه اصل فيهما ونقل ابن العلج في البسيط ان بعض النحويين ذهب الى انه اصل

فعلي الافعال وفرع في الاسماء والصحيح مذهب البصريين قوله يصلح بفتح اللام وضمها فانه ماضيه كمنع وكرم قوله للحال هو لغة ما عليه الانسان من خير او شر ويذكر ويؤنث فيقال حال وحالة ويجمع على احوال كمال واموال وعلى احولة ومن الدليل على التانيث قول الفرزدق

على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده ... بالماء حاتم

وحاتم فيه مخفوض بدلا من الهاء في جوده ولم يجعل الجوهري الحال وحالة بمعنى بل جعلهما من باب تمر وتمرة وهو غريب وقد يقال في الحال الة بالالف كما سكان الماء ذكر ذلك ابن هشام في شرح بانت سعاد وتانيثه يعني افصح من تذكيره وذلك بان يؤنث الفعل المسند اليها او الوصف او تذكر كما يقال اعجبتك حال فلان واعجبك حال فلان قال الشاعر

اذا اعجبتك الدهر حال من امرئ فدعه وواكل امره والليالي

ويقال حال حسن وحالة حسنة قاله الشمني وفي القاموس والحال كيفية الانسان وما هو عليه كالحالة والوقت الذي انت فيه وفي اصطلاح النحاة ما تضمنه قول الخلاصة

الحال وصف فضلة منتصب ... مفهم في حال كفردا اذهب

والمعنى هنا ما اشار اليه الشارح بقوله والمراد بها اجزاء الخ وانما قال ذلك مع ان مثل هذه العبارة لا يؤتى بها الا في مقام يوهم خلاف المقصود لان الحال يتبادر منها في مثل هذا المقام الى الان الفاصل بين الماضي والاستقبال وهو غلط لطيفة كما يعلم مما ياتي عن ابن السراج وليس مرادا هنا قال الصبان وليس المراد بالحال عند اهل العربية الان وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضي والمستقبل بل اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل مع ما بينهما من الان ولهذا تسمعهم يقولون يصلي من قول القائل زيد يصلي حال مع ان بعض افعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الانات المتتالية واقعة في الحال قاله الدماميني اهـ قوله اجزاء مجموع اجزاء فهو على تقدير مضاف قوله من طرفي الماضي والمستقبل اي طرف الماضي الاخر وطرف المستقبل الاول والجار متعلق بمحذوف اي اجزاء كائنة من طرفي الخ قوله يعقب بعضها بعضا اي يحدث بعضها عقب بعض قال في القاموس وعقبه ضرب ... مشى عقبه وخلفه كاعقبه اهـ ومنه يعلم انه يجوز فتح حرف المضارعة وضمها فالاول لجعلها من الثلاثي المزيد والثاني لجعلها من افعل قوله من غير فرط مهلة فرط بضمتين الامر المجاوز فيه عن الحد ومهلة بضم الميم بوزن غرفة كما في المصباح وبعضهم جوز فتح الميم وعطف تراخ عليها للتفسير والظاهر ان اضافة فرط الى مهلة للبيان قوله والحاكم في ذلك هو العرف لا غير وفي بعض النسخ والحكم في ذلك

في العرف لا غير ولا يخفى الكلام عليهما تمام قوله والاستقبال مصدر استقبل يقال استقبله فلان اذا
جاء كامن قباله وبازاء يديه والظاهر انه هنا بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول كما يعلم مما سيأتي قوله
والمراد به ما يترقب اي الزمان الذي او زمان يترقب فيه وما موصولة او موصوفة واقعة على
الزمان وانما قال والمراد به لان ابقاء معنى المصدر هو الاصل فيه قوله بعد زمانك الذي انت فيه
اي وبعده طرف المستقبل الاول لما علمت انه من الحال فتدبر وظاهر كلام المصنف ان المضارع من قبيل المشترك
وهو ظاهر مذهب سيبويه وهو احد الاقوال الخمسة الآتية فيه قوله تقول يفعل الآن هو اسم
للزمن الحاضر واختلف في ال الداخلة عليه فقيل انها لتعريف الحضور كما هي في قولك هذا الرجل اي الحاضر
فهو معرف لا زائدة وتنحية حينئذ اعراب وهو ملازم للنصب على الظرفية وقد يجر بمن كما روي من الآن
يجر وقيل انها زائدة لازمة وهو مبني ثم اختلف في سبب بنائه فقيل لتضمنه معنى ال الحضورية مع زيادة
التي فيه كما بني الامس على الكسر في قوله اني وقفت اليوم والامس قبله لذلك وفيه غرابة من حيث الغاء اللفظ
الموجود وتضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج لتضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل لشبهه
بالحرف في انه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر وقيل غير ذلك قوله ويسمى حالا وحاضرا اعلم ان التسمية قد
تتعدى الى المفعول الثاني بالباء وقد تتعدى بنفسها تقول سميت ابني محمدا او بمحمد فالاول هنا ضمير مستتر
في يسمى راجع الى المضارع الذي دخلت عليه الآن وهو النائب عن الفاعل والثاني قوله حالا وحاضرا عطف
عليه وانما سمي بالحال لدلالته على الزمان الحاضر وهو الحال فهو من تسمية الشيء باسم مدلوله التضمني و
بالحاضر لدلالته على الزمان الحاضر او حدث حاضر فهو ايضا من تسمية الشيء باسم مدلوله التضمني قوله
او يفعل غدا ظرف زمان اسم لليوم الذي يلي يومك واصله غدو وحذفت حرف العلة منه فهو منقوص اي
محذوف العجز قوله ويسمى مستقبلا نائب فاعل يسمى ضمير راجع الى المضارع الداخل عليه غدا مستتر فيه
وعلم من كلام المصنف ان المضارع تارة يصلح للحال والاستقبال وتارة يتمحض للحال وتارة يتمحض للاستقبال
قوله المشهور المستقبل في هذا القول المناطقة الموجبة بفتح الجيم منه كقولهم السالبة والقياس يقتضي
كسرها وهو ايضا صحيح لكن الاول هو المشهور قوله ولعل وجه الاول في ذكر المحشي وجها آخر حيث
قال لعل وجهه اي فتح الباء في المستقبل ان المخاطب عند سماعه يترقب مدلوله ويطلب اقباله
لان المطلوب اقباله مستقبل اه ويؤخذ من شرح الشيخ وجه آخر وهو كون الفاعل مشتغلا باتمامه
في الاستقبال قوله لكن الاولى ان يقال المستقبل اي كما يقال الماضي ووجه تسميته حينئذ ان زمانه
وحدثه يستقبلان فهو من باب تسمية الشيء باسم مدلوله المطابقي قوله لانه يستقبل تقول استقبلته

فلان اذا جاءك من قبالتك وبان يدبل محشي قوله ـــ وتوجيه الاول لا يخلو عن خزازة بفتح الخاء
المعجمة وزايين بينهما الف من الخز وهو القطع كان التعليل المذكور مقطوع لضعفه وذلك لان الزمان
احد مدلولي المضارع والشيء لا يستقبل نفسه كذا في الحاشية وقد يقال لا خزازة في وجه الذي ذكره
المحشي وكذا الذي يؤخذ من شرح الشريف فلم قال وتوجيه الاول لا يخلو عن خزازة ويجاب بان المراد
بالتوجيه في قوله وتوجيه الاول في ما ذكره الشارح فاضافة توجيه الى الاول للعهد قوله ـــ
وقيل ان المضارع في اعلم ان فيه خمسة اقوال الاول انه موضوع للحال والاستقبال فهو من قبيل المشترك
وهو ظاهر مذهب سيبويه وايدوه بان اطلاقه على كل منهما لا يحتاج الى مسوغ بخلاف اطلاقه على الماضي
فانه مجاز لتوقفه على مسوغ هذا هو الذي يفهم من كلام المصنف ومحشي الشارح والثاني انه حقيقة
في الحال مجاز في المستقبل لانه اذا تجرد عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة
وهذا شأن الحقيقة والمجاز واعتمده جماعة كالدماميني والسيوطي ورد بانه قد يكثر استعمال
المشترك في احد معنييه بحيث يتبادر منه عند الاطلاق فيترجح الحمل عليه والثالث عكسه وعليه
ابن طاهر لان اصل احوال الفعل ان يكون منتظرا ثم حالا ثم ماضيا فالمستقبل اسبق فهو احق بالمثال ورد
بانه لا يلزم من اسبقية المعنى اسبقية المثال والرابع انه لا يكون الا للحال وعليه ابن الطراوة لان المستقبل
غير محقق في الوجود فاذا قلت زيد يقوم غدا فمعناه زيد ينوي ان يقوم غدا ورد بانه لا يشترط في الكلام
ان يكون محقق المعنى والخامس انه لا يكون الا للمستقبل وعليه الزجاج وانكر ان يكون للحال صيغة
لقصره فلا يسع العبارة لان الفعل بقدر ما تنطق بحرف من حروفه صار ماضيا ورد بان المراد بالحال
الماضي غير المنقطع لا الان الفاصل بين الماضي والمستقبل اه يس بزيادة وحذف قوله ـــ
هذا خبر مبتدأ محذوف او عكسه اي الامر هذا او هذا كما ذكر او كما علمت والاشارة للتعليل
المتقدم وهو من الاقتضاب وهو الانتقال من كلام سابق الى مقصود لاحق لا يلائمه كقوله تعالى
هذا وان للطاغين لشر مآب والواو بعده للحال فيفيد للمنتقل اليه نوع ارتباط بما قبله ومن
ثم قرب هذا الاقتضاب من التخلص المشروط فيه ملائمة السابق للاحق اه محشي قوله ـــ
ولكون يتبادر الفهم في هكذا في النسخ بصيغة المضارع ولعله تبادر بلفظ المصدر وعلى وجوده
بصيغة المضارع فيقال انه قد يراد من الفعل جزء معناه المستقل وهو الحدث فيكون اسما تأويلا
بمصدر فيصلح ان يسند اليه مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع الى فاعله نحو اعجبني يقوم زيد

بكرة

بجر زيد باضافته اليه او يقال ان ان محذوف من تبادر وحذف ان مصدر مع المضارع قياسي على ما قيل
على الاول لفظ الغلام مجرور بالاضافة اليه وعلى الثاني مرفوع وعلى كل تبادر مبتدأ وخبره قوله يبني
قوله من غير قرينة اي مطلقا سواء كانت الى الحال او الى الاستقبال محشي قوله
يبني من كونه اي المضارع ويبني بياء تحتية كما في بعض النسخ وما يوجد في غالبها من نقطها بنقطتين
فوق لعله من تبديل النساخ وما يقال اذ صفة لقرينة خطأ فاعرفه وقوله من كونه متعلق بيبني بمعنى
يتحقق معنى يكشف قوله احلا في الحال اي حقيقة في الحال هذا تأييد للقول الثاني من الاقوال المار
لان التبادر من علامة الحقيقة كما قالوه قوله وايضا من المناسب الخ تأييد ثان للقول الثاني
قوله كما للماضي والمستقبل الصيغة الخاصة بالماضي ظاهر نحو ضرب واما الخاصة للمستقبل
الموضوعة له فهي صيغة الامر قال المحشي لانه طلب ايجاد الفعل فلا بد ان يكون غير
موجود والا لكان تحصيل الحاصل واما قول الشيخ لعبده كل وهو يأكل وعو نحوه فانما يراد به
الان بادة الاكل وهو مستقبل اه قوله واذا دخلت عليه الخ اذا شرطية جوابها قوله
الاتي اختص والفعل مسند الى المخاطب بما مر اولا من باب الافعال وقوله الشارح مفعوله وقوله
او سوف عطف عليه وهو هنا مراد لفظه فهو علم ويصح كونه مفعولا ونصبه مقدر منع ظهوره الحكاية او
ظاهر ان اعربناه فالفتحة الموجودة فيه هي النصب وفقد التنوين لكونه غير منصرف لانه علم مؤنث ان
اولناه بالكلمة فهو نظير هند في كونه منع الصرف اقوى قال ابن الوردي ثم ومنع مقنع الكنوح لا موكد
واذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظا جاز اعرابه بحسب العوامل وجازت حكايته على اصله مع تقدير اعرابه
فنقول ضرب فعل ماض ومن حرف جر برفعهما لفظا او بفتح الاول وسكون الثاني لفظا مع تقدير
اعرابهما قال ابن مالك في الكافية

وان نسبت لاداة حكما فابن او اعرب واجعلنها اسما

والمراد بالبناء في قوله فابن عدم تغييرها بالاعراب كما هو ظاهر وقوله تقلا عطف على ادخلت قوله
اختص بالبناء للمفعول ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود الى المضارع او بالبناء للفاعل وفاعله
ذلك الضمير يقال اختصه بالشيء فاختص لازم ومتعد كما في القاموس جوا الشرط قوله بزمان
الاستقبال الباء داخلة على المقصور عليه واضافة زمان الى الاستقبال بيانية قوله لانهما اي
السين وسوف حرفا استقبال من اضافة المفيد الى المفاد قوله ومعناه اي ومعنى التنفيس قوله

قوله يقال نفست به وشعت من النفس بفتحتين وهو الفسحة في الامر قوله وسوف اكثر
تنفيسا لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى كذا قال المحشي وفيه نظر لان محل ذلك اذا اتحد اللفظان في
الاشتقاق كما في قطع وقطّع وليس كذلك هنا لان الحروف لاحظ لها في الاشتقاق وعبارة السيد والفرق بين
السين وسوف ان في زيادة تراخ اهـ والذي جزم به صاحب المغني ان سوف ليس اكثر تنفيسا من السين
وعبارته في الكلام على السين ما نصه وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه
اضيق منها مع سوف خلافا للكوفيين اهـ ثم قال عند الكلام على سوف ما نصه سوف مرادفة للسين
او اوسع منها على الخلاف وكان القائل بذلك نظر الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد اهـ
قوله وقيل ان السين منقوص من سوف هذا قول الكوفيين كما علم مما مر عن المغني والراجح
عند الشارح انه صيغة مرتجلة ليست متفرعة عن سوف كما تفرعت الكلمات السابقة سو وسي و
سف قال المحشي وهو كغيره واستدل بوجهين احدهما انها اكثر استعمالا من سو وسف ولو
كانت فرعا لكانت اقل لانها ابعد عن الاصل والاصل وما قرب اليه احق بكثرة الاستعمال من الفرع
الابعد ثانيهما ان مدة التسويف بسوف اطول فلو كانت فرعها لساوت مدة التسويف بهما واورد
ابن مالك على الاول ان نعم فرع نعم مع انه اكثر استعمالا ومنع الثاني بقوله تعالى وسوف يؤتي الله
المؤمنين اجرا عظيما مع قوله اولئك سنؤتيهم اجرا عظيما وفيه نظر لان نعم لم يبق بمعنى نعم وانما
غير لفظه ليدل على تغير معناه وكلامنا في فرع هو بمعنى اصله كشهد وشهد ولان الايتين ليستا في قوم
مخصوصين ولئن سلم يكن احد الاجرين [illegible] اقرب من تخطئة المحققين من المعربين كالزمخشري
وغيره القائلين بان مدة التسويف بسوف اطول انتهى وقد تنفرد سوف عن السين بامرين
احدهما دخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وثانيهما انها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله

وما ادري وسوف اخال ادري ... اقوم ال حصن ام نساء

افاده في المغني قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء الخ صريح كلامه ان اللام الداخلة على المضارع
لام الابتداء وهو موافق في ذلك لابن مالك والمالقي وغيرهما ونص جماعة على ان لام الابتداء
لا تدخل على الجملة الفعلية الا في باب ان وعندهم ان اللام في نحو ليقوم لام القسم قوله اختص
بزمان الحال الاضافة فيه بيانية كما مر نظيره وما اشار اليه المصنف من ان فائدة دخول اللام على المضارع
هي تخليص المضارع للحال هو ما قاله الاكثرون واعترضه ابن مالك بقوله تعالى وان ربك ليحكم

بينهم

بتمام وانما ينبغي ان تذهبوا به فان الذهاب كان مستقبلا فلو كان الحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على
فاعله مع انه اثره ولا يعقل اثر بدون مؤثر والجواب ان الحكم في ذلك اليوم محقق لا محالة فنزل منزلة
الحاضر المشاهد وان التقدير قصد ان تذهبوا به والقصد حال مغن بزيادة ربما تعلم انه غاية ما قد يجاب
يقال في تمثيل الشارح بالآية وانما ينبغي ان تذهبوا به ان فاعل يحزن وهو الذهاب لم يوجد عند
نطق يعقوب عليه السلام بيحزن ولا يسبق الفعل فاعله قوله فقد تمحضت اللام للتوكيد يجوز
ايضا ان تكون في الآية الاولى للدلالة على ان الاعطاء كائن لا محالة فنزل منزلته وان تأخر لحكمة كما في الآية
الآتية قال البيضاوي ولا يجوز ان تكون للقسم لانها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة اه محشي
ويلزم على ما ذكره اجتماع الضدين ولو سلم فلم لا يجوز مثله في الآية الثانية قوله مضمحلا اي ذاهبا
او متحللا قال في القاموس اضمحل وامضحل واضمحى ذهب وانحل والسحاب تقشع اه قوله
الضرف اي الخالص وهو بكسر الصاد وسكون الراء قوله وقوله تعالى انا ربك الخ مبتدأ خبره
نزل قوله وامثال ذلك الخ منها ايضا قوله تعالى فاوردهم النار انه امر الله فصعق من في السموات
ومن في الارض الا ما شاء الله انا اعطيناك الكوثر وغيرها كذا في حاشية قوله وعند البصريين
الخ اي فما ذكره المصنف خلاف ما عند البصريين قال المحشي هذا اي ما ذكره المصنف ما ذهب اليه الكوفيون
والزمخشري وابن مالك وغيرهم متمسكين بان الاصل فيما هي لام الابتداء ان تدخل الاسم وانما تدخل
الفعل لمشابهته اياه ومن ثم امتنع ان زيدا لقام والاسم لا يكون ماضيا ولا مستقبلا اه ويوجد في بعض النسخ
زيادة لفظ قبل قول المصنف وان دخلت عليه لام الابتداء اي الخ بالتسوية لا بالجمع فكان الشارح العلامة
الشلبي اختار مذهب البصريين وضعف ما ذكره المصنف قوله وعند البصريين ان اللام للتوكيد
فقط فيفيد ان التوكيد حاصل على ما ذكره المصنف ايضا وهو كذلك فان فائدتها عليه شيئان التوكيد و
تخليص المضارع للاستقبال كما صرح به قوله واعلم ان المضارع الخ تمهيد لقول المصنف
فالمبني الخ والفاء فصيحة لانها افصحت عن شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكرنا فالمبني الخ والمبني
وصف لموصوف مقدر اي فاللفظ المبني للفاعل الخ او فالفعل المبني للفاعل الخ قوله ما كان
حرف المضارعة منه اي من المبني للفاعل هذا التفسير ساقط في بعض النسخ وهو الاولى لان ضمير منه راجع
الى ما الواقعة على الفعل كما قررها به فلا يخفى ما في تحويله قوله الا ما الخ استثناء من قوله فالمبني
للفاعل قوله فانه الخ الفاء فصيحة والتقدير اذا اردت حكم ما كان ماضيه على اربعة احرف فانه
الخ او تعليلية لا تفريعية لان هذا الحكم لم يعلم مما سبق كما هو شأن الفاء التفريعية قوله اما الفتح

الخ وفي بعض النسخ حواشي اما الضم في الرباعي فلانه لما فتح اول الماضي ينبغي ان يخالف اول المضارع لامكان
التغاير بينهما واما الفتح فيما سواه فللتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد
وكثرته فيما زاد على اربعة احرف اه قوله وكسر غير الياء الخ وبعض العرب يكسرون حروف
المضارعة مطلقا ياء كان او غيره فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة حتى تدل على كسرة
الماضي نحو يعلم وتعلم واعلم ونعلم ويستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر كذا في المراح قوله
ومع يكسرون الياء الخ الضمير يعني الحجازيين وانما لم يكسروها ايضا مطلقا لاستثقال الكسرة على الياء
وكسروها اذا كان بعدها ياء نحو ييأس للتقوي احد اليائين بالاخرى وهذا كله شاذ فار
عن القياس فلا يضر عدم انطباق التعريف عليه اذ هو بالنظر الى اللغة الفصحى وسيأتي نظيره
عن قريب اه محشي قوله لم يعلم انه مضارع المجرد الخ فيه بحث لان مضارع المجرد مضموم
العين فلا لبس فالاولى التمثيل بنحو مضارع اضرب قاله المحشي وفيه ان افعل لا يبنى من ضرب
فلا يقال اضرب كما علم مما تقدم الشارح فالاولى التمثيل بنحو مضارع اجلس قوله
ثم حمل عليه جميع مضارع افعل او المضارع الذي فيه الالتباس هذا هو الاظهر قوله
ولو في صورة الخ هو في بعض صور افعل نحو ويجلس ويجلس قوله بخلاف العكس هو
حمل الاكثر على الاقل قوله فان قلت فلم الخ هذا اشارة لحكمة اخرى في منع غير ما كان ماضيه
على اربعة والضم فيه قوله هذا خبر محذوف او مبتدأ خبره محذوف كما مر بيانه قوله
وقد عرفت جواب ذلك مما مر يحتمل ان يكون اشارة الى ما تقدم في الكلام على شرح المبني للفاعل
من الماضي حيث قال وهذه مناسبات ذكروها والحاكم في ذلك هو الواضع لا غير ويحتمل ان يكون
اشارة الى قوله لانه لو فتح في يكرم ويقال يكرم لم يعلم انه مضارع المجرد الخ محشي قوله
يهريق هو بسكون الهاء ليصح التقرير الاتي اما يهريق بفتحها فهو من هراق ابدلوا من الهمزة هاء
ثم حذفوا الفعل لانهم انما حذفوه لكونها همزة في يهريق فلما صارت مثل دحرج قالوا
يدحرج فهو مدحرج مثلا قالوا يهريق فهو مهريق قاله في شرح المفصل اه محشي قوله
بضم حرف المضارعة راجع الى يسطيع فقط احترز به عن مضارع استطاع بهمزة الوصل
قال الله تعالى فما اسطاعوا ان يظهروه لانه خماسي فانه مفتوح حرف المضارعة لان اصل ماضيه
استطاع حذفت تاؤه لمجانسة الطاء كما يحذف احد المثلين نحو ظلت ومست ففتح مضارعه كما يفتح
يستطيع

يستطيع قال الله تعالى ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا والاصل اراق واطاع هذا مذهب سيبويه
والبصريين وسهل تقريره على هذا ان يقال ان الاصل اطوع مثلا نقلت حركة العين ثم قلبت الفا
لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ ثم زيدت السين عوضا من ذهاب العين من ذهاب حركة
العين وهو الفتح وان لم تذهب من الكلمة لان العين لما سكنت توهنت وتهيأت للحذف عند سكون
اللام في نحو لم يطع واطعت فلا حاجة لقول ابن عصفور مؤذن لا لان السين زيدت لتكون عوضا عن
العين منه حذفت بل لا يصح لقول الرضي ان لا يكون الحرف عوضا عن شيء في حال وجوده اخر معدوم
النظر ولا يرد اعتراض المبرد بان الشيء انما يعوض اذا لم يكن موجودا وحركة العين موجودة
لانها نقلت الى الفاء اهـ وانما حكم بان اصلهما اراق واطاع لانهما ليسا من ابنية الافعال ومعناهما
معنى الرباعي كذا قيل ويوافقه في اسطاع قول سيبويه انما هي اطاع لكنه معترض كما نقله
ابو الزبير من المغاربة بان معنى اسطاع قدر ومعنى اطاع انقاد ولم ينقل احد من اهل اللغة عن
العرب ان اسطاع بمعنى اطاع انتهى واجود ما تمسك به في دفعه ما ذهب اليه ابن الطراوة من
ومن تبعه من انه قد ثبت طاع الرجل بمعنى انقاد وقد قل فلا يبعد ان يكون من كلامهم اطاع الرجل صيره
منقادا نقلا من طاع واذا كان كذلك فقد آل معنى اطاع لمعنى اسطاع من حيث ان القائل اطعت
بمعنى صيرت غيري منقادا كانه قال قدرت واستطعت فيكون سيبويه انما جعل اسطاع من
اطاع لالتقائهما معنى لان كل لفظة على الاخرى انتهى وقال الكوفيون الاصل استطاع حذفت
التاء وقطعت الهمزة وهو ضعيف لقطعهم همزة الوصل في الاختيار من غير موجب قال
ذلك كله المحشي وبين قوله ——— فكانهما على اربعة احرف تقديرا قال المحشي في الجمع
بين كان وتقدير اسامح لان كلا منهما في التقدير رباعي فقط اهـ والاولى ان يقال كان للتحقيق
بناء على رأي الكوفيين كما في قول الشاعر

فاصبح بطن مكة مقشعرا * كان الارض ليس بها هشام

فلا تسامح قوله ——— او بانهما من الشواذ الخ اشار الفاكهي الى جواب آخر وهو انهما مستثنيان
كافعال فانه همزته مكسورة على الافصح قال كعب بن زهير رضي الله عنه

ارجو وآمل ان تدنو مودتها * وما اخال لدينا منك تنويل

بكسر همزة اخال قوله ——— ونحو قصم ومثل مبتدأ خبره قوله فهو على خمسة احرف تقديرا والفاء
داخلة في الخبر لتزيين اللفظ او لكون الواو عوضا عن اما قال المحشي يجوز في فانهما خبر قصم

Scanned by CamScanner

وقتّل الفتح بنقل حركة المدغم اليها والكسر لالتقاء الساكنين وهذا اولى لان للاول التباسا بماضي التفعيل
ومن العرب من اذا كسر القاف يتبعها كسر العين فيقول خِصِّم وقِتِّل بكسر الخاء والضاد والقاف والتاء و
قياس المضارع من الاول في قتّل مثلا يقتّل بفتح القاف ومن الاخيرين يقتّل بكسرها ويقتّل بكسر حرف
المضارعة ايضا اتباعا للقاف ثم هذا التعريف منقاس في كل فعل ادغم فيه تاء الافتعال اه ومثله
يسّمّع على ما ذكره في قوله ويفهم من هذا موضع بحث قيل وجهه انه لا يلزم من كون خصّم وقتّل بمعنى اختصم
واقتتل كون المادة واحدة لجواز اختلاف المادة وان اتحد المعنى وهو مردود لان صيغة فعّل لم تجئ دالة
على التفاعل فما هنا متفرعة عن افتعل واختلاس فتحة الخاء من قوله تعالى وهم يخصّمون
في قراءة ابي عمرو ورواية قالون مما يؤيد ذلك لدلالته على ان الخاء ساكنة الاصل وكذا كسرها
في قراءة عاصم والكسائي ورواية ابن ذكوان وقيل وجهه ان المصنف لم يتعرض لبيان يسرّق
ويسطيع ويخصّم ويقتّل مع ان تعريفه لا يشملها كذا في الحاشية وقيل وجهه ان قوله الا ما كان ماضيه
على اربعة احرف لا يدل على انه على اربعة لفظا وتقديرا قوله مبنيا للفاعل الاول مبنية كما وجد
في بعض النسخ وقد يقال هذا حال من مضاف هذه والتقدير علامة نحو هذه الاربعة فالتذكير ظاهر
قوله يعني يدحرج الخ اي نحو يدحرج الخ قوله اي اخر كل واحد الخ اشار بهذا
التفسير الى ان الضمير في قوله قبل اخره راجع الى كل واحد من هذه الاربعة والا فحق العبارة قبل
اخرها ويمكن ان يكون راجعا باعتبار المذكور قوله في بحثه اي البناء للمفعول قوله
فان تزجراني الخ الفاء بحسب ما قبله وان حرف شرط جازم وتزجراني بمعنى تمنعاني وتنهياني
فعل شرط مجزوم بحذف النون لانه مسند الى ضمير المخاطبين بحسب اللفظ والنون للوقاية والياء
ضمير المتكلم مفعوله ويا حرف نداء وابن منادى مضاف وعفان مضاف اليه وانزجر بمعنى امتنع و
انته جواب شرط مجزوم بحذف الحركة وان حرف شرط جازم وتدعياني بمعنى تتركاني فعل شرط مجزوم
بحذف النون كما قبله والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم مفعوله واحم جواب شرط مجزوم بحذف الاخر
وعرضا مفعوله وممنعا بمعنى معززا نعته عرضا والعرض بالكسر جانب الرجل الذي يصونه من نفسه
وحسبه ان ينتقص ويثلب او سواء كان في نفسه او سلفه او من يلزمه امره او موضع المدح والذم منه
او ما يفتخر به من حسب وشرف وقد يراد به الاباء والاجداد والخليقة المحمودة كذا في القاموس ومعنى
البيت فان تمنعاني وتنهياني عما لا ينبغي يا ابن عفان امتنع وانته وان تتركاني احفظ عرضا معززا
والشاهد

والشاهد في قوله فان تزجراني وقوله وان تدعاني حيث اسند فيهما الفعل الى ضمير الاثنين مع انه
مستعمل للواحد بدليل قوله يا ابن عفان قوله ـــ فقلت لصاحبي الخ الفاء بحسب ما قبله وقلت
فعل وفاعل ولصاحبي اللام للتبليغ جارة وصاحب مجرور مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف اليه
ولا تحبسانا لا ناهية جازمة وتحبسا مجزوم بحذف النون لانه مسند الى ضمير المخاطبين بحسب اللفظ
ونا ضمير جمع المتكلم مفعوله وبنزع اصوله الباء متعلقة بتحبسانا ونزع مجرور بالباء مضاف
واصول جمع اصل مضاف اليه للنزع من اضافة المصدر الى مفعوله وهي مضافة الى الضمير العائد الى النبات
المذكور في البيت السابق واجدز امر من اجدز يجدز بمعنى قطع يقطع قال المحشي روي واجتز
بمثناة وهو الاصل اهـ وشيحا بكسر الشين بمعنى الكلاء مفعول اجدز ومعنى البيت فقلت لصاحبي ~~لا تحبسا~~
لا تحبساني بشغلك بنزع اصول هذا النبات بل اقطع الكلاء فحسب دون اصوله وعبارة المحشي
ومعنى البيت لا تشغلنا بنزع اصول الكلاء بطول المكث واقطع شيحا اهـ وقال الصبان نقلا عن العيني
اي لا تحبسانا عن شي اللحم بقطع اصول الكلا بل جز الشيح واسرع لنا في الشي والشاهد في قوله لا تحبسانا
حيث استعمل لفظ الاثنين للواحد بدليل قوله لصاحبي قوله ـــ يعرف في المضاعف والناقص
سيعرف في المضاعف وجوب فك الادغام في نحو يقشعر اذا اسند الى ضمير الاناث وفي الناقص وجوب
حذف اللام اذا اسند الى جماعة الذكور والمخاطبة قوله ـــ حملا على الماضي قد يشعر بانه لا فائدة
في الضم من حيث تميزه عن المبني للفاعل وليس كذلك فالاولى ان يقال انما ضم اوله وفتح ما قبل
اخره ليتميز عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار على الضم لم يفد في نحو يكرم وعلى
فتح ما قبل اخره لم يفد في نحو يعلم مبنيا اذ لكل من الضم والفتح مدخلا في تمييز بناء المفعول عن بناء الفا
الفاعل قوله ـــ ابقي على الفتح يمكن ان يقال بحذف الفتح السابق وهذا فتح حادث كما يقال للمبني
في المبني للفاعل من نحو علم قوله ـــ ليعتدل الضم بالفتح له علة لايثار الفتح في ما قبل الاخر في
المضارع دون الكسر كما في الماضي وقد يقال لا يحصل الفرق بين بناء الفاعل وبناء المفعول اذا كسر
ما قبل اخر المضارع كما في الماضي في نحو يكرم ويدحرج قوله ـــ الذي هو اثقل من الماضي انما
كان اثقل ~~منه~~ لزيادته عليه في اللفظ والمعنى وهو واضح قال المحشي وزيادته في المعنى لعلها
باعتبار اشتراكه بين الحال والاستقبال واقتصاده باحدهما كما مر بيانه بخلاف الماضي او باعتبار
وضعه للزمانين بخلاف الماضي فانه موضوع لزمان واحد فقط قوله ـــ فلما يوجد ما هذه

كافة للفعل عن ان يكون لها فاعل وقيل ما مصدرية هي وما بعدها في تأويل المفرد فاعل وقال
الشاطبي انه قلما اثر د لاثبات الشيء القليل وقد ترد للنفي فيمكن ان تكون حرف نفي كما لا فعلا بلا فاعل اه
ولا يقع بعده الا جملة فعلية فعلها مذكور واما قوله

صددت واطولت الصدود وقلما ✽ وصال على طول الصدود يدوم

فضرورة حيث جعل وصال فاعلا بمحذوف يفسره يدوم وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة كذا في المغني
والوجه الاخير هو الارجح عندي لان الاصح جواز تقدم الفاعل للضرورة ففيه ابقاء الكلمة على
اصلها وفاعل يوجد ضمير المبني للمفعول وضمير منه لغير المتقدم قوله الضمير للشان
اعلم ان ضمير الشان يعود الى الجملة الواقعة بعده وهو من المواضع السبعة العائد فيها الضمير الى
ما تأخر لفظا ورتبة التي جمعتها مع امثلتها في قولي

✽ يعود مضمر لما تأخرا ✽ لفظا ورتبة كما تقررا ✽
✽ في سبعة مذكورة في المغني ✽ وفي الشذور ونظم تلك المعني ✽
✽ ضمير شان قل هو الله احد ✽ منه وما ابدال مرجع ورد ✽
✽ منه كزره خالدا ومضمر ✽ اخبر عنه بالذي يفسر ✽
✽ كقوله جل وقالوا ما هي ✽ الا حياتنا عظيم الجاه ✽
✽ ومضمر يرفع ذو وجهين [?] ✽ باول من متنازعين ✽
✽ كمثل قاما وسعى الزيدان صح [?] ✽ ضمير الرفع بنعم مفسر [?] ✽
✽ كنعم رجلا وما اتى ✽ برب مجرور كربه فتى ✽
✽ ومضمر متصل بفاعل ✽ قدم المفعول عاد فانتبه [?] ✽
✽ كزان علمه الفتى من سألا ✽ هذا على طريقة ابن مالك ✽
✽ وخالف الجمهور فاحفظ ما ذكر ✽ هديت وادع لي الاله المقتدر ✽

قال الجامي واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا
فصار كانه في حكم العائد الى المذكور المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك اه وفي الرضي وهذا الضمير كانه
راجع في الحقيقة الى المسؤول عنه بسؤال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر
فسئل

فيسئل ما الشأن والقصة فقلت هو الامر مقبل في الشأن هذا ولما كان المعهود اليه الذي يتضمنه السؤال
غير ظاهر قبل التفسير في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤول عنه ومبين له
فبان بكل بيان ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدآت لكن سميت
تفسيرا لما قررناه والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشأن فعلى هذا لا بد ان يكون
مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير ثم قال والبصريون يوجبون
التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشأن لانها مفسرة فالاولى استغناء جزئيها عن مفسر خلافا للكوفيين
فانهم اجازوا عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه ضربت وانه قامت وليس لهم شاهد وهذا الضمير
يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشأن مجهول لكونه مفتقرا الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير
من خبره مع كونه جملة لما مر في باب المبتدأ ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يقدم خبر عليه كل هذا لئلا
يزول الابهام المقصود منه ويختار كون الضمير مؤنثا لرجوعه الى المؤنث في القصة اذا كان في الجملة
المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار والشرط
ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا تكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها
كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود منهم فلا يراعى
مطابقته للفضلات اه قال في التصريح ولا يكون ضمير الشأن لحاضر وانما يكون ضمير غيبة مفسرا
بجملة بعده خبرية مصرح بجزئيها فان كان بلفظ التذكير سمي ضمير الشأن وان كان بلفظ
التأنيث سمي ضمير القصة وقد يسمى بهما اه وقد في صدر الكتاب عند الكلام على تعريف التصريف
المغني ان ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة اوجه فراجعه وذكر ان الجملة خبر ضمير الشأن لا تحتاج
الى رابط لكونها نفس المبتدأ في المعنى واستشكل بانه ان اريد بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد في الماصدق
ولو باعتبار مقصد المتكلم دون الوضع فمشكل خبر كل كلام او في المفهوم فباطل لانه يؤدي الى الغاء الحمل
واجاب بعضهم بان المراد بالشأن الحال والشأن ويخبره مضمون الجملة فهو من الاخبار بالمفرد في المعنى
ورد بانهم لم يذكروا الجملة خبر ضمير الشأن فيما يسبك بلا سابك ولا سابك هنا وايضا صرحوا بان
هذه الجملة غير مؤولة بالمفرد واجاب بعض المحققين بان المراد بكون الجملة نفس المبتدأ ان يخبر بها عن مفهوم
يدل على جملة تحديث وكلام فيراد بالشأن هنا حديث والقصة ويخبره لفظ الجملة كما في منطوق الله حسبي
هذا اما يظهر من كلام ابن مالك في شرح التسهيل ومما يؤيد ذلك انهم صرحوا بان ضمير الشأن يسمى ضمير

ضمير القصة وانه ان انث راجع الى القصة واذا ذكر فتارة يقولون انه راجع الى الشأن وتارة يقولون انه راجع
الى الحديث ومما يؤيد ذلك ايضا قولهم خبر ضمير الشأن لا يكون الا جملة اذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث
بل الحال والصفة لصح الاخبار عنه بالمفرد بان يقال هو الاحدية مثلا وذكر الشيخ الخضري بعد ان ذكر ان
كون الخبر فيما اذا كان جملة خبر نفس المبتدأ الجملة انما هو في الظاهر والا فهو مفرد لان المقصود
لفظ الجملة كما اخبر عنها في لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ما نصه نعم ذلك ظاهر في ضمير الشأن
نحو قل هو الله احد فالجملة خبر عن هو بلا رابط لانها عينه اي مفسرة له اي الحال والشأن الله احد
اهـ وظاهره انه لا تؤول الجملة مع تفسير الشأن بالحال وهو غير ظاهر بل فيه نظر فتأمله ان كنت من
اهله قوله وقد مر تفسير الصيغة في هذا الكتاب اي حيث قال عند قول المصنف تحويل
الاصل الواحد الى امثلة مختلفة اي ابنية وصيغ وهي الكلم باعتبار الهيئات التي تعرض لها من الحركات
والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه قوله معنى لا عملا فانه لفظا تفسير
لقوله فلا تغير ان صيغته فهو لفظا تمييز محول عن المضاف اي لا عملان في لفظ اي المضارع وانما قيد
بقوله لفظا لان العمل ليس مقصودا بالذات في هذا الفن بل باعتبار تغير الالفاظ كما اشعر به قول
المصنف فلا تغير ان صيغته والفرق بين ما ولا النافيتين ان ما لنفي الحال ولا لنفي الاستقبال فاذا اردت
نفي ينصر الآن الخ استقبالا تقول لا ينصر لا ينصران الخ واذا اردت نفيه حالا تقول ما ينصر ما ينصران الخ والنفي
عبارة عن الاخبار عن ترك الفعل تنبيه احرف النفي ستة ما وان ولا ولن ولم ولما والثلاثة الاول
لنفي الاسم والفعل والثلاثة الاخيرة تختص بالفعل فما وان لنفي الحال كليس ولا ولن لنفي الاستقبال ولم
ولما لنفي الماضي ونفي لن ابلغ من نفي ما واما لا ولن فالفرق بينهما من وجوه منها ان لن آكد في النفي من لا
على المختار الذي جزم به الزمخشري في مفصله وكشافه فلا فائدة فان ذلك امر يدرك بالذوق وقد
وافقه عليه كثير حتى قال بعضهم ان منعه مكابرة قال في الكشاف فقولك لن اقيم مؤكد بخلاف لا اقيم كما في
اني مقيم وانا مقيم ومنها ان لن لنفي المظنون حصوله ولا لنفي المشكوك فيه ذكره ابن الزملكاني في التبيان
ومنها ان لن لتأبيد النفي ذكره في الكشاف ايضا نحو لن تخلقوا ذبابا لن يخلف الله وعده وبنى عليه
مذهبه الفاسد في لن تراني وهو مردود وانما استفيد تأبيد النفي في هاتين الآيتين ونحوهما من خارج
وعكس ذلك ابن الزملكاني فجعل لن لنفي ما قرب وعدم امتداد النفي وجعل لا يمتد معها النفي قال وسر
ذلك ان الالفاظ مشاكلة للمعاني ولا آخرها الالف والالف يمكن امتداد الصوت بها بخلاف النون م

فقط ابو

فطابق كل لفظ معناه قال ولذلك اتى بلن حيث لم يرد به النفي مطلقا بل في الدنيا حيث قال لن تراني و
بلا في قوله تعالى لا تدركه الابصار حيث اريد نفي الادراك على الاطلاق وهو مغاير للرؤية وقد نقل
ابو حيان في الارتشاف عن بعض البيانيين ان لن لنفي ما قرب ولم يمتد واما الفرق بين لم ولما فمن
اوجه منها ان لما لاستغراق النفي اي اتصاله بالحال دائما او غالبا كقوله

فان كنت مأكولا فكن خير آكل ... والا فادركني ولما امزق

بخلاف لم فان منفيها يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا والانقطاع نحو لم يكن شيئا مذكورا
ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون ومنها ان لم لنفي فعل ولما لنفي
قد فعل فهي لتأكيد النفي ومنشأ عن ذلك ان منفيها لا يكون الا قريبا من الحال فلا يقال لما يجيء زيد في العام
الماضي بخلاف لم وانه متوقع ثبوته نحو لما يذوقوا عذاب اي لم يذوقوه الى الآن وذوقهم له متوقع
بخلاف لم ولهذا اجازوا لم يقض ما لا يكون كذا في شرح الجمان للسيوطي قوله وقد سمع من العرب
الجزم بلا النافية الخ جوز الكوفيون جزم النافية اذا صلح قبلها كي لحكاية الفراء ربطت الفرس لا ينفلت
بالرفع والجزم واجيب بان الجزم على توهم الشرط قبله اي ان لم اربطه ينفلت كذا قال بعضهم وفيه نظر
كما هو ظاهر فالاولى اي ان اربطه لا ينفلت بجزم ينفلت وفي مثال الشارح اي ان اجئه لا يكن له علي
حجة وكلام بعض المحققين يشير الى انه يجوز نقله قوله الى اخره حال من المحذوف مع عاطفه
والتقدير تقول لا تنصر اي لا تنصرونا وما بعده الى اخره والضمير راجع الى المضارع
الذي دخل عليه لا النافية قوله جازم الجزم في اللغة القطع وسميت الكلمات التي فصلها
الشارح جوازم لانها تقطع من الفعل حركة او حرفا وانما عملت الجزم لما قاله السيرافي فقال ان
اصل الجوازم وعملت الجزم لانه لما طال مقتضاها يعني الشرط والجزاء يقتضي القياس تخفيفه والجزم
اسقاط ثم حمل عليها لم لانه كان مثلها مما ينقل الفعل فانه ينقله الى الاستقبال اي الى التعيين له ولم الى الماضي
وكذلك لما واما لام الامر فجزمت لانه امر المخاطب اي كاضرب موقوف فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني
لانه مثله في المعنى وحملت عليها لا في النهي من حيث كانت ضدا لها وفيه نظر من جهة حمل الاعراب
على البناء وقد انكر على ابن الخياط مثله اه حفيد واجيب بانه لا يضر حمل الاعراب على البناء فيما ذكر
لكونه فرعا عنه في الفعل وسكت السيرافي عن بقية ادوات الشرط لانها ضمنت معنى ان كذا في حاشية
الصبان على الاشموني قال الشيخ يس في اواخر حواشي التصريح وذكر بعضهم ان القياس في العربية
اربعة اقسام حمل فرع على اصل وحمل اصل على فرع وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد ومثل لكل نوع

بما يطول اهـ وقال المحشي وانما عملت يعني ان لا انها وان شابهت عوامل الاسم في التأثير وهو شبه
معنوي لكنها لم تشبه شبها منها على التعيين لا لفظا ولا معنى حتى تعمل عمله فعمل عملا لا يكون للاسماء وهو
الجزم بخلاف ان الناصبة فانها نصبت حملا على الثقيلة لان لفظها كلفظها اذا خففت ولان الجملة تصير بعدها
في تأويل المفرد كالثقيلة ومن ثم قيل ان الاصل الجوازم في العمل بخلاف النواصب تقلدا قيل ويجوز ان
يقال ان لم ولما تقتضيان المضي ومقتضى الماضي البناء والاصل فيه السكون فناسب ان يجزم ما دام الحاضر
مبني وامر الغائب يشبهه فجزمت لام الامر ايضا ثم حملت لا عليها لانها ايضا للطلب ثم اجري الباب
على سنن واحد ويقال لما طال الكلام باقتضاء فعلين جزم ما طلبا للتخفيف ثم طرد في مقتضى الواحد لما سبق اهـ
قوله وهو نوع اعلم ان الجازم نوعان نوع يجزم فعلا واحدا وهو الاربعة الاول في الشرح و
نوع يجزم فعلين وهو ان والاسماء التي تضمنت معناها وعلة تأخير الشارح لان مع الاربعة
~~الاربعة~~ الاول مع ان الاصل الجازم على ما مر عن السهيلي ان الاصل عدم التعدد والتعدد فرع ان لاقتضائها
معمولين قوله في النفي احترز به عن لا النافية وغيرها وقوله في الامر احترز به عن لام الامر الجر و
غيرها وينبغي تقييد لما بالنافية او الاقتصار على لم احترازا عن لما الوجودية والاستثنائية قوله وان الشرطية
من نسبة الدال الى المدلول ان اريد بالشرط التعليق ومن نسبة الجزئي الى الكلي ان اريد به كلمة التعليق
قوله والاسماء التي تضمنت معناها ظاهره ان جميع ما تضمن معنى ان اسماء وقسم كثيرة ادوات
الشرط الى اربعة اقسام قسم حرف اتفاقا وهو ان وقسم حرف على الاصح وهو اذما وقسم حرف على غير الاصح
وهو مهما وقسم اسم اتفاقا وهو غير هذه الثلاثة فقول الشارح والاسماء التي تضمنت الخ جرى ولو
على قول وهي ما ومهما واذما وحيثما واين ومتى ومن واي وانى وايان واما مع كيفما واذا فالجزم شاذ كما
صرح به ابن الحاجب وتنقسم هذه الاسماء الى ظرف وغير ظرف فغير الظرف من وما ومهما فمن لتعميم
اولي العلم وما لتعميم ما تدل عليه وهي موصولة ومهما بمعنى ما وقيل اعم منها والظرف ينقسم الى زماني و
مكاني فالزماني متى وايان واذما وكسر همزة ايان لغة سليم وقرئ بها شاذا والمكاني اين وانى وحيثما
واما اي فهي بحسب ما تضاف اليه فان اضيفت الى ظرف مكان فهي ظرف مكان والى ظرف زمان فظرف زمان
او الى غير ظرف فغير ظرف ثم ان هذه الاسماء بالنظر الاتصال لها بما وعدمه ثلاثة اقسام نظمها بعضهم بقوله

لزمت ما في حيثما واذما ... وامتنعت في من وما ومهما
كذاك في انى وباقيها اتى ... وجهان اثبات وحذف ثبتا

وقوله

وقوله في ابي متعلق بابى و باقيهما د باقيهما عطف على ابى قال المحشي والاصل في جازم الفعلين ان تكما اشتال الع
في الشرط لانها حرف واصل المعاني للحروف ولان الشرط بها يعم ما كان عينا او زمانا او مكانا وتلك الاسماء
انما عملت الجزم حملا عليها لتضمنها معناها ومن ثم بنيت ايضا الا ايا لضعف شبهها بما عارضه من ملازمتها
ما يخص الاسماء من الاضافة الى المفرد او التنوين وفائدتها وضعها الايجاز لعمومها لذوي العلم والازمنة
وغيرها الا ترى انك لو قلت ان يقم زيد او عمرو او بكر قمت لطال الكلام فاذا قلت من يقم اقم معه حصل العموم
مع الاختصار اه قوله ــــــ والغرض في هذا الفرع الخ اشارة الى الاعتذار عن المصنف حيث اورد في الجازم
الاجمال الذي فصله الشارح بان الكلام في مثل تفصيل الجوازم فارج عن مقصود الفرع فان مقصوده بيان اخر
هذا الفعل عند دخول الجازم عليه اذا ما كان الجازم متصل الشارح وكذا تفصيلنا تتميم للفائدة قوله ــــــ
فيحذف الخ عطف على قوله السابق يدخل فالفاء للعطف مع سببية وهو بالبناء للفاعل وفاعله الضمير
المستتر الراجع الى الجازم ويحتمل ان يكون مبنيا للمفعول فقوله حركة الواحد نائب فاعله وقوله منه الضمير على
الاول للمضارع وعلى الثاني للجازم هذا هو الاولى فتأمل قوله ــــــ حركة الواحد اي حركة للمثال
المتوحد عن اللاحق وهو خمسة امثلة يفعل للغائب وتفعل للغائبة وتفعل للمخاطب وافعل للمتكلم
الواحد ونفعل للمتكلم اذا كان معه غيره وهي المعروفة بالمفردات الخمسة قال السيد عند قول المصنف
نحو بل الاصل الواحد والواحد اسم فاعل بمعنى المتوحد وقد يطلق على الواحد الذي هو مبدأ العدد
والواحد اسم لمن لا يشاركه شيء في صفاته والاحد اسم لمن لا يشاركه شريك في ذاته وبهذا ابان الفرق
بين الواحد والاحد اه وبهذا التقرير اندفع الاعتراض على المصنف بانه اهمل حكم نفعل المبدوء بالنون
لانه ليس فعل الواحد بل ~~الواحدة~~ وحكم تفعل للغائبة لانه ايضا ليس فعل الواحد بل الواحدة والجواب
عن هذا بانه غلب الواحد على الواحدة مردود وبانه يدخل 2 في الواحد الواحدة المخاطبة مع
ان فعلها ليس من هذا القبيل الا ان يقال يعلم الاستثناء بما بعده لكن يلزم عليه اهمال حكم نفعل
المبدوء بالنون فالتعويل على ما قررناه فتأمل قوله ــــــ ونون التثنية هي اربعة امثلة يفعلان
للغائبين وتفعلان للغائبتين وتفعلان للمخاطبين وتفعلان للمخاطبتين وفي كلام المصنف هنا
حذف مضاف اي ونون فاعل التثنية ان اريد بالتثنية شخصان كما هو استعمال فان اريد بها
صيغة الاثنين فلا حذف وكذا يقال فيما بعده قوله ــــــ ونون جمع المذكر هو مثالان يفعلون
وتفعلون قوله ــــــ ونون الواحدة المخاطبة هو مثال واحد فتبين من كلام المصنف
ان الحركة تحذف في خمسة امثلة وهي المعروفة بالمفردات الخمسة والنون تحذف في سبعة امثلة

وهي المسماة بالامثلة السبعة هذا باعتبار المعنى والمشهور الامثلة خمسة كما يأتي في كلام المصنف
وقد تكن باعتبار اللفظ وسنذكر لك عليه ان شاء الله تعالى ويأتي حكم فعلي جمع المؤنث فالجملة اربعة
عشر قوله لان النون في هذه الخ اعلم انهم لما اعربوا المثنى والجمع بالحروف ارادوا مثلهم
في نظيرها من الافعال وهو هذه الامثلة ولا يمكن اعرابها باحرف العلة الموجودة لئلا يجتمع فيها
جازم وهي ضمائر ومن المحال ان الممتنع ان يحذف العامل الفاعل ولا الاتيان بحرف علة اخرى لئلا يلتقي
ساكنان اعنيهما فيحذف ثانيها فرفعوها بالنون لشدة شبهها باحرف العلة ولذا اندغم فيها نحو من وال
وتبدل الفا في الوقف على نحو اذا ثم حذفت للجزم كاحرف العلة ولما حملوا النصب على الجر في نظيرها
من الاسماء لتآخيهما في اعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحملوه عليه
في الفعل المعتل لامكان ظهور الفتحة او تقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنا لفات اعرابها
بالحروف وكسرت بعد الالف تشبيها بالمثنى وفتحت بعد اختيها تشبيها بالجمع وللخفة ولما كان الضمير
المتصل كالجزء تقدم عليها ومما يلغز فيقال اي اعراب يفصل من الكلمة بمعمولها او اي كلمة يفصل
بين الكلمة واعرابها فاعلها خضري وتعليل الشارح مخالف لهذا قوله علامة الرفع هذا
عند الجمهور وقيل اعرابها مقدر على لام الفعل وجيء بالنون للفرق بين المرفوع وغيره ثم ان
كلام الشارح لا يوافق كلا من مذهب البصريين من ان الاعراب لفظي لان الشيء لا يكون علامة
على نفسه لان العلامة يجب ان تغاير صاحبها ويجاب بانه لا منافاة بين جعل النون اعرابا وعلامة
اعراب فهي اعراب من حيث كونها اثرا جلبه العامل وعلامة اعراب من حيث الخصوص وكذا يقال
في مثل هذه العبارة كما هو شائع ذائع قوله كذا التوكيد لما قبله قوله والاعراب
انما يكون في اخر الكلمة الخ او ما نزل منزلته كدال يد فان ما بعدها ترك نسيا منسيا وكالف اثنا عشر
فان عشر حال محل النون والنون بمنزلة التنوين فالعشر بمنزلة التنوين بواسطة وانما جعل الاعراب
في اخر الكلمة لان المعاني المقتضية اليه من احوال الذات وهي متأخرة عن الذات والدال على المتأخر
متأخر افاده يس قوله لانها اتصلت الخ علة لكون هذه الضمائر اواخر هذه الافعال مع
انها فاعل والفاعل ليس جزءا من الفعل قوله وصارت كجزء منها اي فلو جعل الاعراب قبل
هذه الضمائر لكان الاعراب في وسط الكلمة قوله ولم يمكن اجراء الاعراب عليها اي
لثقل الضمة على الواو والياء وتعذرها على الالف وانما لم يكن زيادة حروف اللين لسبق نظيرها

فيلزم

فيلزم اقتران حرفي اللين وهو متعذر كذا قال المحشي وقد يقال ما المانع من تقديره عليهما كما هو في مواضع كثيرة فالاولى ان يقال انهما لم يمكن اجراؤه عليهما لانه لو جعل عليهما لسكان الاعراب في كلمة اخرى حقيقة مع انه لذا انهما اعرابا فلا تقبل اعراب غيرها قوله فوجب زيادة حرف الاعراب اي ومعلوم انه لا سبيل الى الاعراب بالحركات وحالة هذه لانها صفات ولا توجد صفة بدون موصوف فان حرف الاعراب يطلق ويراد به الحرف الذي يحل الاعراب عليه كالدال من زيد والراء من عمرو وهذا الاطلاق هو المشهور ويطلق ويراد به نفس الاعراب الحرفي كواو ابوك وياء ابيك على راي من يقول به وهو مراد الشارح هنا على ما في بعض النسخ والموجود في النسخ المعتمد عليها حرف الاعراب بلام الجر وهو واضح محشي قوله ولم يمكن زيادة حرف المد واللين اي لئلا يلتقي ساكنان مع فيحذف واحد منهما فان كان المحذوف ضميرا لزم حذف العامل للفاعل وهو ممنوع وان كان اعرابا لزم حذف ما زيد لغرض وهو ممنوع ايضا قوله كما سبق اي في الكلام على حروف المضارعة مع ان النون تشابه حروف المد واللين من جهة الخفاء والغنة قوله نون جماعة المؤنث اي الموضوعة لهن وان استعملت في جماعة المذكر مجازا كما في قول الشاعر

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب

فلا يحذفن بالجازم والتعبير بنون جماعة المؤنث اولى من التعبير بنون النسوة لان الثانية لا تشمل غير العاقل قوله صار مبنيا اي على السكون اما بناؤه فلما في الشرح واما سكونه فلشبهه بالماضي المتصل بالنون في صيرورتها جزءا منه فيحمل عليه في سكون الاخر لفظا وان كان سكون الماضي ليس بناء كذا قال بعضهم وقد يقال لا يحتاج السكون الى علة لانه اصل البناء فائدة ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ان المضارع المتصل بنون الاناث مبني بلا خلاف وتعقب بان الخلاف موجود فيه فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي الى انه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي في صيرورة النون جزءا منه ويجاب بان نفي الخلاف فيه على قاعدة قول القائل وليس كل خلاف جاء معتبرا الا خلاف له حظ من النظر

قوله ولما اتصل به النون الخ هذا التعليل لبناء المضارع مع النون فان قلت البناء اصل في الافعال فلا يحتاج الى علة فالجواب ان اعرابه صار كالاصل لقوة شبهه بالاسم فاستحق الاعراب من خروجه عنه ولك ان تقول هذا ليس تعليل بل وجه الرد الى الاصل هذا هو الاظهر قوله رفع جانب الفعلية اي معارضة اي الخصلة المنسوبة الى الفعل فالياء للنسبة لا للمصدرية

قال المحشي انما رجح جانب الفعلية مع معارضة مشابهة الاسم لذلك الاتصال لموافقة الاصل ١ه
قوله كما في بعلبك يعني كصيرورة الكلمة بمنزلة الجزء من كلمة اخرى الذي في بعلبك و
بعل في الاصل اسم صنم وبك رجل يعبده فمزجا وجعلا علما لبلدة وجعل غيره ذلك نوه قوله
ونعوذ الاعراب بالحروف والحركة انما امتناع بالحركة فلان الاخ بما لاخوانه من نحو تضربان وتضربون ولانه
يمتنع ان تكون الحركة على النون لانه اسم مبني في ذاته فلا يعرب باعراب غيره وعلى ما قبله لانه جزء
من الفعل فلا يتقدم الاعراب عليه بدليل يضربان وتضربون ولا يرد نحو ضاربك لان الجزئية
المرفوع المتصل بالفعل اقوى لفظا ومعنى من جزئية المجرور المتصل بالاسم بدليل اسكان ما قبله
نحو ضربن واما امتناع بالحرف فلامتناع الاثبات قبل النون لما مر وكذا بعده لانه حاجز حصين
تتقوى بالحركة بخلاف الضمير في يضربان ونحوه ولانه ان كان بالنون كما في اخواته فيلزم اجتماع
النونين لامر استحسانية بخلاف اجتماع نون التوكيد مع نون الضمير لانه لامر معنوي ضروري ١ه
محشي بزيادة قوله وجاء لم في الضرورة غير جازمة يعني حملا على ما وانشد الاخفش

لولا فوارس من ذهل واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

والصليفاء بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد اسم موضع وذهل بضم الذال المهملة حي من بكر والذي في
المغني نعم بضم النون وسكون العين بدل ذهل وقوله في الضرورة هو ما قاله غيره ايضا لكن
صرح ابن مالك في اول شرح التسهيل بان الرفع بعد لم لغة قوم وجعل لم محمولة على لا عند الاهمال في
التسهيل وعلى ما في شرح الكافية وقال الفراء وهو احسن لان ما تنفي الماضي كثيرا وهو بلا قليل
وفي بعض النسخ بعد قوله غير جازمة ومنه قول الشاعر شعر

الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

وقائله قيس بن زهير كما في التصريح والانباء جمع نبا محركا بمعنى الاخبار وتنمي بفتح
التاء المثناة فوق وكسر الميم بمعنى تزداد وتنتشر يقال نمى الشيء ينمو ونمى ازداد وفي الحديث
ينمي ان ترفع ونماه بالتخفيف ينميه رفعه كذا في القاموس قال الضبادي قال العيني وجملة
معترضة بين الفعل والفاعل وهو ما لاقت والباء زائدة ويحتمل انه تنازع ياتي وتنمي
في ما لاقت واعمل الثاني واضمر الفاعل في الاول وحينئذ فلا اعتراض ولا زيادة والباء

بمعنى

على نقد التعدية قال في المغني والمعنى على الاول يعني زيادة الباء واعتراض الجملة اوجب اذ
الانباء من شأنها ان تنمي بمعنى تزيد او بغيره وقوله لبون هي الناقة ذات اللبن ويروى قلوص
بفتح القاف وضم اللام وهي الناقة الشابة اه كلام الصبان قوله وجاء ايضا مفصولا
بها اي بين لم ومجزومها في الضرورة كقول ذي الرمة

فاضحت مغانيها قفارا رسومها كأن لم سوى اهل من الوحش تؤهل

قال ابن عصفور وهو من قبيح الضرورات فلا يقاس عليه في شعر ولا في غيره والمغاني
بالغين المعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذي كان غنيا به اهله والقفار جمع قفر مفازة لا نبات فيها
ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لاصقا بها بالارض كذا في الصبان عن الشمني
قوله وجاء حذف المجزوم اي في الضرورة ايضا ومثاله قوله

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم

اي وان لم تصل وقوله يوم الاعازب يروى بالعين المهملة والزاء المعجمة وبالغين المعجمة
اي الاباعد اه تصريح تنبيه قيل النصب بلم لغة كقراءة الم نشرح وقوله

في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر

بفتح نشرح ويقدر ورد بحمله على التوكيد بالنون الخفيفة ثم حذفها وابقاء الفتحة دليلا عليها فالدال
في نشرح ساكنة وفيه شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين كذا في
حاشية الخضري على ابن عقيل قوله وينتقل الناصب هو اربعة عند البصريين وعشرة عند
الكوفيين قوله ولن قال الفراء اصله لا ابدلت الالف نونا وقال اصله لا ان فقصر كما في
في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه جامي قوله واذن هي حرف على الصحيح الذي
عليه الجمهور وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم والاصل في اذن اكرمك اذا جئتني اكرمك ثم
حذفت الجملة وعوض عنها التنوين واضمرت ان وعلى الاول فالصحيح انها بسيطة وقيل مركبة
من اذ وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصب لا ان مضمرة قوله والاصل ان اي هي ام الباب
قال ابو حيان بدليل الاتفاق فيها والاختلاف في لن واذن وكي وقال المحشي انما كان ان اصلا لعمله
ظاهرا ومضمرا وانما كان الباقي فرعا لانه حمل عليه لشبهه به في نقل الفعل الى المستقبل مع ما في كي ولن

من الشبه اللفظي او قوله ـــ لكونه مشابهاً لأن اي المفتوحة في كون كل منهما حرف مصدر واختصاص
كل بقبيل لان ان المفتوحة المشددة مختصة بالاسماء وان بالافعال وفي اللفظ اذا خففت ان قوله ـــ
وهي تنصب الاسماء اي لانها مختصة بها وقوله فهذه تنصب الافعال اي لانها مختصة بها قوله ـــ
فيبدل بالبناء للفاعل والفاعل ضمير الناصب او بالبناء للمفعول ونائب فاعله قوله فتحة وفي
كلامه اشارة الى ان الضمة اول احوال المضارع وهو كذلك كما مر جواب قوله ـــ كما هو مقتضى
الناصب اي كما ابدال الفتحة من الضمة مقتضى الناصب قوله ـــ فان النصب في بيان ما قبله
قوله ـــ فان قيل كان من الواجب الخ اعلم انهم اصطلحوا على تسمية الضمة والفتحة والكسرة و
السكون في الاعراب رفعاً ونصباً وجراً وجزماً وفي البناء ضماً وفتحاً وكسراً ووقفاً فلا يطلق اسم نوع من
انواع احدهما على نوع من انواع الآخر انما هي اعني الضمة والفتحة والكسرة والسكون فمشترك بينهما هذا
عند البصريين اما الكوفيون فيطلقون انواع احدهما على الآخر اذا علمت ذلك فلا حاجة الى اشكال
الشارح وجوابه بل هما ساقطان فتأمل قوله ـــ فالجواب الخ الاولى جواب بان الخاص
بالبناء انما هو الضم والفتح والكسر والوقف لا الضمة والفتحة والكسرة والسكون وما في المتن انما هو الضمة
والفتحة او بان الزمخشري نص على ان الضم واخواته تطلق عند البصريين على حركات الاعراب تسمحاً مع القرينة
والمقام هنا قرينة واضحة واما عند الاطلاق فلا تنصرف الا الى ما كانت غير اعرابية كضم الفاء والبنية في
حيث وقبل او بان المصنف جرى على طريقة الكوفيين وهذان الجوابان للجواب الشارح بعد تسليم السؤال
وان فلا وجه للسؤال فالاجوبة اربعة قوله ـــ هنا اي في علم الصرف وقوله بان الحركة
دون الخ فيه استشعار بما قدمناه قوله ـــ فان هذا امر زائد اي على الغرض في فن الصرف قوله ـــ
ويسقط النونات من الشفعة بالبناء للفاعل والفاعل النونات او من الاسقاط بالبناء للفاعل ايضاً
والفاعل ضمير مستتر فيه راجع الى الناصب او بالبناء للمفعول ونائب فاعله النونات فالاحتمالات ثلثة
والثاني هو الاولى قوله ـــ لانها علامة الرفع الظاهر علامات واللام متعلقة بيسقط اي و
معلوم ان علامة الرفع تحذف عند دخول الجازم او الناصب قوله ـــ سوى نون منصوب على
الاستثناء وسوى يجوز فيه كسر السين وضمها اذا قصر وفتحها وكسرها اذا مد قوله ـــ لان الجزم
الخ ذكروا له اسباباً منها ان الجر لا يكون الا في الاسم لان كل مجرور مخبر عنه والفعل لا يكون مخبراً
عنه ففاتت الفعل نوع من انواع الاعراب فاعطوا الجزم به عوضاً عما فاته فكان الجزم بمنزلة
الجر

الجزم في اختصاص كلا بقبيل قوله فكذا التأكيد لقوله فكمائح والفاء زائدة قوله ومعنى
لن في مذهب سيبويه والجمهور ان معناها نفي الفعل وهو الصحيح عند ابن مالك وابن هشام وغيرهما
وذكر الزمخشري في المفصل والكشاف عند قوله تعالى ولن تفعلوا انها تفيد تأكيد النفي كما قاله الشارح وجزم
به ابن الحاجب وغيره وقال في الانموذج نقلا عن جماعة انها تقتضي تأبيده قال في المغني وكلاهما دعوى
بلا دليل محشي بزيادة وقد تقدم ما يتعلق بذلك في شرح الجامي فراجعه قوله ومن الجوازم لام
الامر تعلق وجه تفصيل لام الامر وكذا لا الناهية مع ان ~~هذا غرض هذا~~ الغرض في هذا الفن بيان آخر الفعل
عند دخول الجازم لا تفصيل الجوازم كما علمت من كلام الشارح ان بعضهم قسموا الفعل الى اربعة اقسام ماض
ومضارع وامر ونهي ثم قسموا الامر الى قسمين امر الغائب وامر الحاضر فظاهر تقسيمهم ان امر الغائب والنهي لم
يدخلا في المضارع مع انهما منه فاحتاج الى التنبيه على ان لام الامر ولا الناهية انما تدخلان على المضارع مع
جزمهما له وجه تأخيرهما عن الناصب تتصل امر الغائب والنهي بامر الحاضر لتناسب ان كلا مفيد ~~للطلب~~
للطلب وقد علمت ان تقديم الجازم ابدا لا لكون الجزم ملحقا به النصب فاعرفه قوله لام الامر
اعلم ان طلب الفعل يسمى امرا وطلب الترك يسمى نهيا وكل منهما دعاء والتماسا سواء كان من الاعلى او
الادنى او المساوي على الصحيح ومقابله ان طلب الفعل يسمى امرا ان صدر من الاعلى ودعاء ان صدر من الادنى
والتماسا ان صدر من المساوي وعلى هذا جرى في السلم حيث قال

امر مع استعلا وعكسه دعا ... وفي التساوي فالتماس وقعا

وبهذا اعلم ان المصنف جار على الصحيح فلا حاجة الى التقدير في كلامه بان يقال قوله لام الامر اي والدعاء و
الالتماس مع ان في التقدير شيئا لا يخفى قوله لان الاصل في البناء انما كان الاصل فيه لان البناء ضد
يقابل الاعراب واصله ان يكون بالحركة فضده يكون بالسكون ولان السكون اخف والبناء مستثقل
للزومه بهيئة واحدة فكان اولى لان الاخف لا يعدل عنه الا لعارض ولان الحركة زيدت في المعرب للحاجة
ولا حاجة في البناء اليها اهـ محشي قوله منه من اجله فمن للتعليل والضمير للام قوله وتكون
مكسورة ظاهره القول بان اصلها الكسر وهو مذهب ابن الحاجب وغيره وقال ابن مالك و
من تبعه اصلها السكون قال لانه مقدم على الحركة لانها زيادة والاصل عدمها ليتأتى لفظها عم
عملها كاللام الجارة فحال وكسرت ابتداء لتعذر السكون ومن ثم رجعت الى الاصل عند دخول الواو
ونحوها وليس بحمل على كتف كما زعموا لان المنفصل لا يجري مجرى المتصل الا ضرورة وكذا سكنها
جميع القراء في غير وليوفوا وليطوفوا وليتمتعوا ونحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وغيره وربما

لو كان لشبه كتف لشاركها فيه لام كي بعد الواو ونحوها من غير شذوذ واجيب بانها ساكنة في الاصل
لما قرأ القراء متحركة اصلا اذ لا وجه لها ولالتزم السكون في الوصل مطلقا ولوجب زيادة همزة الوصل كلام التوضيح
وبانه لم يوجد عامل على حرف ساكن والمشابهة المذكورة غير منظورة فان الكاف مجاورة مفتوحة واللام
على ما سيأتي والمنفصل يصير كالمتصل في الادغام نحو كل شيء ولا يلزم من اتفاق اللفظ على لغة احالتها ووقوعه
العاطف قبل لام كي قليل بخلاف قبل لام الامر اه محشي رحمه الله تعالى قوله تشبيها باللام الجارة
ظاهره انه وضعها على الكسر وهو ما يظهر من كلام صاحب الكشاف وغيره وقيل اصلها الفتح وانما كسرت مع
المظهر لتفارق لام الابتداء اي بنا على الاصح ولم يعكس اذ في الجارة موافقة عمله ومن ثم بقيت على الفتح اذا دخل
المضمر غير الياء اذ لا اشتباه معه اه قال المحشي قوله لان الجزم بمنزلة الجر في اختصاص كل منه
بقبيل قوله لغة حكاها الفراء عن بني سليم وقيد بعضهم النقل عنهم بما اذا كان بعدها مفتوح
نحو ليعلم هند الا انفتاح في ليكرم زيدا قوله جاز اسكانها وذلك للتخفيف حملا على كتف قال في المغني واسكا
واسكانها بعد الفاء والواو اكثر من تحريكها نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وقد تسكن بعد ثم نحو ثم ليقضوا في
قراءة الكوفيين وقالون والبزي وفي ذلك رد على من قال انه خاص بالشعر اه فمراد الشارح بسكونه
للاحرف الثلاثة مطلق الجواز بلا نظر للقلة والكثرة قوله وكذا الاضرب انا ولنضرب نحن
اه ومثل لنضرب مجهول الاضرب انا ولنضرب نحن معلوما ومجهولا كما تقتضيه السياق وتخصيصه بالثاني
نظرا للاغلب قوله في هذه المواضع الاملة اثنان وعشرون ستة للغائب الفاعل نحو لينصر
لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن بفتح حرف المضارعة ستة للغائب المفعول نحو لينصر لينصرا
لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن بضم حرف المضارعة اثنان للمتكلم الفاعل نحو لانصر لننصر بالفتح اثنان للمتكلم المفعول
نحو لانصر لننصر بالضم ستة للمخاطب المفعول نحو لتنصر لتنصرا لتنصروا لتنصري لتنصرا لتنصرن بالضم فالجملة اثنان
وعشرون قوله فكان على المصنف ان يقول نحو لكن ان يقول ان الكلام في جازم ومكانه خارج
عن مقصد الفن اذ الغرض فيه بيان التغيير الحادث في الفعل عند دخول الجازم عليه حيث دخل و
لما كان امر المتكلم باللام قليلا وفيه ضرب من التجوز اذ يبعد ان يأمر الشخص نفسه وامر المخاطب
المجهول مستغنى عنه في الغالب بتوجيه صيغة الامر الى الفاعل اقتصر على التمثيل بامر الغائب لشهرته
في بابه اه محشي وقوله ولما كان امر المتكلم باللام قليلا اي اذا كان فاعلا وقوله وامر المخاطب
المجهول اي وكذا امر المتكلم المجهول قوله فوسوا فلا حاصل لكم الفاء فيه لعطف جملة طلبية على

مثلها

مثلهما لا زائدة على الاظهر ويروى فلا حقلي بالنصب على انها لام كي والفاء زائدة ويروى بسكون الياء تخفيفا

اهـ خضري قوله فالقياس تغليب الحاضر اي لتقدمه لكون الخطاب معه كما في قوله

تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا وقوله يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين

من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس المخاطبين ولمن قبلهم لانه متعلق بقوله خلقكم

لا بقوله اعبدوا اذ لا معنى لقولنا اعبدوه لعلكم تتقون لان العبادة منهم لرجاء الثواب لا لرجاء التقوى

فليتأمل اهـ محشي ومثله في المطول ايضا فائدة التغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب المتكلم

على المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد فعلنا ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق

اللفظ المختص بالعقلاء على جميع نحو خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء

ومنه تغليب الذكور على الاناث كقوله تعالى وكانت من القانتين ومنه تغليب احد

المتصاحبين او المتشابهين على الاخر كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر والابوين

للاب والام ومنه غير ذلك وشرط ابن الحاجب في التغليب ان يغلب الادنى على الاعلى لان ابا بكر افضل

من عمر والقمر دون الشمس ويرد عليه الابوان فان الاب افضل من الام والبحران للملح والعذب و

الملح اعظم وعكس الطيبي فشرط تغليب الاعلى والمختار خلاف قوليهما بل قد يكون للافضل و

للاخف وللتذكير ولغير ذلك قال السيوطي في الجمان زيادة على التلخيص

قلت ومن شرط ان يغلب ما اعلى او الادنى فلا تصوبا

قوله ويجوز على قلة الخ هو بمعنى ما قيل انما امر باللام يعني في الحديث لان كل امر يعم المخاطبين والغائبين يجوز باللام ليدل على الطائفتين اذ اللام تدل على الغائب والتاء على المخاطب

انتهى كذا في الحاشية قوله مصافكم قال المحشي بفتح الميم وتشديد الفاء جمع مصف وهو الموقف

في الحرب انتهى قوله وقد جاء في الشذوذ هي في ضرورة الشعر كما في المغني وبدل له قوله بعد

واجاز الفراء حذفها في النثر وقال ابن مالك في شرح الكافية حذف لام الامر وابقاء عملها مطرد بعد

امر القول ومثل بالاية الاتية وجائز في الاختيار بعد قول غير امر نحو

قلت لبواب لديه دارها تئذن فاني حموها وجارها

هي لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس حذف لضرورة لتمكنه من ان يقول ائذن اهـ

والصحيح الاطلاق وهو مقتضى كلامه في التسهيل وبه جزم ابن الحاجب وقال الافصح رفع الفعل ح

فيقال تضرب زيد امر اداب لتضرب فقد صح في الماضي نحو غفر الله له والمضارع اولى لانه اشبه بالامر
قال فالمراد من قوله تعالى تؤمنون بالله لتؤمنوا بدليل قوله يغفر لكم بجزمه اه من الحاشية وغيرها
قوله محمد تفد الخ قول حسان كما في الرضي في مبحث الامر محمد حذف منه حرف النداء اي تفد فعل مضارع
مجزوم بلام الامر المحذوفة وعلامة جزمه حذف الاخر وهو الياء يقال فداه يفديه فداء اي او فداه بنفسه وبفتح
وافتدى به وفاداه اعطاه شيئا فانقذه فاسدوس ونفسك مفعوله وكل فاعله ونفس مضاف اليه
لكل واذا ما حرف شرط او اسمه على الخلاف فيه وخفت فعل ماض والتاء فاعله ومن امر جار ومجرور
متعلق بخفت تبالا مفعول خفت والتبال الوبال ابدلت الواو المفتوحة تاء مثل تقوى قاله
في المغني وقال الصبان نقلا عن العيني التبال بفتح الفوقية فالموحدة الفساد وقيل العداوة وقال
المحشي والتبال قيل الوبال ابدلت واوه تاء وفي الصحاح في فصل التاء تبله الحب وابتله اسقمه و
افسده انتهى والشاهد في قوله تفد حيث حذف الياء للجزم بلام مقدر ومنع المبرد حذف اللام و
ابقاء عملها حتى في الشعر وقال في البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر
نحو يغفر الله لك ويرحمك الله وحذفت الياء تخفيفا واجتزئ عنها بالكسرة كقوله دوايه يخبط الثريا
وزعم الرضي ان هذا البيت من كلام حسان وبما تلخص من ما ذكر وما في الشرح ان المذاهب ثلثة
المنع مطلقا والجواز مطلقا والمنع في النثر والجواز في الشعر وهو الصحيح قوله واجاز الفراء وهو
ابو زكريا يحيى بن زياد امام العربية كان اعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي اخذ عنه وعليه
اعتمد واخذ ايضا عن يونس واهل الكوفة يدعون انه استكثر عنه واهل البصرة يدفعون
ذلك وقال ثعلب من الكوفيين لولا الفراء لما كانت عربية لانه خلصها وضبطها وكان زائد ~~التعصب~~
التعصب على سيبويه وكان كتابه تحت رأسه قال السيوطي مات بطريق مكة سنة سبع و
مائتين وله سبع وستون سنة ذكره في المزهر وفي تاريخ ابن خلكان ان عمره ثلث وستون
سنة قال والفراء بفتح الفاء وتشديد الراء وبعدها الف ممدودة وانما قيل له الفراء مع انه
لم يعمل الفراء ولا يبيعها لانه كان يفري الكلام ذكره ابن السمعاني في كتاب الذيل اه وقال ايضا كان الفراء
يميل الى الاعتزال اه كلام السيوطي قوله في النثر ظاهره مطلقا وقد علمت ما فيه قوله
وحق انه جواب الامر قال في المغني الجمهور على ان الجزم في الاية مثله في قولك ائتني اكرمك وقد
اختلف في ذلك على ثلثة اقوال احدها للخليل انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان
اسماء

Scanned by CamScanner

اسماء الشرط انما جزمت لذلك والثاني للسيد فيه والفارسي انه بالطلب لنيابته مناب الجازم
الذي هو الشرط المقدر بعد الطلب كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه
معناه والثالث للجمهور انه بشرط مقدر بعد الطلب وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمين وان
اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل
معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير ومن الثاني لانه لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى
الشرط وابطل ابن مالك بالاية ان يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من
المقول له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع واجاب ابنه بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى
كل فرد فيحتمل ان الاصل يقم اكثرهم ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وايضا
باحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قال له الرسول
اقم الصلاة اقامها اه كلام المغني وقد اشار الشارح الى الجواب عن الاعتراض المذكور بقوله والشرط
لا يلزم ان يكون سببا فيجوز ان يتوقف على امر اخر كالتوفيق هنا ومثله قولك ان تؤفات حجبت جملة اعلم وذكر
الدماميني ان اعتراض ابن مالك مبني على ان بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع قوله
لا الناهية فاذا قيل ما الفرق بين لا النفي ولا النهي قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ان لا النهي لا
تكون الا جازمة بخلاف لا النفي فانها لا تكون جازمة اذ لا عمل لها في الفعل من حيث اللفظ كقوله تعالى و
مالكم لا تؤمنون بالله والثاني ان لا النفي لا طلب فيها بل هو مجرد الاخبار عن ترك الفعل بخلاف لا النهي
فان فيها طلب ترك الفعل اه سيد قوله واسناد النهي اليها مجازي فهو من المجاز
العقلي وهو اسناد شيء الى غير ما هو له لملابسة ويمكن ان يكون مجازا لغويا قوله بواسطة
الاضافة بيانية قوله او نقيضها حملت عليها لان الشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره
لتشبث الذهن عند استحضار احد المتناقضين بالاخر كما يتنبه لنظيره اه محشي قوله منقول
في نهي الغائب اعلم ان النهي اما للغائب او المخاطب او المتكلم فاعلا او مفعولا مثال النهي
الغائب لا ينصر لا ينصرا لا ينصروا لا تنصر لا تنصرا لا ينصرن معلوما ومجهولا ومثال النهي للمخاطب لا
تنصر لا تنصرا لا تنصروا لا تنصري لا تنصرن معلوما ومجهولا ومثال النهي للمتكلم لا انصر لا ننصر معلوما
ومجهولا فتكون الامثلة ثمانية وعشرين ولم يذكر المصنف رحمه الله مثال نهي المتكلم لانه نادر كذا
في شرح السيد قوله وقد جاء في المتكلم قليلا مبدوءا بالهمزة والنون واللام انما هي بناء
للفاعل والا فهو كثير كما صرح به الاشموني نحو لا انصر لا ننصر لان المنهي غير المتكلم ومثاما جاء

في المتكلم قليلا قوله   لا اعرفن ربربا حورا مدامعها ☆ مردفات على اعقاب اكوار

وقوله   اذا ما فرجنا من دمشق فلا نعد ☆ لها ابدا ما دام فيها الجراضم ☆☆

قال الصفاني الربرب القطيع من البقر شبه النساء به في حسن العيون وسكون المشي وحورا صفة جمع
حوراء من الحور وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحورا واراد بها العيون
لانها مواضع الدمع ومردفات حال من ربربا والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بادانه والاعقاب
جمع عقب وعقب كل شيء اخره اه يعني ويصح جعل مردفات صفة ثانية لربربا والمردفات المركبات
خلف الراكب اه وقال في البيت الثاني قوله الجراضم تعريض بمعاوية رضي الله عنه والجراضم بضم الجيم الاكول
الواسع البطن وكان معاوية كذلك يعني اه في شدة جوز ابن عصفور والابدي حذف مجزوم
لا الناهية مع ابقائها الدليل نحو اضرب زيدا ان اساء والا فلا تفعل الصفاني عن الهمع قوله
واما الامر بالصيغة الخ مقابل لقوله اما الماضي الخ كقوله واما المضارع الخ قال الشارح في المطول
وعرفوه اي الامر بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان
عاليا حقيقة او لا ليخرج الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل اه وعرفه بعضهم
بانه كلام تام دال على طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وضعا ولا يخفى عليك انه ليس المراد هنا شيئا منهما
بل المراد صيغة يطلب بها الفعل وضعا وهو قسمان امر الغائب وقد تقدم وامر الحاضر وهو
المبحوث عنه هنا والامر حقيقة في كل من القسمين كما في المطول وفي تعريب الترجمة الشريفية
واعلم ان الامر يطلق على الامر الحاضر مطلقا معلوما كان او مجهولا وعلى الامر الغائب كذلك ويقال
للامر الحاضر المعلوم الامر بالصيغة وللبواقي الامر بالحرف وهي اللام واذا اطلق لفظ الامر يتبادر منه
الامر الحاضر المعلوم اه ملخصا وعرفه ابن الحاجب في الكافية بقوله الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب بحذف حرف المضارعة فقوله صيغة جنس وقوله يطلب بها الفعل خرج به ما لم يطلب
بها الفعل كالاسم والماضي والمضارع وقوله من الفاعل خرج به المجهول نحو ليضرب ولتضرب
بالبناء للمفعول وقوله المخاطب خرج به الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة خرج مثل
قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب ومثل صه ورويد ومقتضاه ان الامر في
الاصطلاح مخصوص بالامر بالصيغة وصرح به في شرحه كما نقله جامي عنه وقال الرضي في شرحه فان
قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لا نسلم ان لفظ الامر

في

في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب ومرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر المضاف
الى شيء آخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال في ماء الب
الباقلاء انه ليس بماء اي ليس بماء مطلق اه اقول قولهم الامر بالصيغة والامر بالحرف يدل على اشتراك
الامر المطلق بينهما خالوجه ان الامر حقيقة فيهما كما صرح به الشارح في المطول وشرح المفتاح و
نبه عليه عبد الحكيم قوله بالصيغة اي لا بغيرها فالباء للتثبيت لكن لا يظهر اثرها الا في
المقابل قوله يسمى بذلك الضمير في يسمى راجع الى قوله الامر بالصيغة باعتبار معناه وفي ذلك
الاشارة راجع اليه ايضا لكن باعتبار لفظه ففيه استخدام قوله وهو امر حاضر جملة معترضة
بين المبتدأ والخبر قوله اي المخاطب انما فسر بذلك لان الحاضر يصدق على المتكلم والمخاطب
والاول ليس مرادا هنا قوله فهو جار على لفظ المضارع المجزوم قال السيد والمراد بالجاري
على لفظ المضارع ان لفظ الامر كلفظ المضارع المجزوم في حركاته وسكناته فمتحرك بازاء متحرك
وساكنه بازاء ساكن فقولنا انصر مثل تنصر في سكون النون وضم الصاد ولا مخالفة بين صيغتيهما
الا في حذف حرف المضارعة اه قوله الا ان يحذف الخ اي الا في ان يحذف الخ قوله
والكوفيون على انه مجزوم اي مضارع مجزوم فالموصوف محذوف للعلم به لان الجزم اعراب خاص
بالفعل ولا يعرب من الفعل الا المضارع والاخفش موافق للكوفيين قال في المغني وبقولهم اقول لان
الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع
لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك
الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا
مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء
لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت
واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك
في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ تشكل فعليته فاذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على
الانشاء اللام لا الفعل اه وفي حاشية الشيخ يس على التصريح هنا ما ينبغي مراجعته فراجعه
قوله فحذفت اللام الخ انما فعلوا ذلك في امر المخاطب دون امر الغائب لانه اكثر استعمالا منه
قوله ثم حذف حرف المضارعة خوف التباسه بالمضارع قال الرضي فالواحد حذف حرف المضارعة

مع عدم اللام مقام ذلك لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك
اللام المقدرة اه وقال الشيخ يس انما تبعوا حرف المضارعة دفعا للالتباس بالمضارع المرفوع
في الوقف وانما يأتي الالتباس في الصحيح دون المعتل لكن حمل عليه فان قلت للامر عند الكوفيين
ومن تبعهم فكيف يصح التعليل بدفع الالتباس بالمضارع فان ذلك يؤدي الى ان الشيء يلتبس
بنفسه قلت المراد دفع الالتباس بالمضارع الذي هو الطلب بالمضارع الذي لا طلب فيه اه
قوله وليس بالوجه قيل يرد ايضا بناء على رأي الكسائية امام من ان علة الاعراب
بعد حرف المضارعة وهو غير مستقر فيجب انتفاء الاعراب على قياس الاسم بل هو اجدر كما لا
يخفى وفيه نظر بجواز الاعتماد على التقدير كما في اكثر العوامل قال المحشي قوله لان اضمار
الجازم ضعيف قال الصبان ولهم منع ذلك اه لعل وجهه ان حذف الجازم هنا قياس شائع
في بعض المواضع قوله وما ذكروه خلاف الاصل هي من ان عاملهم حذف اللام وحرف المضارعة
قوله فينافي البناء قد يقال ان حذف الحركة والنون علامة فما الفارق بينهما قوله
واذا اجري على المجزوم اشارة الى ان الفاء في قول المصنف فان كان الخ فصيحة قوله
فان كان ما بعد حرف المضارعة الخ اشارة الى كيفية اخذ الامر من المضارع اعلم ان الامر انما يؤخذ من الفعل
المضارع دون الماضي لان في الامر طلبا والطلب فيما فات محال قاله الشريف وسيأتي في الشرح
الاشارة اليه قوله متحركا اي بحركة اصلية فان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان
كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك رد ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة
وذلك كما تقول في تقيم وتعيد اقم واعد فان وزن افعل حذفت بعد حرف المضارعة اذ اصله أأقيم فلاجتماع
الهمزتين واما في نقيم وتقيم ويقيم فسطرد الباب وحملا لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف
بعد حرف المضارعة متحرك ابتدأ بالمتحرك بالحركة المنقولة اليه نحو قل وعد وخف وبع وهب فان قيل
كما حذفت الهمزة المتحركة في تقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في تعد وتهب له ايضا
وذلك للحمل على يعد ويهب بالياء كما يجيء فلم لم ترد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما رد
المتحرك قلت لانه لو رد لاجتلبت له همزة الوصل فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت تعل
اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة وهبة فكان
يكون السعي في رد الساكن ضائعا كذا في الرضي على الشافية قوله فتسقط بالبناء للفاعل كما يدل
له

Scanned by CamScanner

له ما بعده وقدّر الشارح انت لا تكل وقوله منه الضمير راجع لقوله الى قوله المضارع بلا اعتبار قيد الجزم
وعود الضمير الى الموصوف بلا اعتبار صفته خطأ عند الشاطبي والصحيح الجواز كما مر قوله ليفرق ما
المضارع قال السيد في شرحه وانما حذف حرف المضارعة منه لا تاء الخطاب لكثير الاستعمال فحذف منه
حرف المضارعة للتخفيف والذي يدل على ان حرف المضارعة مقدر ضمه كونه بمعنى الحال والحال احد
مفهومي المضارع اه قوله حرف المضارعة من اضافة السبب الى المسبب وهو مفعول تسقط
قوله وتاتي بصورة الباقي صورة الشيء شكله قوله وفي هذا اللفظ اي لفظ مجزوما
جزاءه تقدم ضبطه ومعناه قوله حذف المضاف الخ افاد ان هذا من باب التشبيه البليغ ولا يجوز ان يكون
استعارة عند الجمهور ويجوز عند الشارح كما قررناه في الكلام على البسملة ومثله قولك كرّ زيد اسدا
قوله فهذا اي ومثل هذا قوله او يقال بالنصب عطفا على مدخول ان في قوله ان يقال
قوله مجازا هو من باب تسمية الشيء باسم ما يشاكله كما يقال للفرس المنقوش على الجدار انه فرس
لشبه صورته بالحيوان المعروف بحيث قوله او يجعل بالنصب عطفا على مدخول ان في قوله ان يقال
ولفظا مجزوما نائب فاعله واتي به منصوبا للحكاية ومفعول ثان مفعول ثان له قوله
والباء لغير التعدية يجوز ان تكون للملابسة وبمعنى الكاف قوله فيكون من باب القلب وهو ان
يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي اليه اعتباره
من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ
نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ
تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون له
ادراك يميل الى المعروض او يرغب عنه قاله في المطول وما هنا من قبيل الثاني ثم ان للعلماء البيانيين
ثلثة مذاهب الاول قبوله مطلقا اين ما وقع واليه ذهب السكاكي وقال انه مما يورث الكلام حسنا
وملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل
والثاني رده مطلقا وهو مذهب غيره قالوا لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود والثالث انه ان
تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحة التي اورثها نفس القلب قبل كقوله

ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه

على حذف مضاف والتقدير لون سمائه فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى كانه صار بحيث يشبه به لون الارض في ذلك مع ان الارض اصل فيه وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها كقوله

فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا

الفدن القصر والسياع الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع يقال طينت السطح والبيت بالسياع لا طينت السياع بالسطح وهذا القول الثالث هو ما حققه صاحب التلخيص والاعتبار اللطيف هنا اعني في كلام المصنف ما فيه من الاشارة الى شدة شبه الباقي بالمجزوم حيث اوقع فيه الفعل على المجزوم اشار اليه المحشي قوله لانه حال من الباقي قال المحشي انما صح مجيء الحال منه مع انه مضاف اليه لان المضاف بمنزلة جزئه بدليل صحة الاستغناء به عن المضاف اليه فجاز لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها كما في قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله فتقول لخ الفاء للتفريع واشار الشارح الى انها فصيحة قوله ويستعمل لفظ الجمع للواحد في موضع التفخيم لخ منه ايضا قوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل اي ارجعني وقيل رب خطاب له وارجعون للملائكة وقال السهيلي هو قول من حضرته الشياطين وزبانية العذاب فاختلط فلا يدري ما يقول من الشطط وقد اعتاد ما يقوله في حياته من رد الامر الى المخلوقين نقله المحشي عن عمدة الاتقان ومثله قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي على قراءة وملائكته بالرفع اذا اعتبر التقديم والتاخير فرارا من العطف قبل تمام خبر ان بالرفع على اسمها اي ان الله يصلون وملائكته يصلون كذلك وبحث فيه بانه لم يسمع انا قائمون على التعظيم بل لابد من المطابقة اللفظية على هذا وانا التعظيم نحيي ونميت ونحن الوارثون كذا في المغني قوله الا فارحموني لخ الا للتنبيه والفاء زائدة والضمير في لها للرحمة المعلومة من قوله فارحموني على حد قوله تعالى اعدلوا هو اقرب والشاهد في قوله فارحموني حيث استعمل لفظ الجمع للواحد في موضع التفخيم قوله وهكذا القول لخ ركهذا المثال السابق تقول قوله في كل ما يكون ما بعد حرف المضارعة لخ هو بعض افراد الثلاثي كتعد وتقوم وبعض افراد الخماسي وهو المبدوء بالتاء كتتجنب وتتقاتل وجميع افراد الرباعي كتكرم وتفرح وتقاتل وتدحرج

وثلاثة احرف كما سيأتي بيانه قوله لان الماضي لا يؤمر به لانه حدث الماضي لا يؤمر به او
لان معنى الفعل الماضي لا يؤمر به لان الطلب في ما فات محال قوله بينهما اي بين الماضي و
الامر قوله وان كان يائه فيه ضمير مستتر راجع الى ما الموصولة في قوله فان كان ما بعد حرف المضارعة
المضارعة الخ فيكون مقابل لقول الشارح في ما بعد حرف المضارعة بدل من الضمير ولا يجوز ان يكون اسم
كان لانه يلزم عليه حذف اسم كان مع بقاء خبرها وبقاء خبرها في كلام المتن وهو لا يجوز قوله
منحذف منه حرف المضارعة نبه ما مر وقوله وتأتي في صورة الباقي بحذف ما فيه ما مر ايضا فلا تغفل
قوله مزيد الخ حال بعد حال ويجوز ان يكون حالا من الضمير في بحذف ما وعلى هذا فهو من
الاحوال المتداخلة وعلى الاول من الاحوال المترادفة قوله بهمزة وصل نائب فاعل لمزيد
لمزيد ومكسور صفتها وفي كلامه اشارة الى ان همزة الوصل وصفت بهمزة وهو الصحيح وقيل
وصفت الغالب ثبوتها الفافي نحو الرجل في الاستفهام قوله انما زيادتها عبارة التسهيل واعلم
انهم التزموا حذف الزيادة لانها امارة المضارع فلا بد من ازالتها ليتم اطلاق تلك الصيغة واما
الزيادة فلتعذر الابتداء بالساكن واما خصوصيتها بالهمزة فلان الهمزة من مبدأ المخارج فناسب
الابتداء واما كونها متحركة فلئلا يلزم العود الى المهروب عنه وهو الهرب من حرف ساكن
الى حرف اخر واما كسرة الهمزة فلانها قياس الوصلية اهونا قلت هلا حرك ما بعد حرف المضارعة فانه
اليق من اجتلاب همزة الوصل قلت لما فيه تغيير صيغة المضارع ولذا زاد والمضارع الهمزة في اول
الرباعي مع ان تغيير الاول قليل افاده المحشي وتقدم انه لحق امكان النطق بالساكن لكن هو مرفوض في
لغة العرب كما مر بيانه قوله كما هو الاصل اي في التحريك لالتقاء الساكنين وانما كان كذلك
لما بين الكسرة والسكون من المواخاة من حيث اختصاص كل منهما بقبيل من المعربات ولان الجزم
جعل في الافعال عوضا عن الجر فتعذر دخوله كما هو مقرر في محله فناسب جعل الكسر عوضا عن السكون
في موضع تعذر بقائه ولان الغرض من تحريك الساكن الاول التوصل الى النطق بالساكن الثاني وقد
ثبت الكسر في اصل ذلك من جهة الهمزات التي يتوصل بها الى النطق بالساكن فليتأمل اه محشي قوله
وظاهر مذهب سيبويه الخ مقابل لمذهب الجمهور قوله التي هي اعدل اي ليست في نهاية الثقل
كالضمة ولا في نهاية الخفة كالفتحة وقال ابن مالك في شرح التسهيل لما كان سبب الاتيان بهمزة الوصل
التوصل الى الابتداء بالساكن وجب كونها متحركة واحق الحركات بها الكسرة لرجحانها على الضمة بقلة
الثقل وعلى الفتحة بانها لا توهم استفهاما ولا يلتبس معها الامر بالمضارع المسند للمتكلم بخلاف الفتحة فانها توهم

في نحو اصطفى ويقع معها اللبس في نحو انطلق ولا يكفي الفرق بالسكون فان المضارع قد يسكن في موضع
الرفع تخفيفا كتسكين عمرو ينصركم واخواته ولما استثقلت الكسرة في الافعال كسرت في الاسماء
ايضا للجري على سنن واحد اه كذا في الحاشية قوله وسميت بهمزة وصل الخ في شرح الاسم
الاشموني على الخلاصة واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع انها تسقط في الوصل فقيل اتساعا
وقيل لانها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل لوصول المتكلم بها
الى النطق بالساكن وهذا قول البصريين الخ اه وقوله اتساعا اي تجوزا لعلاقة الضدية وقوله
فيتصل ما قبلها بما بعدها قال الصبان رحمه الله اعلم ان الوصل مصدر وصل المتعدي والوصول مصدر
وصل اللازم بمعنى اتصل ومقتضى عبارة الشارح يعني الاشموني في هذا القول والذي بعده انها للوصول
للوصول فكان ينبغي حينئذ تسميتها بهمزة الوصول لا بهمزة الوصل ولو قيل في هذا القول لانها تسقط
فيصل المتكلم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها بهمزة الوصل فاعرف ذلك فانه مما غفل عنه مع وضوحه اه
قوله الا ان يكون الخ استثناء من محذوف كما اشار اليه الشارح والمراد بضم العارض الذي تضم
الهمزة لاجله انما هو الاصل فلا اعتداد بالعارض منقول في امر المخاطبة من دعا مثلا ادعي بالضم لان
اصله ادعوي نقلت كسرة الواو وحذفت كما ستعرف وتقول في امر الجماعة من رمى مثلا ارموا
بالكسر لان الاصل ارميوا اه وقس محشي قوله ثم حملوا يكرم وتكرم ونكرم اي ومكرما ومكرما اسمي
الفاعل والمفعول قال في الالفية

وحذف همز افعل استمر في مضارع وبنيتي متصف

فلا يجوز اثبات هذه الهمزة على الاصل الا في ضرورة او في كلمة مستندرة فمن الضرورة قوله فانه
اهل لان يؤكرما ومن الكلمة المستندرة قولهم ارض مؤرنبة بكسر النون اي كثيرة الارانب ومنه قولهم كساء مؤرنب
اذا خلط صوفه بوبر الارانب هذا على القول بزيادة همزة ارنب وهو الاظهر قال الاشموني تنبيه
لو ابدلت همزة افعل هاء كقولهم في اراق هراق او عينا كقولهم في انهل الابل عنهل لم تحذف لعدم
مقتضى الحذف فتقول في هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعنهل الابل يعنهلها فهو معنهل ومعنهل
قال ايضا الاشموني قوله وقد استعمل الاصل المرفوض من قال هو ابو حيان
الفقعسي كما في التصريح قوله فانه اهل لان يؤكرما بالبناء للمفعول وقبله

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما

قوله

قوله علة الحذف هي اجتماع الهمزتين قوله أي زنة وهاء الهمزة قوله فلا يكون
من القسم الثاني أي مما يكون ما بعد حرف المضارعة فيه ساكنا وقوله بل من القسم الأول أي مما يكون
ما بعد حرف المضارعة فيه متحركا قوله لفعل محذوف في موضع الحال التقدير ونتعجب تكارم بنوا
بناء وعبارة المحشي والتقدير ونتعجب تكارم يبنون بناء أو بانين بناء اهـ ولم يجعل الشارح أن بناء
نفسه حال لأن مجيء المصدر حالا سماعي قوله وهذا أولى أي لإفادة التعليل صريحا والسلامة
من التقدير محشي قوله واعلم أنه لما فرغ من بيان الأفعال الثلاثة شرع في المسائل المتفرعة
المتفرعة عليها فمنها ما يختص بالمضارع ومنها ما يشترك بين الأفعال الثلاثة ومنها ما يختص بالمستقبل
كما يعلم كل ذلك من كلامه قوله إذا اجتمع تاءان أي متفقتان كما يدل عليه السياق قوله
في مضارع تفعّل وتفاعل وتفعلل الذي يظهر أن مثلها مضارع تفعيل وتمفعل وتفعول وغيرها
مما مر كما يشمله قول الألفية

وما بتاءين ابتدي قد يقتصر فيه على تا كتبين العبر

قوله وهو الأصل أي وهو الأولى أيضا كما يفيده كلام الألفية ولذا قدمه المصنف فلا يرد أن التعبير
بالجواز يفيد الاستواء قوله ولم يمكن الادغام أي ادغام التاء الأولى في الثانية كما لا يخفى لقوله
لزم ضمه الابتداء بالساكن لا الادغام مطلقا فيجوز ادغام الثانية فيما بعدها ان كان مما يدغم فيه ومنه
في التنزيل تذكرون وتخاصمون قيل لا نسلم لزوم الابتداء بالساكن وإنما يلزم لو لم يتصل بالهمزة الوصلية
قلنا التوصل بالوصلية إنما يجوز لو جاز دخولها على الفعل المضارع وهي لا تدخل على الفعل المضارع
لأن المضارع مشابه لاسم الفاعل من حيث الحركات والسكنات وعدد الحروف فلا تدخل همزة الوصل
على اسم الفاعل فكما لا تدخل عليه لا تدخل على الفعل المضارع كذا في شرح السيد تنبيه
ذكر ابن مالك وتبعه ابنه بدر الدين أنه يجوز ادغام أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع نحو تتجلى وتتذكر
وإذا ادغمت اجتلبت همزة وصل ليتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للادغام فتقول في
تتجلى وتذكر ورد عليهما ابن هشام في الأوضح فقال ولم يلحق همزة الوصل في أول المضارع
ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ البزي في الوصل نحو ولا تيمموا
ولا تبرجن وكنتم تمنون اهـ أي بميم مضمومة بعدها تاء ساكنة مدغمة في مثلها في الآية الأخيرة
وأطال بعضهم في الرد على ابن هشام في الرد عليهما فراجع حاشية يس على التصريح قوله

لان الاولى في علة سيبويه بان الثانية هي التي تسكن وقد يجيء في نحو فادّارأتم وازّيّنت واذّكر
ومراده ان التخفيف يكون باحد امرين اما بالادغام او بالحذف وقد ثبت في الثانية انها ادغمت
فيما ذكر بلفظ ان الحذف هي اه محشي قوله وقيل في هذا قول هشام الضرير واصحابه
من الكوفيين قوله لان رعاية كونها مضارعا اولى اي لدلالة الاولى عليه دائما وقد تكون في
الثانية لا معنى لها اصلا كما في مضارع ترمس بمعنى رمس قوله ولان الثقل في اي ولان الثانية
قريبة من الطرف قوله بلفظ المبني للفاعل اي بقرينة الامثلة المذكورة قوله
حصل في هذه الاربعة هي المسماة احرف الاطباق لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فينحصر الصوت
حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى قوله لتعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف
اي لقرب المخرج وتنافي الصفة اذ التاء مهموسة مستفلة وهذه الحروف مجهورة مستعلية قوله
ومن الطرد في بسكون الراء وفتحها وهو الابعاد قوله لان حروف الصفير انما سميت هذه الحروف
الثلاثة المذكورة حروف الصفير لانك اذا وقفت عليها النهرة ونفخت عليها وقلت از اس اص
سمعت صوتا يشبه الصفير لانها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك ويأتي
كالصفير قوله لا تدغم في غيرها المراد ان كلا منها لا يدغم فيما عدا الثلاث لان كلا انما يدغم
في مثله ومن ثم فضلها في الحكم عليها من حروف ضوي مشفر محشي قوله وحروف ضوي
مشفر يقال ضوي الرجل اذا انخنث والمشفر من البعير بمنزلة الشفة من الانسان وانما
لم تدغم فيما يقاربها لزيادة صفتها على صفة غيرها واما الضاد ففيها استطالة وفي الواو والياء لين
وفي الميم غنة وفي الشين والفاء تفش اي انتشار لزيادة رخاوتهما وفي الراء تكرير فلو ادغمت
في مقاربها لزالت صفتها لعدم تلك الصفة في مقاربها بخلاف ما اذا ادغمت محشي مع اختصار قوله
وقليلا ما جاء ماذا الله وقليلا حال من فاعل جاء او مفعول مطلق لجاء وهذا اولى قوله
الى الاول فضمن قلب معنى ارجاع فعداه بالى قوله وهذا اي قلب الاول الى الثاني وقوله
عكس قياس الادغام اي المشهور الذي هو ادخال الحرف الاول في الثاني لان هذا ادخال في الاول
وقال شيخنا الاسمني وكذلك الادغام عند القراء اه صبان قوله فعلوه رعاية لصفير في اي انما
قلبوا الاول الى الثاني رعاية له قوله وقرئ ببعض شأنهم في اما وجه ادغام الضاد في الشين
في

في بعض شأنهم متقاربان الضاد والشين في المخرج وتجانسهما في الرخاوة وأما وجه ادغام الفاء
في الباء في نخسف بهم فتشاركهما في بعض المخرج اذ مخرج الفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنايا و
مخرج الباء ما بين الشفتين والتجانس في الانفتاح والتسفل وأما وجه ادغام الراء في اللام في نغفر لكم
متقاربان المخرجين على رأي سيبويه ومتشاركان على رأي الفراء مع التجانس في الجهر وغيره وأما وجه
ادغام الشين في السين في ذي العرش سبيلا فتجانسهما في الهمس والرخاوة
والانفتاح والتسفل كذا في الحاشية قوله ورويت الوجوه الثلاثة الخ أي وروي فيه وجه
رابع وهو ينظلم على زنة ينفطع قاله العلي في التصريح قوله في قول زهير يمدح
هرم بن سنان المزني قوله وهو الجواد الذي الضمير راجع الى هرم المذكور قبله في قوله

ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الكريم على علاته هرم

وهو مبتدأ والجواد خبره والذي صفته وجملة يعطيك نائله صلته والكاف مفعول يعطيك الأول
ونائله مفعوله والضمير راجع الى الجواد وهو مضاف اليه وعفوا منصوب بنزع الخافض أي بعفو
أي سهولة ويظلم بالبناء للمفعول ونائب فاعله ضمير يعود على الجواد فهو عطف على صلة
الموصول وأحيانا مفعول فيه وقوله فيظلم الفاء سببية ويظلم بالبناء للفاعل والمعنى ان
هرما هو الجواد الذي يعطيك عطاءه بسهولة ولا يمن به ولا يعطل سائله ويظلم أحيانا
أي يطلب في موضع الطلب فيظلم أي فيتحمل ذلك ممن سأله ولا يرد من استجداه في
الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله العلي في التصريح والشاهد في قوله فيظلم حيث
روي فيظلم بالظاء المشددة وفيطلم بالطاء المهملة المشددة وفيظطلم بلا ادغام على الاصل
قوله وكذلك جميع متصرفاته هو بكسر الراء وفتحها لحوق للزوم الفعل والمعنى جميع
ما تصرف منه محشي قوله بأسرها أي بجميعها قوله ومثله كادّان اذ افتعل دالا الخ الى
نصف المسئلة والى ما قبلها أشار قوله الالفية

طاتا افتعال رد اثر مطبق في ادّان وازدد وادّكر دالا بقي

قوله تخفيفا يريد ان التاء يعسر النطق بها بعد هذه الثلاثة لمخالفتها اياها في الصفات لان
التاء حرف مهموس وهذه الثلاثة مجهورة وفي التاء شدة وفي المعجمتين رخاوة فقلبوها دالا
لكونها موافقة لها في المخرج والشدة وللمعجمتين في الجهر كذا في الحاشية قوله والاصل ادترا

لما كان فاء الفعل من افتعل ذالا قلبت تاؤه دالا للتخفيف ثم ادغمت الدال في الذال فصار اذّر اهـ قوله
والاصل اذتكر لما كان فاء الفعل من افتعل ذالا قلبت تاؤه دالا ثم يجوز فيه ثلثة اوجه كما في الشرح قوله
تنحى على الشوك الخ قال الصبان الضمير في تنحى يرجع الى الناقة وهو بالنون فالحاء المهملة اما
مبني للفاعل من انحى على الشيء اي اقبل عليه كما في القاموس او للمفعول من انحاه اي اماله كما في
القاموس وجراز بجيم فراء ثم زاي كغراب السيف القاطع كما في القاموس واما قول المحقق بعض
الشيخ يوسف الحفني المراد بالجراز بكسر الجيم اسنان الناقة فلم ار له مساعدا في كتب اللغة وهو
حال من الضمير في تنحى على تقدير اداة التشبيه ومقضبا بقاف فضاد معجمة فموحدة كمنبر السيف القطاع
والمنجل كما في القاموس وهو بدل من جرازا والهرم بفتح الهاء وسكون الراء قال في القاموس نبات
وشجر او البقلة الحمقاء اهـ وقوله تذرى بضم الفوقية من اذرى قال في القاموس ذرت
الريح الشيء ذروا واذرته وذرته اطارته واذهبته وذرا هو بنفسه واخبرني بعض من اثق
من فضلاء الطلبة ان في شرح دلائل الخيرات للفاسي انه يقال ذرت الريح الشيء ذروا وذريا وعلى
هذا يصح فتح تاء المضارعة في البيت وقوله اذراء مفعول مطلق لتذرى موافق له في اصل
الاشتقاق نحو والله انبتكم نباتا هذا ما ظهر لي في ضبط البيت وحله وتكلم شيخنا السيد عليه بما هو
بمعزل عنه معنى ولفظا اهـ كلام الصبان وقوله والهرم يجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب على
شريطة التفسير وقوله مجبا صفة لاذراء والشاهد في قوله اذراء حيث ادغم فيه الذال
بقلبها الى الدال التي ابدلت من تاء الافتعال قوله والاصل ازتجر لما كان فاء افتعل زايا
قلبت تاؤه دالا ثم يجوز فيه ~~الرفع على الابتداء~~ الوجهان كما في الشرح قوله البيان
اي عدم الادغام قوله دون العكس اي الادغام بقلب الزاي دالا قوله فقلت لصاحبي
لصاحبي لا تحبسانا الخطاب من الواحد بما للاثنين كما تفعله العرب وتقدم اعراب هذا البيت و
معناه مع الايضاح والشاهد هنا قوله واجدز لانه ابدل التاء تاء الافتعال دالا مع كون
فائه زايا قال المحشي وروي واجتز بمثناة وهو الاصل اهـ قوله لا يقاس عليه ظاهر
كلام ابن مالك في بعض كتبه انه لغة لبعض العرب فان صح انه لغة جاز القياس عليه اشموني
ضابطا لا يجوز في نحو ازدد واذدكر الا الادغام ويجوز في نحو اصطلح واضطرب وازدجر الوجهان

البيان

البيان والادغام الشاذ اي بقلب الثاني للاول وفي مثل اظطلم واذكر ثلثة اوجه البيان والادغام
المصطلح والادغام الشاذ محشي قوله والقلبان المتقدمان اي قلب تاء افتعل طاء بعد
الصاد والضاد والطاء والظاء وقلبها دالا بعد الدال والذال والزاي قوله على سبيل الوجوب في
نسخ من المتن والشرح اثبات مسئلة هنا وهي قوله واعلم انه متى كان فاء افتعل واوا او ياء او ثاء
قلبت فاؤه اي فاء افتعل تاء فتقول في افتعل من الوعد اتّعد والاصل اوتعد قلبت الواو تاء
فصار اتتعد وادغمت التاء في التاء ومن اليسر اتّسر والاصل ايتسر قلبت الياء تاء وادغمت التاء
في التاء انتهى ويأتي ومن الثغر اثّغر والاصل اثتغر قلبت الثاء تاء وادغمت التاء في التاء اه وسيأتي
في معتل الكلام على الواو والياء بما في هذه المسئلة وابدال الثاء تاء ليس بواجب بل جائز كما في
الشافية ولعل لهذا السبب ان لا توجد هذه المسئلة في جميع النسخ فاعرفه قوله ويلحق الفعل
اي الفعل مفعول يلحق وهو على تقدير مضاف اي اخر الفعل وانما الحقتا اخره دون اوله لئلا يجتمع
زيادتان في اوله وهما نون التاكيد وحرف المضارعة وغير حال من الفعل كما اشار اليه الشارح و
يجوز ان يكون صفة له بناء على ان لفظ غير يتعرف بالاضافة وفيه ثلاثة اقوال احدها كونه متعرفا
مطلقا وثانيها عدمه مطلقا وثالثها انه اذا وقع بين ضدين يتعرف والا فلا ويجوز ان يكون منصوبا
على الاستثناء وقوله نونان فاعل يلحق وقوله للتاكيد متعلق به قوله ولا يلحقان الماضي
والحال اي ولو كان الماضي بمعنى المستقبل اه واللباب هيهنا ان وانما لم يلحقا بهما لانهما يخلصان الفعل
للاستقبال وذلك ينافي المضي والحالية قوله قيل لاستدعائهما الخ الصواب ان الضمير للنونين
اي لاحتياجهما واقتضائهما في دخولهما اليه لاقتضائه لهما محشي وعبارة الجامي على الكافية وانما
اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب يعني الامر والنهي والاستفهام والتمني و
العرض والقسم دون الماضي والمحض الحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا اه اي لان وضع النون لتاكيد
طلب حصول شيء اما في الخارج او في الذهن والمطلوب لا يكون ماضيا ولا حالا ولا خبرا مستقبلا ذكره عبد
الحكيم قوله ان الطالب اي الذي يطلب عليه لاستدعائهما للطلب قوله في العادة قيد به
لانه يمكن في العقل ان يطلب غير ما هو المراد له قوله فكان ذلك اي الطلب قوله لتاكيده
اي ما هو المراد له قوله لان غرض اي الطالب قوله في تحصيله اي ما هو المراد له والاولى حذف
في قوله والطلب انما يتوجه الخ تمام العلة في قوله لاستدعائهما الطلب قوله الصيغ

الموجود تفسير للمستقبل وفيه ادخال على غير قال نحو في الغواص والمحققون من النحويين يمنعون ذلك وعلله
بان غير لا تتعرف بالاضافة وفيه انه قال غير واحد انها تتعرف بالاضافة وبان المقصود من دخول
ال تشخص مدخولها واذا قبل الغير لا تتشخص وفيه ان التعريف قد يكون للعهد الذهني الذي هو
في المعنى كالنكرات كذا في يس على الفاكهي قوله وقيل لان الحاصل الخ بهذا علل السيد قدس
سره في شرحه حيث قال وانما لم يؤكد بهما الفعل الماضي لان الماضي قد فات وتأكيد الفائت
يمتنع وكذا الحال لان فاعله لما اشتغل بايجاده فكانه موجود ثابت والثابت لا يفتقر الى التوكيد
وانما لم يؤكد بهما الفعل الذي فيه معنى الطلب ليكون معنى باعثا للفاعل على الفعل وذلك لا يكون الا
في الفعل المستقبل اه قوله ولا يتوجه من العلتين السابقتين المقتضيتين اختصاصهما
بالمستقبل قوله الصرف هو الخالص الخالي من معنى الطلب قوله في الشعر بفتح التاء
ويجوز الكسر قال الدنوشري

وسمعه بالفتح في الاوزان ه والكسر محكي عن الصاغاني

قوله وعليه جميع المحققين نقل الشيخ عن بعضهم ما نصه في التسهيل بعد ان ذكر الامور التي يؤكد
بعدها المضارع ما نصه وربما أكد المضارع خاليا مما ذكر وظاهره انه جائز توكيد المضارع المرفوع
المجرد من سائر الامور على قلة نظما ونثرا اه قوله كالامر سواء في ذلك الامر بالصيغة نحو
قومن والامر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام والدعاء نحو فانزلن سكينة علينا ومثال النهي
ولا تحسبن الله غافلا ومثال الاستفهام قول الشاعر افبعد كندة تمدحن قبيلا ومثال التمني
قوله

فليتك يوم الملتقى ترينني ه لكي تعلمي اني امرؤ بك هائم

ومثال العرض قوله هلا تمنن بوعد غير مخلفة ه كما عهدتك في ايام ذي سلم
ومثال القسم قوله تعالى تالله لاكيدن اصنامكم قوله لكونه الخ لكونه لحوقهما وقوله غالبا
خبر كون او حال من اسمه الضمير فالخبر ما بعده قوله على هو المطلوب الخ
فيحمل غير الغالب على ما ليس فيه طلب ولا القسم فيه عوض كقولك من اتى كبيرة والله ليعاقبن
على ذلك الغالب ويجوز ايضا ان يقال انما اكد لانه فعل اشتمل على ما يقتضي توكيده وهو
القسم وهو انما يؤتى به للتحقيق فهو اشد احتياجا الى التوكيد مما اشتمل فعل الطلب على
ما

ما يقتضي التوكيد وهو القسم من المعنى المتقدم وذكره في الشرح فاجري مجرى الطلب مخشي بزيادة

قوله ولانه الخ معطوف على محذوف والتقدير اكد نحو اما تفعلن لذلك ولانه الخ قوله

وقد يلحق بالنفي اي المذكور من النون قوله تشبيها له بالنفي اي في صورة اللفظ وعدم

وقوع الحدث قوله وهو قليل تصريح بمفاد قد قوله قول الشاعر هو

ابو حيان الفقعسي يصف جبلا في اثناء حلبه تعلوه الرغوة حتى يمتلئ كما قاله ابن هشام اللخمي

وقال العيني يصف جبلا تحت العشب وهو الثبات قوله يحسبه الخ بفتح السين من

باب تعب اكثر من كسرها اي يظنه فعل مضارع والهاء العائد على اللبن او الجبل مفعوله

الاول وجاهلا فاعله وما ظنه وشيخا مفعول يحسب الثاني وهو من فوق الكامل وعلى

كرسيه بضم الكاف اكثر من كسرها متعلق بمحذوف تقديره جالسا صفة اولى لشيخا ومعمما

صفة ثانية له وهو من عمم راسه بالبناء للمفعول اي لفت عليه العمامة والشاهد في قوله

لم يعلما حيث اكد الفعل المنفي بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة الفا في الوقف قوله قال الله

تعالى لنسفعا شاهد لابدال النون الفا في الوقف قوله ربما اوفيت الخ اي نزلت والعلم

الجبل وفي بمعنى على والشاهد في ترفعن وفاعله شمالات جمع شمال ريح من ناحية القطب

كذا في الصبان عن الشيخ زكريا وفي حاشية قوله ربما اوفيت الخ او في اشرف والعلم جبل الخ

القطب يصف نفسه بشهامة النفس لكونه يحفظ

اصحابه اذ خافوا من عدوهم اه قوله من حيث ان ربما للتقليل ظاهره ان ما هنا ما ذهب

اليه الاكثرون وصحح ابن مالك انها للتكثير ونقله عن سيبويه قال والتقليل بها نادر وفي المغني

نحوه وهذا البيت انسب واختار جماعة منهم ابن درستويه انها للتكثير دائما فالاقوال ثلاثة

قوله وهو مع ذلك خلاف القياس الخ اي فهو شاذ كما صرح به ابن مالك في شرح الكافية وعلل

ذلك بان الفعل بعدها ماضي المعنى ونص بعضهم على ان لحاق النون بعدها ضرورة وظاهر كلامه في

التسهيل انه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فانه حكى ربما يقولن ذلك ذكره

الاشموني في تنبيه المضارع بالنسبة الى نون التوكيد له ست حالات الاولى ان يكون توكيده

بها واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا بالقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو تالله لاكيدن

اصنامكم والثانية ان يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان المؤكدة بما نحو فاما ترين

والثالثة ان يكون كثيرا وذلك اذا كان بعد اداة طلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا وغير ذلك
مما مر والرابعة ان يكون قليلا وذلك بعد لا النافية او ما الزائدة التي لم تسبق بان كقوله تعالى
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وكقولهم في المثل فظلما

اذا مات منهم ميت سرق ابنه ** ومن عضة ما ينبتن شكيرها

والخامسة ان يكون اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما نحو يحسبه الجاهل وقوله

من تثقفن منهم فليس بآئب ** ابدا وقتل بني قتيبة شافي

والسادسة ان يكون ممتنعا وذلك اذا كان جواب قسم منفيا او حاليا او مفصولا من اللام فالاول
نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اذ التقدير لا تفتؤ والثاني كقراءة ابن كثير لا اقسم بيوم القيمة
والثالث نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون من شرح التوضيح وشرحه قوله
خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة انما كانت الخفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في المبني البناء
على السكون لانه اخف وانما كانت الثقيلة مشددة متحركة مفتوحة اما كونها مشددة فلان
النون الثقيلة نونان ادغمت احديهما في الاخرى واما كونها متحركة فلئلا يلزم التقاء الساكنين
على غير حده لان الاولى منهما ساكن فلو كان الثاني فيه ساكنا ايضا لزم التقاء الساكنين واما كونها
مفتوحة فلان الفتح اخف الحركات فائدة هما نونان اصلان عند سيبويه والبصريين
لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا في نحو لنسفعا وحذفها في نحو لا تهين الفقير وكلاهما
ممتنع في الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل احيانا وقد قال
سيبويه نفسه في ان المفتوحة انها فرع المكسورة ولها اذا خففت احكام تخصها ومذهب الكوفيين
ان الخفيفة فرع الثقيلة لاختصارها منها ولان التوكيد في الثقيلة ابلغ وقيل ان الخفيفة ~~بسيطة و~~
~~الثقيلة مركبة من خفيفتين~~ اصل والثقيلة فرع ويؤيده ان الخفيفة بسيطة والثقيلة مركبة منها
فالخفيفة احق بالاصالة والثقيلة بالفرعية فالمذاهب ثلثة فائدة ثانية ذكر الخليل ان التوكيد
التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد بالخفيفة ويؤيده ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى
غالبا وقوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امرأة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه
من

من كونهما غير الاثنين كانت تتوقع حبسه في بيتهما فتقرب منه وتراه كلما ارادت قال الفناري قوله
وفي بعض النسخ بالنصب اي بنصب قوله خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة ولعله باثبات الالف
والا فما الفارق قوله في جميع الافعال اشار به الى تقدير المستثنى منه والاستثناء مفرغ موضع
قوله تحقق به في الصلة جارية على غير من هي له فالواجب عند البصريين الابراز مطلقا
سواء امن اللبس ام لم يؤمن وعند الكوفيين واختاره ابن مالك في بعض كتبه يجوز عدم
الابراز اذا امن اللبس كما هنا فالمصنف جار على طريقتهم بل قيل محل الخلاف بين الفريقين في
ضمير الوصف اما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الابراز مع امن اللبس قولا واحدا لكن في الهمع
والتصريح ان الفعل كالوصف في الخلاف افاده الفناري قوله يعني انه اشار بهذا
التقرير الى ان معنى اختصاص شيء باخر انفراده من بين امثاله بالاخر وقصر الاخر عليه قال الشارح
في المطول بعد قول التلخيص في احوال المسند اليه واما الفصل فلتخصيصه بالمسند ما نصه فان قلت
الذي سبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث
يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور
هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين
الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه
مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند على المسند اليه الا ترى الى قولهم في اياك نعبد معناه
نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك اهـ وقوله على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون
غيره قال السيد في حاشية المطول اقول حاصله راجع الى ملاحظة معنى
التمييز والافراد كانه قال واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة
لكونها مسندا اليها باثبات المسند له وهذا هو قصر المسند على المسند اليه وكذا نخصك
بالعبادة معناه نميزك ونفردك من بين المعبودين بالعبادة فتكون العبادة مقصورة عليك
يقال وكذا قولهم واختص بوا اي من المندوب عن المنادى بوا فيكون وا مخصوصا
بالمندوب وكذا قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وبالجملة تخصيص شيء باخر فرقه
تمييز الاخر فاما ان يجعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف حيث كانه حقيقة فيه
حاد

واما ان يجعل من باب التضمين بشهادة العيني فيلاحظ المعنيان وتكون الباء الذي كون صلة للمعنى للتضمين ويقدر فيه للمضمن فيه آخر فيقال في نخصك بالعبادة مثلا نميزك بها مختصين اياها بك او قولــــه اي لانعبد غيرك تفسير مراد قولـــه وبهذا اظهر فساد ما قيل انه كان لم يتبادر الاذهان الى ما قاله صاحب هذا القيل ولهذا قيل في قول ابن مالك في الالفية

والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بان ينجزما

ان فيه قلبا وحق العبارة ان يقول

والجر قد خصص بالاسم كما قد خصص الجزم بفعل فاعلما

واعلم انه لابد بعد الاختصاص والخصوص والتخصيص والتخصص وما اشتق منها من ثلثة اشياء مقصور ومقصور عليه وباء تدخل على احدهما جوازا باتفاق العلامتين الشارح والسيد قدس سرهما وان كان الغالب عند الشارح دخولها على المقصور وعند السيد دخولها على المقصور عليه كذا قال ابن قاسم وردة الشيخ يس في حاشية المختصر بان السيد جزم في حاشية المطول وحاشية الكشاف بما قاله الشارح وفيما مر عن السيد تصريح بذلك وبهذا نعلم قول بعضهم

الباء بعد الاختصاص يكثره دخولها على الذي قد قصروا
وعكسه مستعمل وجيد قد ذكره الحبر الهمام السيد

قولــــه لان التثنية فيه متعلق بثبوته كان من حق العبارة ان لا يثبوته وبهذا اظهر فيه كما توهم قولــــه فعل الاثنين اي الشخصين اي المسند الى المثنى قولــــه وفعل جماعة النساء اشار الشارح الى ان في المتن حذف مضاف على حد قول الالفية "وفعل امر ومضي" ويجوز في جماعة جرها لان شرط ابقاء المضاف اليه مجرورا مع حذف المضاف وهو العطف على مماثل المحذوف موجود هنا ويجوز رفعها اقامة مقام المحذوف المضاف في الاعراب ويمكن ان لا تقدير بجعل الاضافة للجنس واليه يشير ظاهر تقرير الشرح بعد والاضافة في جماعة النساء بيانية قولــــه فهي الفاء تعليلية للاستثناء المتقدم وهذا هو الاظهر قولــــه ويجوز ان الخ فيه اشارة الى ان الاحتمال الاول هو الاولى لان المرجع عليه اقرب مذكور قولــــه واذهبنا بانسوة في بعض النسخ للنسوة

وهو

وهو الانسب بقوله للاثنين قوله تشبيهما لها في الاول ذكره قبل قول الماتن فتقول
في تعليلها لقوله مكسورة وعلل ايضا بانها لو كانت مفتوحة فيهما التوالي اربع فتحات اذ الالف فيهما
بمنزلة الفتحتين في كل منهما قوله واما ما اجازه فانه متعلق بالاستثناء الذي في للانثى وجواب
اما قوله فلا يصلح للتعويل قوله يونس هو يونس بن حبيب النحوي البصري شيخ سيبويه
والكسائي والفراء وله مذاهب واقيسة تفرد بها واخذ الادب عن ابي عمرو بن العلاء وحماد بن
سلمة وكان النحو اغلب عليه وسمع من العرب ومن تصانيفه كتاب معاني القرآن الكريم وكتاب
اللغات وكتاب الامثال وغير ذلك وقال اسحق بن ابراهيم الموصلي وعاش يونس ثمانيا
وثمانين سنة لم يتزوج ولم يتسر ولم يكن له همة الا طلب العلم ومحادثة الرجال وتوفي سنة
اثنتين وثمانين ومائة اه من تاريخ ابن خلكان ملخصا قوله باثبته على السكون عند
يونس هذا نقل الفارسي في الحجة ونظر ذلك بقراءة نافع محياي بسكون الياء وحلا وذكر ابن
مالك في شرح التسهيل عن يونس انه يكسر النون وحمل على ذلك الكسر قراءة بعضهم فدمرانهم تدميرا
على انه امر للاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة وجوزه في قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل
بتخفيف النون مكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهي وقال ابنه بدر الدين ويجوز
ان تكون الواو للحال ولا للنفي والنون علامة الرفع كذا في التوضيح وشرحه قوله لمخالفة
القياس اما على رأي يونس فللزوم التقاء الساكنين على غير حده واما على رأي البعض فلاجل
تحرك وجهها من وضعها وهو لزوم السكون ولذلك تحذف للساكنين في نحو اضربن الرجل ولا
تحرك قوله للفصل بها بين النونات لا يقال هلا ترك زيادة هذه الالف وحذف النون
الاولى لتوالي الامثال كما في غير هذا المحل لانا نقول هذه النون فاعل ولا تحذف فتأمل اه بس
على التصريح فان قلت قد جمع بين ثلاث نونات نحو النساء جنن في الماضي ويجنن في المضارع
قلت لما كان منهما نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف اضربنان فان الاولى ضمير
وثنتان للتوكيد فالثلاثة زائدة جاز ذلك على اصل الكلمة والثقل انما يحصل بالزائد اه محشي
يزيادة كل من الثلاث فلا يرد نحو صوننّ واحصننّ قوله ولا تدفعانها
بضم حرف المضارعة وفتحها وعلى الاول خفيفة منصوبة لانها مفعول وعلى الثاني مرفوعة لانها
فاعل هذا ما صرح بما علم لكن ذكره توطئة لما بعده قوله لا فرق بين ما عين وضعها قد
يقال ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكنا كمن وعن فتأمل قوله بدليل هذه فيما

ان قيل هلا كسر وها كما كسر ذا التنوين في نحو زيد العالم مع وقوعها ايضا على السكون اجيب بانهم قصدوا
الى ان يجعلوا للنون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل وبان التنوين لازم للاسم الامكن اذا
خلا من اللام والاضافة والنون كجزء الكلمة فلا يحذف وخفيفة لم تلزم الفعل فحذفت قوله
ودون تحريكها متعلق بحذف فهما توقف قال الشاعر هو الاضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل
الاسلام بنحو خمسمائة سنة مصرع قوله لا تهين الخ جملة لا ناهية وتهين بضم التاء فعل مضارع
مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة لالتقائها ساكنة مع اللام في الفقير مجزوم
بلا الناهية وهو من الاهانة وهي الاحتقار والفقير مفعوله وهو قليل المال مشتق من فقر يفقر من
باب تعب يتعب وعل لغة في لعل واصله لعل عند اكثر النحويين وقيل اللام في لعل زائدة واصله
عل والقول الاول اقوى كما قال السهيلي وغيره لان الزيادة تصرف والحرف لا تصرف فيه ولانه وضع
للاقتصار والزيادة عليه تنافي ذلك فمجيئها بغير لام لغة او على حذف حرف اصلي لان الحذف من جنس
الاقتصار فهو اولى من الزيادة عليه والكاف المتصلة بعل اسمها وان تركع خبره على حذف مضاف
اما قبل الاسم اي عل حالك او قبل ان تركع اي ذا ان تركع ولا بد من ذلك ان لم نقصد المبالغة لعدم
صحة حمل المعنى على الذات كما قالوا في عسى زيد ان يقوم وانما دخلت ان في خبر عل حملا على عسى
وقوله والدهر قد رفعه جملة حال من فاعل تركع على حد قولك جاء زيد وعمرو يضحك واما ما قيل
من انه حال من الفقير فغلط لفساد المعنى عليه كما قال المحشي واسناد الرفع الى الدهر وهو الزمان
مجاز عقلي كقولهم انبت الربيع البقل ومعنى البيت لا تهين الفقير ولا تتكبر عليه واشفق ع
عليك ان تحط عما انت عليه من الغنى يوما من الايام ويعال ان الزمان رفعه فان الدهر لا
يترك الفقير على فقره ولا الغنى على غناه فالركوع كناية عن تغير الحال بالانحطاط بعد الا
رتفاع وورد شاهدا فيه لحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقائها ساكنة مع اللام في الفقير
لعدم قبولها الحركة لاخراجها عن وضعها قوله اي لا تهين الخ اصله قبل دخول الجازم
والنون تهين فهو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره فلما دخل
الجازم عليه وهو لا الناهية حذف الضمة فصار لا تهين بسكون النون للجزم فالتقى ساكنان
الياء والنون فحذفت الياء فصار لا تهن فلما اكد بنون التوكيد الخفيفة فتحت نون
لام

لام الفعل فرجعت الياء لزوال علة حذفها وهي التقاء الساكنين فصار لا تهابن فالتقى ساكنان
نون التأكيد ولام قوله الفقير محذفت نون التأكيد للتخلص من التقاء الساكنين لانهما لا تقبل
التحريك فاشبهت حرف المد فصار لا يهين باثبات الياء وفتح النون قوله ولو حذفت
باسناد الفعل الى المخاطب يعني لا سبيل الى حذف الالف من فعل الاثنين وفعل جماعة النساء
دفعا لالتقاء الساكنين عند دخول الخفيفة فيهما لانه يلزم في الاول التباسه بفعل الواحد
وفي الثاني حذف ما زيد لغرض وكلاهما ممتنع وفي كتاب تقويم اللسان للعلامة محمد
ابن ابي القاسم الخوارزمي النحوي المعروف بالبقالي الملقب بزين المشائخ تلميذ الزمخشري ما نقله
وهي يعني النون الخفيفة تدخل في كل موضع تدخل فيه الثقيلة الا في جمع النساء لانها لو
لو دخلت في اضربن فاشبهت بالواحد المذكر فمنع ذلك وكذلك في التثنية التي في خطاب الجمع
النسوة لقلت اضربنن فاسكنت نون الضمير وحركت ما قبلها فالتقى الساكنان فحذفت
نون الضمير فصارت اضربن فاشبهت بالواحد المذكر فمنع ذلك وكذلك في التثنية لانها لو
دخلتها لالتقى الساكنان بخلاف يونس رحمه الله عليه فانه يجيز اضربان اه وقد يقال في
توجيهه وتوجيه كلام المصنف وغيره انه لما كانت النون الخفيفة والتنوين متشابهين بينهما
تشابها تاما اذ كل منهما نون زائدة ساكنة لاحقة لآخر الكلمة ولذا ابدل الخفيفة في الوقف الفا
بعد فتحة في نحو لنسفعا كما يبدل التنوين الفا في نحو ضربت زيدا حال الوقف وتحذف بعد
الضمة والكسرة كالتنوين بعدهما والتنوين لا يفصل بينه وبين مدخوله بفاصل لم يجز وجود
الفاصل بين النون الخفيفة ومدخولها وهو الفعل حملا لها على التنوين فاحتيج عند دخولها في نحو
اضربن خطاب النسوة الى حذف نون الضمير لانها فاصلة بين النون الخفيفة ومدخولها الخفيفة
فاذا حذفت مع حركتها التقى الساكنان على غير حده وهما آخر الفعل المسكن لنون الضمير والنون
الخفيفة هذا هو محمل كلام المصنف وغيره واذا نقلت حركتها وهي الفتحة الى ما قبلها ليتوصل
به الى حذفها لالتقاء الساكنين التقى الساكنان وهما النونان نون الضمير والنون الخفيفة فحذفت
الاولى كما هو المقصود فصار اضربن بفتح الباء فاشبه الواحد الداخل عليه النون الخفيفة هذا
هو محمل كلام البقالي فاعرفه وهذا التوجيه وان كان بعيدا من كلامهم حيث لم يصرحوا بالتشابه و
الحمل المذكورين ولم يلوحوا هنا لكنه لا يخلو عن الاشكال في كلامهم الآية فكان اقرب اليه من حيث
المعنى قوله لا التبس بفعل الواحد لا يزول الالتباس بكسر النون في التثنية وفتحها في المفرد.

لان علة الكسر وقوعها بعد الالف كما سبق فلو حذفت لم تكسر النون قوله لغرض هو الفصل
بين النونات على ما مر قوله هكذا ذكره المصنف تبعه قوله والقائل ان يقول الخ حاصله
تقرير انتفاء لزوم التقاء الساكنين لان التقاء الساكنين مبني على زيادة الالف وهي مستغنى عنها لعدم
مقتضيها هنا وهو الفصل بين النونات عند دخول الخفيفة وقيل في جوابه ان المقتضي موجود في بعض
المواضع نحو اضربنان يا جماعة المؤنث فاحتيج الى زيادة الالف ثم اجري الباب على سنن واحد وفيه ان الجواب
يقتضي امتناع نحو صونن والا فما الفارق قوله واشار ابن الحاجب هو ابو عمرو عثمان بن عمر بن
ابي بكر بن يونس الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب الملقب جمال الدين وهو صاحب المنتهى و
الكافية والشافية والوافية وغيرها من التصانيف المفيدة المشهورة وكان مولده في اخر سنة
سبعين وخمسمائة باسنا ووفاته بالاسكندرية ضاحي نهار الخميس السادس والعشرين من شوال
سنة ست واربعين وستمائة وانما عرف بابن الحاجب لان والده كان حاجبا للامير عز الدين موسك
الصلاحي اه ملخصا من تاريخ ابن خلكان وغيره قوله الى جواب عن الاعتراض المقرر في قوله
والقائل الخ قوله فيلزم عن الالف قوله وان لم يجتمع النونات الواو للحال وان زائدة
قوله وقال اضربان اذ قال الالف فيه للفرق بين المفرد والمثنى بخلاف اضربنان فانه لما قاله
الشارح قوله وفيه نظر لانه قال في التصريح بعد نقل جواب ابن الحاجب واعتراض الشارح
عليه ما نصه ولك ان تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون
وهم القائلون باعمال التشديد بدلها وفرعية الخفيفة قال الشاطبي وحجة لهم فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة
مخففة من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة اه فهذا فرع جار على اصلهم
+ انتهى ورد بهذا على اعتراض الشارح في قوله والقائل الخ بل نصرة له فتأمل وقد علمت انه لا اشكال
في كلام المصنف وغيره على ما قررناه قوله ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم الخ اشارة الى ما
اشتهر بينهم من ان كل ما كان اكثر حروفا ومعنى فهو فرع عن الاقل لان الفرع فيه ما في الاصل وزيادة اه
محشي والقوانين جمع قانون وهو لفظ سرياني في الاصل مسطر الكتاب وفي الاصطلاح قضية كلية يتعرف
منها احكام جزئيات موضوعها كما مر قوله تقتضي اصالة الخفيفة هذا احد الاقوال الثلاثة المارة قوله لان التوكيد في الثقيلة اكثر تقدم ما يتعلق به كل قوله ولما قال لانه الخ
حاصله ان قول المصنف فان التقاء الساكنين الخ مستأنف استئنافا بيانيا وهو الواقع جواب سؤال مقدر
والفاء

والفاء تدخل في الاستئناف والاظهر ان الفاء تعليلية لان قوله فان التقاء الخ علة لالتقاء الساكنين على حده
حده قوله اي لا يجوز الا الخ اشارة الى ان انما متضمنة لمعنى حرف النفي وليست خصوصية ما وان
او جه ظاهر كلام التلخيص والاوسط اي وجه افادة الحصر بما للحصر قوله وهي الالف والواو والياء
الساكنة اعلم ان هذه الحروف اي ان سكنت بعد حركة تجانسها سميت حروف علة ولين ومد او بعد حركة
لا تجانسها سميت حروف علة ولين او تحركت سميت حروف علة فقط فتفسير الشارح حروف المد
بقوله وهي الالف الخ نظر الى ان المصنف لا يفرق بين حرف المد وحرف اللين كما سيذكره الشارح او الى ان
في كلام المصنف مجازا مرسلا باطلاق الخاص وارادة العام او الى ان في حروف اللين مدا قوله دفعة بفتح
الدال وضمها اي مرة وعبارة المختار والدفعة بالضم من المطر وغيره مثل الدفقة والدفعة بالفتح
المرة الواحدة وفيه في باب القاف وجاء القوم دفقة اي دفعة واحدة بضم الدال اي جاؤوا بمرة واحدة
اهـ كذا في حاشية الشبراملسي على النهاية قوله من غير كلفة اي مشقة وهي بضم الكاف مع
قوله فيصير الثاني من الساكنين حرف المد تم قوله كلا ساكن بجر ساكن بالكاف
ولا معترضة بين الكاف ومجرورها وعلى مذهب الكوفيين ان لا اسم بمعنى غير فهي مجرورة
بالكاف وساكن مضاف اليه لا قوله التقاء الساكنين الخالص التلون الخالص صفة
للالتقاء وفي بعض النسخ الخالصي التلون فهو صفة للساكنين وهو الاظهر قوله ليدخل فيه
اي التعريف لجواز التقاء الساكنين قوله نحو خويصة تصغير خاصة ودويبة تصغير دابة
وياؤهما ساكنة لان ياء التصغير لا تتحرك قوله كما سنذكره اي في اول المعتل قوله لانه
انما تفيد الحصر مثل وجه اجتماع ان التي للاثبات وما التي للنفي تصرف الاثبات للمذكور والنفي لغيره وقيل
وجه اجتماع مؤكدين ان وما الزائدة واعترض هذا بان اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر والا لوجد
في ان زيدا القائم مثلا والاول بانه ينافي ما ذكره النحاة من ان ما الملحقة بان زائدة قال المحقق الصبان وقد
يجاب عن اعتراض الثاني بان اجتماع مؤكدين على وجه تركيبهما اقوى لشدة التلاصق فيه وعن
اعتراض الاول بان ما هذه نافية اصالة لكن انسلخ عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة
بدليل عدم ذكر منفيها هذا ما ظهر لي فاعرفه اهـ قوله كما سنذكره اي بقوله اي لا يجوز الا
الخ قوله مطلقا اي سواء كان الاول حرف مد ام لا وسواء كان الثاني مدغما ام لا قوله
لانه اي الوقف وفي نسخة فانه فالفاء للتعليل قوله لكنه اي التقاء الساكنين قوله

يجوز في غير الوقف لانه ربما يشعر بعدم التعيين وهو كذلك فقد ورد التسهيل ايضا في مثله لكن الابدال
هو الراجح والتسهيل مرجوح ومن التسهيل قوله

أألحق احداد الرباب تباعدت * وانبت حبل ان تلبك طائر

بتسهيل الهمزة الثانية من الحق وقد قرأ بها ايضا في نحو آلذكرين الآن في السبع قال المحقق الصبان نقلا
عن شيخه السيد البليدي لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحا انه لم يقرأ به اذ لا منافاة بين كونه مرجوحا
وكونه فصيحا وقد صرح السعد في حواشي الكشاف بان القراء قد يجمعون على وجه مرجوح عربية
كما في قوله تعالى وجمع الشمس والقمر اه قوله في الاسم المعرف بدل من قوله في غير الوقف قوله
باللام ظاهره ان يقطع حرف التعريف وهو احد الآراء السابقة قوله بسكون الالف اي المبدلة
من الهمزة الثانية التي هي همزة الوصل قال في التصريح ونقل الشلوبين عن ابي عمرو ان هذه الالف
اجتلبت للفرق كالف اضربان وانه خطأ من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست بهمزة
قطع واجاب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه فلا بعد في ثبوتها وتغيير صورتها
بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو اولى من اجتلاب همزة اجنبية واحتج بانه قد جمع بينها وبين
ساكن في نحو الحسن فلذلك فلولا الالتفات الى حركتها الاصلية لم يجز بخلاف نحو اضربان اه قوله
وفي بعض [illegible] اما الادغام في الثلاثة فهو قراءة ابي عمرو واما الاسكان في واللائي
فهو قراءة ابي عمرو وايضا واما في محياي فقراءة ابي جعفر ونافع اه محشي باختصار وفي تفسير البيضاوي
وقرأ نافع محياي بسكون الياء اجراء للوصل مجرى الوقف اه ثم قال المحشي واما محياي فثابتة
الياء مفتوحة عند نافع وابي جعفر ساكنة عند الباقين ولا نعلم احدا حذفها وسكون التاء لا
وصلا ولا وقفا فذكرها في الشرح استطرادا اه قوله ونحو ذلك اراد به الاسماء المبنية لعدم التركيب
فانها تسكن في الوصل ايضا نحو زيد وعمرو فرقا بينها وبين المبني لعارض كاين وكيف لان القسم الثاني
اكثر فاجري على الاصل وهو التحريك لساكنين قوله ويمكن الجواب بان كل ذلك من الشواذ
يرد بمنع الشذوذ ومخالفة القياس لتواتر جميع ما نقل في التنزيل والتوجيه ان التقاء الساكنين
في هذه المذكورات اغتفر لكونه عارضا كالوقف بجامع قصد الخفة اه محشي والاولى استثناء نحو الحسن
لانه قياسي مطرد كما مر في الشرح رحمه الله وقد يقال تعريف التقاء الساكنين في كلام المصنف
وغيره

ونحوه تعريف بالاعم الاغلب والتعريف بالاعم جوزه المتقدمون من المناطقة قوله فلم لم
يجز ايه التقاء الساكنين اقول قلت جوازه انما اقتصر عليه لصحته على اشتراط وحدة الكلمة وكلامه
ويجوز ان يجاب بمنع وجود الشرط بناء على اشتراطها وكذا القول في حذف واو اضربوا وياء اضربي عند
دخول النون محشي قوله بذلك اي تكون الاول حرف مد والثاني مدغما قوله كما تقدم اي في
الكلام على باب منع يمنع في اوائل الكتاب محشي وفي بعض النسخ كما تقدم في ابى يأبى قوله
التي في الامثلة فيه اشارة الى ان الظرف صفة للنون وليس بذاك وصف المعرفة بالجملة لانه يمكن ان يقدر
متعلقا مفردا وان يكون ال في النون للجنس والاسم المعرف بلام الجنس يصح وصفه بالجملة كما هو مقرر
في محله قوله في الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة
اسماء باعيانها بل هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين
تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قال الموضح في شرح اللمحة اه تصريح وتحديدها ستة
مبني على ادراج الغائبتين فان ~~تفعلان~~ في المخاطبتين فالاولى ان تعد سبعة بزيادة الغائبتين فانه
تفعلان صالح لهما وللمخاطبين وللمخاطبتين ويمكن ان تعد ثمانية بان تضم الى الخمسة المتقدمة التي
الالف والواو فيها ضمير ان ثلاثة تكون الالف والواو فيها علامتين على لغة اكلوني البراغيث وهي
يفعلان الزيدان وتفعلان الهندان ويفعلون الزيدون وان تعد تسعة بضم هذه الثلاثة الى
الستة المارة عن شرح اللمحة وان تعد عشرة بضم هذه الثلاثة الى السبعة المتقدمة في قولنا والاولى
ان تعد سبعة وان تعد ثلاثة باعتبار ان الواحد اتصلت به الالف والواحد اتصلت به الواو والواحد
اتصلت به الياء وان تخالف حرف المضارعة وكانه جرى عليه ابن الوردي في تحفته حيث قال

من نحو يفعلان يفعلونا ❊ وتفعلين يحذفون النونا

والاولى ان تعد خمسة باعتبار تخالف الالفاظ كما هو المشهور المتعارف قوله والفعل مع نون
التوكيد يصير مبنيا ظاهره مطلقا وهو مذهب الاخفش وطائفة وعلى هذا فالفعل مبني
على الفتح حتى مع واو الجماعة او ياء المخاطبة لكنه مقدر منعها مانع من ظهوره حركة المناسبة
هذا هو الاقرب كما قاله الصبان وذهب طائفة الى اعرابه مطلقا وذهب ابن مالك وابن

مشيًا الى انه لا يبنى مع نون التوكيد الا اذا كانت مباشرة فيبنى فصل بينهما الف التثنية او واو الجمع
او ياء المخاطبة اعرب هذا هو الصحيح المشهور المنصور وفي التعليل الآتي اشارة الى
ذلك فتأمل قوله لما ذكرنا في نون جماعة النساء في بعض النسخ جماعة المؤنث وحسنه تعليل
البناء مع نون جماعة المؤنث وعبارته هناك لانه انما اعرب يعني المضارع لمشابهته الاسم
ولما اتصلت به النون التي لا تتصل الا بالفعل رجح جانب الفعلية وصارت النون من الفعل بمنزلة
جزء من الكلمة كما في التكملة وتعذر الاعراب بالحرف والحركة على ما لا يخفى رد الى ما هو الاصل في
الفعل اعني البناء اه وقد ذكرنا ما يتعلق بها هناك فراجعه قال الشيخ محمد الخضري في حاشيته
على ابن عقيل ولم يجعلا يعني مع لم وقد والتنفيس وياء الفاعلة مع انهما من خواصه ايضا لقوة النونين
يعني نون التوكيد ونون الاناث بتنزيلهما منزلة جزء خاتم للكلمة وكذلك ما ذكر نعم ياء الفاعلة
كالجزء لكنها حيلت لا اخراز بعدها نون الرفع فلم تقع كالنون فتدبر اه وفيه نظر لان وجود نون
الرفع اخراج ياء المخاطبة انما هو بعد اعراب الفعل فاذا لم يعرب لكون ياء الفاعلة متصلة
به فاين نون الرفع لتكون الياء حيلت بل هي اخر كما هو ظاهر وقال العلامة الصبان بعد ذكره
انفكاك الاربعة بلم وقد والتنفيس بمثل ما ذكره الخضري ما نصه لكن هذا الانفكاك لا يظهر بالنسبة
لياء الفاعلة لاتصالها بالاخر وتنزلها منزلة جزء من الفعل الا ان يقال تنزل نون التوكيد اقوى
واتم اه وهو متجه بدليل جواز الفصل بين الفعل والفاعل ولو في الجملة وعدم جوازه بين
الفعل والنون وان اعترضت عليه في هامش من نسخي من حاشية الخضري وعلل الجامي
عدم اعراب المضارع مع نون التوكيد بقوله لان نون التوكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة
الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة
اخرى حقيقة اه اقول يرد عليه انهم جعلوا الاعراب على تاء التأنيث في الاسم على ياء النسب مع
كون كل منهما كلمة اخرى حقيقة الا ان يقال الاعراب في الاسم اشد اعتناء به منه في الفعل لا
لاصالته في ذلك دونه هنا فجعلوه على ما اتصل بالاول وتنزل بمنزلة جزء منه في اللفظ وان كان كلمة
اخرى حقيقة ولم يجعلوه على مثله في الثاني لوجود الفرق بينهما فتدبر لعل فرق اخر حال النونين
اعني نون التوكيد ونون جماعة المؤنث وبين ياء الفاعلة ان هذه الياء غير مختصة بالفعل
بدليل

بدليل غلامي واخي بخلاف صورة التوكيد والله اعلم قوله واعلم ان قوله هذا اخ قوله

ويحذف مع الفعل معهما الخ فاسم الاشارة صفة لقوله لكونه بمعنى الحاضر او المشار اليه قوله

يعني هم في عبارة التنبيه وتأمل ان تقول ان قول المصنف من انه تحذف معهما النون في الامثلة الخمسة ليس

بصواب من وجهين الاول ان التوكيد لابد خلاف معا ونصه واحدة في الامثلة الخمسة حتى يحذف

معهما النون فيهما بل يدخل كل واحد منهما عليها منفردا وحذف النون منها مشروط بدخول

احدهما فيها لا بدخولهما معا وكلامه يشعر حيث قال ويحذف معهما النون في الامثلة الخمسة بان

حذف النون منها مشروط بدخولهما معا ولو قال ويحذف مع كل واحد من الثقيلة والخفيفة

النون في الامثلة الخمسة لكان اقرب الى الصواب الثاني انه ذكر من قبل ان النون الخفيفة لا

تدخل على فعل الاثنين وجماعة النساء وقال هاهنا ويحذف معهما النون في الامثلة الخمسة

ومن جملة الامثلة الخمسة فعل الاثنين فاذا لم تدخل الخفيفة على فعل الاثنين فكيف تحذف

منه النون فحاصل كلامه في الموضعين راجع الى ان النون الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين والى

ان النون تدخل على فعل الاثنين وهل هو الا تناقض بين لا يخفى على المتأمل ويمكن ان يجاب

عن الاول بان مراده بقوله وتحذف مع الفعل معهما النون في الامثلة الخمسة على سبيل البدل

والمعاقبة لا على سبيل الجمع حتى يرد عليه ما ذكرتم وعن الثاني بان المصنف ذكر من قبل ان الخفيفة

لا تدخل على فعل الاثنين على مذهب سيبويه واختاره ثمة مذهب وهاهنا قال ان

النون الخفيفة تدخل على الامثلة الخمسة على مذهب يونس فانه جوز دخول النون الخفيفة

في فعل الاثنين كما ذكرناه فلا تناقض او نقول هذا عام خص بقوله ولا تدخلهما انتهت

قوله ومنها دفع يظهر بادنى تأمل في [illegible] ما المانع من الجري على المذهبين في الموضعين

كما قد يقع لغيره ايضا لكن لا حاجة اليه مع الجواب الظاهر الموافق لما تقدم تأمل قوله

لكون يمكن ان يجاب عنه في حاصل هذا الجواب ان ما هنا عام خص بما تقدم قوله وقد تقدم

[illegible] في كلام المصنف حيث قال ولا تدخلهما الخفيفة قوله فلا يكون فيه [illegible] فعل الاثنين

[illegible] ذلك [illegible] حذف النون قوله فانه لطيف [illegible] لان هذا الجواب دقيق قوله [illegible]

[illegible] عطف على قوله ويحذف معهما النون الخ ولقائل ان يقول لم حذفوا الواو والياء من يفعلو

وتفعلين اذا دخل عليهما النون الثقيلة ولم يحذفوا الالف من التثنية اذا دخلت عليها النون الثقيلة

ن التساكنين الاول منهما حرف مد والثاني مدغم في الجميع والجواب من وجوه الاول ان اتمام تخلف
الالف من التثنية بناء على ان في الالف زيادة مد دون الواو والياء وهي وان كانا حرفي مد ايضا لكنهما لا يبلغ
مدهما مبلغ مد الالف وكثرة التشديد والثاني انه لو حذفت الالف من التثنية لالتبست بالمفرد بخلاف
الواو والياء فان حذفهما لا يؤدي الى اللبس ولا تحذف نون التاكيد لفوات التاكيد وبعدم الدليل
على حذفه وتقدم ان وجود شرط التقاء الساكنين لا يوجب والثالث انه لما وجب حذف الواو والياء مع
الخفيفة حذفتا مع الثقيلة طردا للباب ولا تدخل الخفيفة في فعل التثنية فلا وجه لهذا السؤال هذا هو
الاسلم قوله لان التقاء الساكنين وان كان على حده نحو تقدم انه لا يلزم من وجود الشرط وجود
المشروط قوله لئلا تلتبسا بالواحد لا يقال كسر النون يدفع اللبس لانا نقول لو حذفت لم تكسر النون
لان سبب الكسر وقوعها بعد الف تشبيه الف التثنية على ان اللبس حاصل حال الوقف حينئذ قوله
كما هو مذهب بعضهم من ان الواو والياء لا تحذفان مع نون التاكيد الثقيلة كالالف قوله
وقيل حذف لالتقاء الساكنين هذا هو كما قال المحشي هذا هو المعروف وحكى بعضهم الاتفاق عليه بان علماء هذا الفن
اجمعوا على جري ابن الحاجب في الشافية وصحح المحقق الفناري الاول بدليل انهما جوزتا قوله ويكون
في الاول والثاني والاولى اسقاط النون لانه معطوف على مدخول ان ولا يجوز ان تكون الواو للحال لان
المضارع المثبت اذا كان حالا وجب تجرده من الواو وقال في الالفية

وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت

لكون نقل الشارح في شرح التلخيص عند الكلام على قول ابن الطيب

أأحبه واحب فيه ملامة ان الملامة فيه من اعدائه

ان حكى بعضهم انه يجوز تصدير المضارع المثبت اذا كان حالا بالواو وعلى هذا يجوز ان يكون
جملة ويكون ناصحا حالا قوله فما في التقاء الساكنين والفاء للتفريع وما
هنا في فعل جماعة الذكور الغائبين والمخاطبين وفعل الواحدة المخاطبة عند اتصال نون
التاكيد به قوله والفعل ونون التاكيد بدل من المثالين قوله لكن اغتفر
في الالف نحو هلا امتنع دخول الثقيلة معها كما امتنع دخول الخفيفة معها لكون التقاء الساكنين
على غير حده في الموضعين على هذا القول وقد يجاب بان الالف والنون كالجزء من الكلمة الذين
انتهى

التقاء بما فيكون بمجموع الالف مع النون والفعل كالكلمة الواحدة والتقاء ساكنين اولهما حرف
مد وثانيهما مدغم في كلمة واحدة جائز فكذا فيما هو ككلمة واحدة بخلاف الخفيفة مما فيه التقاء
فيما هو كالكلمة الواحدة وليس الثاني مدغما كذا ذكره الشيخ يس وفيه وقفة لان الفرق بين
وبين الواو والياء نحو الالف والنون في حكم الكلمة دون الواو والياء غير ظاهر وعلم مما هنا
ومما مر في الشرح في نحو الحسن عندك ان التقاء الساكنين قد يوجب على غير حده دفعا
للالتباس على القولين في تعريفه فالتعريفان انما هو بالاخص على طريقة المتقدمين او من المتقدمين ما
نظر الى الغالب وهو عدم الالتباس وفي الالتباس يجوز معه ما لا يجوز مع عدمه قوله
وتغلب جد القول الثاني في تعريف التقاء الساكنين وانما رجح كون هذا القول مراد المصنف
لانه هو المعروف بل والمتفق عليه عند اهل هذا الفن كما مر من المحشي قوله وكذا فعل جار الله
هج وكما فعل المصنف في تعريف التقاء الساكنين فعل جار الله هج وكما عبر المصنف في تعريفه عبر
جار الله قوله جار الله هو محمود بن عمر ابو القاسم جار الله فخر خوارزم الزمخشري نسبة الى
زمخشر كسفرجل قرية من قرى خوارزم كان امام عصره بلا مدافع نحويا لغويا فقيها مناظرا اديبا متأدبا
اديبا شاعرا مفسرا حنفي المذهب معتزلي المعتقد له في العلوم آثار ليست لغيره من اهل عصره
وهو صاحب الكشاف والمفصل وغيرهما من التصانيف المفيدة تمام تحليله النسبة المذكورة في الفوائد
البهية وغيرها ولد سنة سبع وستين واربعمائة ومات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة
ونقل بعضهم انه ذكر العلامة اكمل الدين في شرح الكشاف ان الزمخشري قد تاب من الاعتزال
وذكر انه صنف كتابا سماه شافي العي والنصائح الكبار بعد توبته من الاعتزال قلت ويناسب
ما ذكر انه عزي للزمخشري ابيات وهي هذه

يا من يرى مد البعوض جناحها ... في ظلمة الليل البهيم الاليل
ويرى مناط عروقها في لحمها ... والمخ من تلك العظام النحل
ويرى خرير الدم في اعضائها ... متنقلا من مفصل بالمفصل
ويرى ويسمع صوت ما هو دونها ... سبحان من ملك الكل متفضل
امنن علي بتوبة تمحو بها ... ما كان مني في الزمان الاول
اني سألتك بالنبي محمد ... وبما تلاه من القرآن المنزل

فقوله في الزمان الاول هج في زمان الاعتزال ويوافقه كلام مشارق الانوار ثم رأيت في تاريخ ابن خل

في ترجمة الزمخشري ما نصه ومما انشد لغيره في كتاب الكشاف عند تفسير قوله تعالى في سورة البقرة ان الله
لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فانه قال انشد شيء لبعضهم

يا من يرى مد البعوض جناحها ۞ في ظلمة الليل البهيم الاليل
ويرى مناط عروقها في نحرها ۞ والمخ من تلك العظام النحل
اغفر لعبد تاب من فرطاته ۞ ما كان منه في الزمان الاول

قال ابن خلكان وكان بعض الفضلاء قد انشد في هذه الابيات بمدينة حلب وقال ان الزمخشري المذكور
اوصى ان تكتب على لوح قبره هذه الابيات ثم انشدني الفاضل الرئيس بيتين وذكر ان صاحبهما
اوصى ان يكتبا على قبره وهما

الهي قد اصبحت ضيفك في الثرى ۞ وللضيف حق عند كل كريم
فهب لي ذنوبي في قراي فانها ۞ عظيم ولا يقرى بغير عظيم

هذا كلام ابن خلكان فلعل في كلام الزمخشري استعانة بتضمين بيت غيره في ابياته وهي من المحسنات
البديعية قوله وههنا موضع تامل وجهه ان كلام المصنف يقتضي جواز دخول
الثقيلة في فعل الاثنين وجماعة المؤنث لكون التقاء الساكنين على حده وامتناع دخول الخفيفة
فيهما لكونه على غير حده فمن حمل تفسيره على اشتراط الكلمة يأبى مراده اذ يلزم في الثقيلة ان تكون
على غير حده فيمتنع دخولها ايضا وقيل وجهه انه لا يلزم من تمثيله بكلمة ان لا يجوز في غيرها
الا محتمله ثم ان في الاخبار ربما نباء موضع تامل ظرفية الشيء في نفسه الا ان يقال هذا القول كون هذا
الصندوق موضع دراهم وما هذا الا من ظرفية الكل في جزئه قوله ففي الجملة بالاجمال
حال اي بلا تفصيل في القولين في تعريف التقاء الساكنين وفي للملابسة والاولى ان يتعلق بمحذوف
التقدير فاقول او قال متلبسا بالاجمال بحذف الواو والياء قوله الا اذا انفتح ما قبلهما استثناء من هذا
المقدر والتقدير ويحذف واو يفعلون وتفعلون وياء تفعلين كل وقت الا وقت انفتاح ما قبلهما قوله
لا تخشون مثال للمستثنى وقوله اخشين كالممنوعان وقوله حذفت ضمة الواو الياء انه يجوز
ايضا كما سيأتي في الشرح ان يقال قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى الساكنان وهما الالف
الواو ثم حذفت الالف لان الالف [illegible] عليها فصار تخشون ثم دخلت عليها لا الناهية فحذفت نون
الرفع للجزم ثم دخلت عليه نون التأكيد الثقيلة فالتقى الساكنان النون والواو فضمت الواو لدفع
التقاء

لالتقاء الساكنين مع كون الضمة حركة تناسبها ولم تحذف الواو لعدم الدليل قوله وهي نهي
المخاطب بالنون أي بضمة لا تخشون قوله ولا تخشين أصله تخشيين أي كتمنعين وقوله حذفت
كسرة الياء أي للثقل كما مر وقوله لالتقاء الساكنين لم يوجد في بعض النسخ للعلم به مما سبق ويجوز
أيضا أن يقال قلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى الساكنان وهما الألف والياء ثم
حذفت الألف لدلالة الفتحة عليها فصار تخشين ثم دخلت عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع
للجزم ثم دخلت عليه نون التأكيد الثقيلة فالتقى الساكنان وهما النون والياء فكسرت الياء لدفع
التقاء الساكنين مع كون الكسرة حركة تناسبها قوله ولتبلون أصله تبلوون في نسخة لتبلون
بالام ولا وجه له لأنه لا يوجد اللام الأمر مع نون التأكيد وهو بواوين لام الفعل وضمير جماعة
وقوله فاعل أعلاله كتخشون أي فإما أن تقول حذفت ضمة الواو للثقل ثم الواو لالتقاء السا
كنين فقيل تبلون بسكون الواو مع فتح ما قبلها وإما أن تقول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت
ألفا فالتقى الساكنان الألف والواو فحذفت الألف فقيل تبلون كما مر قوله فقيل تبلون
في نسخ لتبلون باللام على ما مر قوله فادخل نون التأكيد أي الثقيلة فقيل تبلون قوله
وحذفت نون الإعراب أي لما مر في الشرح من أن الفعل مع نون التأكيد يصير مبنيا وهذه النون
علامة الإعراب فيتنافيان أو لتوالي الأمثال أي النونات بناء على الصحيح قوله وضمت
الواو أي لمناسبة الضمة للواو ولكونها أخفه قوله كما سيجيء سيأتي في المهموز أن مضارع
رأى قد التزموا حذف عينه بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها تخفيفا لكثرة الاستعمال بحيث [illegible]
قوله ثم حذفت كسرة الياء الخ ويجوز أيضا أن تقول تحركت الياء وانفتح ما قبلها
فقلبت ألفا فالتقى ساكنان الألف وياء المخاطبة فحذفت الألف فصار ترين بفتح الراء وسكون
الياء ثم دخل جازم وهو أن الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار إما ترين
بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة وتعذر
حذف أحدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة قوله وكذلك أن تقول في جميع
أي في جميع الأمثلة الأربعة التي في المتن أي وما أشبهها كما هو ظاهر قوله وحذف الأولى
للاقياس مطرد لا يلتبس معه على المحذوف ويكفي في دفع الثقل مع اعتبار الحذف لأجله مع

فيحصل التحذير ان الطلب بغير الى بدل وهو اولى من المحذوف قوله واياك ان تنطق في تحذير
فهو منصوب بفعل محذوف وجوبا بالنيابة اياعن التلفظ بلفظه تقديره باعد ولابد من عد
تقديره من قبل ان عند الجمهور خلافا لابن مالك وابنه قوله المحذوف مفعول اول
لتنطق والثاني واو الضمير وياء كاف الاضافة بيانية قوله كما نطق صاحب الكواشي بضم
الكاف وتخفيف الواو نسبة الى كواشة حصن من اعمال الموصل وهو الامام موفق
الدين احمد بن يوسف بن الحسن الكواشي كان من الاكابر ينفق من الغيب وله كرامات
عديدة اه من حاشية الدسوقي على المختصر شرح التلخيص قوله فانه من بعض النطق
اي فهو نطق ناقص لا كامل وفي نسخ من بعد النطق بضم الباء وسكون العين مصدر بعد بمعنى البعيد
واضافته الى النطق من اضافة الصفة الى الموصوف وهذا كالتفسير لما في النسخة الاولى قوله
وهو ظاهر اي وجهه ظاهر لان اللام محل التغيير لكونها اخر الفاعل ممنوع الحذف وايضا
اذ ايماء حذف جزء الكلمة اولى من ايماء حذف كلمة بتمامها قوله وهي من حروف الشرط
فيه تجوز لان حرف الشرط انما هو ان وما مؤكدة لها قوله لما ذكر في التمثيل الاولى ان يقول في لا
تخشون لانه انما علل عدم حذف الضمير فيه لا في تخشين بل احال فيه على لا تخشون وانما قال
الشارح هذا لاتحاد الضمير بين المتنافي لا تخشين قوله لما تقدم في اول البحث تقدم ان
نوني التوكيد لا تلحقان المستقبل الا فيه معنى الطلب وانما تلحقه لما فيه من شبه الطلب فيما سبق
ايضا تدخل فيه النون فيلزم سبق دخول اما فيكون حذف النون لاجلها لا لنون التوكيد قوله
وكذا لا تخشون في نحو مثل اما ترين لا تخشون ولا تخشين في سبق سقوط النون التي هي علامة
الرفع على نون التوكيد قوله بخلافه لتكون حالا مما قبله والباء للملابسة قوله
فانه في الضمير المنصوب بان نون التوكيد والضمير المنصوب يلحق تبلون وكذا المجرور في قوله لكونه
قوله وعلى هذه الخفيفة اي وعلى هذا المذكور عنده دخول النون الثقيلة قياس خفيفة وهذا
اعتذار عن المصنف حيث لم يمثل للخفيفة قوله ولتبلون واما ترين سقطا في
بعض النسخ والاولى وجودهما ليكون للخفيفة مثال كالثقيلة قوله وهذا اي وكون حركتهما عارضة
عارضة لا اعتداد بها قوله وقال المالكي المراد به كما قاله المحشي هو الامام ابو عبد الله جمال الدين
محمد بن عبد الله بن مالك الطائي نسبا الشافعي مذهبا الجياني منشأ الدمشقي اقامة ووفاة لاثنتي عشرة
ليلة

ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة ورثاه ابو
النحاس بقوله

قل لابن مالك ان جرت بك ادمعي ... حمرا يحاكيها النجيع القاني

ولقد جرى القلب حين نعيت لي ... فتدفقت بدمائه اجفاني

لكن يهون ما القى من الاسى ... علمي بنقلته الى رضوان

وممن اخذ عنه الامام النووي وكفى به شرفا وهو صاحب التسهيل والخلاصة وغيرهما رحمه الله تعالى

قوله لغة طائية اي لغة منسوبة لطيئ والقياس طيئية بحذف الياء الثانية ولكنهم بعد حذف
قلبوا الياء الاولى الفا على غير قياس قال في الخلاصة

وثالث من نحو طيب حذف ... وشذ طائي مقولا بالالف

قوله اذا كان فعل الواحد والواحدة كما في جمع المتكلم فيه حذف الواو مع معطوفها على حد قوله
تعالى سرابيل تقيكم الحر اي والبرد ودخل في الواحد ثلثة الغائب الواحد والمخاطب الواحد والمتكلم
الواحد يعني انه يفتح آخر الفعل اذا كان من المفردات خمسة وهي يفعل للغائب وتفعل للغائبة و
تفعل للمخاطب وافعل للمفرد المتكلم ونفعل لجمع قوله لانه الاصل اي في التحريك لغير
التقاء الساكنين قوله انما يكون لغرض اي كدلالة الضم
على الواو المحذوف فيما اذا كان فعل جماعة الذكور ودلالة الكسر على الياء المحذوفة فيما اذا كان فعل
الواحدة المخاطبة قوله واما اسم الفاعل والمفعول الخ لما فرغ المصنف من بيان الافعال شرع
في بيان كيفية اسمي الفاعل والمفعول لان اسم الفاعل صفة لمن صدر منه الفعل واسم المفعول صفة لمن وقع
عليه الفعل فيحتاج الى بيانهما وانما قدم اسم الفاعل على اسم المفعول لامرين احدهما ان الفاعل
اصل بالنسبة الى المفعول فلذا قدم اسم الفاعل الثاني ان اسم الفاعل بمنزلة الفعل المعلوم لانه
يعمل عمله واسم المفعول بمنزلة فعل ما لم يسم فاعله فكما ان الفعل المعلوم اصل بالنسبة الى
فعل ما لم يسم فاعله فكذا اسم الفاعل اصل بالنسبة الى اسم المفعول واسم الفاعل ما اشتق من المضارع
لمن قام به الفعل واسم المفعول ما اشتق منه لمن وقع عليه الفعل قوله من الثلاثي المجرد حال
مما قبله او صفة له خرج به ما زاد على الثلاثة وسيأتي قوله فالاكثر ان يجيء اسم الفاعل الخ

لما كان اسم الفاعل مشابها للمضارع معنى قصدوا في بنائه الى مشابهته اياه لفظا لكمال المناسبة محمد
فحذفوا حرف المضارعة من المضارع وزادوا الفا بين الفاء والعين وكسروا ما قبل الآخر انما حذف حرف
المضارعة فلئلا يلتبس بصيغة المضارع وانما الزيادة فليوافق المضارع في عدد الحروف ولئلا يلتبس بالماضي
واما اختيار الالف فلان الزيادة تستلزم الثقل والالف اخف الحروف واما اختيار بين الفاء والعين فلانه
لو زيد في الاول لزم الابتداء بالساكن ولو حرك لخرج عن حقيقته ومنع الاهلية اذ وضع الالف على السكون
وعلى تقدير زيادة متحرك لانها لا تخلو من ان يكون مفتوحا او مضموما او مكسورا لا سبيل الى الاول لانه
لالتباس ~~بالامر ولا الى الثالث لانه لو كسر لزم الخروج من الكسر الثقيل~~ بالمضارع المتكلم ولا الى الثاني
لالتباس بالامر ولا الى الثالث لانه لو كسر لزم الخروج من الكسر الثقيل الى الضم الاثقل في نحو ينصر لان الساكن
حاجز غير حصين ولو زيد في الآخر لالتبس بالمثنى الماضي ولو زيد بين العين واللام لالتبس بالمصدر
نحو ذهاب وانما كسر ما قبل الآخر فلاعتياد الكسرة وقيل لانه لو لم يكسر فلا يخلو من ان يفتح او يضم لا سبيل
الى الاول لانه لو فتح لالتبس اسم الفاعل بماضي المفاعلة ولا الى الثاني لانه لو ضم لكان مستثقلا للثقل
تقول فاعل فحينئذ يلتبس بامر المفاعلة نحو قاتل واجيب بالاعتبار للضرورة لان التباس
الشيء بما يجانس فان الامر واسم الفاعل مشتقان من المضارع بخلاف اللبس على تقدير الفتح وهذا
الجواب ضعيف لان الزام الثقل بالضم اولى من التزام الالتباس قوله ———— وذلك لانهم ثم لما
جعلوا اعرابهما بالحروف لان الحركات استوفتها الآحاد مع ان في آخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا
من حروف المد ومن ثم اعرب المثنى وجمع المؤنث السالم بالحركات ولانهما لما كانا فرعا على الواحد
والاعراب بالحروف فرع اعطي الاصل للاصل والفرع للفرع اه محشي بزيادة وقال الشيخ عبد الرحمن
الجامي في شرح كافية ابن الحاجب وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته بالحروف والجمع مع ملحقاته
بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب
ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف
فرع للاعراب بالحركات ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة
ثلثة للمثنى وثلثة للجمع المجموع فلو جعل اعراب كل منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس
ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت
عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو ضربا
وضربا

وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لان الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا
اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة
التثنية وكسروا في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب
الجر بوقوع كل منهما فضلة في الكلام اهـ قوله والمثنى مقدم اي فاحذف الخفيف والاخف
الكثير لشموله العاقل فناسب ان يجعل وغيره والمذكر والمؤنث واختصاص الجمع بالمذكر العاقل فناسب
فناسب ان يجعل الخفيف للكثير قوله لمناسبة الضمة اي التي هي الاصل في الرفع قوله
ثم جعلوا جر المثنى والمجموع بالياء اي على الاصل لكونها مناسبة للكسرة التي هي الاصل في الجر اي ناشئة عنها
قوله وفتحوا ما قبل الياء الخ قال في التصريح وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع
لوجهين احدهما ان المثنى اكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني
ان نون المثنى كسرت على اصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتين او كسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل
الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير
في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله ابو البقاء في شرح اللمع لابن جني انتهى وبعضهم الوجه
غير ما اشار اليه ابن مالك في الالفية بقوله

وتخلف اليا في جميع الالف ... جرا ونصبا بعد فتح قد الف

وحاصله انهم ابقوا الفتحة قبل ياء المثنى اشعارا بانها منقلبة عن الالف وان الفتحة التي قبل
الياء هو الكائن عند الالف فالكسرة في الجمع ليحصل الفرق بينهما قوله فتحوا النون في الجمع
الخ لم يعكسوا لما تقدم قال المحشي والفرق المذكور غير دائم لان النون يعرض لها فيهما الحذف في الاضافة
والتسكين في الوقف فيحصل اللبس اهـ ومن ثم يقال الفرق في نحو المصطفين بين المثنى والجمع يحصل لان الالف
في نحو مصطفى تحذف في الجمع وتقلب ياء في التثنية فيقال في الرفع المصطفون والمصطفيان و
يقال في الجمع في الجر والنصب المصطفين بياء واحدة وفي المثنى المصطفيين بيائين ويقال عند الاضافة
في الرفع مصطفياه في التثنية ومصطفوه في الجمع ويقال في التثنية في الجر والنصب مصطفييه بياءين وفي
الجمع مصطفيه بياء واحدة قوله ثم جعلوا النصب تبعا للجر اي لما تقدم عن اصحابنا قال
المحشي ولانهما يشتركان في المعنى في كثير من المواضع نحو قلت لزيد وخاطبت زيدا او في اللفظ نحو انه وانك

ذلك وانك اذ قوله ـــ والاكثر ان يجيء اسم المفعول منه على مفعول الخ وذلك لان اسم
المفعول ماخوذ من المضارع المجهول للمناسبة بينهما من حيث انهما يسندان الى مفعول ما
لم يسم فاعله وكيفية اخذه منه بان يحذف حرف المضارعة كما مر وتزاد ميم مفتوحة في موضعه ويضم
ما قبل الاخر ثم يشبع ليتولد منه الواو واما الحذف فلما مر واما الزيادة فلئلا يلزم الابتداء بالساكن
واما اختيار الميم فلتناسبه بالواو في الشفوية مع تعذر زيادة حرف المد واما فتحه فلما في الضم من
الالتباس باسم المفعول من باب الافعال ولما في الكسر من الالتباس باسم الالة والانتقال من الثقيل
الى الاثقل لان الساكن حاجز غير حصين كما مر مع خفة الفتحة واما ضم ما قبل الاخر فلئلا يلتبس
باسم المكان كمقتل واما اشباعه فلعدم مفعل غير مكرم ومعون كما سيأتي في كلام الشارح
في اسمي الزمان والمكان قوله ـــ لانهما يكونان على غير فاعل ومفعول اشار بهذا الى ان
مقابل الاكثر غير منحصر في قول المصنف ومفعل قد يجيء الخ قوله ـــ نحو خراب بمعنى اخاد
تنبيه الى ان امثلة المبالغة